مجلة مركز التخطيط الفلسطيني

تصدر عن دائرة العمل والتخطيط الفلسطيني

السنة الثامنة عشر – العدد 60-61 يوليو 2021

مدير التحرير

د. خالد شعبان

سكرتير التحرير

د.غادة حجازي

إشراف فني :

أ. أحمد الطيبي

إعداد وتنسيق:

محمد حمودة

طباعة

سائدة أبو شقفة

هيئة التحرير

د. عبد الحكيم حلاسه

أ.جمال البابا

أ. مطيع بسيسو

أ.زهير عكاشة

رئيس التحرير

أ.عاطف المسلمي

ملاحظة / لا يجوز طبع أي جزء من هذه المجلة أو خزنه في أي نظام معلومات أو استعماله بأية وسيلة إلا بإذن من دائرة العمل والتخطيط الفلسطيني .

الآراء الواردة في المجلة تعبر عن وجهة نظر كاتبيها ولا تعكس بالضرورة آراء الدائرة.

المحتويات

دراسات

المحركات الداخلية والخارجية لدول المنطقة وتداعياتها السلبية على المشروع الوطني الفلسطيني.....	أ.أحمد نزال	5
السياسة الخارجية الروسية والقضية الفلسطينية	أ. رواد بدوي	29
تداعيات صفقة القرن على مستقبل مدينة القدس.....	أ. سعيد تمراز	60
أثر عجز الموازنة العامّة على النموّ الاقتصادي في فلسطين 2014-1994	د.مصـــطفى منصـــور أ.محمود عسيى	111
المشروع الاعلامي الايراني الموجه للبلاد العربية امكانيات وأزمات.....	أ.سعيد أبو رحمة	154

تقارير

انتخابات الكنيست الـ24 في المجتمع العربي الفلسطيني في إسرائيل.....	د.خالد شعبان	178
قراءة في تشكيل الحكومة الإسرائيلية الجديدة حكومة بينت / لبيد.....	أ.عاطف المسلمي	186
واقع المرأة الفلسطينية بين القرار الأممي 1325 وانتهاكات الإحتلال.....	د.غادة حجازي	190
أزمة سد النهضة بين الاعتبارات المصرية والمصالح الدولية.....	د.محمد الحافي	202
الهبة الشاملة مايو 2021	دائرة العمل والتخطيط	212

ترجمات

أ.زهير عكاشة

الجمهور العربي وانتخابات الكنيست القادمة بين البراغماتية العامة والبراغماتية الوطنية..... 235

أربع انتخابات في عامين: تقلبات وتحولات الجمود السياسي الإسرائيلي..... 242

منصور عباس ولبننة إسرائيل..... 251

المحركات الداخلية والخارجية لدول المنطقة وتداعياتها السلبية على المشروع الوطني الفلسطيني

أ.أحمد سميح نزال*

المقدمة

برزت التحولات في المنطقة العربية في عام 2020، في طبيعة المحاور التي انبثقت عن المتغيرات التي طرأت على منطقة الشرق الاوسط. فمجمل هذه التحولات ظهرت في الانقسام العربي بين المحاور المتناقضة، وتبدل التهديدات وحالات العداء والصداقة الجديدة؛ بناء على محركات دفعت باتجاه بروز عامل المصالح الذاتية للدولة العربية القطرية، على حساب الموقف القومي العربي، والقضية الفلسطينية التي تعتبر نظريا القضية المركزية للامة العربية مجتمعة. بغض النظر عن طبيعة التحولات ودوافعها واختلافها نوعا ما، من دولة عربية الى أخرى، الا أنها انحسرت ضمن المسارات الامنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية، لكن حالة من التداعيات المتداخلة بين هذه المسارات

* طالب دكتوراه- كلية العلوم القانونية والسياسية والاجتماعية – تونس (جامعة قرطاج)

وصلت احيانا الى مرحلة التماهي فيما بينها، الامر الذي يصعب فيه استثناء اي مسار من المسارات في سبيل حفظ الامن القومي للدولة العربية القطرية، وفقا لرؤية النظام السياسي للدولة ذات التوجه المعين، والذي سيتضح بشكل جلي في مفاصل هذه الدراسة.

دوافع التحولات في المنطقة العربية

1) دوافع داخلية

أدت الاحداث التي عصفت بالدول العربية او ما عرف بالربيع العربي الى تغيير في دور الدولة الوظيفي، وفي العلاقات مع الدول الاخرى، وباتت مستقبلة للتدخلات الاقليمية والدولية سواء كانت هذه التدخلات تخدم بقاء الدولة التقليدية، او تضر بها. عليه اصبحت الدول العربية متقبلة للتدخلات القائمة على الاستغلال مقابل حفظ الدولة بمكوناتها القائمة من التهديدات المستجدة ذات الاولوية كما يراها النظام.

يعتبر من أهم العوامل الداخلية التي شكلت دافعا للتحولات التي طرأت في المنطقة العربية بنية النظام السياسي العربي نفسه والنخب الحاكمة، والاشكالية في الانتماء والهوية؛ بسبب الضعف في تحقيق الاندماج السياسي والاجتماعي، والمأزق الامني وحماية الاستقلال الوطني، دفع النظام السياسي العمل على اعادة تركيب الهياكل السياسية والاقتصادية للدولة بما يوائم النزعة القطرية بشكل سريع، الامر الذي افقد الدولة قدرتها على اثبات ذاتها والمحافظة على هويتها، واضعف سلطتها، بالتالي أخذ مبدأ السيادة الوطنية بالتآكل، مما أدى الى ذوبان هذه الدول في كيانات أكبر فوق اقليمية، او كيانات أصغر تحت قومية، وهذا خلق اشكاليات متعددة على مستوى التركيبة الاجتماعية الداخلية،

ووحـدة الاراضـي فـي الدولـة نفسـها، الامـر الـذي أوجـد الصـراعات الاثنيـة، كمـا حدث في العراق وسوريا واليمن وليبيا[1].

2) دوافع خارجية

بدايـة يجـب الاشـارة الـى أن ظهـور حركـات التطـرف ومنهـا داعـش والمجموعـات الاخـرى تـم ادراجهـا ضـمن العوامـل الخارجيـة، وذلـك لان تكونهـا وامتـداداتها وتـداعياتها لـم تقتصـر علـى الـداخل. وقـد تـم حصـر اربعـة عوامـل خارجيـة فـي التحـولات وهـي: اولا: ظهـور تنظيمـات ومجموعـات التطـرف ، مثـل داعـش التـي صـنفت فـور ظهورهـا كحركـة ارهـاب اقليميـة ودوليـة. وهـو ظهـور اعتبـره الغـرب اسـتمرارا راديكاليـا للاسـلام السياسـي الـذي ينبغـي محاصـرته. ثانيـا: الصـدام بـين المحـور الايرانـي وبـين محـاور ناشـطة فـي الاقلـيم لا سـيما الامريكـي المتحـالف مـع اسـرائيل، والمحـور السـعودي ومـع قـوى دوليـة مثـل أوروبـا. ثالثـا: المحـور التركـي المتحـالف مـع الاخـوان المسـلمين اقليميـا والـذي يبحـث لنفسـه عـن دور ومكانـة. رابعـاً: الصـراع المكشـوف بـين القـوى الاقليميـة والدوليـة حـول الثـروات فـي اليابسـة- الـنفط والغـاز فـي الشـرق الاوسـط لا سـيما سـورية وليبيـا والعـراق واليمن وخطوط الملاحة والموانئ في الخليج والبحر الأحمر[2].

اسـتنادا الـى العوامـل الخارجيـة والعوامـل الداخليـة التـي وفـرت البيئـة المناسـبة لانبـات الاهـداف الخارجيـة، يـرى عمـرو موسـى أن " العـالم يتحـرك بسـرعة نحـو تغيـرات جديـدة لـم تكـن موجـودة أو متوقعـة فـي العقـود الماضـية، وهنـاك تغيـرات

[1] الفقعاوي(وسام)، مستقبل القضية الفلسطينية في ضوء تغييرات بيئة وبنية جامعة الدول العربية والتحديات الاقليمية والدولة، بحث قدم في مؤتمر جامعة الإسراء بغزة، والمنعقد تحت عنوان: جامعة الدول العربية والقضية الفلسطينية، وذلك يومي الخامس والسادس من فبراير/ شباط (2019)، ص10

[2] مجموعة فلسطين للتفكير الاستراتيجي، فلسطين 2030 عقد من الوضوح والتجديد- مسح التحولات في دوائر التأثير الثلاث: اسرائيل والاقليم والعالم، حزيران 2020، ص 25 . http://www.palestinestrategygroup.ps/wp-content/uploads/2020/06

اقليمية كبيرة تخص الدول غير العربية في المنطقة، والتي أصبحت تلعب أدوارا رئيسية، بعضها يتقاطع وبعضها يتعارض، ومن الواضح وجود مصالح جديدة أصبح لها أولوية على مصالح اقليمية كانت موجودة سابقا. السياسة الايرانية واضحة في سياساتها التوسعية، والسياسة التركية واضحة في رغبتها بالنفوذ، والسياسة الاسرائيلية واضحة في رغبتها بالاختراق، اضافة لقوى أخرى"[1].

فعلى المستوى التركي، حددت تركيا استراتيجيتها تجاه المنطقة العربية، وتحديدا تجاه الدول القريبة جغرافيا منها، أثناء وبعد الانتفاضات العربية، وان كان في جزئية من استراتيجيتها درء الخطر الذي قد يمس أمنها القومي، الا أنه في اجزاء استغلال للواقع لايجاد دور لها في ترتيبات المنطقة لاحقا، هذا الامر حدا بها أن تتخلى عن دورها المتصالح نوعا ما مع الدول العربية التقليدية، فتدخلت في العراق وسوريا وليبيا، وحددت موقفها من مصر بعد الاطاحة بالرئيس مرسي بحكم ارتباط النظام التركي بجماعة الاخوان المسلمين. عليه نظرت الدول العربية في المنطقة الى تركيا بأنها طامعة في ايجاد دور مهيمن ومسيطر في المنطقة العربية كدولة اقليمية عظمى، على حساب مصالح دول المنطقة، بالتالي تم النظر الى استراتيجيتها كتهديد يجب مواجهته[2].

أما التهديد الايراني، والذي اعتبرته العديد من الدول العربية تهديدا رئيسيا يفوق اي تهديد كان يعتبر رئيسيا سابقا كاسرائيل، فقد اعتادت ايران استخدام ادواتها في المنطقة للضغط على خصومها لاجبارهم على أخذ مصالحها بعين

[1] موسى(عمرو)، كلمة الافتتاح الثانية، التحولات في العلاقات العربية- الاسرائيلية وتداعياتها على الامن العربي والقضية الفلسطينية، الندوة السنوية، مركز دراسات الشرق الاوسط- الاردن، عمان، 2020/10/13.
http://mesc.com.jo/Activities/Act_Sem/symposium/mesc

[2] الفقعاوي(وسام)، مستقبل القضية الفلسطينية في ضوء تغييرات بيئة وبنية جامعة الدول العربية والتحديات الاقليمية والدولة، بحث قدم في مؤتمر جامعة الإسراء بغزة، والمنعقد تحت عنوان: جامعة الدول العربية والقضية الفلسطينية، وذلك يومي الخامس والسادس من فبراير/ شباط (2019)، ص14

الاعتبار، ناهيك عن استراتيجيتها في نشر التشيع في المناطق السنية، وتهديد مصالح دول المنطقة، لذا كان رد فعل التحالف الخليجي السعودي الاماراتي قوي وعنيف تجاه الحوثيين حلفاء ايران في اليمن، وتقديمه جملة من الاغراءات للولايات المتحدة في عهد ترامب بهدف تغيير موقفها من ايران وخاصة الاتفاق النووي وصولا الى الغائه من جانب الادارة الامريكية. وتضمنت الاغراءات تلك صفقات الاسلحة الخيالية والموقف المائع من صفقة القرن[1]. كما أوجدت الصراعات الداخلية في البلاد العربية وتحديدا في سوريا مساحة مشتركة للتعاون الامني بين اسرائيل وجيرانها العرب، الذين يشاركون اسرائل مخاوفهم من تمدد ايران، وحزب الله في سوريا، اضافة الى حلول النفوذ الاقليمي ومصالح الدول الكبرى المتمثلة في روسيا والولايات المتحدة بشكل اساسي على حساب الصراع مع اسرائيل كقوة احتلال[2]. وفسر ذلك الكاتب والمحلل السياسي في صحيفة الوطن البحرينية سعد راشد " ان المنطقة ظلت تعاني من مجموعة من التحديات وعلى رأسها الصراع الفلسطيني الاسرائيلي، والذي تم استغلاله من بعض الدول الاقليمية لتقويض استقرار المنطقة"[3]. وهنا اشارة الى قطر التي اتخذت سياسة مغايرة لسياسة المحور السعودي الاماراتي المصري من خلال دعمها للاخوان المسلمين، وتقديم الدعم لحركة حماس في غزة عبر اسرائيل. ايضا اشارة الى تركيا وايران اللتين ما فتئتا تذكران فلسطين وان كان الذكر والسلوك مختلفا نوعا وكما وشدة، وبهدف خدمة مصالهما. عليه برر الكاتب سعد راشد سياسة التقارب الاماراتية البحرينية مع اسرائيل والتي وصلت الى حد التطبيع بأن " تغيير المواقف لا يعد خطأ، ففي السياسة لا يوجد عدو أو صديق دائم، فقط هناك

[1] مجموعة فلسطين للتفكير الاستراتيجي، فلسطين 2030 عقد من الوضوح والتجديد- مسح التحولات في دوائر التأثير الثلاث: اسرائيل والاقليم والعالم، حزيران 2020، ص 31 . http://www.palestinestrategygroup.ps/wp-content/uploads/2020/06

[2] موسى(اسلام)، تطور الجماعات الجهادية في سوريا والقضية الفلسطينية، اطروحة دكتوراه، جامعة قرطاج، تونس، 2019، ص235.

[3] راشد(سعد)، اعلان 15 سبتمبر رؤية معاصرة للسلام، الوطن البحرينية، 2020/9/14، https://alwatannews.net/article/890252/Opinion

مصالح مشتركة"[1]. انطلاقا من هذه الرؤية صرح عاهل البحريني حمد بن عيسى أل خليفة، أمام الجمعية العامة للامم المتحدة في نهاية سبتمبر أن بلاده أعلنت عن اقامة العلاقات مع اسرائيل انطلاقا من حرصها على (أمن واستقرار المنطقة)[2]. و صرح ولي عهد أبو ظبي محمد بن زايد، عقب اتصال هاتفي جرى مع نتنياهو في منتصف أكتوبر، ان الامارات " حريصة على بذل كل الجهود من أجل تحقيق السلام والاستقرار والتنمية التي تصب في مصلحة الجميع دون استثناء"[3]. نستنتج من ذلك أن الدول العربية ذهبت الى استبدال التهديد الرئيسي (اسرائيل)، بتهديدات أخرى رأت فيها الخطر الحقيقي، متجاوزة هذه الدول شروط بناء العلاقات الطبيعية بين الدول العربية وبين اسرائيل في المبادرة العربية عام2002. وقد ساهم في تنامي الشعور بأن الصراع الاسرائيلي العربي بدأ يتآكل، معاناة مجموعة من الشعوب العربية في سوريا واليمن وليبيا، الامر الذي أدى الى انشغالها بقضاياها المحلية ومآسيها. فضلا عن بروز التيارات المتطرفة من داعش والنصرة والجماعات الجهادية، مع التخوف من تنامي الفكر التكفيري في البلاد العربية[4]. هذه العوامل دفعت بالأنظمة بالإسراع في التقرب الى ما تعتقد أنه شريك في مواجهة التهديدات، وذهبت باتجاه بدء بناء علاقة مصالح متبادلة، وان كانت غير متوازنة ولا متساوية وفقا لقانون القدرة. وتمت عملية تنفيذ لهذه الاستراتيجية بالتقرب العربي للولايات المتحدة وتطوير هذه العلاقة بإغراء الولايات المتحدة بسيل من الامتيازات، ولتعزيز العلاقة والحصول على

[1] راشد(سعد)، اعلان 15 سبتمبر رؤية معاصرة للسلام، الوطن البحرينية، 2020/9/14،
https://alwatannews.net/article/890252/Opinion

[2] جريدة الشرق الاوسط، ملك البحرين: العلاقات مع اسرائيل هدفها تحقيق السلام بالمنطقة، 2020/9/24.
https://aawsat.com/home/article/2527131

[3] FRANCE 24، التطبيع الاسرائيلي الاماراتي: بن زايد ونتنياهو يجريان اول اتصال هاتفي بينهما لبحث تعزيز العلاقات، 2020/10/12،
https://www.france24.com/ar/20201012

[4] شريف(عبد الصمد)، تراجع القضية الفلسطينية في الوعي الشعبي والشارع العربي، http://lakome2.com/opinion/8623.html

دعمها في مواجهة التهديدات التي تواجهها اخذت تتقرب من اسرائيل واقامت علاقات معها بدأتها سرية وسرعان ما اصبحت علنية.

كذلك الدول العربية المطبعة أو الداعمة للتطبيع، أو الدول الموقعة على اتفاق سلام سابقا مع اسرائيل، كل دولة لها مبرراتها الذاتية التي يرى فيها النظام السياسي أنها تخدم مصالحه الوطنية، فانشغال دول الطوق في مسائلها الداخلية وتحديدا هنا نتحدث عن الاردن ومصر. فالأردن يعيش ضغوطا داخلية بسبب الاداء الاقتصادي، وانعكاس ذلك على الفئات الشعبية، وضغوطا خارجية مرتبطة بإرضاخه لقبول مشروع التسوية الجديد ودعمه (صفقة القرن)[1]. وايضا مصر الدولة التي تقود العالم العربي وذات تأثير اقليمي، اصبحت في حالة البحث عن الاستقرار الداخلي فهي لم تخرج من توتراتها الداخلية سواء في استقرار النظام، او في حسم الصراع الدائر في سيناء مع المجموعات المتطرفة. ناهيك عن الاستغلال الخارجي لهذه التحديات لإضعاف مكانتها، والزامها بقبول التغيرات في المنطقة. ومن ابرز التحديات الخارجية لمصر هي قضية سد النهضة وهي القضية التي تعتبر تهديدا رئيسيا للأمن القومي المصري. وجاء المشروع الاثيوبي في ملئ السد دون التقيد بأي اتفاقيات مسبقة بين دول النيل ذات العلاقة، استغلالا للظروف التي تمر فيها مصر بشكل خاص والعالم العربي بشكل عام.

إن التغيير من طبيعة مجرى النيل يهدد حاجات مصر المتصاعدة للمياه وتلبية متطلبات التنمية الزراعية والصناعية، فالنيل يمد مصر ب97% من مواردها المائية. وترتفع نسبة الضرر التي تلحق بمصر كلما كانت مدة ملئ

[1] مجموعة فلسطين للتفكير الاستراتيجي، فلسطين 2030 عقد من الوضوح والتجديد– مسح التحولات في دوائر التأثير الثلاث: اسرائيل والاقليم والعالم، حزيران 2020، ص 31 . http://www.palestinestrategygroup.ps/wp-content/uploads/2020/06

البحيرة قصيرة، لتصل في حال تم الملـيء خلال 3 سنوات كما تريد اثيوبيا، الى فقدان مصر نحو 27 مليار متر مكعب من المياه، بنسبة 50% من اجمالي موازنتها المائية السنوية، وينتج عن ذلك فقدان 6.75 ملايين فدان (20 الفا 234 كيلو متر مربع)، اي 67% من مساحتها الزراعية تقريبا، وعليه تفقد مصر 21% من اجمالي القوى العاملة على اقل تقدير، وارتفاع معدلات البطالة بنسبة 34%[1]. عليه وقعت مصر بالأحرف الأولى على اتفاق لملء وتشغيل سد النهضة برعاية واشنطن ومشاركة البنك الدولي، لكن اثيوبيا رفضت التوقيع وطرحت وثيقة أخرى رفضتها مصر والسودان لأنها لا تحتوي على مدة محدودة لملء بحيرة السد[2]. وقد عمدت مصر في تعاملها مع هذا التهديد الذي ما زال قائما الى الطرق الدبلوماسية والقوى الناعمة ادراكا منها للتحولات والمتغيرات في البيئة الداخلية لديها، والخارجية. فإسرائيل هي أولى القوى الخارجية التي تستثمر في هذه الازمة بل انها من المحركات الرئيسية فيها؛ لأنها كانت وما زالت تطمع في الاستفادة من مياه النيل، حيث كان ايصال مياه النيل الى النقب ضمن المناقشات المصرية الاسرائيلية في مفاوضات كامب ديفد 1978–1979، وتم عرض ما عرف بمشروع قناة جونجلي في جنوب السودان كوسيلة لتعويض مصر عن المياه التي ستذهب للنقب لذلك هو ما افرزته مشكلات عديدة في جنوب السودان، اسهمت في نهاية المطاف مع عوامل اخرى في تأجيج النزاع في السودان لينتهي بانفصال الجنوب وتحوله الى احدى الدول الافريقية الاكثر تقاربا مع اسرائيل. ايضا هناك اهتمام في الجامعات الاسرائيلية بالمياه في افريقيا خصوصا تلك التي لها صلة بأقطار عربية، وفي مقدمتها دول حوض النيل،

[1] ابو الغيط(عبد الرحمن)، مفاوضات متعثرة ونذر حرب بين مصر واثيوبيا... 7 أسئلة رئيسية في أزمة سد النهضة، 2020/6/16، الجزيرة نت، https://www.aljazeera.net/news/politics/2020/6/16/%D8%A7%D8%A7-7

[2] عبد الحي(وليد)، الاستراتيجية الاسرائيلية تجاه سد النهضة الاثيوبي، المركز الفلسطيني للاعلام، https://www.palinfo.com/news/2020/8/6

وهـو مـا يعنـي ان اسـرائيل تـرى فـي النيـل مصـدرا امـا للضـغط علـى مصـر مـن خـلال مشـروعات دول الحـوض بشـكل يـؤثر علـى حصـة مصـر فـي النهـر، او لفـتح مجـال تطبيـع مـن خـلال مشـاريع مشـتركة تسـهم فـي انـدماج فـوقي لإسـرائيل فـي المنطقـة[1]. واسـتغلت السـودان التحـولات فـي المنطقـة واسـتجابت للضـغوط الامريكيـة ووقعـت علـى اتفـاق التطبيـع مـع اسـرائيل مقابـل رفـع اسـمها مـن قائمـة التصـنيف الامريكيـة كدولـة راعيـة للإرهـاب، طمعـا فـي الفائـدة الاقتصـادية المرجـوة لهـا، بنـاء علـى وعـود باسـتثمارات ضـخمة[2]. كـذلك اسـتغل المغـرب التحـولات التـي طـرأت وشـرعت فـي تطبيـع العلاقـات العلنيـة مـع اسـرائيل مقابـل اعتـراف الـرئيس الامريكـي المنتهيـة ولايتـه دونالـد ترامـب بـأن الصـحراء الغربيـة جـزء مـن المملكـة المغربيـة، علمـا أن الامـم المتحـدة مكلفـة بالإشـراف علـى اسـتفتاء لاسـتقلال الصـحراء الغربيـة منذ عام 1991[3].

وهكـذا لكـل قطـر عربـي حسـاباته الخاصـة وفـق قراءتـه لاحتياجاتـه المحكومـة بالتهديـدات الداخليـة والخارجيـة لـه، مسـتبعدا الـوعي الجمعـي العربـي للمصـالح والتهديـدات المشـتركة، ومتجـاهلا تـأثير ذلـك علـى مسـتقبل الـوطن العربـي بشـكل عـام، والقضـية الفلسـطينية المركزيـة لـه تقليـديا منـذ تأسـيس الجامعـة العربيـة عـام 1945، كما هو واضح في ميثاق وقرارات الجامعة.

الاستغلال الخارجي للمحركات التي ألت الى التحولات

اسـتغلت الادارة الامريكيـة فـي عهـد ترامـب تخوفـات الانظمـة العربيـة مـن المتغيـرات التـي طـرأت فـي الـبلاد العربيـة بمـا فيهـا مـا عـرف بـالربيع العربـي، ومـا

[1] عبـد الحـي(وليـد)، الاسـتراتيجية الاسـرائيلية تجـاه سـد النهضـة الاثيـوبي، المركـز الفلسـطيني للاعـلام، https://www.palinfo.com/news/2020/8/6

[2] AA ، ترحيب رسمي واسع برفع اسم السودان من قائمة الارهاب الامريكية، 2020/12/14، https://www.aa.com.tr/ar

[3] جواد(رنـا)، التطبيـع بـين اسـرائيل والمغـرب: مـا الـذي نعرفـه عـن الاتفـاق؟، BBC NEWS، 2020/12/11. https://www.bbc.com/arabic/middleeast-55273600

انبثق عنه من صراعات داخلية منها ولادة الجماعات المتطرفة، والتمدد الايراني والنفوذ التركي في المنطقة، معتبرة ذلك يمثل تهديداً مشتركاً لكل من الولايات المتحدة والدول العربية واسرائيل، فقد ذكر وزير الخارجية الامريكي مايك بومبيو: "ان الشرق الاوسط مكان ينبع فيه الارهاب، علينا أن نتأكد من أننا نفعل كل ما في وسعنا لمنع الارهاب من الوصول الى وطننا، من مهاجمة الامريكيين بالتأكيد في الولايات المتحدة، وكذلك الامريكيين الذين يسافرون حول العالم، لقد فعلنا ذلك من خلال بناء تحالفات مع شركائنا في الامارات والسعودية والبحرين وجميع أنحاء الشرق الاوسط وشركائنا الاسرائيليين لايجاد الاستقرار في الشرق الاوسط ومنع الهجمات الارهابية على وطننا"[1]. عليه أخذت دول الخليج تبحث عمن يحفظ وجودها، واهتمت مصر في وقف تراجع دورها الوظيفي. الامر الذي استغلته الولايات المتحدة من خلال اتباعها سياسة الابتزاز للأنظمة العربية الغنية، حيث فرضت عليها تحمل نفقات حمايتها، واشترطت دخول هذه الانظمة في علاقات مع اسرائيل، حيث دعا الرئيس الامريكي ترامب في القمة العربية الاسلامية الامريكية في ايار/مايو 2017 الى مواجهة الخطر الايراني من خلال اقامة تحالف امريكي عربي اسرائيلي[2] . وكما اتضح في " اعترافات البيت الأبيض بأن الولايات المتحدة على مدى ثمانية عشر عامًا أنفقت 7 تريليون دولار في الشرق الأوسط، حيث حان وقت أن تدفع دوله مقابل أمنها"[3]. ومما يؤكد على وجود تعاون أمني سري بين امريكا واسرائيل وبعض الدول العربية ما

[1] دنيا الوطن، أبرزها السعودية والامارات.. امريكا: أقمنا تحالفات عربية مع اسرائيل لمواجهة ايران، فلسطين، 2018، http://bit.ly/2seww1n

[2] جراد(نايف)، الدلالات والابعاد الجيوسياسية الاستراتيجية للتطبيع مع دولة الاحتلال، معهد فلسطين لابحاث الامن القومي، 26 تشرين ثاني، نوفمبر 2020.

[3] الفقعاوي(وسام)، مستقبل القضية الفلسطينية في ضوء تغييرات بيئة وبنية جامعة الدول العربية والتحديات الاقليمية والدولة، بحث قدم في مؤتمر جامعة الإسراء بغزة، والمنعقد تحت عنوان: جامعة الدول العربية والقضية الفلسطينية، وذلك يومي الخامس والسادس من فبراير/ شباط (2019)، ص15

ورد في صحيفة (وول ستريت جورنال) أن ادارة الرئيس الامريكي دونالد ترامب تجري محادثات مع عدد من حلفاء واشنطن العرب لتشكيل تحالف ضد ايران سيتبادل معلومات استخباراتية مع اسرائيل، من دون أن تكون جزءا منه، لافتة الى أن الولايات المتحدة ستؤمن له دعما استخباراتيا وعسكريا يتخطى الذي توفره للتحالف العربي ضد اليمن بقيادة السعودية"[1]. وقد توج هذا التعاون بتحقيق التطبيع، فقد قال الكاتب والمحلل السياسي الاسرائيلي مردخاي كيدرا لـ (شينخوا) : " أن ثمة تحالف بدأ تأسيسه في العام 2020 يضم : السعودية والامارات والبحرين ومصر والاردن والمغرب والسودان واسرائيل بدعم خارجي من الولايات المتحدة في مواجهة حلف ايران تركيا ومن تؤيدهما من دول عربية اخرى"[2]

استغلت اسرائيل ايضا الصراعات الداخلية في الدول العربية والتهديد الايراني والنفوذ التركي المتزايد في المنطقة، فقد تغلغلت الشركات الاسرائيلية في الدول العربية بشكل ملفت، قبل أن تصل الى مرحلة التطبيع والعلاقات العلنية، فحسب تقرير لوكالة (Bloomberg) الامريكية المتخصصة بالتقارير والاخبار المالية، أن شركات اسرائيلية عديدة تقدم خدمات لدول عربية خليجية في مجالات مختلفة، وخاصة بما يتعلق بمجال الحماية الامنية، وتعمل هذه الشركات بالسر رغم معرفة الطرف الثاني عن مالكيها. ومن بينها شركة (انتوفيو – IntuView) التي تعمل في السعودية، وعملها الاساسي هو التنقيب في الانترنت الخفي أو المظلم عن الارهابيين[3]، يقول بار:" ان بداية تعامله كانت عن طريق شخص ينتمي لمستويات عليا في المملكة، وذلك عندما احتاج السعوديون مساعدته في تحديد هوية الارهابيين المحتملين، وكانت المشكلة الوحيدة بالنسبة لهم التي

[1] قناة العالم، أنباء عن تشكيل حلف ناتو عربي– اسرائيلي جديد والهدف؟ ، 2017، http://www.alalam.ir/news/F

[2] ابو عامر(عدنان)، مستشرقون اسرائيل باتت جزءا من التحالفات الاقليمية، عربي21، 2020/11/23، https://arabi21.com/story/1247352

[3] موسى(اسلام)، تطور الجماعات الجهادية في سوريا والقضية الفلسطينية، اطروحة دكتوراه، جامعة قرطاج، تونس، 2019، ص 257.

اشترطوا معالجتها حتى لا تعيق التعاون، هي ضرورة اخفاء الهوية الاسرائيلية لشركته(IntuView) قبل العمل معه، ووصف أن هذه الخطوة بالهينة"[1]

تأثير التحولات على المنطقة العربية

في تحليل الحالة العربية، بما حل فيها من الذهاب نحو الاقلمة على حساب القومية، ومن انصياع الى الهيمنة الامريكية، والهرولة تجاه التطبيع مع الاحتلال الاسرائيلي، يساق الامر الى المدرستين في العلاقات الدولية، المدرسة اللبرالية الدولية، والمدرسة الواقعية البنيوية، حيث ترى المدرسة الليبرالية أن الاقلمة قائمة على تبادل وتعاون دول اقليمية بهدف ضمان المنافع المشتركة للدول المشتركة في المنظومة الاقليمية الجديدة. بينما ترى المدرسة الواقعية أن موضوع الاقلمة سيخضع المحور المتحالف لهيمنة الاقوى وصاحب النفوذ بغض النظر عن السياقات التي تطرح في عملية بلورة الاقلمة اثناء تشكل المحور[2].

في محاولة لإسقاط النظريتين على الواقع العربي، نرى أن التفكير ببناء علاقة مع اسرائيل من باب التكتيك، أو الاعتماد عليها في العلاقة مع الغرب، أو للحصول على دعم في قضايا فرعية وربما تكون وهمية، أخطر بكثير على الامن العربي والقضية الفلسطينية من ادارة العلاقة معها على أساس أنها عدو وخطر[3].

---

[1] موسى(اسلام)، تطور الجماعات الجهادية في سوريا والقضية الفلسطينية، اطروحة دكتوراه، جامعة قرطاج، تونس، 2019، ص 257.

[2] انظر: سالم(وليد)، القضية الفلسطينية في عالم عربي متغير: الخطوة الامارتية في سياق تحولات النظام الاقليمي العربي، الواقع العربي في ضوء اتفاقيات التطبيع والخيارات الفلسطينية، اضاءات فلسطينية، نشرة غير دورية، معهد فلسطين لابحاث الامن القومي، رام الله، تشرين اول/ نوفمبر 2020، ص ص14-16.

[3] العمري(بيان)، كلمة الافتتاح االرابعة، التحولات في العلاقات العربية- الاسرائيلية وتداعياتها على الامن العربي والقضية الفلسطينية، الندوة السنوية، مركز دراسات الشرق الاوسط- الاردن، عمان، 2020/10/13.
http://mesc.com.jo/Activities/Act_Sem/symposium/mesc

ان اتفاقيات التطبيع التي وقعت مع اسرائيل وبشراكة امريكية مع كل من الامارات العربية والبحرين والسودان والمغرب، لها دلالات وابعاد جيوسياسية استراتيجية، وذات ارتباط وثيق بالأبعاد الاقتصادية والعسكرية والامنية. وهذا بالتأكيد سيجعل من اسرائيل قوة تتربع على عرش المنطقة ويساهم في تحقيق مشروعها الكبير[1]؛ فالفارق الكبير بين الامكانيات الاقتصادية والتكنولوجية التي تمتلكها اسرائيل وضعف القدرات العربية المطبعة يجعل من الاقتصاد العربي اقتصادا تبعيا لاسرائيل. خاصة في ظل تدويل الاسواق وعالميتها الذي تراجع فيه دور الدولة الوطنية اقتصاديا، والتي طالت في تأثيرها بشكل اكبر الاسواق الهشة كما هو حال الدول العربية[2].

ان مضامين صفقة القرن واتفاقيات التطبيع ستمنح اسرائيل الاندماج الكامل في السوق الإقليمي والدولي، والذي كانت المقاطعة العربية حائلا أمامه[3]. وسوف تستنزف اسرائيل على مدى سنوات أموال ومدخرات الدولة العربية النفطية وتسحبها، وستكون الحجة هي ادخال التكنولوجيا والاستثمار والتطوير ومساعدة المجتمعات الخليجية على الانفتاح والرقي[4]، وهذا ما يفسر

[1] جراد(نايف)، الدلالات والابعاد الجيوسياسية الاستراتيجية للتطبيع مع دولة الاحتلال، معهد فلسطين لابحاث الامن القومي، 26 تشرين ثاني، نوفمبر 2020.

[2] الفقعاوي(وسام)، مستقبل القضية الفلسطينية في ضوء تغييرات بيئة وبنية جامعة الدول العربية والتحديات الاقليمية والدولة، بحث قدم في مؤتمر جامعة الإسراء بغزة، والمنعقد تحت عنوان: جامعة الدول العربية والقضية الفلسطينية، وذلك يومي الخامس والسادس من فبراير/ شباط (2019)، ص12

[3] جراد(نايف)، الدلالات والابعاد الجيوسياسية الاستراتيجية للتطبيع مع دولة الاحتلال، معهد فلسطين لابحاث الامن القومي، 26 تشرين ثاني، نوفمبر 2020.

[4] المصري(طاهر)، كلمة الافتتاح الاولى، التحولات في العلاقات العربية- الاسرائيلية وتداعياتها على الامن العربي والقضية الفلسطينية، الندوة السنوية، مركز دراسات الشرق الاوسط- الاردن، عمان، 2020/10/13.
http://mesc.com.jo/Activities/Act_Sem/symposium/mesc

اعــلان نتنيــاهو بــان اتفاقيــات التطبيــع ســتوحد الســلام الدبلوماســي مــع الســلام الاقتصادي، وستضخ المليارات في الاقتصاد الاسرائيلي من خلال الاستثمارات[1].

كـذلك التـأثير علـى الصـعيد الثقـافي والفكـري والايـديولوجي الـذي سيضـر بالنسـق العقـدي للنظـام العربـي، فبيئـة التـرويج الاعلامـي لأفكـار تنـاقض كـل أو معظـم الافكـار العروبيـة التـي سـادت فـي المنطقـة ستضـعف وربمـا تكـون سـببا فـي تغييـب النزعـة القوميـة فـي العـالم العربـي[2]، اضـافة الـى مـا سـبق فـان دخـول اسـرائيل الــى قلــب النظــام السياســي العربــي ســيمنح المؤسســات الصــهيونية القــدرة علــى اختراق المجتمعات العربية، وبهدف تعميق الخلافات العربية من الداخل[3].

بنظـرة تحليليـة لمجمـل التحـولات فـي المنطقـة العربيـة نجـد أن الانقسـام الـذي شـهده النظـام العربـي علـى اسـاس معسـكري السـلام والممانعـة قـد فقـد مبـررات وجـوده ودوافعـه، الامـر الـذي قـد يفـتح البـاب امـام اصـطفاف عربـي جديـد بأسـس وخطـاب جديـد. كمـا أن الاجنـدات العربيـة الداخليـة سـتكون ذات أولويـة علـى حسـاب ايـة قضـايا مركزيـة قوميـة، وهـذا لا يشـير الـى تغيـر فـي الـدور المركـزي العربـي التقليـدي فــي الفتــرة الحاليــة. خاصــة أن قــوى التغييــر الاساســية المتصــدرة للمشــهد العربــي الـراهن قـوى شـابة لـيس لهـا هويـات سياسـية متبلـورة، فـي الوقـت الـذي تتأكـل فيـه الاحزاب والقوى العربية[4].

---

[1] AA، سيل من الاتفاقيات.. اسرائيل تسارع للفوز بأموال الامارات، 2020/10/23، https://www.aa.com.tr/ar

[2] نافعة(حسن)، تداعيات التحولات في العلاقات العربية– الاسرائيلية على الامن العربي، الندوة السنوية، مركز دراسات الشرق الاوسط– الاردن، عمان، 2020/10/13. http://mesc.com.jo/Activities/Act_Sem/symposium/mesc

[3] المصري(طاهر)، كلمة الافتتاح الاولى، التحولات في العلاقات العربية– الاسرائيلية وتداعياتها على الامن العربي والقضية الفلسطينية، الندوة السنوية، مركز دراسات الشرق الاوسط– الاردن، عمان، 2020/10/13.
http://mesc.com.jo/Activities/Act_Sem/symposium/mesc

[4] الشعيبي(عيسى)، المتغيرات العربية وانعكاساتها على القضية الفلسطينية.... ليس ردا على معين الطاهر، العربي الجديد، 20 ابريل 2020، https://www.alaraby.co.uk.

تأثير التحولات على القضية الفلسطينية

بداية يجب الاشارة الى أن هناك تباين وربما تناقض بين الموقف الرسمي العربي الجامع المتمثل بقرارات الجامعة العربية، وبين الموقف الفعلي للأنظمة القطرية العربية. فالمتتبع لقرارات الجامعة العربية منذ نشأتها حتى قبل آخر اجتماع لوزراء الخارجية العرب بعد الاعلان عن اتفاقات التطبيع، يجد هذه القرارات داعمة للحق الفلسطيني والموقف الرسمي الفلسطيني المعبر عن المشروع الوطني. الا أن الدور الفعلي للسياسة العربية الوطنية مختلف عن ذلك، ورغم هذا الاختلاف لم يكن الامر بهذه الصورة من العلنية والمجاهرة كما بان بعد توقيع اتفاقيات التطبيع. وجدير بالذكر أن الموقف العربي الرسمي كان قد تبنى مبادرة الامير عبد الله بن سعود عام 2002 والتي اطلق عليها المبادرة العربية، وجوهر مضمونها يتلخص في أن لا تطبيع ولا علاقات مع اسرائيل الا بعد حل القضية الفلسطينية حلا كاملا وفق الشرعية الدولية. ومن الاهمية التوقف عن عدد من القضايا التي حدثت في فترة ادارة ترامب لما لها من دور في تحليل أثر التحولات على القضية الفلسطينية.

أولا) الاعتراف بالقدس عاصمة لاسرائيل ونقل السفارة الامريكية اليها.

ثانيا) الاعتراف بالجولان السوري كجزء من ارض اسرائيل.

ثالثا) اعتبار المستوطنات الاسرائيلية في اراضي الضفة الغربية شرعية.

رابعا) وقف الدعم الامريكي لوكالة غوث اللاجئين الفلسطينيين.

خامسا) اغلاق مكتب منظمة التحرير في واشنطن، ووقف الدعم المالي للسلطة الفلسطينية.

سادسا) الاعلان عن صفقة القرن التي تناقض كافة القرارات والشرعيات الدولية، وتلغي الحق الفلسطيني المشروع، بما فيه اقامة الدولة الفلسطينية المستقلة ذات السيادة الكاملة على الاراضي الفلسطينية التي احتلت في الرابع من حزيران عام 1967.

سابعا) ضم المستوطنات، والذي توقف نتنياهو عن الاعلان عنه حتى لا يعيق مسار التطبيع، الا انه شرع في تنفيذه عمليا على الارض.

في ظل تناقض ادارة ترامب مع مواقف الادارات الامريكية التي سبقت وان كان في العلن على الاقل، جاءت التحولات العربية قافزة عن ما سبق من تحول في الموقف الامريكي تجاه القضية الفلسطينية، ومعلنة عن تطبيع كامل في العلاقات مع اسرائيل من قبل عدد من الدول العربية وهي الامارات العربية والبحرين والسودان والمغرب، وبدعم وترحاب من المملكة العربية السعودية، ومصر. وهذا مناقض لما نصت عليه المبادرة العربية عام 2002. زد على ذلك لعبت قطر دور المناقض لسياسة محور السعودية والامارات والبحرين ومصر، ولكنها كانت الوسيط النشط بين اسرائيل وحركة حماس، وحاليا تمت المصالحة الخليجية وانتهت مقاطعة مجلس التعاون الخليجي لقطر. تحضيرا لإعادة ترتيب الاقليم بشكل جديد، واذا ما توقفنا عند دوافع ومبررات الدول المطبعة والداعمة والمرحبة بالتطبيع سنجد أنها تدعم الموقف الاسرائيلي وتضعف الموقف الفلسطيني، بل وتجعل القضية الفلسطينية ثانوية في اجندتها السياسية.

فبما أن اعلان التطبيع ودعمه جاء بعد مجموعة القضايا التي اعلنت عنها ونفذتها ادارة ترامب هذا يعني أن هناك عدم معارضة عليها فعليا، وهذا بحد ذاته الغاء فعلي للمبادرة العربية، وتغييب لمركزية القضية الفلسطينية، هذا من جانب، ومن جانب آخر قبول السودان بالتطبيع مع اسرائيل مقابل شطبها

من قائمة الارهاب حسب التصنيف الامريكي، والتعهد لها بجملة من الاستثمارات والمساعدات الدولية لتحقيق الازدهار الاقتصادي اضعافا للمقاومة الفلسطينية المشروعة وفقا للشرعية الدولية والتي صنفت امريكيا بأنها ارهابية. كذلك حصول المغرب على اعتراف امريكي بان الصحراء الغربية جزء من اراضيها على عكس الموقف الدولي المتمثل في احالة المسألة الى الامم المتحدة لاجراء الاستفتاء الشعبي في الصحراء الغربية، يعني اعتراف ضمني باعتراف ادارة ترامب بالقدس عاصمة لاسرائيل والجولان جزء من ارض اسرائيل، وتجاوز للشرعية الدولية. رغم أن ملك المغرب هو رئيس لجنة القدس كما نصت عليه قرارات جامعة الدول العربية. اضافة الى ما آلت اليه الحالة في سوريا والعراق، وضعف مكونات الدولة في المملكة الاردنية في مواجهة التحديات الداخلية الاقتصادية والمجتمعية والخارجية. كل هذا يساهم في اخراج القضية الفلسطينية من كونها قضية عربية الى كونها قضية فلسطينية ذات شأن فلسطيني بل ستنعكس التحولات العربية على دور الدول العربية في دعم القضية الفلسطينية اقليميا ودوليا. فالسلوك التقليدي للنشاط الدبلوماسي الفلسطيني يمر في حلقات بدءا من الموقف الفلسطيني، وتتبناه جامعة الدول العربية، ومن ثم منظمة التعاون الاسلامي، والاتحاد الافريقي، ويؤثر هذا على مواقف دول العالم وفقا لمصالحها وللشرعية الدولية. بهذا يكون التصويت لصالح القضية الفلسطينية في المحافل الدولية. ولكن كيف سيتحقق هذا الدعم في حال اصطفاف محوري جديد في اقليم الشرق الاوسط تكون اسرائيل جزءاً رئيسياً وفاعلاً فيه وبدعم وضغط أمريكي؟. ما جرى في الاجتماع الاخير لجامعة الدول العربية على مستوى وزراء الخارجية بعد التوقيع على اتفاقية تطبيع اماراتي بحريني مع اسرائيل يوم الخامس عشر من سبتمبر الماضي هو بمثابة شرعنة من جامعة الدول العربية للتطبيع المنفرد مع اسرائيل أو تجاه التعامل مع منظمة التحرير والقيادة الفلسطينية باعتبارها الممثل

الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني[1]. نضف على ذلك أن في هذه التحولات دعم للجانب الاسرائيلي والذي هو اضعاف لفلسطين. فقد تمت التحولات التي تناولتها الدراسة قبل واثناء وبعد تبني الكنيست الاسرائيلي لقانون يهودية الدولة، وهو حجر الاساس في خطة اسرائيل لتهجير الفلسطينيين من وطنهم، ونسف للمرجعيات التي قامت عليها عملية السلام، وامكانية حل القضايا النهائية، للوصول لحل الدولتين[2].

إن جزءاً من الاستغلال الامريكي للبيئة العربية القائمة لإنهاء الصراع العربي الاسرائيلي بشكل عام والفلسطيني الاسرائيلي بشكل خاص من خلال طرحها فكرة " تحقيق الامن والازدهار والسلام للجميع" كما جاء على لسان جاريد كوشنير في المؤتمر الاقتصادي المنعقد في البحرين في تموز 2019، كمرحلة أولى لما اسموه صفقة القرن التي تحقق المصالح والمطالب الاسرائيلية دون الالتفات الى المصلحة الفلسطينية والعربية بشكل عام[3].

فمن تداعيات هذا التحول التطبيعي محو صفة الاحتلال عن دولة اسرائيل ومساواتها بدولة فلسطين المحتلة أصلا من قبل هذا الاحتلال، كما شكل دافعا للعديد من الدول العربية والاسلامية الداعمة للقضية الفلسطينية بشكل أساسي للحذو نحو تطبيع العلاقات مع اسرائيل وتبادل العلاقات معها، ويوضح ذلك ما قاله رئيس الوزراء الاسرائيلي بنيامين نتنياهو ان : " اتفاقيات التطبيع الثلاث مع الدول العربية أنهت العزلة الجغرافية لاسرائيل". وأضاف في مؤتمر

[1] ابراش(ابراهيم)، البعد القومي للقضية الفلسطينية– المفهوم والمتغيرات، الواقع العربي في ضوء اتفاقيات التطبيع والخيارات الفلسطينية، اضاءات فلسطينية، نشرة غير دورية، معهد فلسطين لابحاث الامن القومي، رام الله، تشرين اول/ نوفمبر 2020، ص10.

[2] المصري(طاهر)، كلمة الافتتاح الاولى، التحولات في العلاقات العربية– الاسرائيلية وتداعياتها على الامن العربي والقضية الفلسطينية، الندوة السنوية، مركز دراسات الشرق الاوسط– الاردن، عمان، 2020/10/13.
http://mesc.com.jo/Activities/Act_Sem/symposium/mesc

[3] جراد(نايف)، الدلالات والابعاد الجيوسياسية الاستراتيجية للتطبيع مع دولة الاحتلال، معهد فلسطين لابحاث الامن القومي، 26 تشرين ثاني، نوفمبر 2020.

صحفي: "نحن نغير خريطة الشرق الاوسط"[1]. اضافة الى أن اسرائيل ستوظف التطبيع لتحسين صورتها أمام العالم وتوسيع مساحة علاقاتها الدولية ومواجهة حملات المقاطعة الدولية. كما أن التطبيع اضعاف للموقف الفلسطيني في عملية التسوية السياسية لانها عززت تشكيل سلطة فلسطينية خاضعة للابتزاز الاسرائيلي، كون اسرائيل تمتلك حزمة متنوعة من أدوات الضغط لا تقوى السلطة على مواجهاتها، مثل سيطرتها على الحدود والمعابر والاموال الفلسطينية، والسيطرة على الموارد والثروات الطبيعية ومصادر المياه، وحرمان الفلسطينيين من حقوقهم في هذه الثروات والمصادر[2]. وتهدف اسرائيل ومن ورائها الولايات المتحدة في استثمارها لهذه التحولات على الصعيد الفلسطيني الى تغييب مركزية القضية الفلسطينية عن شعوب المنطقة وتصبح قضية عامة من القضايا التي تشغل المنطقة كالصراع الطائفي والحرب الاهلية ، وصناعة التطبيع، والبحث عن الامان وغيرها، وعليه يصبح اي تضامن شعبي دولي نقيضا لذلك[3].

[1] BBC NEWS، التطبيع: نتنياهو يقول ان الاتفاقيات مع دول عربية" تنهي عزلة اسرائيل الجغرافية"، 25 اكتوبر/ تشرين الاول 2020. https://www.bbc.com/arabic/middleeast-54678832

[2] يوسف(أيمن)، تداعيات التحولات في العلاقات العربية- الاسرائيلية على القضية الفلسطينية، الندوة السنوية، مركز دراسات الشرق الاوسط- الاردن، عمان، 2020/10/13. http://mesc.com.jo/Activities/Act_Sem/symposium/mesc

[3] مخول(أمير)، حركات التضامن: نضوج تجارب وانحسار في المدى، المركز الفلسطيني لمصادرة حقوق المواطنة واللاجئين (حق العودة)، العدد المزدوج(29-30)،2007،ص9.

الخاتمة

تخلص الدراسة الى أن التحولات في المنطقة العربية تمثلت في التوجه نحو القطرية على حساب النزعة القومية العروبية التي سادت في الخطاب العربي الرسمي والشعبي والثقافي طوال الفترة الماضية، وان كانت على المستوى الرسمي نظريا أكثر منها عمليا، وكانت القضية الفلسطينية رافعة للنزعة العروبية. وقد ساهمت في التوجه نحو القطرية مجموعة من العناصر أهمها البيئة الداخلية لكل قطر عربي بدءا من حالة عدم الانسجام بين النظام السياسي والشعب نتيجة سوء ساسة الحكم، الذي أدى الى اشكاليات اقتصادية واجتماعية، وما انبثق عنها من ضعف في الولاء والانتماء وتغييب للمواطنة. وهذا كان عاملا رئيسيا في حصول الثورات العربية التي خرجت من مسارها الاصلاحي، وأصبحت اداة مطواعة للتدخلات الخارجية، الامر الذي طورها الى مرحلة الصراعات الداخلية والحرب الاهلية في العديد من الدول العربية. كذلك التدخلات الاقليمية لدول استفادت من هذه التغيرات ووظفتها لتحقيق مصالحها مثل ايران وتركيا واسرائيل، علاوة على التدخلات الدولية وخاصة الولايات المتحدة الامريكية التي هدفت الى حفظ مصالحها واطالة عمر هيمنتها على المنطقة، لذا استخدمت كل وسائل الضغط والتوظيف بما فيها تكريس نفوذ وهيمنة اسرائيل كحليف حامي لمصالحها. وقد استجابت الدول العربية للضغوط الامريكية في سبيل مواجهة التهديدات الداخلية والخارجية، موظفة فلسفة اعادة ترتيب البدائل في استراتيجياتها لمواجهة التهديدات، عقب اعادة تصنيف التهديدات، الذي ترتب عليه صياغة تحالفات جديدة انقلب فيها العدو الى صديق، وغيبت فيها الركائز الاساسية في بناء الاستراتيجيات التي تمنح الدولة القدرة على بناء الذات داخليا، الامر الذي يمنحها توظيف كل مكوناتها ومقدراتها

فـي موجهـة التحـديات الرئيسـية، ونسـج تحالفـات متينـة قائمـة علـى تحقيـق مصـالح متبادلـة ومتوازنـة. عليـه إن التحـولات التـي طـرأت فـي المنطقـة العربيـة والتـي نتجـت عـن مجموعـة مـن المحركـات والـدوافع جعلهـا فـي حسـابات القـوى الشـاملة للدولـة، دول ضـعيفة وهشـة وتابعـة لقـوى خارجيـة. وقـد انعكـس هـذا سـلبا علـى القضـية الفلسـطينية حيـث مـنح الاحـتلال الاسـرائيلي قـوة ومبـررا للاسـتمرار فـي احتلالـه وعدوانـه وتهربـه مـن كـل اسـتحقاقات السـلام، وعـزز مـن مكانـة اسـرائيل دوليـا، الامـر الـذي اضـعف المقاومـة الفلسـطينية بكـل اشـكالها فـي كـل الميـادين والمحافـل الرسـمية والشـعبية والاقليميـة والدوليـة. واطـال مـن عمـر الهيمنـة والاسـتغلال الغربـي علـى مقـدرات وثـروات المنطقـة العربيـة الامـر الـذي سـيحول دون اي عمليـة نهضـوية لاي قُطـر عربـي، وسـيمنع أي محاولـة تجميـع جديـدة لموقـف عربـي موحـد فـي الفتـرة الحاليـة والمسـتقبل القريـب، مـا يمكـن القضـية الفلسـطينية مـن العـودة الـى مكانتهـا في الذهنية العربية.

المراجع

- الفقعاوي (وسام)، مستقبل القضية الفلسطينية في ضوء تغييرات بيئة وبنية جامعة الدول العربية والتحديات الاقليمية والدولة، بحث قدم في مؤتمر جامعة الإسراء بغزة، والمنعقد تحت عنوان: جامعة الدول العربية والقضية الفلسطينية، وذلك يومي الخامس والسادس من فبراير/ شباط (2019).
- مجموعة فلسطين للتفكير الاستراتيجي، فلسطين 2030 عقد من الوضوح والتجديد- مسح التحولات في دوائر التأثير الثلاث: اسرائيل والاقليم والعالم، حزيران 2020.

http://www.palestinestrategygroup.ps/wp-content/uploads/2020/06

- موسى(عمرو)، كلمة الافتتاح الثانية، التحولات في العلاقات العربية- الاسرائيلية وتداعياتها على الامن العربي والقضية الفلسطينية، الندوة السنوية، مركز دراسات الشرق الاوسط- الاردن، عمان، 2020/10/13.

ttp://mesc.com.jo/Activities/Act_Sem/symposium/mesc

- موسى(اسلام)، تطور الجماعات الجهادية في سوريا والقضية الفلسطينية، اطروحة دكتوراه، جامعة قرطاج، تونس، 2019.
- راشد(سعد)، اعلان 15 سبتمبر رؤية معاصرة للسلام، الوطن البحرينية، 2020/9/14، https://alwatannews.net/article/890252/Opinion
- جريدة الشرق الاوسط، ملك البحرين: العلاقات مع اسرائيل هدفها تحقيق السلام بالمنطقة، 2020/9/24.

https://aawsat.com/home/article/2527131

- FRANCE-24 [1]، التطبيع الاسرائيلي الاماراتي: بن زايد ونتنياهو يجريان اول اتصال هاتفي بينهما لبحث تعزيز العلاقات، 2020/10/12،

https://www.france24.com/ar/20201012

- شريف(عبد الصمد)، تراجع القضية الفلسطينية في الوعي الشعبي والشارع العربي، http://lakome2.com/opinion/8623.html
- ابو الغيط(عبد الرحمن)، مفاوضات متعثرة ونذر حرب بين مصر واثيوبيا... 7 أسئلة رئيسية في أزمة سد النهضة، 2020/6/16، الجزيرة نت،

https://www.aljazeera.net/news/politics/2020/6/16/%D8%A7%D8%A7-7

- عبد الحي(وليد)، الاستراتيجية الاسرائيلية تجاه سد النهضة الاثيوبي، المركز الفلسطيني للاعلام،
https://www.palinfo.com/news/2020/8/6
- AA، ترحيب رسمي واسع برفع اسم السودان من قائمة الارهاب الامريكية، 2020/12/14، https://www.aa.com.tr/ar
-جواد(رنا)، التطبيع بين اسرائيل والمغرب: ما الذي نعرفه عن الاتفاق؟، BBC NEWS، 2020/12/11. https://www.bbc.com/arabic/middleeast-55273600
-دنيا الوطن، أبرزها السعودية والامارات.. امريكا: أقمنا تحالفات عربية مع اسرائيل لمواجهة ايران، فلسطين، 2018، http://bit.ly/2seww1n
- جراد(نايف)، الدلالات والابعاد الجيوسياسية الاستراتيجية للتطبيع مع دولة الاحتلال، معهد فلسطين لابحاث الامن القومي، 26 تشرين ثاني، نوفمبر 2020.
- قناة العالم، أنباء عن تشكيل حلف ناتو عربي- اسرائيلي جديد والهدف؟، 2017، http://www.alalam.ir/news/F
-ابو عامر(عدنان)، مستشرقون اسرائيل باتت جزءا من التحالفات الاقليمية، عربي21، 2020/11/23، https://arabi21.com/story/1247352
- سالم(وليد)، القضية الفلسطينية في عالم عربي متغير: الخطوة الامارتية في سياق تحولات النظام الاقليمي العربي، الواقع العربي في ضوء اتفاقيات التطبيع والخيارات الفلسطينية، اضاءات فلسطينية، نشرة غير دورية، معهد فلسطين لابحاث الامن القومي، رام الله، تشرين اول/ نوفمبر، 2020.
- العمري(بيان)، كلمة الافتتاح االرابعة، التحولات في العلاقات العربية- الاسرائيلية وتداعياتها على الامن العربي والقضية الفلسطينية، الندوة السنوية، مركز دراسات الشرق الاوسط- الاردن، عمان، 2020/10/13.
http://mesc.com.jo/Activities/Act_Sem/symposium/mesc
- المصري(طاهر)، كلمة الافتتاح الاولى، التحولات في العلاقات العربية- الاسرائيلية وتداعياتها على الامن العربي والقضية الفلسطينية، الندوة السنوية، مركز دراسات الشرق الاوسط- الاردن، عمان، 2020/10/13.
http://mesc.com.jo/Activities/Act_Sem/symposium/mesc
- نافعة(حسن)، تداعيات التحولات في العلاقات العربية- الاسرائيلية على الامن العربي، الندوة السنوية، مركز دراسات الشرق الاوسط- الاردن، عمان، 2020/10/13.
http://mesc.com.jo/Activities/Act_Sem/symposium/mesc

- الشعيبي(عيسى)، المتغيرات العربية وانعكاساتها على القضية الفلسطينية.... ليس ردا على معين الطاهر، العربي الجديد، 20 ابريل 2020، https://www.alaraby.co.uk.
- ابراش(ابراهيم)، البعد القومي للقضية الفلسطينية- المفهوم والمتغيرات، الواقع العربي في ضوء اتفاقيات التطبيع والخيارات الفلسطينية، اضاءات فلسطينية، نشرة غير دورية، معهد فلسطين لابحاث الامن القومي، رام الله، تشرين اول/ نوفمبر 2020.
- BBC NEWS، التطبيع: نتنياهو يقول ان الاتفاقيات مع دول عربية" تنهي عزلة اسرائيل الجغرافية"، 25 اكتوبر/ تشرين الاول 2020. https://www.bbc.com/arabic/middleeast-54678832
- يوسف(أيمن)، تداعيات التحولات في العلاقات العربية- الاسرائيلية على القضية الفلسطينية، الندوة السنوية، مركز دراسات الشرق الاوسط- الاردن، عمان، 2020/10/13. ttp://mesc.com.jo/Activities/Act_Sem/symposium/mesc
- مخول(أمير)، حركات التضامن: نضوج تجارب وانحسار في المدى، المركز الفلسطيني لمصادرة حقوق المواطنة واللاجئين (حق العودة)، العدد المزدوج(29-30)،2007.

السياسة الخارجية الروسية والقضية الفلسطينية

أ.رواد بدوي

الملخص:

إن الاحداث التي مرت بها المنطقة العربية قد ادت الى بناء توازنات إقليمية، انعكست اثارها على النظام الدولي، وتكونت متغيرات جديدة باستمرار تمثلت بأحد جوانبها نمط التنافس الدولي تجاه الموقف من العرب والصهيونية والقرارات الدولية في الأمم المتحدة.

تسعى هذه الدراسة إلى تحليل السياسة الخارجية الروسية تجاه القضية الفلسطينية، من أجل تبيان أهداف واستراتيجيات النظام السياسي الروسي في انتهاج سياساته، وتحديد موقفه من القضية الفلسطينية والادوار التي التزم بها أو يمكن أن يؤديها في أطار البعد الدولي للقضية الفلسطينية، وكذلك المصالح الروسية نتيجة تلك السياسات.

وتطرقت الدراسة إلى عدة أسئلة حول السياسة الخارجية الروسية وصنع القرار السياسي الروسي، وأسباب التحولات التي مر بها صانع القرار السياسي الروسي، وفي الختام خلصت الدراسة إلى أن روسيا تغير موقفها الراهن عما سبق في مساحة الدور الروسي تجاه القضية الفلسطينية، وأن السياسة الروسية كانت تتغير وفقا لمقتضيات المصلحة الروسية ودورها السياسي عالميا.

مقدمة:

تعتبر السياسة الخارجية أحد أهم المتغيرات المحددة لسلوك الدول، وتشير جليا إلى نمط العلاقات الدولية سلما أو حربا، توترا أو تجانسا، وفي هذا السياق تم تناولي لهذا الموضوع، نتيجة التغيرات العديدة التي إصابة النظام السياسي الروسي، ونتيجة اختلاف رؤيتهم للعالم.

وقد كان لروسيا عبر تاريخها اهتمام واضح بالقضية الفلسطينية ومن ضمنها المسألة اليهودية لاعتبارات عديدة، فعلى الرغم من احتفاظ روسيا بروابط تاريخية مع إسرائيل والحركة الصهيونية سواء لوجود اليهود المقيمين في روسيا ودول الكتلة الشرقية، أو للأبعاد السياسية والاستراتيجية لكل هذا لم يمنع اتخاذ روسيا قرارات ومواقف لصالح الفلسطينيين، مثل الموقف من الاستيطان ومدينة القدس واعتماد منظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي للشعب الفلسطيني وافتتاح مكتب دائم لها هناك.

ومثل المشروع اليهودي الصهيوني، في فلسطين بأشكاله العسكرية والسياسية والحضارية وعلى مدار عقود من السنين أي منذ ظهرت مشكلة القضية الفلسطينية تحديا على المستوى الدولي وخاصة العربي، وكان على روسيا ومن قبلها الاتحاد السوفيتي أن يوازن بين علاقاته العربية والتنافس الأمريكي البريطاني في المنطقة، والمطالب الفلسطينية وسعي الشعب الفلسطيني للتحرر وإقامة دولته وهي المطالب التي دأبت روسيا على تقديم سياسة دولية ممالأة لحقوق الشعوب ونضالاتهم لنيل الاستقلال والتحرر، فكان على صانع القرار الروسي أن يوازن كل تلك المعطيات والتي يسعى البحث إلى الوقوف عليها ودراستها.

اهمية البحث: النظام السياسي الروسي يعمل في وسط من المحددات الداخلية والخارجية، وباعتباره أحد الدول الكبرى في العالم فإن لمواقفه حساسية كبيرة ومؤثرة تجاه القضايا الدولية، ومن ضمنها قضية فلسطين لكنها تخضع لموازين دقيقة وسياسات التفاعل ضمن المجال السياسي الدولي، لذلك يتوجب

دراسة الموقف والقرار الروسي من القضية الفلسطينية باهتمام، وبالتركيز على أبعاده ومؤثراته وكيفية استثماره لصالح القضية الفلسطينية.

إشكالية البحث: تكمن اشكالية البحث من خلال بعض الاستفسارات والتي اسعى للإجابة عليها في متن البحث وهي: هل هناك محددات للسياسة الروسية تجاه القضية الفلسطينية؟ وكيف يمكن التعامل معها؟ وهل كانت إلى جانب الحق الفلسطيني؟ وكيف يمكن تقييمها؟

فرضية البحث: تستند فرضية البحث من أهمية الفهم الروسي لقضية الشرق الأوسط الأهم وتعامله معها في سياق التنافس الإقليمي الدولي ومواقف الدول الكبرى.

هدف البحث: يهدف البحث إلى تحليل القرار السياسي الروسي تجاه الصراع العربي الإسرائيلي في ضوء المحددات السياسية والاستراتيجية التي تؤثر في السياسة الخارجية الروسية. منهجية البحث: يعتمد البحث للمنهج التاريخي التحليلي استنادا إلى طبيعة الموضوع الذي يحتاج قراءة تاريخية تحليله قائمة على ابعاد التأثير على السياسة الخارجية الروسية التي يعمل فيها.

وقد اجتهد الباحث بتقسيم الدراسية إلى البنود التالية لتسهيل دراسة الموضوع:

أولا: روسيا ومحددات سياساتها الخارجية:

* السياسة الخارجية المفهوم والابعاد:

* روسيا ومحددات سياساتها الخارجية:

ثانيا: روسيا والقضية الفلسطينية:

* الاتحاد السوفيتي والقضية الفلسطينية:

* جمهورية روسيا الاتحادية والقضية الفلسطينية:

* سيناريوهات تطوير الموقف الروسي:

أولا: روسيا ومحددات سياساتها الخارجية:

* السياسة الخارجية المفهوم والابعاد:

يذهب فقهاء العلوم السياسية إلى اعتبار السياسة الخارجية للدول باعتبارها انعكاساً للمقدرات الجيوبوليتكية والسياسية والبشرية والاقتصادية، وتحدد السياسة الخارجية للدول ارتباطا بمصالحها وفي إطار المحددات الدولية في العلاقات بين الدول، وتدار من خلالها مواقف الدولة مع الأطراف الأخرى سواء سلما أو حربا أو تعاونا.

إن تحليل السياسة الخارجية مع تركيزه على الدولة في ارتباطها بالبيئة الدولية ينتج ما يمكن تسميته بالمنظور الجزئي "Micro" للعلاقات الدولية، وهو على خلاف المنظور الكلي Macro الذي يحاول تفسير العلاقات الدولية من مستوى النظام الدولي نفسه، ويتيح للمحلل القدرة على بيان الاختلافات بين الدول فيما يتعلق بسلوك سياساتها الخارجية وأيضا يتيح له ان يأخذ في الاعتبار البيئة الداخلية محدد لذلك السلوك[1].

وعموما فإن كل ما يصدر في المجتمع الدولي من تفاعل وعلاقات هي نتاج للسياسة الخارجية، وتكون عادة محكومة بمحددات لها تأثير في توجيهها أو صنعها ترتبط بنمط الحالة السياسة أو الظرف وما يحتاجه من سياسات تتخذ وفقا لرؤية الدولة القائمة بالأساس على مصالح واستراتيجيات وايديولوجيا.

وعلى مدى عقود خاصة ابان الحرب الباردة، احتكمت السياسة الخارجية للدول لمدارس متعددة ومختلفة، كالمدرسة المثالية والمدرسة الواقعية، وطرح وزير الخارجية الأمريكي الأسبق هنري كيسنجر تساؤلا حولا إمكانية استرشاد السياسة

[1] محمد الدبار، أبعاد السياسة الخارجية دراسة تأصيلية، المعهد المصري للدراسات، 29 مارس 2019، إسطنبول تركيا، ص4.

الخارجيــة بــالقيم أو بالمصــالح ... المثاليــة أم بالواقعيــة؟ ويقــدم إجابــة توفيقيــة تمثــل تحديا بدمج الاثنين معا[1].

وعلــى صــعيد الاصــطلاح حــول السياســة الخارجيــة، فــإن التعريفــات جــاءت متنوعــة ومختلفــة بقــدر اخــتلاف الــدول والظــروف والتوجهــات، فلــم يكــن السياســة الخارجيــة تعريــف جــامع بقــدر الاتفــاق علــى محــددات أساســية ثــم اختلافــات فــي الجوهر.

ويعرفها كريستوفر هيل Christopher Hill بأنها ": مجموع العلاقات الرسمية الخارجية التي يقودها وينظمها فاعل مستقل) غالبا الدولة (في العلاقات الدولية"[2].

أمــا الفقيــه السياســي إفــانس G.Evans يعــرف السياســة الخارجيــة بأنهــا: "ذلك النشاط المتمثل في أفعال وردود أفعال وتفاعل الدول و الفواعل"[3].

يــذهب الكثيــر مــن المهتمــين بالعلاقــات الدوليــة إلــى تقســيم ســلوكيات وتصــرفات الــدول التامــة الســيادة إلــى تصــرفات وســلوكيات تمارســها الدولــة داخــل إقليمها وهو ما اتفق عل تسميته بالسياسة الداخلية وتصرفات وسلوكيات تمارس خارج إقليم الدولة وهو ما يطلق عليه اصطلاح السياسة الخارجية، وبواسطة هذا النوع الثاني من التصرفات تدخل الدولة في شبكة من الارتباطات والعلاقات متعددة الأوجه والمواضيع مع أطراف خارجية أخرى بغية تحقيق مجموعة من المآرب[4].

ويعرفهــا حامــد ربيــع بأنهــا "جميــع صــور النشــاط الخــارجي حتــى وان لــم تصــدر عــن الدولــة كحقيقــة نظاميــة، إن نشــاط الجماعــة كوجــود حضــاري أو

[1] هنري كيسنجر –هل تحتاج اميركا الى سياسة خارجية –نحو دبلوماسية للقرن الحادي والعشرين –ترجمة عمر الايوبي –دار الكتاب العربي بيروت ط٢–٢٠٠٣ص١٠

[2] Christopher Hill, The Changing Politics of Foreign Policy ،London, algrave Macmillan, 2003, P3.

[3] G.Evans, G.Newnhan, the Penguin Dictionary of International Relations, London, Penguin Books, 1998, P.179.

[4] حسين بوقارة، السياسة الخارجية: دراسة في عناصر التشخيص والاتجاهات النظرية للتحليل (الجزائر: دار هومه، 2102) ص01.

التغييرات الذاتية كصور فردية للحركة الخارجية تنطوي وتندرج تحت هذا الباب الواسع الذي نطلق عليه اسم السياسة الخارجية"[1].

***روسيا ومحددات سياساتها الخارجية:**

مرت الدبلوماسية الروسية عام 1991 بحدث مفصلي بعد اعلان انهيار الاتحاد السوفيتي، ما استدعى توجهات جديدة وسياسات أخرى كانت لا تزال تعاني وطأة الظرف وهو ما انعكس جليا في سياسات الرئيس السابق بوريس يلتسن، حيث بدا التراجع السياسي في أداء النظام السياسي الروسي واضحا خاصة على صعيد سياساتها الخارجية.

وكان لاتفاق مينسك[*] عام 1991 والايذان بتحلل الاتحاد السوفيتي الى جمهوريات قومية ضرورات واجهتها روسيا كونها بالأساس كانت محور الارتكاز للاتحاد السوفيتي ووريثته السياسة، وما بين الحقبتين الشيوعية والقومية لروسيا وجدت عدة فوارق أثرت على توجهات السياسة الروسية ما بعد انهيار الاتحاد السوفيتي:

أولا: الانهيار الأيديولوجي: كان للرئيس ميخائيل غورباتشوف تركيز على التحولات الداخلية أكثر منها الخارجية وكذلك عهد بوريس يلتسن، فكلاهما كانا يعملان على التخلص من بقايا المؤثرات الاشتراكية سواء سياسا او ثقافيا او اقتصاديا، حتى أن روسيا لم تتبنى نموذجا مختلطا كما الصين يجمع ما بين الاشتراكية والبرجوازية الوطنية، بل عملت على التخلص من الإرث الشيوعي ولم تكن السياسة الخارجية بعيدة عن هذا التوجه لان روسيا ما عادت الحاضنة والملجأ للأحزاب الاشتراكية والشيوعية العالمية كما لم تعد الخصم المقابل للرأسمالية العالمية بالسياق الأيديولوجي.

---

[1] محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، 1991، ص9

[*] اتفاقية مينسك1: تعرف بالاتفاق المنشئ لرابطة الدول المستقلة وقعت عليها ثماني جمهوريات سوفيتية سابقة في مدينة مينسك عاصمة جمهورية روسيا البيضاء، في 8 كانون الأول / ديسمبر 1991، لتأسيس كومنولث الدول المستقلة (CIS)ونصت الاتفاقية إلى أن الاتحاد السوفييتي لم يعد موجودًا كموضوع للقانون الدولي وواقع جيوسياسي، وبناء علاقات جديدة على أساس الاعتراف المتبادل واحترام سيادة الدولة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية.

ثانيـــا: زوال عقـدة الحـرب البـاردة: فرضـت الحـرب البـاردة علـى روسـيا سياسـة قائمـة علـى التحـدي والرعايـة لـدول ممتـدة عالميـا فـي قـارات العـالم آسـيا وأروبـا وافريقيـا وامريكـا اللاتينيـة، ومـن جهـة أخـرى كـان حلـف وارسـو يشـكل مرجعيـة سياسية للتوجهات الروسية في بناء استراتيجيات السياسة الخارجية.

ثالثـــا: الـدور الـدولي: الاتحـاد السـوفيتي كـان يمثـل القـوة الرديفـة للقـوة العظمـى الامريكيـة فـي ظـل نظـام عـالمي ثنـائي القطبيـة كانـت لروسـيا فيـه أدوار تختلـف فـي محـدداتها عـن الـدور الـذي أصـبح منوطـاً بروسـيا بعـد تفكـك الاتحـاد السـوفيتي، ووفقـا لهـذا المعطـى بنيـت السياسـة الخارجيـة الروسـية وارتباطـا بحالـة الضـعف التـي عاشـتها روسـيا وقتهـا حـدث تراجـع فـي دورهـا العـالمي رغـم مقعـدها في مجلس الامن الذي ورثته عن الاتحاد السوفيتي.

رابعـا: تراجـع مفاعيـل القـوى الناعمـة الروسـية: روسـيا السـوفياتية التـي مثلـت الـداعم والمسـاند لحركـات التحـرر والخصـم اللـدود للإمبرياليـة العالميـة ورمـز لثـورات العمـال والمستضـعفين، والراعيـة للتطـور والنهضـة فـي الـدول الاشـتراكية غـاب عنهـا هـذا الـدور إلـى دور محلـي لـم تسـتطع أن تحـدث تـأثيرات فـي الاحـداث الدوليـة التاليـة، وأبرزهـا كـان حـرب الخلـيج الثانيـة تلاهـا اتفـاق مدريـد واتفـاق أوسـلو وكانـت فعليا روسيا غائبة عن المشهد باستثناء حضور رمزي غير فاعل.

ان التغيـرات التـي حـدثت سـواء علـى المسـتوى الـداخلي او الخـارجي دفعـت روسـيا لصـياغة سياسـة خارجيـة جديـدة[1]، وحـددت روسـيا معـالم اسـتراتيجية جديـدة لروسيا الاتحادية تتمثل فيما يلي:

الواقعيـــة: تتجسـد هـذه السـمة فـي سـعي القيـادة السياسـية الروسـية الـى بنـاء سياسـي براغماتيـة، عـن طريـق الابتعـاد عـن الحجـج الأيديولوجيـة، التـي كانـت تميـز

[1] كاش محمد ورافع مبارك، التحولات الكبرى للساسة الخارجية الروسية وانعكاساتها على الساحة الدولية (1991–2010)، جامعة الجلفة، مجلة آفاق للعلوم، المجلد 5 العدد 10 مارس 2020، ص 26.

التحـرك الدبلوماسـي والسياسـي السـوفيتي فـي الماضـي القريـب، وإحـلال محلهـا مبررات سياسية واقتصادية أكثر وضوحا وتعبيرا عن تطلعات روسيا المستقبلية.

براغماتيـة القيـادة: وتتمثـل فـي لجـوء القيـادة الروسـية إلـى قـيم جديـدة بـدأت تعمـل بهـا، حيـث عمـد رؤسـاء روسـيا إلـى إظهـار وتأكيـد قطـع علاقـات بلادهـم بالماضـي الشـيوعي، والتخلـي عـن كافـة ركـائز الحـرب البـاردة، بمـا فيهـا الأيديولوجيات الماركسية اللينينية.

الديناميكيـة: وتظهـر ديناميكيـة أو فاعليـة الاسـتراتيجية الروسـية مـن خـلال مـا يضـمن بصـورة جديـة عـدم العـودة إلـى الـوراء منـذ تـواري عصـر الأيـديولوجيات المتصارعة على الساحة الدولية أو غياب الأيديولوجيات الشيوعية.

المنافسـة: وهـي هـدف جديـد علـى السياسـة الروسـية، ولأجلـه أجـاز الدسـتور الروسـي الجديـد هـدف المنافسـة علـى الأسـواق العالميـة محـل المواجهـة الأيديولوجيـة. لكـن تحقيـق هـذا الهـدف لا يخلـو مـن الصـعوبات، التـي سـرعان مـا انعكسـت علـى الاسـتراتيجية الروسـية، مـن خـلال إعـادة ترتيـب الأولويـات، الـذي انعكـس فـي خطـط الإصـلاحات البنيويـة الجديـدة، وحركـة الانفتـاح المـالي والاقتصادي على الخارج.

تـدارس واقـع السياسـة الخارجيـة الروسـية يسـتلزم التطـرق إلـى منظومـة عوامـل متكاملـة مـع بعضـها فـي المجـال السياسـي الروسـي، سـواء كانـت علـى الصـعيد الـداخلي أو الخـارجي. فمـا بـين الطاقـة والجغرافيـا ومنظومـة العلاقـات الدوليـة والـوزن الـدولي، ولـيس مـن الضـرورة أن تكـون عوامـل قـوة ومسـاندة لكـن المسـألة الأهـم هنـا انهـا تـدخل فـي إطـار التـأثير والتـأثر بقـرار صـناعة توجهـات السياسة الخارجية الروسية، ويمكن أجمال العوامل إلى:

- **عوامل خارجية:**

تشـكل روسـيا امتـداداً مـن الجغرافيـا الشاسـعة وباتجاهـات اسـتراتيجية جعلهـا مميـزات دوليـة خاصـة، إضـافة إلـى دورهـا السياسـي كدولـة نوويـة مـن جهـة ومنافستها للقطب الأمريكي عالميا لعقود من الزمن

- **عوامل داخلية:**

وتشير الى المحددات الروسية المادية وغير المادية الداخلية التي تعطي زخما للسياسي الروسي في اتخاذ سياسة روسية تتناسب وحجم الإمكانيات التي على أساسها يحدد التوجه وعمقه، ومن هذا المنطلق فإن رصد محددات السياسة الخارجية الروسية لابد من عدم إغفال عالم الجغرافيا السياسية ومنظومة مصالح روسيا، ومن أبرز تلك المحددات الداخلية جغرافية روسيا وتنوعها وحجم السكان والوضع الاقتصادي، أضافة إلى المقومات الأخرى التي تندرج فيما يعرف بالقوى الناعمة كالأدب والفنون والمسرح والاعلام.

وفيما بعد أي في عهد الرئيس فلاديمير بوتين أخذ يعيد الدور الروسي كدولة مركزية عالميا وكان للسياسة الخارجية اهتماما خاصا بعد التراجع الذي عانته منذ تفكك الاتحاد السوفيتي، فقد عمل على استجماع طاقاتها السياسية والعسكرية والاقتصادية، سيطر على مفاصل الدولة وحارب مراكز القوى التي تشكلت ابان ضعف الدولة، وعلى صعيد السياسة الخارجية أخذ يعيد الأدوار للجمهورية الروسية سعيا وراء الجيوبوليتيكا والطاقة والاستراتيجيات.

بطبيعة الحال كانت منطقة الشرق الأوسط لها تركيز خاص في سياساته الخارجية خاصة بعد ما بات يعرف بثورات الربيع العربي التي اصابت بعض الدول التي كانت تمثل حيزا هاما في السياسة الروسية، فبدا الصراع والتنافس حول الجغرافيا والطاقة والممرات المائية وخطوط امداد الوقود والطاقة.

كان يدرك الرئيس الجديد ان هناك ضعفاً أصاب المنظومة السياسية الخارجية وهو ما استدعى إعادة التفكير بمعطيات القوة والتأثير الدولي، وهو ما أعلنه فلاديمير بوتين بوضوح، أعلن رئيسها أن سنوات الضعف والمهانة قد ولَّت، وطالب الولايات المتحدة وأوروبا بمعاملة روسيا باحترام، وكقوة لها مكانتها ودورها العالمي [1].

[1] احمد عبد الله الطحلاوي، استعادة الدور: المحددات الداخلية والدولية للسياسة الروسية، منشورات المركز العربي للبحوث والدراسات، 6/ 2014/11.

وإن كان على صعيد القضية الفلسطينية المشكلة الأهم في الشرق الأوسط الحسابات تختلف من حيث الدور الذي اسند للولايات المتحدة تاريخيا، مع ذلك ما كان يمكن لجمهورية روسيا الاتحادية أن تعيد مفاعيل دورها السياسي العالمي دون التفاعل مع قضية الصراع العربي الإسرائيلي.

ثانيا: روسيا والقضية الفلسطينية:

*الاتحاد السوفيتي والقضية الفلسطينية:

قراءة الموقف الروسي من القضية الفلسطينية منذ ظهورها حتى الوقت الحاضر حكمه تغيرات عديدة وعلى كافة المستويات الدولية والإقليمية والداخلية، وقد وصلت في مراحل متعددة في مواقفها حاولت خلال هذه الدراسة تمييز تلك المراحل وهنا لا بد الإشارة أن هناك حقبتين من التعاطي الروسي مع القضية الفلسطينية، عهد الاتحاد السوفيتي ثم عهد جمهورية روسيا الاتحادية.

تاريخيا، كانت فلسطين بشكل، خاص ومنطقة الشرق الأوسط بشكل عام، هدفا لتطلعات الدول الكبرى، حيث شكلت مجالا للتنافس فيما بينها، إذ أثرت العوامل الجيوسياسية بشكل كبير في تطلعات الاتحاد السوفييتي وسياسته الخارجية منذ عصور القياصرة، وصولا إلى الزمن الحالي، حيث أسهمت المياه الدافئة في منح المنطقة مزايا جديدة. في القرن التاسع عشر اندلعت حرب القرم (1853 – 1856)، والتي كان أحد أهم أسبابها النزاع الروسي الفرنسي حول السيطرة على الأماكن المقدسة في فلسطين، فقد اعتبر القيصر الروسي نفسه حاميا للكنائس المسيحية الأرثوذكسية، في حين ادعى الإمبراطور نابليون الثالث الفرنسي أنه صاحب السيطرة على الأماكن المقدسة ذاتها لصالح الكنائس المسيحية اللاتينية[1].

[1] رحيم علي الفوادي، الدبلوماسية الروسية والقضية الفلسطينية (تحليل لمواقف وسياسة روسيا الاتحادية اتجاه الفضية)، مجلة مركز الدراسات الفلسطينية، العدد (17)، مركز الدراسات الفلسطينية، جامعة بغداد 2013م، ص 6

مثل القرن الحادي عشر بداية لما عرف بالمسألة اليهودية* في روسيا وبدأ ظهورها يتصاعد مجتمعيا وسياسيا واقتصاديا، فكانت من ناحية فترة الصعود والازدهار لروسيا، ومن الناحية الأخرى تصاعد الدور اليهودي داخل الدولة، ولم يكن الوجود اليهودي غائب عن التأثير في الحركة الاقتصادية للبلاد فكان شريكا فاعلا في الحركة التجارية.

وهذا لا يعني بطبيعة الحال انه لم يكن هناك تواجد يهودي في روسيا قبل ذلك التاريخ، فشهد عهد ألكسندر الثاني تحولات مهمة سمحت بتحسين احوالهم فقد سمح لهم في عام 1804 بالتعلم والدراسة. واستمرت فاعلية هذه الإصلاحات والقوانين حتى عام 1887.

اتخذ الاتحاد السوفيتي موقفا تجاه الحركة الاستعمارية التي ضربت المنطقة العربية هدف إلى التأثير قدر المستطاع في صورة المشهد، وكان هناك ردة فعل من القوى الاستعمارية برزت أحد تجلياتها في مؤتمر الصلح بباريس عام 1919،[حيث] حصلت بريطانيا على موافقة الحلفاء على الغاء الهيمنة الدينية على فلسطين فأثار ذلك حفيظة روسيا، التي بدأت بالمطالبة بما عرف بالملكية الروسية التي عدها الطرفان السوفيتي – البريطاني فراغا سياسيا حدث بشكل أساسي بين الحربين العالميتين [1].

* تعبير المسالة اليهودية اصطلاح يطلق على المسألة الناجمة عن التمييز العنصري والديني واضطهاد اليهود اللذين ظهرا بصورة حادة في المانيا النازية وقد عرفتها أوروبا منذ زمن طويل. وقد نشأت الحركة الصهيونية كنتيجة من نتائج اضطهاد اليهود في أوروبا لا سيما القسم الرقي منها، إذ كان من نتائج هذا الاضطهاد، وهي حركة قومية شوفينية ترمي إلى جمع شتات اليهود المتفرقين في العالم في دولة قومية في فلسطين.

وقد استخدم مصطلح "المسألة اليهودية" لأول مرة في بريطانيا العظمى حوالي عام 1750 عندما ظهرت عبارة "المسألة اليهودية" خلال مناقشات مشروع القانون اليهودي في 1753 في إنجلترا. وفقا لفيلسوف المحرقة لوسي داويدوفيتش، فإن مصطلح "المسألة اليهودية" كما تم تقديمه في أوروبا الغربية كان تعبيرًا محايدًا عن الموقف السلبي تجاه التفرد الواضح والمستمر لليهود كشعب على خلفية القوميات السياسية الصاعدة والجديدة. كتب داويدوفيتش أن "تاريخ التحرر اليهودي ومعاداة السامية الأوروبية مليء بالحلول المطروحة للمسألة اليهودية ". وكان من جراء وجود المسألة اليهودية في أوروبا أن تعرضت لها بالبحث والدراسة تيارات الفكر الأوروبي الحديث متخذه منها مواقف معينة محددة. ومن هذه التيارات الفكرية العقيدة الشيوعية التي اتخذت منذ البدء موقفا فكريا معينا من المسألة اليهودية، وبالتالي، ومن وليدتها الحركة الصهيونية. Lucy Dawidowicz، The War Against the Jewish، (New York 1933–1945، (1975، pp. xxi–xxiii.

[1] Yaroshevski, Dov, Beyond the Russian property Discourse 1917–1953. The Journal of Israeli History, vol, 22, No1 (Spring 2003) p.p 56–59

مما لا شك فيه أن رؤية الاتحاد السوفيتي امتزجت بالأيديولوجيا والسياسة في أوقات كثيرة وافترقتا في أوقات أخرى، وترجم ذلك في المواقف المفصلية لتاريخ القضية كالنكبة وقرارات الأمم المتحدة وحرب حزيران 1967.

تحدد سياسات الاتحاد السوفيتي تجاه فلسطين مجموعتان من العوامل[1]، المجموعة الأولى تتألف من المبادئ العامة التي تحدد سياسة الاتحاد السوفيتي بصورة عامة تجاه القضايا الدولية كالتعايش السلمي ودعم حركات التحرر الوطني ومحاربة الاستعمار بكل اشكاله. ومجموعة العوامل الثانية تتعلق بالقضية الفلسطينية بصورة خاصة كموقف العقيدة الماركسية اللينينية من الصهيونية وعدد اليهود ومقدار قوتهم ومدى نفوذهم في الاتحاد السوفيتي.

وهناك أهمية كبيرة لدراسة الحقبة السوفيتية نظرا لأن أبرز منعطفات القضية الفلسطينية خاصة النكبة عام 1948 والنكسة عام 1967 وقرار التقسيم والانتداب البريطاني كلها حدثت في تلك الحقبة، ومع أن الدراسة هذه غير معنية بالتأصيل للمرحلة السوفياتية تجاه القضية الفلسطينية لكن لا بد من الوقوف على المشهد العام الذي تحركت به القيادة الروسية في بناء سياستها الخارجية تجاه القضية الفلسطينية وأطراف الصراع العربي الإسرائيلي.

كانت السياسة السوفيتية في الشرق الأوسط مدفوعة بعدد من الأهداف، بما في ذلك السعي لتحقيق الهيبة والمكاسب الاقتصادية، فضلاً عن الرغبة في نشر الماركسية اللينينية، ولكن لا يمكن أن يكون هناك شك في أن الدافع الأساسي كان الدافع إلى تأكيد الأمن السوفياتي[2].

وتحليل الموقف السوفيتي من وجود الكيانية الإسرائيلية يرتبط بتشعبات سياسية فكرية وأيديولوجية، وكان توجه الاتحاد السوفيتي يقع بين محددات كل منهم.

[1] صلاح علي الدباغ، الاتحاد السوفيتي وقضية فلسطين، مركز الأبحاث/ م.ت.ف، بيروت، حزيران 1978 ص11

[2] نورتون. أ، الاتحاد السوفيتي والصراع العربي الإسرائيلي، حدود القوة السوفيتية في العالم النامي، 1988، بالجريف ماكميلان، لندن.

ومنذ إنشاء دولة إسرائيل في عام 1948. دخلت موسكو في أتون الصراع العربي الإسرائيلي، لكن ما اختلفت فيه موسكو عن باقي الدول المؤثرة في المنطقة دعمها للدول العربية في مفاصل معينة من الصراع العربي الإسرائيلي كحرب الخامس من حزيران وحرب العبور.

إلا أن تشكيل الأحداث في صراع الشرق الأوسط لم يستطع الاتحاد السوفيتي أن يوجهه لصالحه تماما، فكان خياره باستمرار الحفاظ على وجود حلفاء قريبين ومتجاوبين مع سياساته ومصالحه في المنطقة. لكن معادلة الصراع العربي الإسرائيلي جعلت القوى الدولية الاتحاد السوفيتي وأمريكا وبريطانيا من الأحيان مضطرين للتعامل مع قوى إقليمية مختلفة ومتعارضة تماما في توجهاتها سواء في الجانب الإسرائيلي أو العربي.

الاتحاد السوفيتي قدم اعترافه بإسرائيل وأعلن عن ذلك بوضوح في المحافل الدولية، لعل أهمها ما أكده رئيس وزراء الاتحاد السوفيتي الكسي توشفين في خطابه الذي القاه بتاريخ 19 حزيران (يونيو) 1967 أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الاستثنائية التي انعقدت لبحث العدوان الإسرائيلي على الدول العربية، وجاء في كلمته "... إن الاتحاد السوفيتي طيلة كل الأعوام الخمسين من تاريخيه يكن الاحترام لكل الشعوب صغيرها وكبيرها. ولكل شعب الحق في تأسيس دولته الوطنية المستقلة وهذا من المبادئ الأساسية لسياسة الاتحاد السوفيتي ولقد حددنا من هذا بالذات موقفنا من إسرائيل كدولة وصوتنا في عام 1947إلى جانب قرار هيئة الأمم المتحدة بقيام دولتين مستقلتين يهودية وعربية في أراضي فلسطين التي كانت مستعمرة بريطانية. وأقام الاتحاد السوفيتي بعد ذلك علاقاته مع إسرائيل اهتداء منه بذلك الموقف المبدئي"[1].

يلاحظ أن موقف الاتحاد السوفيتي من تأسيس دولة إسرائيل يكتنفه عدة ملاحظات، أهمها تجاوز القيادة السوفياتية حقيقة الحق الفلسطيني بأراضيه ما

[1] الاتحاد السوفيتي وقضية فلسطين، مرجع سابق، ص19

بعد نكبة عام 1948، وهو المنطق الواقعي بالنسبة لقيادة السوفيتي الذي على يبدو لم يجد الاتحاد السوفيتي بديلا عنه وفق معطيات السياسة الدولية والتنافس الدولي القائم آنذاك رغم تعارضه كليا مع مبادئ ومحددات الاجندات السوفياتية الأيديولوجية.

الملاحظة الثانية تسليم الاتحاد السوفيتي بما نتج عن الانتداب البريطاني من تقاسيم للدول والحدود الجديدة وهو بذلك لم يشكل تجاه الانتداب البريطاني قوة مرادفة لحماية حقوق حلفائه العرب، خاصة وأن سياسات الانتداب أدت إلى تغيرات جوهرية في خارطة المنطقة كان من الطبيعي أن تنعكس على متغيرات السياسة الإقليمية والدولية لاحقا.

الاستراتيجيات القيصرية السوفياتية والروسية تجاه فلسطين، اختلفت من حيث الأسلوب والتكتيك، إذ اعتمدت الاستراتيجية الروسية أساسا على مبدأ تفعيل دور الكنيسة الروسية، إلى تبوء دور سياسي مميز في المنطقة العربية عامة، وفي فلسطين خاصة، وقد كانت فلسطين في صلب هذه الاستراتيجية التي بدأت تنمو وبشكل مضطرد ابتداء من القرن التاسع عشر.

وباتت روسيا تعتبر أن فلسطين توجها مهما لها، لناحية رسم السياسة الجغرافية الجديدة، التي تهتم بالوصول إلى المياه الدافئة ومنطقة الشرق الأوسط والتي كانت تعتبر حلم بطرس الأكبر وبذلك تكون حلم القياصرة التاريخي بالتواجد في هذه المنطقة[1].

* جمهورية روسيا الاتحادية والقضية الفلسطينية:

روسيا قوة عظمى. على هذا النحو، يريد الكرملين أن يكون له رأي في منطقة يمكن القول إنها أهم منطقة في العالم، حيث تتقاطع مصالح العديد من القوى: الولايات المتحدة ، والاتحاد الأوروبي ، وحتى الصين. روسيا ليست مجرد "قوة إقليمية" (كما وصفها الرئيس الأمريكي السابق باراك أوباما باستخفاف).

[1] القضية الفلسطينية في الاستراتيجية السوفيا–روسية بظل الهيمنة اليهودية على القرار السياسي، د. خالد محمد العزي، مجلة الدراسات باحث شتاء – ربيع 2014م.

يعمل الكرملين على تعزيز مصالحه الخاصة ويظهر أن روسيا الأكثر حزمًا يمكنها الوصول إلى ما وراء محيطها.

وتستند موسكو في موقفها من القضية الفلسطينية على قرارات مجلس الامن الدولي (242، 338، 1397، 1515) *، إضافة إلى مبادرة السلام العربية التي قدمتها المملكة العربية السعودية عام 2002 وخارطة الطريق التي تبنتها اللجنة الرباعية للوسطاء الدوليين المكونة من: الاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة). وتدعم جمهورية روسيا الاتحادية مشروع إنشاء دولة فلسطينية مستقلة وفقا لتلك المرجعيات السابقة وتقوم على أساس التعايش السلمي مع إسرائيل وفي حدود عام 1967، وتتبنى روسيا بحكم عضويتها في اللجنة الرباعية للتسوية في الشرق الأوسط، موقفا يدعو إلى استئناف المفاوضات المباشرة بين الطرفين الفلسطيني والاسرائيل التي توقفت عام 2006.

ويواصل المسؤولون الروس، بمن فيهم الرئيس الروسي بوتين، بالإعلان المستمر للمجتمع الدولي إلى الضرورة الملحة لحل النزاع بين الإسرائيليين والفلسطينيين. ومن هذه الوجهة تؤيد روسيا تسوية شاملة وعادلة للصراع في الشرق الأوسط على أساس إطار قانوني دولي محدد تماما، ويضمن إنهاء احتلال إسرائيل للأراضي العربية الذي بدأته عام 1967.

وفي عام 2017، اعترفت روسيا بالقدس الغربية كعاصمة لإسرائيل (والقدس الشرقية عاصمة لفلسطين). كان أحد العناصر الأساسية في مقاربة روسيا للصراع هو تعزيز إقامة دولة فلسطينية فاعلة وقابلة للحياة.

* القرار (1515)، اعتمد بالإجماع في 19 نوفمبر 2003، بعد أن أشار إلى جميع القرارات السابقة المتعلقة بالحالة في الشرق الأوسط، ولا سيما القرارات 242، و338، و 1397 ومبادئ مدريد، أيد المجلس خريطة الطريق للسلام التي اقترحتها المجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط في محاولة لحل النزاع الإسرائيلي – الفلسطيني.

وتطورت العلاقة بين السلطة الوطنية الفلسطينية وجمهورية روسيا الاتحادية منذ تأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية عام 1994 وعلى عدة مستويات السياسية والدبلوماسية والاقتصادية والثقافية وغيرها من العلاقات بين البلدين، والتي تتطور بشكل مستمر وثابت. وقد اخذت روسيا مواقف من الحل للصراع العربي الإسرائيلي عزز من ثقة صانع القرار السياسي الفلسطيني، وعزز الاهتمام الفلسطيني بالدور الروسي في عملية السلام وتحقيق مشروع الدولة الفلسطينية المستقلة.

ووصلت العلاقات الروسية الفلسطينية إلى المستوى الدولي، وهكذا، في 18-20 أبريل 1994، خلال زيارة عمل قام بها الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات إلى موسكو ولقاء الرئيس يلتسين، حيث وقع اتفاقية للتعاون الثقافي والعلمي. في أغسطس من العام التالي، تم إنشاء مكتب تمثيلي للاتحاد الروسي في السلطة الوطنية الفلسطينية في غزة، وتم نقله في عام 2004 إلى رام الله.

في عام 1996 تقرر استئناف ممارسة منح المنح الدراسية للفلسطينيين للدراسة في الجامعات الروسية على حساب الميزانية الفيدرالية (في عام 1997، تم تخصيص 80 منحة للفلسطينيين، منذ عام 1998 كل عام -100 منحة منذ عام 2004 كل عام. - 150، الآن أكثر من 500 طالب يدرسون في الجامعات الروسية، جزء كبير منهم على أساس الميزاني ..[1]

وقد رفعت روسيا مستوى التمثيل الفلسطيني لدرجة سفارة منذ عام 1989 بتحويلها لبعثة منظمة التحرير الفلسطينية إلى سفارة من الدرجة (أ) وتعد أكبر سفارات فلسطين في الخارج. منذ المرحلة الأكثر تحولا في التاريخ السياسي للقضية الفلسطينية مع انطلاق مؤتمر مدريد عام 1991 ثم اتفاق أوسلو عام 1994 مر تاريخ العلاقة بين روسيا والسلطة الوطنية الفلسطينية بظروف معقدة وعلاقات عميقة ومتعددة، ورغم الحضور القوي للسياق التاريخي إلا أن الابعاد السياسية التي استطاع أن يبنيها الرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات مع موسكو وجدت مكانة لها في الدبلوماسية الروسية، فقد سعى الرئيس عرفات الى موازنة قدر المستطاع مع روسيا مقابل الدور الأقوى للولايات المتحدة الامريكية.

وكان لذلك نتائج إيجابية في ظل ظروف ذلك الوقت حيث استضافت روسيا الجولة الأولى من المفاوضات المتعددة الأطراف في يناير 1992 ولها هدف واضح أن تكون راعية لعملية السلام

[1] محمد أسعد عليفي، العلاقات بين الحكم الذاتي الوطني الفلسطيني والاتحاد الروسي: مرحلة رئاسة فلاديمير بوتين، جامعة القدس المفتوحة – رام الله، 2015، ص 42.

إلـى جانـب الولايـات المتحـدة الامريكيـة، وتلّخـص الموقـف الروسـي مـن الأزمة التي مّرت بها عملية الّسلام فيما يلي[1]:

1. التأكيـد علـى ضـرورة "الالتـزام غيـر المشـروط بتنفيـذ اتفاقيـات السـلام" والوفـاء بالالتزامـات المترتبـة عليهـا، حيـث حّـذر وزيـر الخارجيـة الروسـي يفجينـي بريمـاكوف " مـن انحـدار عمليـة السـلام إلـى الصـفر"، وكمـا حّمـل الـرئيس يلتسـين الحكومة الإسرائيلية مسؤولية تعثر عملية التسوية.

2. الـدعوة إلـى اسـتئناف المفاوضـات علـى أسـاس مبـدأ "الأرض مقابـل السلام"، وأن يتّسم التنفيذ بالشمولية.

3. تنشـيط المفاوضـات علـى المسـار الفلسـطيني–الإسـرائيلي يجـب أن يكـون متلازما مع المسارات الأخرى، وخصوصا اللبنانية والسورية.

4. رفـض سياسـة الاسـتيطان فـي القـدس الشـرقية، باعتبـار أن هـذه المشـاريع لا تخدم العملية السلمية.

5. وقـف إجـراءات الحصـار التـي تمارسـها إسـرائيل والغـاء نظـام إغـلاق الحـدود، حيـث أن إلغـاء هـذه الإجـراءات سـوف يسـاعد علـى دفـع المفاوضـات بـين الطرفين.

6. ضرورة الدعم الخارجي لعملية السلام.

وقـد شـهدت العلاقـات الفلسـطينية الروسـية تطـوراً مسـتمراً تمثـل بلقـاءات مسـتمرة وعلـى أعلـى المسـتويات، فقـد التقـى الـرئيس الراحـل ياسـر عرفـات بـالرئيس فلاديميـر بـوتين عـام 2000م ثـم توالـت اللقـاءات وعلـى مسـتويات مختلفـة، وفـي عهـد الـرئيس الفلسـطيني محمـود عبـاس تعـددت اللقـاءات مـع الـرئيس بـوتين ومدفيدف كذلك منذ عام 2005 في موسكو وسوتشي ورام الله وعمان.

وجـدت روسـيا فـي تصـعيد الأوضـاع بعـد عـام 2000 مـع انطـلاق انتفاضـة الأقصـى فرصـة جديـدة وقويـة لهـا لتبـدي تـدخل أكثـر وضـوحا فـي مشـهد الصـراع

[1] نورهان الشيخ، صناعة القرار في روسيا والعلاقات العربية –الروسية، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان – بيروت، 1998/4/9، ص 114-115.

الفلسطيني الإسرائيلي، وظهرت دبلوماسية أكثر نشاطا عما قبل تتوجت تلك الدبلوماسية آنذاك بالدعوة الصريحة من قبل وزير الخارجية آنذاك أندريه كوزيريف في مارس 1994، تشكيل قوة سلام دولية للحفاظ على السلام بين الفلسطينيين وإسرائيل، وعرضت روسيا المشاركة بتلك القوة.

ورغم أن هذا المقترح لم يأخذ صداه لكنه شكل على مستوى السياسة الروسية بداية لرؤية جديدة في حل الصراع، وتم تأكيد ذلك المقترح في يوليو 2001، صرح وزير الخارجية إيغور إيفانوف أن روسيا تعتقد أن الوجود الدولي في الشرق الأوسط "في شكل مقبول لدى كل من فلسطين وإسرائيل سيساعد على كبح الاتجاهات الخطيرة في تلك المنطقة "[1].

بدأ التحرك الروسي في كل الاتجاهات العالمية خاصة وأن مطلع الألفية شهد تحولات على المستوى الدولي ما كان يمكن للدولة الروسية أن تكون بعيدة عن تفاعلاتها وعلى رأس القائمة ما اصطلح عليه بظاهرة الإرهاب الدولي بعد أحداث الحادي عشر من أيلول.

ثم انطلاق انتفاضة الأقصى وبدأ التحرك الأمريكي لضرب معاقل الإرهاب كما حددتها واشنطن والتي كان أولى وجهاتها أفغانستان ومنطقة وسط اسيا والقوقاز والتي تقع ضمن الفضاء الجيوستراتيجي لروسيا، اما على صعيد الشرق الأوسط

بكل الأحوال هناك محددات داخلية وخارجية استندت عليها الرؤية الروسية كاستراتيجية ثابتة تبنتها في المنطقة، وقد شكلت القضية الفلسطينية أحد المداخل لعودة روسيا لمنطقة الشرق الأوسط بعد انهيار الاتحاد السوفيتي.

أوضح مبعوث يلتسين آنذاك إلى الشرق الأوسط، فيكتور بوسوفاليوك، وجهة نظر روسيا بشأن الشرق الأوسط في أبريل 1994، على النحو التالي: روسيا، باعتبارها قوة عظمى، لها دورين رئيسيين فيما يتعلق بالشرق الأوسط.

[1] روسيا والصراع الإسرائيلي – الفلسطيني، الدكتور مارك سميث، مركز أبحاث دراسات الصراع، الأكاديمية العسكرية الملكية ساندهيرست كامبرلي / إنجلترا 2002/4/17، ص 4

أولا، جار قريب، قوة عظمى لها مصالح واسعة جدا، اقتصادية، سياسية، روحية، دينية، وبالطبع عسكرية. دورها الثاني هو كعضو دائم في مجلس الأمن وراعي مشارك إلى جانب الولايات المتحدة في عملية السلام في الشرق الأوسط وأحد أعضاء الرباعية الدولية التي شكلت للعمل على حل الصراع العربي الإسرائيلي، وكانت طالبت بتأمين قوة حفظ سلام دولية عام 1994[1].

حملت بداية الألفية الثالثة متغيرات هامة شكلت بمجملها بداية لمرحلة جديدة للسياسة الخارجية الروسية، أهمها على الإطلاق صعود الرئيس فلاديمير بوتين لسدة الحكم وكان أعلن صراحة فور تسلمه زمام الأمور في موسكو عن ملامح سياسته الخارجية الجديدة والتي أسسها على أسس جديدة عند تولي الرئيس فلاديمير بوتين الحكم، أعلن أنه "يتعين أن تبني روسيا سياستها الخارجية انطلاقا من تعريف واضح للأولويات القومية، ومن البراغماتية والفعالية الاقتصادية"،

في ضوء المتغيرات الداخلية والدولية، بدأت روسيا الاتحادية بالسعي لاستعادة دوراها الدولي فكان لا بد أن تعيد التأثير الروسي في القضايا الدولية فكانت الرؤية باتجاه تفعيل الدور الروسي تجاه الصراع العربي الإسرائيلي، تطورت رؤية موسكو تجاه الحلول السلمية لتسوية القضية الفلسطينية، ففي رسالة الرئيس الروسي فلاديمير بوتين لمؤتمر القمة العربية في شرم الشيخ في 28 آذار (مارس) 2015م، تحدث عن التحديات الجارية في الشرق الأوسط، وأكد الموقف الروسي بعدم التدخل فيما يجري في المنطقة. ومع ذلك، فقد حدد بوتين –بما يتناقض وهذه الرسالة –أن الفلسطينيين يستحقون دولة مستقلة ومستقرة، وعاصمتها القدس الشرقية.

يلاحظ أن الرؤية الروسية للسلام في الشرق الأوسط وحل القضية الفلسطينية لا ينسجم مع فكرة القطيعة مع إسرائيل وإنما اعتقدت دوما أن هناك

[1] المرجع السابق، ص5

فرصة عبر الحوار والعلاقات المشتركة للوصول إلى حلول لمشكلة الشرق الأوسط.

وقد شكلت الهجرات لليهود من روسيا ودول الاتحاد السوفيتي أواخر الثمانينات وبعد انهيار الاتحاد السوفيتي عام 1991 أحد جوانب العلاقات الاستراتيجية بين إسرائيل وروسيا، ما اعتبرته موسكو فرصة للدفع باتجاه عملية السلام، فكانت مشاركتها باتفاقية مدريد، وفي توقيع عملية السلام عام 1994 وكانت وجهة نظر وزير خارجية روسيا آنذاك أندريه كوزيريف وجود قوة سلام دولية للحفاظ على السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين[1].

ويمكن تحديد خمسة أسس لتوجهات السياسة الروسية تجاه القضية الفلسطينية:

أولا: الدور الأمريكي الأكثر فاعلية وارتباطا بالقضية الفلسطينية.

ثانيا: استناد روسيا في موقفها مع الطرف الفلسطيني على موروث تاريخي طويل.

ثالثا: تحقيق السلام يتم من خلال تحقيق دولة فلسطينية مستقلة.

رابعا: الانقسام الفلسطيني يشكل عائقاً أساسياً أمام النظام السياسي الفلسطيني.

خامسا: لا بد من وجود دور دولي يشكل دافعاً لعملية السلام وراعي لها.

في عهد يلتسن توالت الانهيارات الاقتصادية التي حلت بروسيا بعد انهيار الاتحاد السوفيتي بالإضافة إلى مرضه، فلم يعد بمقدوره خوض ولاية جديدة من الحكم حسب الدستور، اضطر هذا الأخير إلى تقديم استقالته في 1999/12/31و تسليم مقاليد الحكم إلى رئيس وزرائه " فلاديمير بوتين، منذ وصول الرئيس بوتين إلى السلطة في العام2000وضعت السياسة الخارجية الروسية هدفها في المزيد من الاندراج في العمليات السياسية و الاقتصادية

[1] زلوبن، نيكولاي، المصالح الدولية في منطقة الخليج، الإمارات العربية المتحدة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الطبعة الأولى، 30. ص 36

والأمنيـــة العالميـــة، وذلـــك علـــى قاعـــدة إدراج تطورهـــا الـــداخلي وطموحاتهـــا الدبلوماسية في سياق العولمة[1].

***سيناريوهات التدخل الروسي في القضية الفلسطينية:**

توجهـات روسـيا فـي المنطقـة لا يبـدو انهـا فـي حالـة تراجـع، فهنـاك ملفـات كثيـرة باتـت روسـيا جـزء لا يتجـزأ منهـا، وحتـى علـى المسـتوى الـدولي الحضـور الروسـي بـات عـاملاً حاضـراً مـن أوروبـا الملتبسـة خاصـة بعـد خـروج بريطانيـا (البريكسـت)، وأمريكـا التـي أصـبح التوافـق ولـو بالحـد الأدنـى مـع الإدارة الروسـية شيء متداول في أروقة البيت الأبيض.

وقـد أبـدت القيـادة الروسـية عنـدما أصـدر ترامـب الجـزء السياسـي مـن خطتـه فـي أواخـر كـانون الثـاني (ينـاير) 2020، كـان رد فعـل اتسـم بالهـدوء والانتظـار، وعلـى مـا يبـدو أن موسـكو كانـت بانتظـار المواقـف النهائيـة وإذا مـا سـارت الأمـور بشـكل إيجـابي فإنهـا سـوف تبحـث عـن دور لهـا، لكـن موسـكو تـدرك تمامـا تهديـدات الخطـة بالنسـبة للفلسـطينيين، والانقسـام الـذي أحدثتـه بـين النخـب العربيـة، ورفضـها العام من قبل الشارع العربي.

تحـاول روسـيا إبـداء أقصـى قـدر مـن المرونـة فـي قضـية الاعتـراف الفلسـطيني .قبـل زيـارة ميدفيـديف لفلسـطين فـي 18 كـانون الثـاني (ينـاير) 2011، قـال عضـو اللجنـة المركزيـة لحركـة فـتح وأحـد المفاوضـين الفلسـطينيين الرئيسـيين نبيـل شـعت فـي مقابلـة مـع صـحيفة الحيـاة: إن موسـكو مسـتعدة للاعتـراف بدولـة فلسطينية داخل فلسطين. حدود عام 1967[2].

وعلـى مسـتوى قـارتي آسـيا وافريقيـا أصـبح التواصـل مـع الإدارة الروسـية مفيـد للكثيـر مـن الـدول خاصـة التـي تحتـاج داعـم قـوي لهـا وهـذا مـرده أساسـا للـدور الـذي لعبتـه روسـيا فـي الازمـة السـورية والليبيـة وتشـبثها بمواقفهـا ممـا لـم يسـمح بتجـاوز العقبة الروسية في وضع سيناريوهات الحل والصراع.

[1] وليم نصار، روسيا كقوة كبرى، منتديات الوحدة العربية، لبنان: بيت النهضة، العدد:20، 008)، ص.31.

[2] صحيفة الحياة الجديدة، رام الله، 2011/1/18.

ولا يمكن تجاوز دور القيادة الروسية الحالية في التحول تجاه ملفات المنطقة، حيث أن الرؤية التي ظهرت مع مطلع الالفية الجديدة ذهبت باتجاه احياء دور قوي في ملفات العالم وخاصة الشرق الأوسط تنامى هذا التوجه مع قضيتين هامتين، الأولى ثورات الربيع العربي والتحولات التي طالت بعض الدول الحليفة لروسيا، والثانية ظهر احتياطيات الغاز والنفط في البحر الأبيض المتوسط بما يشكله من فرصة استثمارية في المنطقة خاصة وأن روسيا تبحث عن تطوير لبنيتها الصناعية وبناء نهضة صناعية جدية يمكن أن تشكل الوفورات التي تم اكتشافها فرصة قوية لروسيا لتبقى لاعب قوي في صراع الطاقة الدولي.

وثالثا مشاريع خطوط الغاز الدولية، والتي تشكل تهديدا حقيقيا لروسيا التي تحتل مكانة أولى في تصدير الغاز لأوروبا، فخطوط الغاز المقترحة يمكن أن تحل مكانها مما يشكل ضربة قوية للاقتصاد الروسي واضعاف ورقة استراتيجية بيد النظام السياسي الروسي.

أما على الصعيد الفلسطيني تدرك الإدارة الروسية أن الوقوف مع الموقف الفلسطيني يمثل رؤية دولية تنادي به حتى الدول البعيدة تاريخيا وأدبيا عن الموقف الفلسطيني بل انها مضطرة للمناداة بتقرير المصير للشعب الفلسطيني، حيث تقوم أهداف روسيا حاليا انطلاقا من دعوة الرئيس بوتين إلى حلول التسوية، على رعاية المصالح الخاصة التي بدأت تفرضها الاستراتيجية القائمة على أولوية مصالح موسكو الاقتصادية ونفوذها الدولي، لا على أساس الأيديولوجية "الفكرية" السابقة.

تحاول الدبلوماسية الروسية أن تلعب دورا وسيطا بين الإسرائيليين والفلسطينيين في رعاية رسمية لعملية السلام، كما عبر عن ذلك بوتين في مؤتمره المنعقد في موسكو في 2 أكتوبر 2013 حيث قال فلاديمير بوتين، إنه

يتمنى استئناف الاتصالات المباشرة بين إسرائيل وفلسطين ويريد أن تؤدي هذه الاتصالات إلى إيجاد حل طويل الأمد للنزاع الإسرائيلي الفلسطيني[1].

بل أنه ذهب لخطوة ابعد بعد أن حدد ماهية التدخل الروسي الممكن ولم يترك مستوى الحضور الروسي وفقا لما يمكن أن يناط به، خاصة إذا اقتصر على مجرد الحضور وهو ما بدا جليا في تصريحه.

حيث أبدى استعداد بلاده لضمان التوصل إليه، قائلا: "يمكننا أن نساعد ونكون ضامنا". وأشار إلى أن "الدور الذي تستطيع روسيا أن تقوم به هو دور الضامن في حين أن الاتفاق على تسوية النزاع يجب أن يقترحه الطرفان المتنازعان وينفذانه بنفسيهما"[2].

وعلى صعيد السيناريوهات التي يمكن أن تدير بها روسيا سياساتها تجاه القضية الفلسطينية يمكن التمييز بين ثلاثة سيناريوهات:

سيناريو الحفاظ على مستوى الموقف الروسي الحالي:

لدى موسكو خيارات عديدة في اتخاذ سياسة معينة تجاه القضية الفلسطينية، لكن الخيار الأكثر فرصة في الأفق الحفاظ على مستوى الدور والأداء الروسي كما هو، أولا لخصوصية الحالة الفلسطينية وثانيا للمحددات التي تلتزم بها موسكو، لذلك بقاء الدور الروسي على ذات المستوى سيمثل للروس الحد المستطاع من البقاء كطرف في الشرق الأوسط، وهو ما لن تتنازل عنه روسيا في المرحلة الحالية، خاصة وأنها تعتبر قبولها من كل الأطراف ميزة هامة تتفوق فيها على الطرف الأمريكي المنحاز تماما للجانب الاسرائيلي.

[1] خالد ممدوح العزي، القضية الفلسطينية في الاستراتيجية الروسية، مجلة العرب – بريطانيا، ص23، 27/03/2014.

[2] المرجع السابق ص 34

فطالما برر الدبلوماسيون الروس احتفاظهم بعلاقات جيدة مع سوريا وإيران وحزب الله وحتى حماس، بقولهم إن سياستهم تسمح للحكومات الغربية بأن يكون لها موطئ قدم في المفاوضات مع تلك الأطراف[1].

سيستمر في إطار هذا السيناريو سعي السياسة الخارجية الروسية على الصعيد العالمي إلى بناء وتشكيل أدوار روسيا في مناطق العالم المختلفة، بما يتلاءم وما تراه قيادتها السياسية من موقع ملائم لهذه الدولة في النظام الدولي، وبما يؤدي إلى تحقيق أهدافها دون التركيز على المنطقة الشرق أوسطية بحد ذاتها.

يتوقف هذا السيناريو على قاعدة الفهم التقليدي للصراع العربي الإسرائيلي وضوابط التدخل فيه المستندة بالأساس على الدور الأمريكي أولا إضافة إلى مساهمة الأطراف الأخرى، وقد حافظت روسيا منذ العهد السوفياتي على هذه المسافة، إدراكا منها لحقيقة المعطيات السياسة المؤثرة عند الطرفين خاصة الإسرائيلي.

في مؤتمر صحفي مشترك مع الرئيس عباس في أريحا، كرر الرئيس الروسي أن روسيا "تدعم حق الفلسطينيين في إقامة دولتهم الإقليمية الموحدة وغير القابلة للتجزئة" ، مذكراً بأن موسكو اعترفت بالدولة الفلسطينية خلال الحقبة السوفيتية ومنذ ذلك الحين موقفها. لم يتغير .في الوقت نفسه، أشار الرئيس إلى أنه لا يزال يتعين على فلسطين أن تقطع بقية الطريق المرتبطة بإنشاء دولة مستقلة ومستقلة[2].

فالموقف الروسي اليوم من القضية الفلسطينية يتلخص بالآتي:

1. التأكيد على تنفيذ الالتزام بعملية السلام من خلال المفاوضات للوصول للحل النهائي.

---

[1] محمد أسعد عليفي ، مرجع سبق ذكره، ص 32

[2] خطاب في مؤتمر صحفي مشترك مع رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية محمود عباس في 18 يناير / كانون الثاني 2011، http://www.kremlin.ru/video/682

2. الالتزام بحل الدولتين كمخرج نهائي لإنهاء صراع الشرق الوسط

3. إدارة مفاوضات متعددة الأطراف لإنهاء الجمود السياسي في عملية السلام وضمان تنفيذ الاستحقاقات المتفق عليها.

4. رفض سياسة الاستيطان وعدم بناء أحياء يهودية في القدس الشرقية.

5. رفض إجراءات الحصار التي تفرضها إسرائيل على الفلسطينيين.

ثالثا: سيناريو تطوير الموقف الروسي:

توجهات روسيا لبناء سياسة أكثر تأثيراً في المنطقة يتزايد وبشكل مستمر، حيث وقفت موسكو بشكل ثابت أمام صراعات ونزاعات غابت عن التفاعل معها سنوات طويلة انطوت خلالها مفاعيل الدبلوماسية والسياسة الخارجية الروسية، ومنذ أن قررت روسيا إحياء دورها السياسي مجددا خلقت حالة تأثير جعلت من المصالح الروسية محدداً رئيسياً في أغلب تلك النزاعات.

وإذا كانت روسيا تنوي التحرك بمزيد من التأثير في أزمة الشرق الأوسط الأهم فسيفرض ذلك تحديات سياسية عديدة على موسكو أن تتعاطى معها وفق معادلة يتقبلها الجميع وقد تواجه السياسة الروسية تحديات إضافية إذا لم تتمكن من إقناع الأطراف وخاصة طرفي الصراع بجدوى الطروحات الروسية.

بالنسبة لإسرائيل فموقفها من التحركات الروسية له كوابحه ورغم أن التنسيق الواضح بينهما في العديد من ملفات المنطقة خاصة سوريا يجعل نقاط التقارب والالتقاء أكثر فاعلية، إلا أن هذا المنطق لم ينطبق على القضية الفلسطينية، ومن المستبعد أن تنظر إسرائيل إلى موسكو بجدية على أنها وسيط جديد ومقرر بدلاً من الولايات المتحدة، ولا تستطيع إسرائيل استبدال الولايات المتحدة كشريك استراتيجي رئيسي لها.

وبقراءة لمستوى التدخل الروسي فقد وازنت السياسة الروسية تحركاتها تجاه الدولة الفلسطينية وإسرائيل معاً، رغم المصالح التي ترجوها موسكو من هكذا موقف لا يبدو أن روسيا تنوي تطوير دورها أكثر مما هو عليه، نظراً لمعطيات عديدة خاصة تقاطع روسيا مع صراعات استراتيجية بالنسبة لها في

المنطقة كالصراع الدائر في سوريا وليبيا إضافة إلى صراعات الغاز والطاقة في الشرق الوسط، فإن الصراع العربي الإسرائيلي من الناحية الفعلية لا يمس استراتيجية روسيا في المنطقة كتهديد لمصالحها بقدر ما هو إعطائها فاعلية في السياسة الدولية.

سيناريو تراجع الموقف الروسي:

حتى الوقت الحاضر لا يوجد مؤشرات لتراجع السياسات الروسية على مستوى التحرك الدبلوماسي والاستراتيجي ومن ضمنه الاهتمام بمنطقة الشرق الأوسط، ومع انطلاق روسيا الجديدة بعد عام 2000 حرصت على وجود لها في ملف الشرق الأوسط والصراع العربي الإسرائيلي، لكن تدافع أحداث الشرق الأوسط وتقاطعها يجعل الدور الروسي في عملية السلام متأثرا بجملة تلك الاحداث وهذا ما قد يدفعها تباعا إلى مراجعة موقفها وبنائه على دور أقل مع مشاركة مستمرة في دورها الدولي تجاه عملية السلام،

فهناك نقاط تلتقي فيها روسيا مع إسرائيل لكنها في ذات الوقت تتناقض مع الاجندات الفلسطينية، فمثلا تعرب روسيا باستمرار تفهمها لأجندات إسرائيلية بالغة الخطورة، كرغبة إسرائيل في الحفاظ على التوازن الديموغرافي والطابع اليهودي للدولة كما تدرك روسيا أنه من غير المجدي المطالبة بالإخلاء الكامل لعشرات الآلاف من المستوطنين اليهود من الضفة الغربية، وأن الطرفين بحاجة إلى إيجاد حل وسط في شكل تعويض إقليمي للفلسطينيين عن الأراضي التي يحتلها الإسرائيليون[1].

وهذا التراجع إذا حدث ينتج عن عدة مسببات له:

1. العمق الاستراتيجي: حيث تمثل إسرائيل بالنسبة لروسيا حالة تقاطع مع عديد من مصالحها الاستراتيجية في المنطقة خاصة سوريا لذلك فإن الضغط الروسي على إسرائيل مستبعد في إطار تقاطع المصالح والتوازنات بين الدولتين.

[1] مؤتمر صحفي عقب قمة مجموعة الدول الثماني، 27 مايو 2011، http://www.kremlin.ru/transcripts/11374

2. إدراك روسيا لحقيقة المشهد في سياسة المنطقة خاصة عملية السلام حيث أنها لن تستطيع فرض رؤية أو إحلال دورها بديلا للدور الأمريكي.

3 . القوة الناعمة: يتمتع الوجود اليهودي في روسيا بالعديد من القوى الناعمة التي يمكن أن تؤثر بمستوى تحرك السياسة الخارجية الروسية تجاه القضية الفلسطينية لذلك فإن فرص التراجع تبقى متاحة باستمرار

4. الروابط التاريخية والثقافية والفكرية المشتركة بين الشعبين الروسي والإسرائيلي والتي ترجح تراجع الموقف الروسي لصالح الاجندات الإسرائيلية وعدم تعطيل أي مسار يمكن أن يحدث تغير في المشهد السياسي لعملية السلام.

على الرغم من التوجهات البرجماتية التي باتت تتسم بها السياسة الخارجية الروسية في إدارة ملفاتها الدولية لكن من الضرورة ولمصلحة البلدين تطوير العلاقات الروسية مع فلسطين واعتبار دعم الموقف الفلسطيني عنصراً أساسياً في تقوية روسيا في الشرق الأوسط، وهو بحد ذاته هدفا لتعزيز الدور الروسي التنافسي خاصة مع الولايات المتحدة الامريكية.

كما يجب أن تركز جمهورية روسيا الاتحادية على الابعاد غير السياسية في دعم الشعب الفلسطيني، وفي واقع الحال اتخذت موسكو بعض الخطوات في هذا السياق لكنه لايزال يحتاج إلى توسيعه كميا ونوعيا خاصة اقتصاديا.

وعلى صعيد المصالحة بين حركتي فتح وحماس فقد ابدى الطرفان تجاوبا ملحوظا مع الدعوات الروسية لهما وتعتبر روسيا الطرف غير العربي الوحيد الذي سعى الى جهود المصالحة بين طرفي الانقسام الفلسطيني الداخلي انطلاقا من قناعة روسية أن الانقسام أدى إلى تراجع القضية الفلسطينية وأضعف النظام السياسي الفلسطيني.

الموقف الروسي تغير تجاه العديد من القضايا الإقليمية والدولية ويمكن تلمسه في عدة مناطق من أوكرانيا إلى ابخازيا وأوسيتا وجورجيا وجزيرة القرم وسوريا وليبيا وإفريقيا والخليج العربي ووسط آسيا والبلقان، الموقف الذي بات

يتسم بالندية والواقعية وحسابات المصالح وهو ما يجب أن يتعزز تجاه دعم الجانب الفلسطيني في عملية السلام وهذا لن يتم إلا إذا تحقق تأثير عربي مقنع لروسيا بجدوى الدعم الروسي للورقة العربية الفلسطينية.

الخاتمة

حاولت هذه الدراسة تحليل السياسة الخارجية الروسية تجاه القضية الفلسطينية خاصة في عهد الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، إن قراءة تاريخية للسياسة الروسية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي يلاحظ أنه مر بظروف عديدة تأثر بها وكان انعكاساً لها تماما سواء تراجعا أو تقدما، وهنا من المهم التفريق بين نوعين من التحولات التي حدثت: الأولى تحولات سياسية، انطبقت على التحول السياسي نتيجة الظرف الراهن للجمهورية الروسية كما حدث بعد انهيار الاتحاد السوفيتي أو صعود الرئيس فلاديمير بوتين وظهور الدور الجديد لروسيا عالميا.

والنوع الثاني من التحولات كان أيديولوجياً، حيث ساد في عهد الاتحاد السوفيتي سياسات تأثرت بالتوجهات الفكرية للحزب الشيوعي الروسي الحاكم وهو ما اختلف بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وأصبحت السياسات الروسية تجاه القضية الفلسطينية مبنية على حسابات المصالح الروسية وتوازنات القوى والأطراف الشريكة في عملية السلام.

وقد حافظت موسكو على موقف أكثر توازنا من القوى الدولية الأخرى خاصة الولايات المتحدة الامريكية ارتباطا بإرث تاريخي للعلاقة مع الشعب الفلسطيني، لكنه على الدوام كان دورا لا يتجاوز الدور الأمريكي نظرا للفهم الروسي لمساحة الدور المتاح لموسكو وواشنطن في التأثير على مجريات العملية السلمية في الشرق الأوسط ورعايتها.

وللوقوف على محددات التوجه الروسي تم التطرق للعوامل المؤثرة في السياسة الخارجية الروسية، والتي يتضح أنها كانت عوامل مركبة سياسية

واقتصادية وجيوسياسية إضافة إلى دور النخبة الحاكمة خاصة ما مثله صعود الرئيس فلاديمير بوتين من تجاوز واضح للسياسات التي ورثها عن سلفيه ميخائيل غورباتشوف وبوريس يلتسن.

يبقى الدور الروسي دورا له أهميته وفرص تطوره تبقى قائمة رغم طبيعة التوازنات للقوى المؤثرة في قضية الشرق الأوسط، لكن ما هو مهم أن روسيا أصبحت متشابكة وبقوة في كافة ملفات الشرق الأوسط والقراءة الروسية لملف القضية الفلسطينية يشير إلى تمسك روسيا بدورها في عملية السلام كأحد المداخل اللازمة والضرورية للبقاء كطرف مهم في السياسة الدولية.

قائمة المراجع

أولا: المراجع الأجنبية:

1. Christopher Hill, The Changing Politics of Foreign Policy ،London, algrave Macmillan, 2003, P3.
2. G.Evans, G.Newnhan, the Penguin Dictionary of International Relations, London, Penguin Books, 1998, P.179.
3. Lucy Dawidowicz ،The War Against the Jewish ،1933-1945 (New York ،1975) ،pp. xxi-xxiii.
4. Yaroshevski, Dov, Beyond the Russian property Discourse 1917-1953. The Journal of Israeli History, vol, 22, No1 (Spring 2003) p.p 56-59

ثانيا: المراجع العربية:

1. حمد الدبار، أبعاد السياسة الخارجية دراسة تأصيلية، المعهد المصري للدراسات، 29 مارس 2019، إسطنبول تركيا.
2. هنري كيسنجر-هل تحتاج اميركا الى سياسة خارجية -نحو دبلوماسية للقرن الحادي والعشرين -ترجمة عمر الايوبي -دار الكتاب العربي بيروت ط٢-٢٠٠٣.
3. حسين بوقارة، السياسة الخارجية: دراسة في عناصر التشخيص والاتجاهات النظرية للتحليل (الجزائر: دار هومه، 2102).
4. محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، 1991.
5. كاش محمد ورافع مبارك، التحولات الكبرى للساسة الخارجية الروسية وانعكاساتها على الساحة الدولية (1991-2010)، جامعة الجلفة، مجلة آفاق للعلوم، المجلد 5 العدد 10 مارس 2020.
6. احمد عبد الله الطحلاوي، استعادة الدور: المحددات الداخلية والدولية للسياسة الروسية، منشورات المركز العربي للبحوث والدراسات، 6/ 2014/11.
7. رحيم علي الفوادي، الدبلوماسية الروسية والقضية الفلسطينية (تحليل لمواقف وسياسة روسيا الاتحادية اتجاه الفضية)، مجلة مركز الدراسات الفلسطينية، العدد (17)، مركز الدراسات الفلسطينية، جامعة بغداد 2013م.
8. صلاح علي الدباغ، الاتحاد السوفيتي وقضية فلسطين، مركز الأبحاث/ م.ت.ف، بيروت، حزيران 1978.

نورتون. أ، الاتحاد السوفيتي والصراع العربي الإسرائيلي، حدود القوة السوفيتية في العالم النامي، 1988، بالجريف ماكميلان، لندن

9. القضية الفلسطينية في الاستراتيجية السوفيا-روسية بظل الهيمنة اليهودية على القرار السياسي، د. خالد محمد العزي، مجلة الدراسات باحث شتاء – ربيع 2014م.

10. محمد أسعد عليفي، العلاقات بين الحكم الذاتي الوطني الفلسطيني والاتحاد الروسي: مرحلة رئاسة فلاديمير بوتين، جامعة القدس المفتوحة –رام الله، 2015.

11. نورهان الشيخ، صناعة القرار في روسيا والعلاقات العربية –الروسية، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان – بيروت، 1998/4/9.

12. روسيا والصراع الإسرائيلي –الفلسطيني، الدكتور مارك سميث، مركز أبحاث دراسات الصراع، الأكاديمية العسكرية الملكية ساندهيرست كامبرلي / إنجلترا 2002/4/17.

13. زلوبن، نيكولاي، المصالح الدولية في منطقة الخليج، الإمارات العربية المتحدة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الطبعة الأولى.

14. وليم نصار، روسيا كقوة كبرى، منتديات الوحدة العربية، لبنان: بيت النهضة، العدد:20، 2008م.

15. صحيفة الحياة الجديدة، رام الله، 2011/1/18.

16. خالد ممدوح العزي، القضية الفلسطينية في الاستراتيجية الروسية، مجلة العرب – بريطانيا، 27/03/2014.

17. خطاب في مؤتمر صحفي مشترك مع رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية محمود عباس في 18 يناير / كانون الثاني 2011، http://www.kremlin.ru/video/682

18. مؤتمر صحفي عقب قمة مجموعة الدول الثماني، 27 مايو 2011، http://www.kremlin.ru/transcripts/11374

تداعيات صفقة القرن على مستقبل مدينة القدس

أ. سعيد جميل تمراز (*)

ملخص البحث:

شهدت مراحل الصراع العربي "الإسرائيلي" خلال سنواته الطويلة، مبادرات ومشاريع سياسية أمريكية لتسوية الصراع ومن ضمنها قضية القدس، إلا أنها لم تستطع أن توصل الصراع إلى نهايته، وتوّجت الولايات المتحدة الأمريكية رؤيتها للحل النهائي لقضية القدس، بإعلان الرئيس الأمريكي "دونالد ترامب" عن مقترحه لسلام الشرق الأوسط، في مؤتمر صحفي في واشنطن يوم 28 كانون الثاني (يناير) 2020م، وبحضور رئيس الحكومة "الإسرائيلي" بنيامين نتنياهو، وجاءت الخطة بعنوان: "رؤية السلام من أجل الازدهار"، والمعروفة باسم "صفقة القرن"، متعهداً من خلالها بأن تظل القدس عاصمة "غير مقسمة" لإسرائيل"، وحصر الرئيس الأمريكي الحديث عن القدس في الأماكن المقدسة للأديان الثلاث ولقسم كبير من البشرية.

وسيتناول هذا البحث دراسة وضع مدينة القدس في "صفقة القرن"، وإبراز تداعيات بنود الصفقة على القدس، وأثر هذا الموقف على ما تقوم به "إسرائيل" في المدينة، وعلى مصيرها في مفاوضات السلام التي تعتبر الولايات المتحدة الراعي الحقيقي لها، وعلى مستقبلها.

(*) ماجستير تاريخ حديث ومعاصر، مدير دائرة التوثيق في مركز عبد الله الحوراني للدراسات والتوثيق.

أهمية البحث:

تكمن أهمية هذا البحث، بتناوله موضوعاً حيوياً يتصل بمستقبل الشعب الفلسطيني، ويتعلق بتطور القضية الفلسطينية بشكل خاص، وقضية الصراع العربي "الإسرائيلي" بشكل عام، وتهتم به الأحزاب والفصائل والمواطن الفلسطيني، وكذلك الشخصيات السياسية والحزبية والفكرية العربية، وجديرًا بالدراسة والاهتمام، ألا وهو موضوع (السياسة الأمريكية نجاه قضية القدس)، فقضية القدس لا زالت حية، ولا زالت موجودة منذ ظهورها حتى هذه اللحظة؛ بل يمكن القول: إن قضية القدس تعتبر من القضايا الرئيسة التي فرضت نفسها على كل الأوجه المحلية والإقليمية والدولية.

ونظراً لأهمية الموضوع، تبقى الحاجة إلى دراسته دراسة علمية متخصصة حاجة ماسة وضرورية، وأخيراً أرجو من الله أن تكون هذه الدراسة مساهمة تصب في اتجاه تسليط الضوء على جانب من تاريخ القدس، وأن يكون فيها نفعً لمن أراد أن يبحث في هذا الميدان.

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى التعرف على تداعيات "صفقة القرن" على مستقبل مدينة القدس (2020)، وذلك من خلال ما يلي:

- إلقاء الضوء على الخلفيات التي تحكم موقف الولايات المتحدة من قضية القدس.
- تتبع المواقف الأمريكية تجاه قضية القدس عبر مراحل الصراع العربي "الإسرائيلي".
- التعرف على الإطار التاريخي لصفقة القرن وأهم بنودها.
- إظهار الموقف الأمريكي من قضية القدس، من خلال صفقة القرن.
- إبراز انعكاسات بنود الصفقة على قضية القدس.

منهج البحث:

سيتبع الباحث منهج البحث التاريخي (الوصفي والتحليلي)، حيث سيتم جمع المعلومات من مصادرها ومراجعها، ومن ثم القيام بدراستها وتفسيرها وتحليلها، وصولاً إلى استخلاص النتائج ودلالاتها، أما التوثيق، فسيتم إتباع النظام الفرنسي في التوثيق، الذي يكتفي بذكر اسم المؤلف واسم الكتاب، ورقم الصفحة، وأما البيانات التفصيلية للكتاب فتكتب في قائمة المصادر والمراجع في نهاية الدراسة.

محاور البحث:

أولاً: المواقف الأمريكية تجاه القدس (مدخل تاريخي).

ثانياً: سياسة الولايات المتحدة تجاه القدس في عهد الرئيس "دونالد ترامب".

ثالثاً: السياق التاريخي لصفقة القرن وأهم بنودها.

رابعاً: المواقف الفلسطينية والعربية و"الإسرائيلية" من صفقة القرن.

خامساً: القدس في "صفقة القرن".

سادساً: انعكاسات "صفقة القرن" على مستقبل مدينة القدس.

خاتمة.

المصادر والمراجع.

أولاً: المواقف الأمريكية تجاه القدس (مدخل تاريخي)

مع صدور قرار تقسيم فلسطين رقم (181) عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في 29 تشرين الثاني (نوفمبر) 1947، بدأت القدس تأخذ خصوصية معينة في الصراع العربي الصهيوني، ويتضح الموقف الأمريكي من قضية القدس، من خلال موقفها من قرار الأمم المتحدة رقم (181)، فقد أسهمت الولايات المتحدة إسهاماً كبيراً في استصدار ذلك القرار، وذلك من خلال الضغط على العديد من الدول من أجل تأييده، وقد صوتت هي الأخرى إلى جانب القرار والذي يحدد مدينة القدس ككيان منفصل، خاضع لنظام دولي خاص، تتولى الأمم المتحدة الإشراف عليه، وذلك من خلال مجلس وصاية يقوم بإدارته[1].

ونتيجة للعمليات العسكرية التي نفذتها المنظمات العسكرية الصهيونية في منطقة القدس في الفترة الفاصلة بين كانون الأول (ديسمبر) 1947م، وتوقيع اتفاقية الهدنة الأردن و"إسرائيل" في رودس في 3 نيسان (أبريل) 1949م، استطاعت "إسرائيل" فرض سيطرتها على مساحات واسعة من أراضي مدينة القدس التاريخية، وطرد أهلها الفلسطينيين منها؛ وتعرضت القوات العربية لسلسلة من الهزائم، وانتهت العمليات العسكرية الصهيونية بتوقيع اتفاقية الهدنة الأردن و"إسرائيل"، وبموجب الاتفاقية تم فك الحصار عن القدس، التي انقسمت إلى شطرين: القسم الغربي الذي احتلته "إسرائيل"، والقسم الشرقي الذي سيطرة عليه الأردن[2].

وأدت تلك الأحداث إلى توجه جديد للولايات المتحدة تجاه القضية الفلسطينية بشكل عام، والقدس بشكل خاص، حيث صوتت إلى جانب قرار الجمعية العامة رقم 194 في 11 كانون الأول (ديسمبر) 1948م، والذي يدعو إلى وحدة المدينة وتدويلها، وتشكيل (لجنة التوفيق) الدولية، وقد تقدمت الولايات المتحدة باعتبارها عضوا في لجنة التوفيق الدولية في أيلول 1949م، باقتراح

(1) الخالدي، وليد: خمسون عاماً على تقسيم فلسطين (1947–1997م)، ص92.

(2) الأحمد، نجيب: فلسطين تاريخاً ونضالاً، ص567–580.

يطالب بإنشاء مجلس عربي-"إسرائيلي" مشترك لإدارة المدينة، وتعيين مفوض عام من قبل الأمم المتحدة لإدارة الأماكن المقدسة[1].

وقام مجلس الوصاية باعتماد النظام الأساسي لتدويل مدينة القدس في 4 نيسان (أبريل) 1950، ويتضمن شمول التدويل لمدينة القدس والمدن والقرى الداخلة في حدود التدويل وفق قرار التقسيم، وتجريد المنطقة من السلاح، وقيام حاكم عام تعينه هيئة الأمم على رأس الإدارة[2]، وعهد المجلس إلى رئيسه مسؤولية التشاور مع حكومتي الأردن وإسرائيل" في سبيل تطبيقه. وبعد مشاورات حثيثة أجراها مع الطرفين، أعلن بأن مهمته مخيبة للآمال، وأن تنفيذ النظام الأساسي أصيب بنكسة خطيرة في ظل الأوضاع التي شهدتها المنطقة، وأعلن عجزه عن تنفيذ ذلك النظام أمام إعلان قيام "إسرائيل" بنقل عاصمتها إلى القدس، وقيامها بإجراءات الضم الأخرى، وإعلان الأردن في اليوم التالي ضم الجزء الذي تسيطر عليه من أراضي القدس، وعلى أثر ذلك ألغت الجمعية العامة المخصصات المالية لإنشاء النظام الدولي بالقدس[3].

لقد جاء تجميد مشروع تدويل القدس منسجماً مع الموقف الأمريكي فقد تراجعت الولايات المتحدة عن فكرة تدويل المدينة، والدعوة إلى إبقاء المدينة موحدة، ودعت إلى تدويل الأماكن المقدسة فقط، حيث قامت في 9 كانون الأول (ديسمبر) 1949، بالتصويت ضد قرار الجمعية العامة رقم (303)، والذي أكد على أن تضع القدس تحت نظام دولي دائم، وإعادة التأكيد على ما ورد في قرار التقسيم (181/د-2) بشأن إقامة كيان منفصل للقدس، تحت حكم دولي خاص تقوم على إدارته الأمم المتحدة، في حينه كانت "إسرائيل" تقوم بنقل مؤسساتها إلى "القدس الغربية"، وهذا يعني موافقة ضمنية من قبل الولايات المتحدة على ذلك[4].

---

(1) عناب، محمد رشيد: موقف الولايات المتحدة من قضية القدس، موقع الكتروني؛ http://www.alquds-online.org/index.php?s=46&id=587

(2) دروزة، محمد عزة: القضية الفلسطينية في مختلف مراحلها، ص284.

(3) عناب، محمد رشيد: القدس في مشاريع التسوية السياسية 1967-2000، ص39.

(4) الشنطي، انتصار: الولايات المتحدة الأمريكية وقضية القدس، ص170.

وتميز الموقف الأمريكي في عهد الرئيس الأمريكي "دوايت أيزنهاور" (1953–1961)، بالسعي للمحافظة على الوضع القائم في فلسطين، وتأمين خطوط الهدنة داخل القدس هما محورا السياسة الأمريكية نحو القدس حتى استكمال احتلالها عام 1967، والتركيز على قضية اللاجئين، وتراجع الاهتمام الأمريكي بالقدس، وكذلك امتناع الولايات المتحدة عن الاعتراف بالقدس عاصمة لـ "إسرائيل"، بيد أن ذلك الموقف لا يعني الاقتراب من العرب أو تأييد حقهم؛ بل ظلت الإدارة الأمريكية وفية لتعهداتها تجاه "إسرائيل" وأكثر ميلاً وانحيازا لها، كما لم تمارس أي ضغوط على الدول التي اعترفت بالقدس عاصمة لـ "إسرائيل" لتثنيها عن قرارها، كما أن احتجاج الخارجية الأمريكية التي كان يقودها فوستر دالاس عام 1953، على قرار "إسرائيل" بنقل مقر وزارة خارجيتها من "تل أبيب إلى القدس عام 1953، جاء لأسباب تنطلق من مخاوف الخارجية الأمريكية من أن يؤدي ذلك إلى تمكين الاتحاد السوفياتي من استدراج بعض الدول العربية المؤثرة ومصر في مقدمتها إلى مناطق نفوذه[1].

وفي السابع من حزيران (يونيو) 1967، أتم الجيش "الإسرائيلي" احتلال الجزء الشرقي من المدينة الذي كان واقعا تحت الحكم الأردني، وتشكلت إدارة عسكرية "إسرائيلية" للمدينة، وباشرت السلطات "الإسرائيلية" بسلسلة من الإجراءات العملية هدفت إلى دمج شطري المدينة، فأزيلت بوابة مندلباوم التي كانت نقطة العبور بين القسمين الغربي والشرقي، وأزيلت الحواجز الأخرى التي كانت تفصل بين جزئي المدينة وامتدت على طول "الخط الأخضر" الذي أفرزته اتفاقية الهدنة عام 1949[2].

وفي تلك المرحلة لم تبلور الإدارة الأمريكي موقفاً واضحاً تجاه مدينة القدس، فإدارة الرئيس الأمريكي ليندون جونسون (1963–1968) لم يكن لها تصور واضح لقضية القدس؛ بل يبدو أنه كان هناك تجنب مقصود من المسؤولين الأمريكيين للتعرض لهذه القضية، فبعد الاحتلال "الإسرائيلي"

(1) الشناق، فاروق: سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه القدس في ميزان الشرعية الدولة، ص10–11.

(2) حلبي، أسامة: القانون والقضاء الإسرائيليين أداتان لتحقيق أهداف سياسية، ص5.

للأراضي العربية عام 1967، ألقى الرئيس الأمريكي جونسون في 19 حزيران (يونيو) 1967، خطاباً تناول فيه السياسة الخارجية الأمريكية، وانطلق جونسون من أن منطقة الشرق الأوسط يجب أن تكون حكرا على الولايات المتحدة، حيث توفر هذه المنطقة الطاقة لها، ولحلفائها الأوروبيين من جهة، ويرى أن الولايات المتحدة هي الطرف الوحيد القادر على جمع الأطراف الأخرى المعنية بالصراع ودفعها إلى طاولة المفاوضات، ونادى بتسوية شاملة لتحقيق السلام في الشرق الأوسط[1].

وعندما قامت السلطات "الإسرائيلية" بإعلان ضم الجزء الشرقي من المدينة في 28 حزيران (يونيو) 1967، جاء الموقف الأمريكي إزاء ذلك التصرف في وثيقتين، الأولى: هي البيان الصادر عن البيت الأبيض في 28 حزيران (يونيو) 1967، الذي أكد في صياغة عامة ما ذكره الرئيس جونسون في خطابه أمام الجمعية العامة في اجتماعها المنعقد بتاريخ 19 حزيران (يونيو) 1967، ضرورة أن يكون هناك اعتراف كافٍ بالمصالح الخاصة للأديان الثلاثة في الأماكن المقدسة، مؤكداً ضرورة التشاور مع الزعماء الدينيين وغيرهم، مما يعنيهم الأمر قبل اتخاذ أي تصرف من جانب واحد بخصوص وضع القدس، والوثيقة الثانية فقد صدرت عن وزارة الخارجية الأمريكية على شكل إعلان جاء فيه: "إن العمل الإداري المتسرع الذي اتخذ لا يمكن اعتباره على أنه يتحكم بمستقبل الأماكن المقدسة أو بوضع القدس ... إن الولايات المتحدة لم تعتبر قط أن مثل هذه الأعمال الأحادية الجانب من قبل أي من دول المنطقة، على أنها تتحكم أو تلغي موضوع تدويل القدس"[2].

كما عارضت الولايات المتحدة إدانة "إسرائيل" في الأمم المتحدة، حين امتنعت عن التصويت على قراري الجمعية العامة رقمي 2253 و2254، التي تستنكر فيهما قيام الحكومة "الإسرائيلية" بالإجراءات التي اتخذتها التغيير وضع المدينة، واعتبرت تلك الإجراءات غير مشروعة، ودعت "إسرائيل" إلى إلغاء

(1) الهور، منير، الموسى، طارق: مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية 1947–1982، ص75.

(2) سعودي، هالة أبو بكر: السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي – الإسرائيلي، ص239.

جميع الإجراءات التي اتخذتها، والامتناع عن اتخاذ أي قرار من شأنه تغيير وضع القدس، كما نص على ذلك القرار 2253 الصادر بتاريخ 4 تموز (يوليو) 1967[1].

واستمر الموقف الأمريكي في عهد إدارة الرئيس ريتشارد نيكسون (1968–1974)، كامتداد لمواقف حكومة الرئيس جونسون الذي يقوم على أساس تجنب التعرض لموضوع القدس، وعدم التقدم بمقترحات محددة بشأنها، غير أن استمرار "إسرائيل" في إجراءاتها في القدس، واستمرارها المتعمد في تجاهل الانتقادات الدولية، دفع الإدارة الامريكية برئاسة نيكسون" إلى تأييد القرار رقم (267) الصادر عن مجلس الأمن، بتاريخ 3 تموز (يوليو) 1969، والذي شجب بشدة بإجماع الأصوات جميع الإجراءات التي اتخذتها "إسرائيل" لتغيير وضع القدس، مؤكداً بطلان هذه الإجراءات، وأنها لا يمكن تغيير وضع القدس، وطالبها بالامتناع عن اتخاذ أية إجراءات مماثلة في المستقبل[2].

وبعد اشتداد حرب الاستنزاف المصرية "الإسرائيلية"، وجدت الإدارة الأمريكية أن الأمر يتطلب تحركاً سياسياً يحمي مصالحها، ومصالح حليفتها "إسرائيل"، فأعلن وليام روجرز وزير الخارجية الأمريكي مقترحات للتسوية عرضها في خطاب ألقاه في 9 كانون الأول (ديسمبر) 1969، وجاءت المقترحات على شكل مذكرتين، إحداهما قدمت لمصر، والأخرى قدمت للأردن بشكل منفصل[3].

وجاء على لسان روجرز الذي أظهر وضع القدس في خطته قائلا: "إن وضع القدس يمكن أن يتحدد فقط من خلال اتفاق الأطراف المعنية، وعلى وجه الخصوص "إسرائيل" والأردن أساساً، آخذين بالاعتبار مصالح دول أخرى في المنطقة، والمجتمع الدولي، ومع ذلك فنحن نؤيد مبادئ معينة نعتقد أنها سوف تقدم إطاراً عادلاً لتسوية القدس، فنحن نؤمن بأن القدس يجب أن تكون مدينة

(1) عاروري، نصير: الرؤية الأمريكية والدولية تجاه القدس، ص84.

(2) كيوان، ماهر: مستقبل القدس (القرارات والمشاريع الدولية والعربية)، ص 71 – 72.

(3) مصالحة، عمر: السلام الموعود الفلسطينيون من النزاع إلى التسوية، ص38.

موحدة، ولا تكون فيها أية قيود على حركة الأفراد والسلع، بحيث تكون المدينة موحدة مفتوحة لكل الأشخاص من كل الأديان والجنسيات. كما أن الترتيبات الإدارية للمدينة الموحدة يجب أن تضع في اعتبارها مصالح كل سكانها، والجماعات اليهودية والإسلامية والمسيحية، مع وجود دور ما لكل من "إسرائيل" والأردن، في الحياة المدنية، والاقتصادية والدينية، للمدينة"[1].

واستمر الموقف السياسي الأمريكي تجاه القدس في عهد الرئيس جيرالد فورد (1974–1976)، الرافض (نظريا) سياسة التهويد والاستيطان في مدينة القدس، وقد عبر عن ذلك الموقف ممثل الولايات المتحدة وليم سكرانتون في مجلس الأمن في آذار (مارس) 1976م، عندما اجتمع المجلس لمناقشة بناء مستوطنات جديدة أقيمت في الضفة الغربية. وقد صرح سكرانتون بالقول: "إن استيطان "إسرائيل" في المستوطنات المدنية في المناطق المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية غير قانوني وفقاً لميثاق جنيف الرابع، ولا يمكن اعتبار هذه المستوطنات على أنها تتحكم بمفاوضات المستقبل ما بين الأطراف على مواقع حدود دول الشرق الأوسط، إن الحكومة الأمريكية تعتبرها عائقا في نجاح مفاوضات السلام النهائي والعادل ما بين "إسرائيل" وجاراتها".

أما الموقف السياسي والرسمي تجاه مدينة القدس في عهد إدارة الرئيس جيمي كارتر (1976–1980)، فقد جاء متسقا ومتماشيا مع مواقف الإدارات الأمريكية السابقة (نظريا)، وبعد شهرين من توليه رئاسة الولايات المتحدة، في آذار (مارس) 1977م، قدم الرئيس الأمريكي "كارتر" تصوره لعملية السلام، وتمثل هذا التصور في رغبة الولايات المتحدة في إنهاء حالة الحرب بين "إسرائيل" وجيرانها، وفتح الحدود أمام التجارة الحرة والحركة السياحية، مع ضمان الأمن لجميع الأطراف، واحترام السيادة والسلامة الإقليمية لـ "إسرائيل"، وانسحاب "إسرائيل" من الأراضي التي احتلتها عام 1967م، مع تعديلات طفيفة تستوجبها ظروف أمن "إسرائيل"، وأن تلتزم الدول العربية بوضع حد للأعمال العدائية، والمقاطعة والدعاية المعادية لـ"إسرائيل"، والاعتراف بحق "إسرائيل" في العيش

(1) المقترحات التي قدمتها وليم روجرز وزير الخارجية الأمريكي لكل من مصر والأردن.

بسلام، ومن الملاحظ أن الرئيس الأمريكي لم يتطرق لقضية القدس في تصوره لعملية السلام، ويبدو أنه ترك أمر مصير السيادة عليها لما تقرره المفاوضات بين الدول العربية و"إسرائيل"، أو أنه لم يتطرق لقضية القدس ليستثني عودتها للسيادة العربية[1].

وبعد أن أقر الكنيست "الإسرائيلي" في 31 تموز (يوليو) 1980، قانوناً أساسياً، أعلن بموجبه "القدس الموحدة، عاصمة أبدية لـ "إسرائيل"، امتنعت الولايات المتحدة على التصويت على قرار مجلس الامن الدولي رقم 476 الصادر في 30 حزيران (يونيو) 1980، والقاضي بشجب اصرار "إسرائيل" تغيير الطبيعة المادية والسكانية لمدينة القدس، وقد حظي القرار بموافقة جميع الاعضاء الدائمين في المجلس باستثناء الولايات المتحدة[2].

وبعد خروج آخر الوحدات العسكرية الفلسطينية من بيروت، ألقى الرئيس الأمريكي رونالد ريغان خطاباً عبر الإذاعة والتلفزيون الأمريكيين في الفاتح من أيلول (سبتمبر) 1982، طرح مشروعاً متكاملاً لتسوية القضية الفلسطينية تحت عنوان (مبادرة سلام أمريكية لشعوب الشرق الأوسط)[3]، وأعرب ريغان عن رفضه لإقامة دولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، وكذلك لفكرة قيام إسرائيل بضمهما أو السيطرة الكاملة عليهما، ولانسحاب إسرائيل إلى حدود ما قبل عام 1967، وطالب بتجميد إقامة المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة طوال السنوات الخمس، بهدف إيجاد ثقة بين العرب و"الإسرائيليين"، ورأى أن الصراع العربي "الإسرائيلي" يجب أن يحل بمفاوضات تنطوي على مبادلة الأرض بالسلام، وشدد على بقاء مدينة القدس غير مجزأة، إلا أن وضعها النهائي يجب أن يتقرر بالتفاوض[4].

---

(1) عناب، محمد رشيد: الاستيطان الصهيوني في القدس، ص95-96.

(2) ذنون، فواز موفق: القدس في السياسة الأميركية ... من ترومان إلى ترامب، جريدة الحياة اللندنية، 18 كانون الأول (ديسمبر) 2017م.

(3) الشريف، ماهر: قرن على الصراع العربي-الصهيوني، ص164.

(4) مصالحة، عمر: السلام الموعود الفلسطينيون من النزاع إلى التسوية، ص401.

وأحـــدثت الانتفاضـــة الفلســـطينية (1987–1994)، تحـــولاً علـــى التحركـــات الأمريكيـــة الراميـــة إلـــى إيجـــاد تســـوية سياســـية للقضـــية الفلســـطينية، ومـــن بـــين تلـــك التحركـــات الهامـــة، تبـــرز الجـــولات الأربعـــة التـــي قـــام بهـــا جـــورج شـــولتز وزيـــر الخارجيـــة الأمريكيـــة إلـــى دول المنطقـــة فـــي محاولـــة لإقنـــاع قادتهـــا بقبـــول مـــا يمكـــن تســـميته بمبـــادرة أمريكيـــة للتســـوية السياســـية، والجـــولات الأربعـــة التـــي بـــدأت أولهـــا فـــي تشرين الأول (أكتوبر) 1987م، وانتهت آخرها في 7 حزيران (يونيو) 1988[1].

أمـــا موقـــف الولايـــات المتحـــدة تجـــاه القـــدس فـــي عهـــد الـــرئيس جـــورج بـــوش الأب (1988–1992)، فقـــد جـــاء اســـتمراراً للمواقـــف الأمريكيـــة تجـــاه القـــدس فـــي عهـــد الـــرئيس الســـابق ريغـــان، فالرئيســـان ينتميـــان إلـــى نفـــس الحـــزب وهـــو الحـــزب الجمهـــوري، والـــرئيس بـــوش شـــغل منصـــب نائـــب الـــرئيس فـــي عهـــد الـــرئيس ريغـــان، ويقـــوم علـــى بقـــاء القـــدس موحـــدة، وعـــدم جـــواز تقســـيمها ثانيـــة، واقتصـــار نطـــاق القـــرارات الدوليـــة علـــى الشـــطر الشـــرقي مـــن القـــدس واســـتثناء الشـــطر الغربـــي منهـــا، والتراجـــع عـــن سياســـتها الرافضـــة للاســـتيطان الاســـتعماري اليهـــودي فـــي الضـــفة الغربية والقدس[2].

وفـــي عهـــد الـــرئيس بيـــل كلينتـــون (1992–2000) فقـــد أكـــد كلنتـــون أثنـــاء حملاتـــه الانتخابيـــة أنـــه يـــؤمن بـــأن القـــدس هـــي العاصـــمة الموحـــدة، وأنـــه يتمنّـــى نقـــل الســـفارة الأمريكيـــة إليهـــا، غيـــر أن عامـــل التوقيـــت يبقـــى المعـــوق لتنفيـــذ السياســـات الأمريكية في هذا الاتجاه[3].

وبعـــد فشـــل قمـــة كامـــب ديفيـــد، طـــرح الـــرئيس الأمريكـــي فـــي 23 كـــانون الأول (ديســـمبر) 2000، مبـــادرة الأمريكيـــة جديـــدة لإنهـــاء الصـــراع الفلســـطيني – "الإســـرائيلي"، وقـــد نـــص المشـــروع علـــى: دولـــة فلســـطينية علـــى 94–96% مـــن مســـاحة الضـــفة الغربيـــة، و100% مـــن مســـاحة قطـــاع غـــزة، وعلـــى تعـــويض

(1) لش، آن: إدارة ريغان وسياستها نحو الفلسطينيين، ص258.

(2) الشناق، فاروق: سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه القدس في ميزان الشرعية الدولة، ص 32.

(3) ذنون، فواز موفق: القدس في السياسة الأميركية... من ترومان إلى ترامب، لندن، جريدة الحياة اللندنية، 18 كانون الأول (ديسمبر) 2017م.

الفلسطينيين عن الأراضي التي تضمها إسرائيل بتبادل للأراضي بنسبة من 1-3%، بالإضافة إلى ممر آمن، واقترح تجميع 80% من المستوطنات في كتل استيطانية. وبشأن القدس، تعتمد أفكار كلينتون على مبدأ ينص على بقاء المناطق العربية تحت السيادة الفلسطينية، والمناطق اليهودية تحت السيادة الإسرائيلية، وسينطبق هذا على البلدة القديمة أيضاً، واقترح كلينتون إخضاع الحرم الشريف والساحة والمساجد المقامة عليها للسيادة الفلسطينية، بينما يخضع للسيادة "الإسرائيلية" الحائط الغربي، كما اقترح كلينتون على الطرفين سيادة وظيفية مشتركة على الحفريات أسفل الحرم ووراء الحائط[1].

وتتصف مقترحات الرئيس كلينتون بشأن القدس بأنها أفكار قديمة تُقدم بثياب جديدة، وكغيرها من المقترحات تتصف بالعمومية على الرغم من تطرقها النسبي لبعض التفاصيل، ولكن الأساس الذي قامت عليه تلك المقترحات، هو الوضع القائم الذي فرضته "إسرائيل" من خلال سياسة الأمر الواقع، ووضع حل لقضية القدس أقرب إلى التصورات "الإسرائيلية" منه إلى القرارات الدولية[2].

وأما الموقف الأمريكي من قضية القدس في عهد الرئيس جورج بوش الابن (2002-2008م)، ظل محكوماً بذات المبادئ الأساسية لمواقف أسلافه وسياساتهم، وتميزت إدارة بوش الابن بأنها كانت أكثر تشدداً تجاه أي تحرك دولي يتعارض مع مواقفها، بما في ذلك الأمم المتحدة[3]، وقد عبر وزير الخارجية الأمريكي كولن باول عن موقف الإدارة الأمريكية الجديدة في خطاب له أمام لجنة العلاقات الدولية في مجلس النواب بتاريخ 8 آذار (مارس) 2001، حيث رد على سؤال أحد الأعضاء فيما إذا كانت الإدارة الجديدة، ستفي بتعهد بوش الابن خلال حملته الانتخابية بنقل السفارة الأمريكية إلى القدس، بقوله: "إن الالتزام بنقل السفارة إلى عاصمة "إسرائيل"، التي هي القدس، ما زال قائماً". ولقد

(1) مقترحات كلينتون لإنهاء النزاع الفلسطيني . الإسرائيلي: مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 45-46، ص162-168.

(2) رسالة التحفظات الفلسطينية تجاه مقترحات الرئيس بيل كلينتون": مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 45-46، ص 164-168.

(3) الشناق، فاروق: سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه القدس، ص 57.

توج انحياز هذه الإدارة إلى جانب "إسرائيل" عندما قام بوش الابن بالتوقيع على قرار للكونغرس الأمريكي باعتبار القدس الموحدة بشقيها المحتل عام 1948 والمحتل عام 1967 العاصمة الأبدية لدولة "إسرائيل"، وذلك في 30 أيلول (سبتمبر) 2002[1].

وما أن نصب باراك أوباما رئيساً للولايات المتحدة (2009-2016)، حتى بادر إلى انتهاج سياسة أمريكية تجاه القضية الفلسطينية بما فيها قضية القدس، كانت مناصرة ومنحازة بشكل كامل لـ "إسرائيل"، ويتجلى ذلك في رفض الضغط على "إسرائيل"، وتجنب الحديث عن الأرض والقدس، وأيد مطلب "الإسرائيليين" باعتراف الفلسطينيين بيهودية دولة "إسرائيل"، وأيد أن تكون القدس الموحدة عاصمة لدولة الكيان الإسرائيلي، وإن كان قد تراجع وتركها لما ستؤول إليه المفاوضات بين الطرفين[2].

ثانياً: سياسة الولايات المتحدة تجاه القدس في عهد الرئيس "دونالد ترامب" (2017-2020)

منذ بدء حملاته الانتخابية، ركز ترامب على ضرورة تقديم كل أشكال الدعم والمساندة لدولة الاحتلال "الإسرائيلي" لضمان تفوقها، وقد عكست خطاباته العديدة مواقف مطابقة للسياسة "الإسرائيلية" اليمينية المتطرفة، حيث أشار الرئيس ترامب بأنه لن يستمر في دعمه اللا محدود مادياً ومعنوياً لـ "إسرائيل"؛ بل سيبذل قصارى جهده في زيادة هذا الدعم وتعزيزه[3]، ورأى الرئيس ترامب أن "إسرائيل" هي الحليف الأول للولايات المتحدة في الشرق الأوسط، ولا بد من العمل على تأمين مصالحها، وتدعيم أمنها القومي؛ فالتعامل مع "إسرائيل" كأمر ثانوي يجب ألا يستمر كما كان الحال في عهد أوباما وكلينتون، وأعلن عن ثلاث نقاط قدمها لـ "إسرائيل" وهي: الإجراءات السابقة للتعامل مع إيران وردعها

(1) عناب، محمد رشيد: موقف الولايات المتحدة من قضية القدس، موقع الكتروني: http://www.alquds- online.org/index.php?s=46&id=587

(2) الشناق، فاروق: سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه القدس، مرجع سابق، ص63.

(3) أبو عدوان، سائد: الصراع الفلسطيني – "الإسرائيلي" منظور الرئيس الأمريكي ترامب، ص3.

لـدعم أمـن "إسـرائيل" القـومي، ومعارضـة التسـوية بـين "إسـرائيل" وفلسـطين، لأنهـا تفقـد "إسـرائيل" شـرعيتها، وتكـافئ الإرهـاب الفلسـطيني بـدلاً مـن مواجهتـه، ونقـل سـفارة الولايـات المتحـدة مـن تـل أبيـب إلـى القـدس العاصـمة الأبديـة لـ "إسـرائيل"[1]، والإعـلان عـن أن "إسـرائيل" هـي الدولـة اليهوديـة، وإجبـار الفلسـطينيين علـى الاعتراف بها كدولة اليهود وهو ما تم رفضه فلسطينياً[2].

ومـع وصـوله إلـى سـدة الحكـم فـي الولايـات المتحـدة فـي 20 كـانون الثـاني (ينـاير) 2017، أقـدمت الإدارة الأمريكيـة علـى اتخـاذ إجـراءات جديـدة تجـاه القضـية الفلسـطينية، تمحـورت حـول إزالـة ملفـات "قضـايا الحـل النهـائي" التـي نتجـت عـن اتفاقـات أوسـلو وفـي مقـدمتها قضـية القـدس، واتخـذت العديـد مـن المواقـف والقـرارات ذات الصـلة بقضـية القـدس. وقـد شـكلت تلـك القـرارات ملامـح السياسـة الأمريكيـة الجديـدة تجـاه القـدس، وكـان أبـرز تلـك المواقـف قـرار الاعتـراف بالقـدس عاصـمة أبديـة لـ "إسـرائيل" فـي 6 كـانون الأول (ديسـمبر) 2017، ومـن ثـم نقـل السـفارة الأمريكيـة إليهـا، كـذلك وقـف المسـاعدات عـن السـلطة الفلسـطينية، ووقـف تمويـل الأونـروا، وأخيـراً إغـلاق مكتـب منظمـة التحريـر الفلسـطينية فـي واشـنطن، وكـذلك لـم يتـبنَ الـرئيس الأمريكـي الموقـف الرسـمي للولايـات المتحـدة وهـو الاعتـراف بحـل الدولتين كأسلافه من الرؤساء[3].

وشـكل القـرار الأمريكـي بـالاعتراف بالقـدس عاصـمة لدولـة الاحـتلال "الإسـرائيلي"، ونقـل السـفارة الأمريكيـة إليهـا، بدايـة لمرحلـة أمريكيـة جديـدة فـي منطقـة الشـرق الأوسـط، وتكـريس الحـل أحـادي الجانـب فـي إطـار الدولـة القوميـة اليهوديـة الواحـدة علـى حسـاب حـل الـدولتين التقليـدي[4]، وكـان للتشـريع الـذى أقـره الكـونغرس الأمريكـي فـي دورتـه رقـم (104) يبـين رغبـة الولايـات المتحـدة فـي نقـل سـفارتها إلـى

(1) سليمان، يمنى: توجهات السياسة الخارجية عند دونالد ترامب، ص2.

(2) الخطيب، أحمد حسين: السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية في ظل رئاسة "دونالد ترامب"، مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية، العدد (28)، ص34.

(3) أبو زيد، علاء الدين عزت حمدان: التحول في السياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية، ص97.

(4) لبيد، عماد: مستقبل أطروحة حل الدولتين في ظل الزحف الاستيطاني الإسرائيلي، ص138.

القدس، دافع هام للرئيس ترامب لإضفاء الشرعية على القرار الذى اتخذه أواخر عام 2017م، حيث زعم التشريع الذى أقره الكونغرس أن "إسرائيل" قامت بتوحيد شطري المدينة، وبالتالي: فهي أحق بأن تكون هذه المدينة عاصمتها الأبدية، وتكون السفارة الأمريكية ضمن حدودها، وقد اعتبرت "إسرائيل" ذلك هدفاً للاستراتيجية الأمريكية على درجة قصوى من الأهمية، وليس وسيلة أو خيار يمكن اللجوء إليه في حالة اختلال المصالح الأمريكية في المنطقة، وبناء عليه تم نقل السفارة الأمريكية للقدس في 14 آيار (مايو) 2018[1].

واتخذت الولايات المتحدة برئاسة ترامب العديد من القرارات المعادية للشعب الفلسطيني، والتي تهدد مستقبله، لما تحمله هذه القرارات من أبعاد تهدف إلى تصفية القضية الفلسطينية، بالمساس بالحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني، من خلال فرض وقائع جديدة على الأرض لمصلحة الاحتلال "الإسرائيلي"، ومعاقبة الفلسطينيين على تمسكهم بثوابتهم الوطنية وحقوقهم المشروعة[2]، هذه القرارات التي اعتبرت جزءاً لا يتجزأ من "صفقة القرن"، أو مقدمات لها، وفيما يأتي أبرز القرارات التي اتخذتها إدارة ترامب لإنفاذ مخطط تصفية القضية الفلسطينية:

1. الاعتراف بالقدس عاصمة لـ "إسرائيل" ونقل سفارة الولايات المتحدة من تل أبيب إليها:

في 23 تشرين الأول (أكتوبر) 1995م، تبنى الكونغرس الأمريكي في دورته رقم 104 تشريعًا حمل الرقم 1322 "قانون سفارة القدس" الذي يقضي باعتبار القدس عاصمة لإسرائيل، ونقل السفارة الأمريكية إلى القدس فى موعد لا يتجاوز 31 أيار (مايو) 1999؛ ومنذ ذلك الوقت عمل الرؤساء الأمريكيون المتعاقبون على تأجيل المصادقة على هذه الخطوة كل 6 أشهر، وهو التقليد

(1) أبو زيد، علاء الدين عزت حمدان: التحول في السياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية، ص105.

(2) بنيس، محمد: فلسطين أمام "صفقة القرن"، مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد 119، ص69.

الـذي أنهـاه الـرئيس الأمريكـي ترامـب فـي 6 كـانون الأول (ديسـمبر) 2017، عنـدما أعلـن رسـميًا اعتـراف إدارتـه بالقـدس المحتلـة عاصـمة لـ "إسـرائيل"؛ ونقـل السـفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس[1].

2. وقـف التمويـل المخصـص لوكالـة غـوث وتشـغيل اللاجئـين الفلسـطينيين (أونروا):

قـرّرت الإدارة الأمريكيـة وقـف تمويـل وكالـة غـوث وتشـغيل اللاجئـين الفلسـطينيين (أونـروا) بالكامـل، وقلصـت واشـنطن تمويلهـا لميزانيـة وكالـة الغـوث لعـام 2018م، بشـكل كبيـر، ولـم تـدفع منهـا سـوى 60 مليـون دولار مـن أصـل 350، وقالـت المتحدثـة باسـم الخارجيـة الأمريكيـة فـي حينـه هيـذر نـويرت: "إن القـرار يؤمـل منـه تشـجيع الإصـلاحات داخـل الأونـروا، والضـغط علـى دول أخـرى لتغطيـة المزيـد مـن ميزانيـة الوكالـة"، ويُشـكل التمويـل الأمريكـي أكثـر مـن ربـع ميزانية الوكالة الأممية التي تصل إلى 1.2 مليار دولار[2].

3. دمج القنصلية الأمريكية مع السفارة بالقدس:

أعلنـت وزارة الخارجيـة الأمريكيـة فـي بيـان لهـا فـي 4 آذار (مـارس) 2019، إن القنصـلية الأمريكيـة فـي القـدس التـي تخـدم الفلسـطينيين، سـتندمج مـع السـفارة الأمريكيـة الجديـدة بالقـدس لتشـكلا بعثـة دبلوماسـية واحـدة. وقـد مثلـت القنصـلية الأمريكيـة فـي القـدس بحكـم الأمـر الواقـع، سـفارة لـدى الفلسـطينيين منـذ توقيـع اتفـاق أوسلو في تسعينيات القرن الماضي[3].

(1) وفا وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية: القرارات التي اتخذتها إدارة رئيس الولايات المتحدة الأمريكية دونالد ترامب لتصفية القضية الفلسطينية، وفا وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية: موقع الكتروني؛ https://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id

(2) بوابة الهدف الإخبارية: واشنطن قرّرت وقف تمويل الأونروا بالكامل، بوابة الهدف الإخبارية، موقع الكتروني، https://hadfnews.ps/post/45404/

(3) قناة الجزيرة مباشر: أمريكا تدمج قنصليتها في القدس وتخفض تمثيلها لدى الفلسطينيين، قناة الجزيرة مباشر: موقع الكتروني، hhttps://mubasher.aljazeera.net/news/politics

4. وقف الدعم المالي للفلسطينيين:

منذ تولي ترامب مطلع عام2017 رئاسة الولايات المتحدة، بدأ الدعم الأمريكي الموجه للفلسطينيين يتراجع في مختلف قنواته؛ ففي آذار (مارس) 2017 لم تمنح الإدارة الأمريكية دولارًا واحدًا لدعم الموازنة الفلسطينية؛ وفي 25 آب (أغسطس) 2018، أصدر البيت الأبيض بيانًا جاء فيه: إن واشنطن أعادت توجيه أكثر من 200 مليون دولار كانت مخصصة لمساعدات اقتصادية للضفة الغربية وغزة، إلى مشاريع في أماكن أخرى حول العالم؛ وفي 7 أيلول (سبتمبر) 2018، أعلنت وزارة الخارجية الأمريكية حجبها 25 مليون دولار، كان من المقرر أن تقدمها مساعدة للمستشفيات الفلسطينية في القدس، وعددها 6 مستشفيات وهي: مستشفى جمعية المقاصد الخيرية الإسلامية، ومستشفى الهلال الأحمر، ومستشفى سانت جون للعيون، ومؤسسة الأميرة بسمة، ومستشفى مار يوسف (شهرته: الفرنسي)، ومستشفى الأوغستا فكتوريا (المطلع)؛ وفي مطلع شباط (فبراير) 2019، أوقفت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، جميع المساعدات المقدمة لقطاع غزة والضفة الغربية[1].

وكذلك تتجلى سياسة الرئيس "ترامب" في تشجيع الدول العربية، خصوصاً دول مجلس التعاون الخليجي على التحلل من ربط المقاطعة العربية لـ "إسرائيل" بتسوية الموضوع الفلسطيني، وأيضاً عرقلة القرارات الدولية في مجلس الأمن الدولي باستخدام الفيتو ضدّ القرارات التي تعترض عليها "إسرائيل" كما جرى في القرار الخاص بالقدس في 18 كانون الأول (ديسمبر) 2017، والقرار الخاص بغزة والقدس في الفاتح من حزيران (يونيو) 2018[2].

(1) وفا وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية: القرارات التي اتخذتها إدارة رئيس الولايات المتحدة الأمريكية دونالد ترامب لتصفية القضية الفلسطينية، وفا وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية: موقع الكتروني؛ ttps://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id

(2) عبد الحي، وليد: الآفاق المستقبلية لـ "صفقة القرن" الأمريكية، تقدير موقف خاص بمركز الزيتونة، مجموعة التفكير الاستراتيجي، موقع الكتروني: https://stgcenter.org

ثالثاً: السياق التاريخي لصفقة القرن وأهم بنودها:

بعد حوالي ثلاث سنوات من صعود ترامب إلى السلطة، أقدمت إدارته على نشر خطتها الأحادية الجانب التي كانت قد روّجت وسرّبت عناصرها الرئيسة فيما يتعلق بالقدس واللاجئين والمستوطنات، بعد أن وضعتها موضع التنفيذ العملي وفقاً لمبدأ فرض السلام بالقوة وفرض الحلول والإملاءات، وحاولت تغيير الحقائق وتزييف التاريخ، واختلاق رواية أيديولوجية تفرضها على العالم بما يتوافق مع مصالح "إسرائيل"، ويضمن تفوقها الأمني والاستراتيجي عسكرياً واقتصادياً ليس على فلسطين فحسب؛ بل على المنطقة برمتها، متجاهلة بذلك قواعد القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة لصالح اتفاق أحادي يتم تنفيذه بين الوسيط وأحد طرفي الصراع، من خلال لجان مشتركة بين ثنائي الصفقة ترامب ونتنياهو[1].

وتهدف "الصفقة" التي أعلن عنها الرئيس ترامب في 28 كانون الثاني (يناير) 2020م، لتسوية القضية الفلسطينية لصالح الطرف "الإسرائيلي" على حساب حقوق الشعب العربي الفلسطيني وأراضيه، وهذا يتضح من خلال قرارات "ترامب وعلى رأسها قرار الاعتراف بالقدس عاصمة لـ "إسرائيل" ونقل مقر سفارة الولايات المتحدة إلى مدينة القدس. كل هذه القرارات والسياسات التي اتبعها "ترامب"، هدفت إلى تكريس السيادة "الإسرائيلية" على المقدسات والأراضي العربية الفلسطينية المحتلة، والتمهيد لتنفيذ "الصفقة" التي طرحها، والتي تهدف في نهاية المطاف لتصفية حقوق الشعب العربي الفلسطيني، وخاصة حق العودة، واستعادة الأراضي المحتلة، وإقامة الدولة الفلسطينية، شكلت سياسة "ترامب الخارجية طريقة جديدة للتعامل مع القضايا والملفات الحساسة، والتي يمكن أن يكون لها انعكاسات خطيرة على الاستقرار في الشرق الأوسط، خاصة

(1) دائرة شؤون المفاوضات: ورقة مفاهيمية صفقة القرن: صفقة بين ترامب ونتنياهو لتصفية قضية وحقوق شعب فلسطين، رام الله، دائرة شؤون المفاوضات، منظمة التحرير الفلسطينية، دولة فلسطين، 2020، ص2.

فـي ظـل اتبـاع "ترامـب" لسياسـة فـرض العقوبـات وبالـذات الاقتصـادية علـى الـدول التي لا تتماشى مع سياساته وتوجهاته[1].

وقـدمت الرؤيـة إطـاراً تفصـيلياً لحـل الملفـات العالقـة بهـدف الوصـول لتسـوية سياسـية بـين الأطـراف، وهـدفها الأساسـي هـو شـرعنة الأمـر الواقـع، ولـيس الوصـول إلـى تسـوية حقيقيـة مـع الفلسـطينيين[2]، وجـاءت كامتـداد لخطـط الاحـتلال "الإسـرائيلي" السـاعية لتصـفية الحقـوق الفلسـطينية، واسـتمرار الاسـتيطان، ومصـادرة الأراضي الفلسطينية، وتهويد القدس[3].

ومن أبرز بنود الصفقة:

1. ضمان الحاجات الأساسية لأمن الاحتلال "الإسرائيلي"

نصـت الخطـة علـى ضـمان الحاجـات الأساسـية لأمـن الاحـتلال "الإسـرائيلي" بسـيطرته علـى غـور الأردن، وتـرك المواقـع الاسـتراتيجية فـي يـده؛ مـع اسـتمرار سـيطرة الاحـتلال الإسـرائيلي علـى المجـالين الجـوي والكهرومغناطيسـي؛ لتجريـد أي دولـة فلسـطينية فـي المسـتقبل مـن السـلاح؛ وحريـة الحركـة لجـيش الاحـتلال الإسـرائيلي بمحاربـة "الإرهـاب" فـي المنطقـة بأكملهـا غـرب نهـر الأردن. فـي هـذا السـياق، سـيكون لدولـة الاحـتلال الإسـرائيلي سـيطرة أمنيـة علـى المنطقـة بأكملهـا المحيطة بالدولة الفلسطينية وجميع المعابر الحدودية[4].

2. إقامة دولة فلسطينية غير مستقلة:

نصـت الخطـة علـى إقامـة دولـة فلسـطينية بعـد أربـع سـنوات، مـع مراعـاة الوفـاء بالعديـد مـن الشـروط السـابقة وهـي تشـمل: الاعتـراف بـ "إسـرائيل" كدولـة يهوديـة عاصـمتها القـدس، وتضـع الخطـة تصـوراً لدولـة فلسـطينية ناقصـة السـيادة

(1) الخطيب، أحمد حسين: السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية في ظل رئاسة "دونالد ترامب"، مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية، العدد (28)، ص33.

(2) القواسمي، فراس علي: قراءة تحليلية في المشاريع الأمريكية لتسوية القضية الفلسطينية، 2020م، ص18.

(3) جقمان، جورج: "صفقة القرن" اغتيال ما تبقى، مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد (122)، ص64.

(4) منتدى السياسات العربية: صفقة القرن: السيناريوهات في ظل المخاطر والتحديات، موقع الكتروني: https://www.alsiasat.com/

مقسمة لمناطق عدّة، وتكون مناطق معزولة غير متصلة جغرافياً، تربطها شبكة مواصلات من خلال الجسور والأنفاق، ويخضع بناؤها للمتطلبات الأمنية "الاسرائيلية"، مع مواءمة جدار الضم والتوسع لينسجم مع الحدود الجديدة، وحسب الخطة لا تتشارك دولة فلسطين بحدود دولية شرقية مع الأردن، وتبقى السيطرة الأمنية على المعابر كافة من ضمنها المعابر مع جمهورية مصر العربية[1].

والدولة الفلسطينية المعروضة حسب الصفقة "ستكون منزوعة السلاح، تسيطر "اسرائيل" على حدودها الخارجية وعلى أجوائها "، وهي تشكل من جهة ثانية ذروة التنازلات المؤلمة" التي التي سيقدمها نتنياهو للفلسطينيين؛ فهي "الانسحاب من المدن الفلسطينية فقط كي يحكم الفلسطينيون أنفسهم بأنفسهم"[2].

وتشير الصفقة إلى أن الدولة الفلسطينية المستقبلية لن تقوم إلا وفقا "لشروط" عدة بما في ذلك "رفض صريح للإرهاب"، وتظهر الخطة أن "العاصمة" ستكون في كفر عقب والجزء الشرقي من شعفاط وفي أبو ديس، وهو ما أكده نتنياهو بأن أبو ديس ستكون "عاصمة" الدولة الفلسطينية[3].

ولم يكن مصادفة أن أعطت الادارة الأمريكية مهلة أربع سنوات للفلسطينيين لدراسة الصفقة والرد عليها؛ حيث ستسعى "إسرائيل" خلال هذه السنوات الى إضفاء طابع الشرعية على هذه التسوية، من خلال تكثيف الإجراءات لتغيير الوضع الديمغرافي ليتطابق مع خريطة صفقة القرن وشكل الكيان الفلسطيني؛ ولذلك سيكون من المتوقع ان تتسارع عمليات الاستيطان في الأغوار والقدس، بما يجعل من المستحيل تغيير هذا الواقع على طاولة المفاوضات في أي مباحثات تسوية قادمة مستقبلا، كما ستسعى "إسرائيل" أيضا

(1) دائرة شؤون المفاوضات: ورقة مفاهيمية صفقة القرن: صفقة بين ترامب ونتنياهو، ص4.

(2) الزرو، نواف: صفقة ترامب و"دولة الحواصل الفلسطينية" بسيادة اسرائيلية كاملة!، جريدة رأي اليوم، الموقع الإلكتروني: https://www.raialyoum.com/index.php

(3) عرب 48: دونالد ترامب يعلن بنود "صفقة القرن"، عرب 48، تاريخ النشر: 2020/01/28م، موقع الكتروني: https://www.arab48.com/

لإحداث تغييرات في الجسم السياسي الفلسطيني باتجاه إيجاد قيادات بديلة أو حتى موازية تقبل بالصفقة[1].

3. اللاجئون:

تنص الخطة أن تكون حقوق اللاجئين الفلسطينيين في الهجرة إلى دولة فلسطين محدودة وفقاً للترتيبات الأمنية، وأن لا يتجاوز معدل الدخول قدرة استيعاب البنية التحتية واقتصاد دولة فلسطين، أو تزيد من المخاطر الأمنية على دولة "إسرائيل"، وتهف الخطة إلى تصفية وشطب ملف اللاجئين وحق العودة، إذ "نصّت الخطة على أنه لن يكون هناك أي حق في العودة، أو استيعاب أي لاجئ فلسطيني في دولة "إسرائيل"، وعند توقيع اتفاق السلام الفلسطيني "الإسرائيلي"، فإن وضع اللاجئ الفلسطيني سوف ينتهي من الوجود، وسيتم إنهاء وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين الأممية "أونروا" وتحويل مسؤولياتها إلى الحكومات المعنية"[2].

وتتخلى الخطة عن حق التعويض كالتزام دولي وتحيله إلى صندوق ائتماني يتم السعي لجمع الأموال له بصورة طوعية، ويتم توزيع التعويضات ضمن سقف المبلغ الإجمالي للأموال التي يتم جمعها، وأنه لدى توقيع الاتفاق الفلسطيني "الإسرائيلي"، سيتم إنهاء المركز القانوني للاجئين الفلسطينيين وإنهاء الأونروا، وسيتم إزالة المخيمات وإقامة مساكن دائمة[3].

4- ضم الأغوار ومناطق المستوطنات والمناطق الحرام في القدس ومنطقة اللطرون:

تشير الخطة إلى أن "إسرائيل" ستحتفظ بالسيادة على شمال البحر الميت والأغوار كجزء من مشروع "إسرائيل" الكبرى، وهو الشريط الممتد بين بحيرة طبريا، والبحر الميت والذي سيصبح بعد الضم الحدود الشرقية الجديدة للأراضي

(1) يونس، يوسف: صفقة القرن، التحديات والتداعيات والافاق المستقبلية، مجلة البيادر السياسي، الموقع الاخباري، موقع الكتروني: http://www.al-bayader.org/2020/03/351891/

(2) ياسين، أصالة حاج وآخرون: سيناريوهات مُخطَّط الضّم الإسرائيليّ على مسار التّسوية السّلميّة، ص5.

(3) دائرة شؤون المفاوضات: ورقة مفاهيمية صفقة القرن: صفقة بين ترامب ونتنياهو، ص6.

المحتلة مع الأردن، وكذلك تريد دولة الاحتلال ضم أجزاء من مساحات الضفة الغربية المحتلة، وكذلك ضم 130 مستوطنة، إنما يعد هذا الضم للأراض الفلسطينية معركة فرض صفقة القرن بقوة الاحتلال، فبموجب الصفقة الأمريكية فإن الاحتلال سيضم 30-40% من مساحة الضفة الغربية، بما في ذلك كامل شرقي القدس تمهيداً لضم الضفة كاملة للسيادة الإسرائيلية مستقبلاً[1].

5- تطبيق السيادة "الإسرائيلية" على المستوطنات:

تعترف خطة ترامب بكل وضوحٍ بشرعية المُستوطنات "الإسرائيلية"، بخلاف المتّفق عليه في أوسلو وعدم شرعيتها في القانون الدولي، وجاءت على عكس السياسة الأمريكية السابقة، إذ نصّت الخطة على أن "إسرائيل" لن تضطر إلى إزالة أية مُستوطنات، وسوف تدمج الغالبية العُظمى من المُستوطنات "الإسرائيلية" في الأراضي "الإسرائيلية" المُتجاورة، كما ستصبح المناطق "الإسرائيلية" الواقعة داخل الأراضي الفلسطينية جزءاً من دولة "إسرائيل"، وسيتم ربطها بالدولة من خلال نظام مواصلات فعّال"[2].

6- تكريس واقع الاحتلال الاستيطاني الإحلالي:

أوردت الخطة أنه "لدى توقيع اتفاق سلام فلسطيني "إسرائيلي"، ستحتفظ دولة "إسرائيل" بالمسؤولية الأمنية العليا في دولة فلسطين، مع التطلع أن يكون الفلسطينيون مسؤولين عن أكبر قدر ممكن عن أمنهم الداخلي وفقاً لشروط هذه الرؤية، وأنه إذا فشلت دولة فلسطين في تلبية جميع أو أي من معايير الأمن في أي وقت فإن دولة "إسرائيل" سيكون لها الحق في زيادة حضورها الأمني في جميع أو أجزاء من دولة فلسطين؛ كنتيجة لتأكيد دولة "إسرائيل على تلبية حاجاتها الأمنية المتسعة"، ويعني ذلك استمرار احتفاظ "إسرائيل" بالسيطرة الأمنية المطلقة على جميع الأراضي غربي نهر الأردن وحتى البحر المتوسط[3].

---

(1) محيسن، أحمد: ضم الضفة والأغوار.. التداعيات على فلسطين والأردن، موقع عربي 21، موقع الكتروني، https://arabi21.com/story/1272962

(2) ياسين، أصالة حاج وآخرون: سيناريوهات مُخطَّط الضّم الإسرائيليّ على مسار التّسوية السّلميّة، ص5.

(3) دائرة شؤون المفاوضات: ورقة مفاهيمية صفقة القرن: صفقة بين ترامب ونتنياهو، 2020، ص4.

وتعد سياسة الضم التي تتبعها دولة الاحتلال، إنما هي خطوة إضافية على طريق تكريس واقع الاحتلال الإحلالي، وتهدف إلى سياسة فرض الأمر الواقع على الأرض، وسيكون المطلوب من الفلسطينيين التسليم به، بحكم أنه أصبح أمراً واقعاً على الأرض غير قابل للتغيير، ويسارع الاحتلال بتطبيق سياسة ضم الأراضي الفلسطينية، لاعتقاد ساسة الاحتلال بأن الظروف القائمة اليوم دولياً وعربياً وفلسطينياً أصبحت مواتية وفرصة سانحة، وهم في تسابق مع الزمن في استغلال وجود الرئيس ترامب في البيت الأبيض، قبل انتهاء مدة ولايته كرئيس للولايات المتحدة وتخوفاً من عدم فوزه بولاية ثانية[1].

رابعاً: المواقف الفلسطينية والعربية و"الإسرائيلية" من صفقة القرن:

لا تترك خطة ترامب المعروفة باسم "صفقة القرن" للفلسطينيين، أي مجال للتعاطي الإيجابي معها، أو إمكانية لقبولها. والسبب في ذلك، يكمن في المنطلق الذي تنبع منه الرؤية التي تستند عليها تفاصيل التسوية التي تعرضها لحلّ الصراع الفلسطيني "الإسرائيلي" بشكل جذري ونهائي، فمن الطريقة التي صيغت بها هذه الخطة يتضح أنها تنطلق في أساسها، من إعطاء الأولوية لحقّ دولة الاحتلال "الإسرائيلي" الأصيل في "أرض إسرائيل" من النهر إلى البحر لاعتبارات توراتية وتاريخية، أما "الفلسطينيون" فلكونهم متواجدين على هذه الأرض، ويشكّلون لدولة الاحتلال معضلة نجم عنها صراع مديد، فإن ضمان «بقاء وأمن» دولة الاحتلال يتطلب محاولة ترضيتهم بمقايضة اعترافهم بأهمية وأولوية حقّ "إسرائيل" على مطالبهم، مقابل تحسين مستوى معيشتهم، ووعدهم بإمكانية إقامة دولة مخنوقة لهم، تتشكل من كانتونات متّصلة ببعضها عبر جسور وأنفاق، ولكن تبقى منقوصة السيادة وتعيش تحت السيطرة "الإسرائيلية" الكاملة. ومع كل هذه القيود؛ فإن هذه «الدولة» ليست مضمونة التحقق؛ بل تعتمد إقامتها على حسن نوايا وسلوك وأداء الفلسطينيين، وعلى نجاحهم في

(1) محيسن، أحمد: ضم الضفة والأغوار.. التداعيات على فلسطين والأردن، موقع عربي 21، موقع الكتروني، https://arabi21.com/story/1272962

تخطي امتحان الجدارة المفروض عليهم اجتيازه عبر مفاوضات مع دولة الاحتلال "الإسرائيلي"[1].

وهناك رفض تام رسمي وغير رسمي للصفقة، ومضمونها، وآليات طرحها، والهدف التكتيكي منها ما لم يكن يقود إلى دولة فلسطينية مستقلة كاملة السيادة وقابلة للحياة؛ بل هناك تخوف فلسطيني من أن يكون هدف الصفقة هو التخلص من القضية الفلسطينية، وتحويلها من قضية سياسية إلى قضية إنسانية بامتياز، عبر استغلال ما تعيشه غزة من حصار ووضع اقتصادي صعب، وارتفاع في نسبة البطالة. ولعل محاولات فريق المفاوضات الأمريكي من تعاطيهم مع ملف غزة ومحاولة فصله عن القيادة الفلسطينية، يزيد الشكوك اتجاه رفض الصفقة جملة وتفصيلاً، وموقف قيادة السلطة ورفضها التام للقاء أي مسؤول أمريكي، يؤكد على حالة الشك من الصفقة وأبعادها الاستراتيجية على المشروع الوطني الفلسطيني[2].

وسارعت القيادة الفلسطينية إلى رفض هذه الخطة، وقال الرئيس الفلسطيني محمود عباس: "إن الخطة لن تمر وستذهب إلى مزبلة التاريخ كما ذهبت مشاريع التآمر في هذه المنطقة"، وقال: "إن مخططات تصفية القضية الفلسطينية إلى فشل وزوال ولن تسقط حقا ولن تنشئ التزاماً ... سنعيد هذه الصفعة صفعات في المستقبل"، وأكد عباس: "أن القدس ليست للبيع، وكل حقوقنا ليست للبيع والمساومة"، في رفض واضح لمقترح ترامب بأن القدس ستظل "عاصمة غير مقسمة لـ "إسرائيل""[3].

من جانبه، أكد نائب رئيس المكتب السياسي لحركة المقاومة الإسلامية "حماس" صالح العاروري، أن "هناك موقف فلسطيني مُوحد على رفض صفقة

(1) الجرباوي، علي: «صفقة القرن»: دولة واحدة ناقص، رام الله، جريدة الأيام، 2020/1/30م.

(2) الفاضي، جمال خالد: موقف الولايات المتحدة في عهد إدارة ترامب من الصراع الإسرائيلي –الفلسطيني، ص200.

(3) وكالة D W للأنباء: "صفقة القرن" . رفض فلسطيني صريح وتحفظ عربي ودولي، وكالة D W للأنباء، موقع الكتروني، https://www.dw.com/ar

القرن والمشروع الأمريكي، لتصفية القضية الفلسطينية لحساب الكيان الصهيوني"[1].

الموقف العربي من "صفقة القرن":

أعلن مجلس جامعة الدول العربية رفض "صفقة القرن" الأميركية الإسرائيلية، باعتبارها لا تلبي الحد الأدنى من حقوق وطموحات الشعب الفلسطيني وتخالف مرجعيات عملية السلام، وأكد المجلس عدم التعاطي مع "هذه الصفقة المجحفة أو التعاون مع الإدارة الأمريكية في تنفيذها بأي شكل من الأشكال"، وشدد المجلس على أن مبادرة السلام العربية وكما أقرت بنصوصها عام 2002، هي الحد الأدنى المقبول عربياً لتحقيق السلام من خلال إنهاء الاحتلال "الإسرائيلي"، وإقامة دولة فلسطين المستقلة ذات السيادة وعاصمتها القدس الشرقية[2].

وبالرغم من ذلك، هناك تباينًا في مواقف الدول العربية من "صفقة القرن"، فبعض الدول حضرت مؤتمر إعلان خطة التسوية الأمريكية، فقد حضر سفراء ثلاث دول خليجية (الإمارات، البحرين، عُمان) مؤتمر إعلان الخطة، وأعلنت الإمارات دعمها لخطة "صفقة القرن"، ونشرت السفارة الإماراتية في واشنطن بياناً، اعتبرت فيه أن "الخطة المعلنة بمثابة نقطة انطلاق مهمة للعودة إلى المفاوضات، ضمن إطار دولي تقوده الولايات المتحدة". وقال السفير الإماراتي في واشنطن يوسف العتيبة في البيان: إن "دولة الإمارات تقدر الجهود الأمريكية المستمرة للتوصل إلى اتفاق سلام فلسطيني إسرائيلي"[3].

---

(1) العاروري، صالح: الموقف الفلسطيني الموحد سيُفشل "صفقة القرن"، وكالة الرأي الفلسطينية للإعلام، موقع الكتروني، https://alray.ps/ar/post/195319

(2) الامارات اليوم: اجتماع مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري بشأن صفقة القرن، جامعة الدول العربية، 2020/2/1م، الامارات اليوم، موقع الكتروني:
https://www.emaratalyoum.com/politics/news/2020-02-01-1

(3) عربي 21: موقف صادم للقاهرة والرياض وأبو ظبي والدوحة من "الصفقة"، لندن- عربي21، الثلاثاء، 28 يناير 2020، موقع الكتروني، https://arabi21.com/story/1240840/

بـدورها، رحبـت مصـر بـالجهود التـي تبـذلها الإدارة الأمريكيـة، وقالـت وزارة الخارجيـة المصـرية فـي بيـان صـادر عنهـا فـي 28 كـانون الثـاني (ينـاير) 2020: "إن مصـر تقـدّر الجهـود الأمريكيـة المتواصـلة، مـن أجـل التوصـل إلـى سـلام شـامل وعـادل للقضـية الفلسـطينية، بمـا يُسـهم فـي دعـم الاسـتقرار والأمـن بالشـرق الأوسـط، وينهـي الصـراع الفلسـطيني الإسـرائيلي"، ودعـا البيـان الطـرفيّن المعنيـيّن بالدراسـة المتأنيـة للرؤيـة الأمريكيـة لتحقيـق السـلام، والوقـوف علـى كافـة أبعادهـا، وفـتح قنـوات الحـوار لاسـتئناف المفاوضـات برعايـة أمريكيـة، لطـرح رؤيـة الطـرفيّن الفلسـطيني و"الإسـرائيلي" إزاءهـا، مـن أجـل التوصـل إلـى اتفـاق يلبـي تطلعـات وآمـال الشـعبيّن فـي تحقيـق السـلام الشـامل والعـادل فيمـا بينهمـا، ويـؤدي إلـى إقامـة الدولـة الفلسطينية المستقلة[1].

وقالـت وزارة الخارجيـة السـعودية فـي بيـان نشـرته وكالـة الأنبـاء السـعودية: إن المملكـة "تجـدد التأكيـد علـى دعمهـا لكافـة الجهـود الراميـة للوصـول لحـل عـادل وشـامل للقضـية الفلسـطينية"، وأضـافت الـوزارة: إن السـعودية "تقـدر الجهـود التـي تقـوم بهـا إدارة الـرئيس الأمريكـي ترامـب لتطـوير خطـة شـاملة للسـلام بـين الجـانبين الفلسـطيني والإسـرائيلي". وتابعـت: أن المملكـة "تشـجع البـدء فـي مفاوضـات مباشـرة للسلام بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، تحت رعاية الولايات المتحدة"[2].

فيمـا رفضـت كـل مـن المملكـة الأردنيـة والكويـت خطـة التسـوية الأمريكيـة، حيـث أكـد ملـك الأردن عبـد الله الثـاني: "إن بـلاده ستسـتمر بالسـعي لتحقيـق السـلام الشـامل والعـادل الـذي ترضـى عنـه شـعوب المنطقـة، طبقـا للشـرعية الدوليـة". وقـد قاومـت الأردن بحـذر شـديد وبأقـل الخسـائر، جميـع المحـاولات الأمريكيـة و"الإسـرائيلية" لإقناعهـا بقبـول خطـة السـلام المعروفـة بـ "صـفقة القـرن"، رغـم

(1) مصراوي: أول رد مصري على إعلان صفقة القرن، الثلاثاء 28 يناير 2020م، مصراوي، موقع الكتروني: https://www.masrawy.com/news/news_publicaffairs/details/

(2) عربي 21: موقف صادم للقاهرة والرياض وأبو ظبي والدوحة من "الصفقة"، لندن- عربي21، الثلاثاء، 28 يناير 2020، موقع الكتروني، https://arabi21.com/story/1240840/

تعرضها لضغوط اقتصادية وسياسية كبيرة، يرى البعض أنها قد تخضع لها في النهاية[1].

وأوضحت الخارجية الكويتية في بيان لها، أن موقف الكويت المبدئي والثابت يدعم خيارات الشعب الفلسطيني، والقرارات الدولية ذات الصلة، والمرجعيات التي استقر عليها المجتمع الدولي، وأشارت إلى أنها تقدر "مساعي الولايات المتحدة لإنهاء الصراع العربي "الإسرائيلي" الذي امتد لأكثر من 70 عاماً، وأضافت: "إن الحل العادل والشامل للقضية الفلسطينية لا يتحقق إلا بإقامة دولة مستقلة ذات سيادة على حدود عام 1967، وعاصمتها "القدس الشرقية"[2].

بدورها رحبت قطر بالمساعي الأمريكية الرامية إلى تحقيق السلام في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وأعربت عن تقديرها لمساعي الإدارة الأمريكية الحالية لإيجاد حلول للقضية الفلسطينية والصراع العربي "الإسرائيلي"، طالما كان ذلك في إطار الشرعية الدولية وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، وقالت وزارة الخارجية في بيان لها: "إنه من الضرورة بمكان التأكيد على أن نجاح أية مبادرة قائمة أو مستقبلية لحل هذا الصراع الذي دام لأكثر من سبعة عقود، يبقى منوطاً بانخراط طرفي الصراع الأساسيين في مفاوضات جدّية ومباشرة على أساس الشرعية الدولية، وما كان متناسبًا في مختلف المبادرات الأمريكية التي جاءت في سياق الوساطة مع تلك الشرعية"[3].

وأكدت تونس، أنّ إحلال السّلام العادل والشّامل والدائم في منطقة الشرق الأوسط، يمرّ وجوبا عبر الاعتراف الكامل بحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف والتجزئة في تقرير مصيره، وإقامة دولته المستقلة على أرضه

(1) كريزم، حازم: صفقة القرن.. هل يقدم الأردن تنازلات تحت ضغط المساعدات الأمريكية؟، صحيفة الاستقلال، موقع الكتروني، https://www.alestiklal.net/ar/view/3908/dep-news

(2) الخليج أونلاين: الكويت تعلن موقفها من "صفقة القرن" .. ماذا قالت؟، الخليج أونلاين، موقع الكتروني: https://alkhaleejonline.net/

(3) جريدة الشرق: قطر تؤكد: أي حل للقضية الفلسطينية يبقى منوطا بحفظ حقوق الشعب الفلسطيني، 29 يناير 2020م، جريدة الشرق، موقع الكتروني، https://al-sharq.com/article/29/01/2020/hgavrh

وعاصمتها القدس الشريف، وذكرت وزارة الشؤون الخارجية التونسية في بيان: إن تونس "تُتابع بقلق بالغ ما تمّ الإعلان عنه بخصوص مبادرة الإدارة الأمريكية لتسوية القضية الفلسطينية"، مجددة تأكيد ضرورة عدم المساس بالوضع القانوني والتاريخي لمدينة القدس وفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة"، وأعربت تونس عن "وقوفها الدائم إلى جانب الشعب الفلسطيني الأبيّ، من أجل استعادة حقوقه المشروعة، ودعمها لكل المبادرات الرامية إلى استئناف مسار السلام على أساس قرارات الشرعية الدولية، وعلى أساس حقّ الشعب الفلسطيني في أرضه، وهو حقّ غير قابل للسقوط بمرور الزمن"[1].

ويبدو أن الدول العربية ما زالت ترى بأن الإدارة الأميركية، هي وحدها القادرة على رعاية عملية التسوية، رغم إجراءات وقرارات ترامب تجاه القضية الفلسطينية، وما زالت تؤمن بأن المفاوضات المباشرة بين "الإسرائيليين" والفلسطينيين هي الحل الواقعي، رغم خروج الإدارة الأمريكية عن قواعد القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية منذ أن اعترفت بالقدس "عاصمة لدولة الاحتلال "الإسرائيلي" في نهاية عام 2017[2].

الموقف "الإسرائيلي" من "صفقة القرن":

رحّبت أغلب الأحزاب "الإسرائيلية" بخطة ترامب، رُغم عدم مُوافقة بعضها التامة على كافة ما جاء فيها، باستثناء حزب الليكود برئاسة بنيامين نتنياهو الذي وافق على جميع الخطة دون أي ثغرات. بالمُقابل، هناك حركات يهودية مُتطرّفة خاصة تلك التي تُمثّل المُستوطنات، أبدت رفضها الكامل لأية تسوية سلمية مع الجانب الفلسطيني[3].

(1) حقائق أون لاين: موقف تونس من "صفقة القرن"، 30 كانون الثاني (يناير) 2020م، حقائق أون لاين، موقع الكتروني، https://www.hakaekonline.com/article/

(2) الشرقاوي، عبد الفتاح: الموقف العربي من "صفقة القرن"، مركز مسارات، الموقع الإلكتروني، https://www.masarat.ps/article/5351

(3) ياسين، أصالة حاج وآخرون: سيناريوهات مُخطَّط الضّم الإسرائيليّ على مسار التّسوية السّلميّة، ص5.

من اللافت للانتباه الموقف "الإسرائيلي" الرافض لفكرة الصفقة، رغم التقارب بين اليمين الإسرائيلي واليمين الأمريكي غير المسبوق. و "كان جوهر الموقف في إسرائيل غير مرحب بفكرة الصفقة، لكن من دون رفض صريح ومباشر، وكانت المساعي هي لاستغلال التعاطف الكبير غير المسبوق معها في إدارة ترامب مع وجود فريق صهيوني مؤيد علنا للاستيطان ولنقل السفارة الأمريكية إلى القدس، والاعتراف بها عاصمة لإسرائيل. وبالتالي: بدأ العمل الإسرائيلي لثني ترامب عن التفكير فيما يسمى "الصفقة"، وإقناعه بأن فكرة "الصفقة النهائية" ليست واقعية، وأن الأفضل هو الحديث من عملية متدرجة[1].

وكعادتها، ترفض "إسرائيل" كل خطة أو حل أو صفقة تتضمن تقديم والتنازل عن أراضي للفلسطينيين، وهناك إجماع "إسرائيلي" على رفض إقامة دولة فلسطينية غرب نهر الأردن، وهي تدرك تماماً أن الوقت يلعب في صالحها سواء على المستوى الفلسطيني، وامتلاكها القدرة على فرض حقائق على الأرض، والاستمرار في بناء المستوطنات، وتهويد القدس، وفرض شروطها على أي عملية مفاوضات، أو على المستوى الإقليمي وما يحدث من حالة انهيار في الموقف العربي جراء ما سمي بالربيع العربي، كذلك إن الانقسام الفلسطيني وما تسببه في إحداث ضعف في هيكلية وبنية النظام السياسي الفلسطيني، وقيام "إسرائيل" باستغلال هذه الحالة، والإعلان في كل مناسبة أن لا طرفاً فلسطينياً يمكن التفاوض معه، وأنها تقوم بين كل فترة وأخرى بشأن حملات عدوانية وحروب طاحنة ضد الفلسطينيين، ويضع عدداً من الشروط التي يجب أن يوافق عليها الفلسطينيون للقبول بحل الدولتين، والتي تجعل من الدولة الفلسطينية مجرد اسم لدولة منزوعة السلاح والسيادة، ولا تتوفر فيها مقومات الدول الطبيعية والسياسية المتعارف عليها عالمياً؛ الاعتراف بيهودية دولة "إسرائيل" شرطاً أولياً للتسوية السياسية، والتنازل عن حدود ما قبل 4 حزيران (يونيو) 1967، والسيادة

(1) عزم، أحمد: "صفقة القرن": وهم اخترعه العرب وحاربه الإسرائيليون، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 116، ص8.

علـى القـدس، والدولـة، واللاجئـون، والسـلاح، كلهـا قضـايا تصـر عليهـا حكومـة اليمين "الإسرائيلي"[1].

خامساً: القدس في "صفقة القرن":

تتنـاول "صـفقة القـرن" موضـوع القـدس فـي القسـم الثـاني، قسـم المقاربـة (المـنهج)، وكـذلك فـي القسـم الثالـث: (النظـرة للسـلام بـين دولـة "إسـرائيل" والفلسـطينيين والمنطقـة)، وفـي القسـم الخـامس: (القـدس)، وتشـير الوثيقـة إلـى ضـرورة إبقـاء القـدس عاصـمة دولـة "إسـرائيل" ومـن دون تقسـيم، وخاضـعة خضـوعًا تامـا للسـيطرة "الإسـرائيلية"، وأن هـذا الموقـف يعكـس رأي كـل الإدارات الأميركيـة السـابقة، كمـا يـنعكس فـي "قـانون القـدس العاصـمة" الـذي أقـره الكـونغرس الأميركـي عام 1995م[2].

وتتضـمن الصـفقة فكـرة إقامـة عاصـمة فلسـطينية تسـمى القـدس فـي جميـع المنـاطق الواقعـة شـرق وشـمال جـدار الفصـل العنصـري، والمكونـة مـن كتلتـين غيـر متواصـلتين جغرافيًـا: الكتلـة الأولـى هـي كفـر عقـب وسـميراميس ومخـيم قلنـديا وقريـة قلنـديا القريبـة مـن مدينـة رام الله؛ والثانيـة هـي كتلـة مخـيم شـعفاط وضـاحية السـلام ورأس خمـيس وأجـزاء مـن عناتـا القريبـة نسـبيًا لأبـو ديـس والعيزريـة، ويمكـن تسـميتها القـدس أو غيرهـا اسـم كمـا هـو محـدد مـن قبـل دولـة فلسـطين[3]، وتشـمل هـذه المنـاطق 120 إلـى 140 ألـف مـواطن فلسـطيني يعـادلون أقـل بقليـل نصـف فلسـطينيي القـدس الشـرقية الواقعـة تحـت السـيطرة "الإسـرائيلية" الكاملـة، والـذين بلـغ عـددهم زهـاء 284,926 نسـمة فـي منتصـف العـام 2018، ويعنـي ذلـك أنـه سـيبقى فـي القـدس المضـمومة قسـرًا إلـى "إسـرائيل" مـا بـين 144 و164 ألفًـا مـن الفلسـطينيين فقـط، فـي مقابـل 225,335 مسـتوطنًا اسـتعماريًا إسـرائيليًا يقيمـون فـي

(1) الفاضـي، جمـال خالـد: موقـف الولايـات المتحدة فـي عهـد إدارة ترامـب مـن الصـراع الإسـرائيلي –الفلسـطيني، ص201.

(2) خطة ترامب المعروفة بـ "صفقة القرن" – "سلام من أجل الازدهار"، ص31.

(3) خطة ترامب المعروفة بـ "صفقة القرن" – "سلام من أجل الازدهار"، ص31.

المنطقة ذاتها، أي سيصبح الفلسطينيون أقلية سكانية في الجزء المضموم من القدس إلى إسرائيل حسب الصفقة[1].

وتضع الصفقة ثلاثة خيارات أمام الفلسطينيين الباقين تحت السيادة "الإسرائيلية" المفروضة في القدس، والخيارات هي:

1. أن يصبحوا مواطنين في دولة "إسرائيل".
2. أن يصبحوا مواطنين في دولة فلسطين.
3. الاحتفاظ بوضعهم كمقيمين دائمين في "إسرائيل"[2].

وتطرح الصفقة نقل ما بين 120 إلى 140 ألفا من المقدسيين في كتلتي كفر عقب ومخيم شعفاط من وضعية "الهوية" المقدسية التي ليست سوى "إقامة لمواطنين أردنيين في أرض إسرائيل"، وذلك حسب التعريف "الإسرائيلي" بعد ضم القدس أرضًا إلى "إسرائيل" عام 1967، من دون ضم سكانها إلى الأخيرة، إلى حالة المقيمين الفلسطينيين تحت السلطة الوطنية الفلسطينية، وبالتالي: يصبح لهم الحق في الحصول على الجواز الفلسطيني وتنزع عنهم صفة الإقامة التي كانت تعطيها إسرائيل للمقدسيين[3].

وتعاملت الصفقة مع القدس من منطلق ديني أساسًا، وذلك باعتبارها مدينة مقدسة للأديان الثلاث ولقسم كبير من البشرية، وتعطي الأولوية للدين اليهودي من وقت قيام النبي إبراهيم عليه السلام بمحاولة ذبح ابنه إسحق إلى أن منعه الله من فعل ذلك، وما تبعه من قيام مملكة داود قبل 3 آلاف عام، ثم قيام الملك سليمان ببناء الهيكل الأول والذي أودع داخله الوصايا العشر. وبعد تدمير الهيكل مرتين، آخرهما في العام 70 ميلادية، راح اليهود حسب الوثيقة / الصفقة يحيون ذكرى تدميره في التاسع من آب (أغسطس) من كل عام، مرددين عبارة "العام القادم في أورشليم". وحسب الوثيقة فقد جاءت بعد ذلك المسيحية، فالإسلام للقدس، حيث ذكرت الوثيقة أهمية القدس لهاتين الديانتين، ولكنها تلت ذلك بكيل

(1) سالم، وليد: القدس في "صفقة القرن": تحليل وبدائل، موقع الكتروني:

(2) خطة ترامب المعروفة بـ "صفقة القرن" – "سلام من أجل الازدهار"، ص31.

(3) سالم، وليد: القدس في "صفقة القرن": تحليل وبدائل، موقع الكتروني:

المـديح لإسـرائيل بأنهـا حافظـت علـى الأمـاكن المقدسـة لكـل الأديـان طيلـة فتـرة حكمهـا للقـدس منـذ عـام 1967، فيمـا السـابقون لحكـم إسـرائيل كـانوا يقومـون بتـدمير الأماكن المقدسة للأديان الأخرى، بحسب الوثيقة[1].

أمـا الأمـاكن المقدسـة، فتشـير الصـفقة علـى دور "إسـرائيل" الإيجـابي "كحـارس للأمـاكن المقدسـة الإسـلامية والمسـيحية فـي المدينـة، وتقـول الصـفقة: "إن دولـة إسـرائيل جـديرة بالثنـاء لقيامهـا بحمايـة المواقـع الدينيـة للجميـع والحفـاظ علـى الوضـع الـديني القـائم"، وتـنص الصـفقة أن تظـل الأمـاكن المقدسـة فـي القـدس مفتوحـة ومتاحـة للمصـلين المسـالمين والسـياح مـن جميـع الـديانات، ويجـب السـماح للأشـخاص مـن جميـع الأديـان بالصـلاة فـي الحـرم القدسـي الشـريف (جبـل الهيكـل)، بطريقـة تحتـرم ديـنهم احترامـاً تامـاً، مـع مراعـاة أوقـات صـلاة كـل ديـن وعطلاتـه، فضـلاً عـن العوامـل الدينيـة الأخـرى، كـذلك تـنص علـى أن جميـع الأمـاكن المقدسـة فـي القـدس يجـب أن تخضـع لـنفس أنظمـة الحكـم الموجـودة اليـوم، علـى وجـه الخصـوص، يجـب أن يسـتمر الوضـع الـراهن فـي جبـل الهيكـل / الحـرم الشـريف دون انقطـاع[2]، وبـذلك سـتكون الأمـاكن المقدسـة تحـت السـيطرة "الإسـرائيلية"، فالدخول والخروج منها بإذن "إسرائيل"، تسمح لمن تشاء وتمنع من تشاء[3].

وتـذكر الصـفقة (31) مكانًـا مقدسًـا فـي القـدس، منهـا (17) مكانًـا مسـيحيًا، و(13) يهوديًـا، وواحـد إسـلاميًا تسـميه باسـم الأمكنـة المقدسـة للمسـلمين، مـن دون تحديـد أي اسـم محـدد مـن هـذه الأمكنـة. وحينمـا تـذكر الصـفقة الحـرم الشـريف، فإنهـا تعتبـره مكانًـا مقدسًـا مشـتركًا للمسـلمين واليهـود. وتتضـمن هـذه اللائحـة مشـكلتين كبيـرتين اثنتـين إضـافة لاعتبارهـا الحـرم الشـريف مكانًـا مقدسًـا للمسـلمين واليهـود، وهاتان المشكلتان هما[4]:

(1) خطة ترامب المعروفة بـ "صفقة القرن" – "سلام من أجل الازدهار"، ص27–28.

(2) خطة ترامب المعروفة بـ "صفقة القرن" – "سلام من أجل الازدهار"، ص27–28.

(3) التفكجي، خليل: آثار تطبيق صفقة القرن على الضفة والقدس، موقع عربي 21 الالكتروني: https://arabi21.com/story/1241174

(4) سالم، وليد: القدس في "صفقة القرن": تحليل وبدائل، موقع الكتروني:

أولاً: أن الصفقة لا تأتي على إشارة لأي من الأماكن المقدسة للمسلمين سوى بعبارة عامة هي "الأماكن الإسلامية المقدسة"، وذلك من دون ذكر أي منها بالتحديد، علما أن عدد المساجد من هذه الأماكن فقط يزيد عن (40) مسجدًا، كما يزيد عدد الأماكن المسيحية المقدسة عن (70) وفق الدراسة نفسها. يضاف لذلك مئات المعالم الإسلامية داخل المسجد الأقصى وخارجه.

ثانياً: أن الأماكن المقدسة الـ (13) المذكورة لليهود ليست غالبيتها مقدسة، وأن المواقع التالية التي اعتبرت مقدسة في الصفقة ليست كذلك: التلة الفرنسية، وممر الحجاج الذي أقامته منظمة إلعاد اليمينية المتطرفة في سلوان، ونبع جيحون وحدائق داود قرب سلوان أيضًا، والتي تقوم منظمة إلعاد بحفريات أثرية فيهما أيضًا، مع إهمال أهمية هذه المواقع للمسيحيين أيضًا، وأضرحة الرسل حغاي وزكريا وملاخي في جبل الزيتون، رغم أنه لا توجد دراسات علمية تؤكد وجود هذه الأضرحة في تلك الأماكن، ومقبرة سامبوسكي، وكنيس هورفا، كما اعتبرت مقبرة جبل الزيتون مكانًا مقدسًا لليهود وتجاهلت أهمية الجبل الدينية المقدسة للمسيحيين، يعني ذلك أن الصفقة تحاول تزوير التاريخ واختراع أماكن يهودية مقدسة جديدة من أجل تبرير الاستحواذ على المدينة.

وتدعو الصفقة إلى تعزيز السياحة الإقليمية، وإنشاء هيئة مشتركة لتطوير القدس بالتعاون مع الأردن، وسوف تعمل على تشجيع السياحة اليهودية والإسلامية والمسيحية في كل من دولة "إسرائيل" ودولة فلسطين، وستنشئ "إسرائيل" آلية يتم بموجبها تخصيص جزء من عائدات الضرائب من السياحة المتزايدة في البلدة القديمة في القدس للهيئة المشتركة لمزيد من إعادة الاستثمار للسياحة في مدينة القدس القديمة، كما تدعو الصفقة إلى تطوير منطقة سياحية في عطروت بمستوى عالمي، مثل إقامة فنادق ومطاعم وحوانيت ووسائل مواصلات مريحة نحو الحرم الشريف، ويساهم الأردن في تنظيم السياحة الإقليمية نحوها[1].

(1) خطة ترامب المعروفة بـ "صفقة القرن" – "سلام من أجل الازدهار"، ص33.

وتتبنى الصفقة مفهوم "القدس الكبرى" كما حددتها حكومات "إسرائيل"، والتي تشمل كتلة مستعمرات غوش عتصيون التي تلف محافظة بيت لحم وصولًا إلى مشارف محافظة الخليل. كما تشمل كتل مستوطنات معاليه أدوميم وملحقاتها مثل ميشور أدوميم ومنطقة "إي 1" (E1) المزمع البناء فيها للمستوطنين، وهي الكتل التي تشمل مخططاتها المستقبلية فكرة توسيعها لتصل حتى البحر الميت. كما تشمل كتلة غفعات زئيف التي تلف قرى شمال محافظة القدس، وإضافةً لهذه الكتل الثلاث، تقوم الحكومة "الإسرائيلية" بتوسيع كتلة رابعة من المستعمرات تشمل مستعمرات آدم وكوخاف يعقوب وبساغوت، وهي مستعمرات تقر الصفقة أيضًا بضمها إلى إسرائيل، ما يحد من إمكانية التوسع المستقبلي لمحافظة رام الله[1].

سادساً: انعكاسات "صفقة القرن" على مستقبل مدينة القدس:

إن خطة "صفقة القرن" لسلام مزعوم، هي مؤامرة خطيرة ضد الشعب الفلسطيني، لأنها تقضي باعتراف الولايات المتحدة بـ"سيادة" إسرائيلية على أجزاء واسعة في الضفة الغربية المحتلة، ولأنها تتجاهل الفلسطينيين، فهم ليسوا شركاء في وضعها، ولم يتم التشاور معهم بشأنها، وإنما تفترض إدارة ترامب و"إسرائيل" أنه بالإمكان فرضها عليهم، ولأن بإمكان "إسرائيل" أن تفرض "سيادتها" على أجزاء واسعة منها، على مناطق جميع المستوطنات وغور الأردن، ويعني ذلك أنه بالنسبة لـ "إسرائيل"، ستكون المكانة القانونية لهذه المناطق شبيهة بمكانة القدس الشرقية بنظر دولة الاحتلال، أي دخول الفلسطينيين إليها يستوجب حصولهم على تصريح من الاحتلال، ومطالبة "إسرائيل" الفلسطينيين بالاعتراف بيهودية "إسرائيل" يعني الاعتراف بيهودية القدس ويهودية غور الأردن وجميع مناطق المستوطنات، أي الاعتراف بيهودية ما لا يقل عن 60% من الضفة، وربما أكثر[2].

(1) سالم، وليد: القدس في "صفقة القرن": تحليل وبدائل، موقع الكتروني:

(2) ضاهر، بلال: الخطورة في "صفقة القرن"، موقع عرب 48 الإلكتروني: تاريخ النشر: 2020/01/29م، https://www.arab48.com/

- تتجاهل الصفقة المصالح الفلسطينية، وتتفادي أية إشارة تجاه سيطرة فلسطينية على القسم الشرقي من القدس، أو تقاسم السيادة على القدس، وتدعم الموقف "الإسرائيلي" من مستقبل القدس، حيث واصلت دولة الاحتلال "الإسرائيلي" تمسكها الشديد بموقفها التقليدي المعروف حول القدس الموحّدة عاصمة لإسرائيل، ورفض أي مظهر سيادي فلسطيني في المدينة، مع تأكيد الرفض المطلق لوقف الاستيطان في القدس[1]، وإن قرار نقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس وما تلاه من قرارات، يعني أن موضوع القدس لم يعد مطروحاً على طاولة المفاوضات، بل المطروح هو "بديل القدس"، العمل على تطبيق الصفقة سواء شاركت السلطة الفلسطينية في التفاوض أم امتنعت عن المشاركة، أي تطبيق الصفقة من جانب واحد، وهو ما سيضطر الفلسطينيين للتعامل معه تدريجياً وتحويله فيما بعد لواقع قائم[2].

- جاءت الصفقة محققة ومتطابقة مع المخططات "الإسرائيلية" التي تقوم على السيطرة الكاملة على القدس، وكذلك تتفق مع كل الأعمال التي تقوم بها "إسرائيل" من جانب واحد والمتمثلة في مصادرة أراض فلسطينية داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة والتي تشكل عائقاً كبيراً أمام قدرة الشعب الفلسطيني على ممارسة حقه في السيادة، وتهدف إلى إيجاد كيان فاقد للحرية، وغير قادر على إدارة شؤونه بنفسه، ويصبح في هذه الحالة كياناً تابعاً، وبذلك أصبح الحديث عن دولة فلسطينية كاملة السيادة على كامل الأراضي الفلسطينية عام 1967، وعاصمتها القدس أضحى من الأمنيات اقرب منها من الآمال والطموحات[3].

- أسقطت الصفقة مصطلح "الأراضي المحتلة" عن القدس والضفة الغربية وقطاع غزة، واعتبرتها مناطق تقع تحت السيطرة "الإسرائيلية" بحكم الأمر الواقع، لتكشف بشكل جلي انحيازها المطلق لدعم دولة الاحتلال وعنصريتها

(1) أيوب، نزار: الوضع القانوني لمدينة القدس بين الانتداب والتسوية السياسية، ص149.

(2) عبد الحي، وليد: الآفاق المستقبلية لـ "صفقة القرن" الأمريكية، تقدير موقف خاص بمركز الزيتونة، مجموعة التفكير الاستراتيجي، موقع الكتروني: https://stgcenter.org

(3) تمراز، سعيد جميل: سياسة الفصل "الإسرائيلية"، وأثرها على مستقبل إقامة دولة فلسطينية، ص289.

المتفاقمة والمتوحشة[1].

– الصفقة تجعل السيطرة على القدس أولًا مدخلًا لتمزيق الضفة الفلسطينية، ومنع قيام دولة فلسطينية متواصلة جغرافيًا، وذلك عبر توسيع الاستيطان الاستعماري في القدس تحت عنوان إنشاء مشروع "القدس الكبرى" المطروح ليصل إلى البحر الميت شرقًا، وإلى مداخل الخليل جنوبًا، وإلى محيط رام الله شمالًا، ومن أجل إحكام السيطرة "الإسرائيلية" على جميع أجزاء القدس عن طريق زيادة عدد المستوطنين في المدينة بجميع أجزائها، شرعت الحكومة "الإسرائيلية" بتوسيع مساحة بلدية القدس، وبوضع الخطط والبرامج لتنفيذ مشروع «القدس الكبرى»، وهو مشروع يهدف إلى الضم الفعلي للمنطقة الواقعة بين رام الله والخليل وأريحا، وقد استهدفت القدس الكبرى منطقة يتم فيها خلق الحقائق على الأرض بهدف تمتين وتحصين السيادة "الإسرائيلية" الدائمة على القدس[2]، كما اتخذت "إسرائيل" خطوات متعددة لفصل المدينة عن الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967م، مثل: إنشاء حزام استيطاني حول مدينة القدس لعزل مدينة القدس عن باقي محافظات الضفة الغربية، وقطع التوسع والتطور العمراني الفلسطيني الطبيعي بحيث يصعب مستقبلاً تعزيز التواصل الجغرافي بين القسم الشرقي من القدس وباقي محافظات الضفة الغربية[3]، كما أقامت "إسرائيل" عوائق كبيرة على امتداد جميع المناطق التي تحيط بالقدس، لتسدّ مادياً معظم طرق الوصول الفرعية والمرتجلة المؤدية من الضفة إلى القدس، وتحُدّيد ستة معابر على مداخل القدس، على الحدود البلدية للمدينة، وتدار هذه المعابر تحت مسؤولية الشرطة، تشديد القيود على دخول القدس، والتشدّد في فرضها لن يكون ثمة أي فصل ضمن الحدود البلدية للقدس، التي ستعامل، في كل شيء، على أنها المدينة الموحدة[4].

(1) السهلي: نبيل: خطة جديدة لإدارة ترامب لطرد المقدسيين، جريدة القدس العربي، 19 نيسان (أبريل) 2020م.

(2) أرونسون، جيفري: القدس الكبرى" تبتلع مساحة الضفة الغربية، ص2117–118.

(3) غانم، أسعد: دولة فلسطينية – إسرائيلية، مرجع سابق، ص14.

(4) عايد، خالد: خطة الفصل الإسرائيلية، مرجع سابق، ص38.

- الغت الصفقة بصورة غير مباشرة خيار حل الدولتين من خلال اقتراحها إقامة دولة فلسطينية منزوعة السيادة، مقطعة الاوصال، بما تتناغم مع التوجهات "الإسرائيلية" التي تعتبر ان الدولة الفلسطينية تشكل تهديداً وجودياً، ولذلك تنطلق الخطة لتحقيق مقاربة تعظيم مساحة «الدولة اليهودية»، ومنع أكبر عدد ممكن من الفلسطينيين من التواجد فيها، من خلال إعطاء الفلسطينيين "دولة مقلصة"، تحت السيطرة "الإسرائيلية"، ومفصولين عنها بـ" دولة لا سيادية"، لتحقيق هدف استراتيجي لتحصين "إسرائيل" من الخطر الديمغرافي الفلسطيني[1].

- تمنح الصفقة "إسرائيل" السيادة على القدس الموحدة لتكون عاصمتها الأبدية، وتعطيها الحق في ضم المستوطنات ومساحات واسعة من منطقة c، بما فيها بسط السيادة على غور الأردن، كما تمنحها السيطرة المطلقة على كل مياه البلاد، ومعابرها الخارجية، وأجوائها، وتعطيها التحكم الأمني الكامل عليها[2]، وبذلك شرعت الصفقة ما نفذته "إسرائيل" في الجزء الشرقي من القدس بعد احتلاله في حزيران (يونيو) 1967م، وضمه إليها من طرف واحد، فقد عملت "إسرائيل" على تنفيذ خططها ومشاريعها الرامية إلى تغيير الحقائق التاريخية والديموغرافية والجغرافية في القدس، بهدف تهويدها، وجعلها يهودية خالصة، وأن أخطر الإجراءات "الإسرائيلية" على مدينة القدس، هو إصدار قانون من الكنيست الإسرائيلي (البرلمان) عام 1980، بأن القدس هي عاصمة دولة إسرائيل، وهي المقر الرئيسي للكنيست والحكومة والمحكمة العليا[3].

- تتقطع خطة ترامب عن الالتزام بحل الدولتين، فقد الغت الالتزام بخطوط 67 كأساس للتسوية، والغت فرضية اقامة دولة فلسطينية "مستقلة"، حيث تنص الخطة على أن السيطرة الأمنية غربي نهر الأردن حتى البحر الأبيض بيد" إسرائيل"، والسيطرة على حدود ومعابر وسماء وفضاء والمياه

(1) يونس، يوسف: صفقة القرن، التحديات والتداعيات والافاق المستقبلية، مجلة البيادر السياسي، الموقع الاخباري، موقع الكتروني: http://www.al-bayader.org/2020/03/351891/

(2) الجرباوي، علي: «صفقة القرن»: دولة واحدة ناقص، رام الله، جريدة الأيام، 2020/1/30م.

(3) خطيب، شذا: القدس العربية – 30 عاماً من التهديد والتحدي، ص25.

الإقليمية للدولة الفلسطينية المقترحة ستكون بيد "إسرائيل"، وألغت الخطة فرضية إزالة المستوطنات في داخل الأراضي الفلسطينية وشرعت ضم غور الأردن الى "اسرائيل" وهو ما يعني ان الدولة الفلسطينية ستكون محاطة من كل جوانبها بـ "اسرائيل" والسيادة "الإسرائيلية"، وهو ما سيفقد الدولة الفلسطينية لأبسط مقومات الحكم الذاتي ستقتصر فقط على نظام بانتوستان مشابه لنظام التمييز العنصري في جنوب افريقيا[1]، وبذلك أصبحت فكرة حل الدولتين مستحيلة ومن الصعب تطبيقها، على الرغم من أن الخطوط العامة لبرنامج ترامب الانتخابي، بدت للوهلة الأولى مؤيدة لحل الدولتين كفكرة عامة، حيث يرى ترامب أن الطريق الأوحد لإنهاء الصراع يتمثل في المفاوضات الثنائية ما بين الجانبين الفلسطيني و"الإسرائيلي"، وأن يقتصر دور الولايات المتحدة الأميركية على تسهيل هذه المفاوضات[2].

- تكريس "دولة إسرائيل – دولة يهودية" كحقيقة قائمة أولاً، "والحصول على الشرعية الدولية" لهذه الدولة ثانياً، ثم ضم نسبة كبيرة تتراوح حسب المشاريع السياسية "الإسرائيلية" ما بين 40-60% من مساحة الضفة الغربية إلى السيادة "الإسرائيلية" ثالثاً، ثم "تخليد القدس الموحدة عاصمة "إسرائيل" إلى الأبد" رابعاً، ثم "تدمير مقومات الاستقلال الفلسطيني الحقيقي وبناء الدولة المستقلة" خامساً، و"ضمان التفوق والهيمنة الاستراتيجية الإسرائيلية على المنطقة كلها" سادساً، والواضح في هذا السياق ان صفقة ترامب تحقق كل هذه الاهداف الصهيونية دفعة واحدة، والواضح تماما أن ترامب قطع قول كل خطيب في هذه القضايا[3].

- تتناقض الصفق مع القرارات الدولية الخاصة بالقدس، فالقرار

(1) يونس، يوسف: صفقة القرن، التحديات والتداعيات والافاق المستقبلية، مجلة البيادر السياسي، الموقع الاخباري، موقع الكتروني: http://www.al-bayader.org/2020/03/351891/

(2) الفاضي، جمال خالد: موقف الولايات المتحدة في عهد إدارة ترامب من الصراع الإسرائيلي –الفلسطيني، ص193.

(3) الزرو، نواف: صفقة ترامب و" دولة الحواصل الفلسطينية" بسيادة اسرائيلية كاملة!، جريدة رأي اليوم، الموقع الإلكتروني: https://www.raialyoum.com/index.php

الأمريكي بالاعتراف بالقدس عاصمة أبدية وموحدة لدولة الاحتلال "الإسرائيلي"، يتناقض مع قرار مجلس الأمن رقم (181) الذي وضع القدس تحت الوصاية الدولية، وكذلك يتناقض مع القرار (242) الصادر عام 1967، والذي أقر فيه أن الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية، وقطاع غزة هي أراضٍ محتلة[1]، وتهدف إلى شطب القرارات الدولية ذات الصلة بالحقوق الوطنية الفلسطينية وبالقدس، وتسعى إلى تغييب القرارات الدولية لترسيخ إعلانها ووعدها المشؤوم على الأرض، وبذلك ضربت صفقة القرن بعرض الحائط كافة القرارات الدولية حول قضية القدس التي أكدت جميعها أن الجزء الشرقي من القدس جزء لا يتجزأ من الأرض الفلسطينية المحتلة عام 1967، وخاصة القرار رقم 2334 الذي يعتبر الجزء الشرقي من القدس منطقة محتلة وكافة الإجراءات الإسرائيلية لتغيير الجغرافية والديموغرافية لاغية، وكذلك قرار ضمها لدولة الاحتلال في الثلاثين من تموز /يوليو من عام 1980[2].

- تستهدف الصفقة الوجود الفلسطيني في المدينة، فالصفقة اعتبرت سكانها مجرد مقيمين وليسوا من سكانها الأصليين، تملك "إسرائيل" حق طردهم لأسباب تغيرها بين الحين والآخر بما يحقق هدفها بتقييد الوجود العربي، وتغيير الطابع الديموغرافي للقدس، وتعزيز الوجود اليهودي على حساب سكانها الفلسطينيين وإعطاءها الطابع اليهودي[3]. وقد أشارت الخطة في احد بنودها المتعلقة بالقدس بمنح المقدسيين حرية الاختيار لأي جنسية يريدونها دون أن تعترف بهم كمواطنين أصليين وأصحاب الحق الشرعي في مدينتهم التاريخية القدس، كما أصدرت وزارة الخارجية الأمريكية تقريراً في الحادي عشر من آذار (مارس) 2020، أسقط خلاله صفة الفلسطيني عن سكان الجزء الشرقي المحتل من القدس عام 67، واعتبر أن الفلسطينيين الذين يقيمون في تلك المنطقة هم

(1) شمعة، آية: سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه القدس. المركز الفلسطيني للإعلام، موقع الكتروني: https://www.palinfo.com/news/2017/12

(2) السهلي: نبيل: خطة جديدة لإدارة ترامب لطرد المقدسيين، جريدة القدس العربي، 19 نيسان (أبريل) 2020م.

(3) البيطار، علائي داود: المخططات الإسرائيلية لتهويد القدس، ص 3 .

«سكان غير إسرائيليين يعيشون في القدس»، أي مقيمون عرب ليس إلا[1].

– تنص الصفقة على تجنب التقسيم المادي للمدينة المقدسة، والاعتراف بالقدس عاصمة لدولة "إسرائيل"، وهذا مخالف لقرارات الأمم المتحدة التي أكدت أن القدس الشرقية كاملة جزء من الضفة الغربية، كما أنه مخالف وفقا لخطة التقسيم التي وضعتها الأمم المتحدة عام 1947 التي تُضفي الشرعية على قيام دولة "إسرائيل"[2].

– جاءت الصفقة لتشرع كل الإجراءات التي نفذتها سلطات الاحتلال "الإسرائيلي" تجاه القدس بعد احتلالها عام 1967م من عمليات ضم للأراضي المحتلة، وحملات الارهاب التي تشنها ضد السكان العرب بغرض تشجيعهم على مغادرة المدينة، وعزل أحياء عربية كاملة عن القدس، و مصادرة مساحات واسعة من الأراضي العربية، وتوسيع الحدود البلدية القدس التي زادت مساحتها إلى عشرة أضعاف مساحتها وضمها إلى الجزء الغربي من المدينة[3].

– تشرع الصفقة قانون الكنيست "الإسرائيلي" (البرلمان) عام 1980م، بأن القدس الموحدة هي عاصمة "إسرائيل" الأبدية، ، وهي المقر الرئيسي للكنيست والحكومة والمحكمة العليا[4].

– نصت الصفقة بشكل واضح على شرعنة الاستيطان، من خلال النص على أن "إسرائيل" غير ملزمة باقتلاع أي مستوطنة، وستقوم بضم تلك المستوطنات في الأراضي "الإسرائيلية" المتجاورة[5]، وقد أحاطت "إسرائيل" المدينة بحزام من المستوطنات يبدأ من قلنديا شمالا وينتهي بقرية الولجة جنوبا

(1) السهلي: نبيل: خطة جديدة لإدارة ترامب لطرد المقدسيين، جريدة القدس العربي، 19 نيسان (أبريل) 2020م.

(2) الشنطي، وسيم جابر: دراسة حقوقية: صفقة القرن.. بين منطق القوة والقانون الدولي، الجزيرة نت، https://www.aljazeera.net/news/humanrights

(3) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني: المستعمرات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية – التقرير الإحصائي السنوي 2007، رام الله – فلسطين، السلطة الوطنية الفلسطينية، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2008م، ص33.

(4) خطيب، شذا: القدس العربية – 30 عاماً من التهديد والتحدي، ص25.

(5) الشنطي، وسيم جابر: دراسة حقوقية: صفقة القرن.. بين منطق القوة والقانون الدولي، الجزيرة نت، https://www.aljazeera.net/news/humanrights.

بـم يحقـق هـدفا ثانيـا لهـا وهـو تعزيـز الوجـود اليهـودي علـى حسـاب سـكانها الفلسـطينيين، وحاصـرتها بجـدار الفصـل العنصـري وبـالطرق الالتفافيـة لعزلهـا عـن محيطها العربي، وتعزيز السيطرة "الإسرائيلية" عليه[1].

– تعتـرف الصـفقة بالسياسـة الإسـرائيلية" الهادفـة إلـى فصـل القـدس إقليميـاً وجغرافيـاً عـن بـاقي الأراضـي الفلسـطينية المحتلـة مـن خـلال المسـتوطنات والطـرق الالتفافيـة والحـواجز وسـد الطـرق التـي تصـل بـين القـدس والضـفة الغربيـة، وتنظـيم معـابر علـى الحـدود البلديـة للمدينـة لتقييـد دخـول الفلسـطينيين، وتشـديد القيـود علـى دخـول الفلسـطينيين إلـى القـدس، معـززًا ذلـك بالجـدار العـازل، ورفـع وتصـعيد وتيـرة مصـادرته أراضـيَ المقدسـيين الواقعـة داخـل الجـدار لإقامـة مسـتوطنات عليهـا، وتوسـيع القـائم منهـا، وتكثيـف البنـاء "الاسـتيطاني" فـي المدينـة مـن جهـة، وهـدم منـازل المـواطنين المقدسـيين بادعـاء تشـييدهم منـازلهم بـدون تـرخيص مـن بلديتـه، كـل ذلـك يجعـل إمكانيـة أن تكـون القـدس عاصـمة للدولـة الفلسـطينية المسـتقلة أمـراً مستحيلاً.

– كمـا أن السياسـات الأمريكيـة أعطـت الذريعـة لحكومـة نتنيـاهو لاتخـاذ إجـراءات وقـرارات عنصـرية بحـق سـكان المدينـة المقدسـة والتـي كـان منهـا هـدم البيـوت، وترحيـل السـكان الفلسـطينيين بشـكل قصـرى مـن مدينـة القـدس إلـى الضـفة الغربيـة، واقتحامـات المسـتوطنين المتكـررة لباحـات الحـرم القدسـي، وإقامـة الشـعائر الدينيـة اليهوديـة فـي أقـدس مكـان إسـلامي للمسـلمين، هـذا بالإضـافة إلـى عمليـات الاعتقـال والقتـل اليـومي للمـواطنين الفلسـطينيين فـي المدينـة المقدسـة بـذرائع أمنيـة غير مبررة[2].

(1) البيطار، علائي داود: المخططات الإسرائيلية لتهويد القدس، ص 3.

(2) أبو زيد، علاء الدين عزت حمدان: التحول في السياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية، ص114.

خاتمة:

اتسمت السياسة الأمريكية تجاه قضية القدس في عهد الرئيس ترامب، بالانسجام مع السياسات "الإسرائيلية" التي نفذتها سلطات الاحتلال "الإسرائيلي" في مدينة القدس تحت شعار "توحيد" أو "إعادة توحيد" القدس، وجعلت من ذلك الشعار أيقونة مقدسة منزهة عن كل تشكيك أو طعن، فأصبح ذريعتها في تنفيذ سياستها، والتي أدت إلى فصل مستقبل القدس سياسياً عن بقية الأراضي المحتلة من خلال التركيز على الطابع اليهودي للمدينة، وتعزيز الوجود اليهودي فيها، وجذب أكبر عددٍ ممكنٍ من المغتصبين الصهاينة، وطرد المواطنين الفلسطينيين منها، وتكريس مدينة القدس باعتبارها "عاصمة دولة "إسرائيل" الموحدة، ويجري التعامل مع القسم الشرقي من القدس كجزء لا يتجزأ من المدينة، بحيث يجري تثبيت ضمها وإلحاقها بالقسم الغربي من القدس عن طريق محو أي أثر للخط الأخضر وجعل أية عملية أشبه بالمستحيل، وإلى تدمير مقومات القدس كمدينة ذات طابع عربي، وتمزيق أنسجتها الحضرية والعمرانية والسكانية والثقافية وذلك عن طريق تقليل عدد سكان القدس العرب بحيث لا يتعدى نسبة 30 % من سكان المدينة الموحدة، وتفتيت الأحياء العربية عن طريق زرع بؤر استيطانية داخلها بحيث لا يمكن الحديث مستقبلا عن أحياء عربية خالصة، وتقسيمها إلى أحياء منفصلة غير مترابطة وغير متصلة بشكل وتحويلها إلى أحياء مختلطة قدر الإمكان، والحد من توسعها، وإحاطتها بمناطق خضراء مفتوحة وحدائق عامة.

نتائج البحث:

في نهاية البحث، خلص الباحث إلى عدة نتائج، يمكن إيجازها في التالي:

- تشكل "صفقة القرن" آلية لتمرير السياسة "الإسرائيلية" تجاه القدس التي تتمحور حول الاحتفاظ بها كمدينة موحدة، وكعاصمة أبدية لها.
- يقف الأمريكيون دوماً موقفاً متصلباً منحازاً بشكل واضح لدولة الاحتلال "الإسرائيلي"، على الرغم من محاولتهم إظهار شيء من التوازن في بعض القضايا المتعلقة بالقدس.
- تأتي السياسة الأمريكية تجاه القدس، كانعكاس لموقف هذه الإدارة أو تلك من "إسرائيل" بشكل عام، ومدى تحالفها معها.
- تكمن خطورة السياسة الأمريكية تجاه القدس، في نظرة الإدارة الأمريكية إلى قضية القدس، فالإدارة الأمريكية لم تكن تنظر إلى قضية القدس على أنها قضية سياسية؛ بل مجرد قضية دينية محورها الأماكن المقدسة في القدس، وتأمين حرية الوصول إليها لجميع أتباع الرسالات السماوية الثلاث.
- يتجلى خطورة "صفقة القرن" في أنها اعتراف واقرار أمريكي بالقدس موحدة وعاصمة لدولة "إسرائيل".
- تعمل الإدارة الأمريكية على كسب التأييد العالمي للاعتراف بالقدس الموحدة عاصمة لدولة الاحتلال "الإسرائيلي".

توصيات البحث:

في نهاية البحث، خلص الباحث إلى عدة توصيات، يمكن إيجازها في التالي:

- يجب وضع القدس على رأس الأولويات الفلسطينية والعربية، وبذل كل الجهود لإيجاد الدعم الدولي بشأن قضية القدس، من أجل مواجهة المشاريع الأمريكية و"الإسرائيلية" لحسم مصير القدس من طرف واحد.
- الاهتمام بإعادة موضوع القدس والقضية الفلسطينية مجدداً للأمم المتحدة، لضمان عدم فرض الاحتلال لما يراه من حلول وأسس لتسوية قضية القدس والقضية الفلسطينية. وبالتالي: إصدار قرارات واضحة وصريحة بتجديد تأكيد المجتمع الدولي على الوضع القانوني للقدس كمدينة محتلة، ورفض كافة الإجراءات والممارسات التي تقوم بها سلطات الاحتلال "الإسرائيلي" لتهويد هذه المدينة وإلحاقها بـ "إسرائيل".
- إن "صفقة القرن" تفرض على الطرف الفلسطيني الانتباه والاهتمام أكثر بموضوع القدس، ومعالجة كل القضايا التي تظهر للمقدسيين وتأمين الدعم لصمود أبناء القدس، وتقليل الأعباء عليهم، ودعم وتقوية المؤسسات المقدسية والحفاظ عليها، وتعزيز دورها، والانتقال تدريجياً إلى مراحل متقدمة من مناهضة السياسات والإجراءات "الإسرائيلية" والأمريكية، على طريق بناء وترسيخ دور القدس كعاصمة فعلية للشعب الفلسطيني.
- دعم المواطن الفلسطيني في القدس بشتى الأساليب القانونية المتاحة التي من شأنها الحفاظ على وجود الأفراد والعائلات في القدس ومنع تشتيتهم منها، مثل عمليات التوعية لكامل أفراد المجتمع على المكانة القانونية للسكان الفلسطينيين في القدس، وشرح الإجراءات والخطوات التي يجب اتخاذها أو الامتناع عنها من أجل الحفاظ على الهوية الفلسطينية التي تعتبر رخصة الإقامة في القدس.
- العمل دبلوماسياً وقانونياً لتغيير المكانة القانونية للمواطنين الفلسطينيين في القسم الشرقي في القدس باعتبارهم أهل البلاد وأصحابها،

وللحفاظ على البناء الفلسطيني ليبقى لكل عائلة فلسطينية مأوى داخل حدود القدس الجغرافية، ودعم جميع الأنشطة والتي من شأنها الحد من سياسات التهويد، وهدم البيوت.

- تفعيل مشاركة المجتمع المحلي في الدفاع عن قضاياه المختلفة من خلال تشكيل أطر على شكل لجان شعبية، ولجان للدفاع عن الأراضي والعقارات الفلسطينية، وتوفير موازنات متلائمة مع احتياجاتها.

- توثيق الانتهاكات خاصة المتعلقة بالأرض، وبالتالي: التركيز على المخططات الهيكلية الإسرائيلية للقدس كوسيله لتكثيف الاستيطان وممارسة سياسة التهجير للفلسطينيين من القدس. واستمرار إصدار التقارير والتواصل مع المؤسسات الحقوقية الدولية ومركبات الأمم المتحدة المختلفة والشخصيات القانونية الدولية.

المصادر والمراجع

أولاً: وثائق وتقارير:

1. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني: **المستعمرات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية**، التقرير الإحصائي السنوي 2007، رام الله – فلسطين، السلطة الوطنية الفلسطينية، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ، 2008م.
2. **خطة ترامب المعروفة بـ "صفقة القرن" – "سلام من أجل الازدهار" – "رؤية لتحسين حياة الشعبين الفلسطيني والإسرائيلي"**، ترجمة: نايف جراد، كانون ثاني/يناير 2020م.
3. دائرة شؤون المفاوضات: **ورقة مفاهيمية صفقة القرن: صفقة بين ترامب ونتنياهو لتصفية قضية وحقوق شعب فلسطين**، رام الله، دائرة شؤون المفاوضات، منظمة التحرير الفلسطينية، دولة فلسطين، 2020م.
4. **رسالة التحفظات الفلسطينية تجاه مقترحات الرئيس بيل كلينتون**": بيروت، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 45–46، ، شتاء/ ربيع 2001م.
5. المقترحات التي قدمتها وليم روجرز وزير الخارجية الأمريكي لكل من مصر والأردن.
6. **مقترحات كلينتون لإنهاء النزاع الفلسطيني . الإسرائيلي**: بيروت، مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد 46/45، شتاء/ ربيع 2001م.

ثانياً: رسائل علمية وأبحاث:

7. البيطار، علائي داود: **المخططات الإسرائيلية لتهويد القدس والآثار السلبية لمخطط القدس 2000 وجدار الفصل العنصري**"، بحث مقدم للمؤتمر السابع لمؤسسة القدس الدولية المنعقد تحت شعار "فلنتحد من اجل القدس والأقصى والمقدسات" في مدينة غزة – فلسطين 2013م.
8. تمراز، سعيد جميل: **سياسة الفصل "الإسرائيلية"، وأثرها على مستقبل إقامة دولة فلسطينية مستقلة (1967–2015م)، غ**زة – فلسطين، مجلة الإدارة والسياسة، العدد الأول، وحدة البحث العلمي، أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا، يناير 2016م.
9. أبو زيد، علاء الدين عزت حمدان: **التحول في السياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية في ظل إدارة الرئيس دونالد ترامب (2016 – 2019)**، القدس – فلسطين، رسالة ماجستير، جامعة القدس، 1440 هـ / 2019م.
10. عاروري، نصير: **الرؤية الأمريكية والدولية تجاه القدس**، ورقة عمل قدمت إلى مؤتمر: "نحو سياسة استراتيجية فلسطينية تجاه القدس" تحرير صالح عبد الجواد، بيرزيت، مركز دراسة وتوثيق المجتمع الفلسطيني، جامعة بيرزيت، 1998م.

11. أبو عدوان، سائد: **الصراع الفلسطيني – "الإسرائيلي" منظور الرئيس الأمريكي ترامب**، تقدير موقف، أريحا، مركز الاستقلال للدراسات الاستراتيجية، جامعة الاستقلال، 2018م.

12. ياسين، أصالة حاج وآخرون: **سيناريوهات مُخطَّط الضّم الإسرائيليّ على مسار التّسوية السّلميّة**، تقدير موقف، رام الله، معهد ابراهيم أبو لغد للدراسات الدولية – جامعة بيرزيت، 2020م.

ثالثاً: كتب باللغة العربية:

13. الأحمد، نجيب: **فلسطين تاريخاً ونضالاً**، عمان، دار الجليل، 1985م.

14. أيوب، نزار: **الوضع القانوني لمدينة القدس بين الانتداب والتسوية السياسية**، رام الله، مؤسسة الحق، 2001م.

15. حلبي، أسامة: **القانون والقضاء الإسرائيليين أداتان لتحقيق أهداف سياسية – المراحل الأساسية في تثبيت السيطرة الإسرائيلية على مدينة القدس وتجاهل القانون الدولي**، القدس، الائتلاف الأهلي للدفاع عن حقوق الفلسطينيين في القدس، 2006م.

16. الخالدي، وليد: **خمسون عاماً على تقسيم فلسطين (1947–1997م)**، بيروت، دار النهار للنشر، 1998م.

17. خطيب، شذا: **القدس العربية – 30 عاماً من التهديد والتحدي**، عمان، دار مجدلاوي للنشر، 2001م.

18. دروزة، محمد عزة: **القضية الفلسطينية في مختلف مراحلها: تاريخ ومذكرات**، تونس، منظمة التحرير الفلسطينية، دائرة الإعلام والثقافة، 1984م.

19. سعودي، هالة أبو بكر: **السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي – الإسرائيلي 1967 – 1973م**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1983م.

20. سليمان، يمنى: **توجهات السياسة الخارجية عند دونالد ترامب**، القاهرة المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2016م.

21. الشريف، ماهر: **قرن على الصراع العربي–الصهيوني**، دار المدى للثقافة والنشر، دمشق، 2011م.

22. الشناق، فاروق: **سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه القدس في ميزان الشرعية الدولية (قرارات الأمم المتحدة)**، عمان، منشورات اللجنة الملكية لشؤون القدس، 2011م.

23. عناب، محمد رشيد: **الاستيطان الصهيوني في القدس 1967**، القدس، المقدس للنشر والتوزيع، ط 1، 2001م.

24. عناب، محمد رشيد: **القدس في مشاريع التسوية السياسية 1967–2000**، رام الله، دار الشيماء للنشر والتوزيع، 2012م.

25. الفاضي، جمال خالد: **موقف الولايات المتحدة في عهد إدارة ترامب من الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني وتداعياته المستقبلية على القضية الفلسطينية**، (السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية ٢٠٠١– 2018م)، برلين، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، 2018م.

26. القواسمي، فراس علي: **قراءة تحليلية في المشاريع الأمريكية لتسوية القضية الفلسطينية: من وعد بلفور إلى صفقة القرن (1917 – 2020م)**، اسطنبول – تركيا، منتدى الشرق، 2020م.

27. لبيد، عماد: **مستقبل أطروحة حل الدولتين في ظل الزحف الاستيطاني الإسرائيلي في عهد الرئيس الأمريكي دونالد ترامب**، (السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية (2001–2018)، برلين – ألمانيا، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، 2018م.

28. الهور، منير، الموسى، **طارق: مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية 1947–1982**، ط1، دار الجليل للنشر، عمان، 1983.

رابعاً: كتب مترجمة:

29. لش، آن: **إدارة ريغان وسياستها نحو الفلسطينيين**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 1996م.

30. مصالحة، عمر: **السلام الموعود الفلسطينيون من النزاع إلى التسوية**، بيروت، دار الساقي، 1994م.

خامساً: دوريات:

31. أرونسون، جيفري: **القدس الكبرى" تبتلع مساحة الضفة الغربية**، بيروت، مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد 19، صيف 1994م.

32. بنيس، محمد: **فلسطين أمام "صفقة القرن"**، بيروت، مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد 119، صيف 2019م.

33. الجرباوي، علي: «**صفقة القرن»: دولة واحدة ناقص**، رام الله، جريدة الأيام، 2020/1/30م.

34. جقمان، جورج: "**صفقة القرن" اغتيال ما تبقى**، بيروت، مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد (122)، ربيع 2020م.

35. الخطيب، أحمد حسين: **السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية في ظل رئاسة "دونالد ترامب"**، دمشق، مركز جيل البحث العلمي – مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية، العدد (28)، أبريل 2020م.

36. ذنون، فواز موفق: **القدس في السياسة الأميركية ... من ترومان إلى ترامب**، جريدة جريدة الحياة اللندنية، 18 كانون الأول (ديسمبر) 2017م.

37. السهلي: نبيل: **خطة جديدة لإدارة ترامب لطرد المقدسيين**، جريدة القدس العربي، 19 نيسان (أبريل) 2020م.

38. الشنطي، انتصار: **الولايات المتحدة الأمريكية وقضية القدس**، صامد الاقتصادي، العدد107، دار الكرمل للنشر والتوزيع، عمان–الأردن، كانون2– آذار 1997م.

39. عايد، خالد: **خطة الفصل الإسرائيلية بين متطلبات الامن والعزل العنصري**، بيروت، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 48، خريف 2001م.

40. عزم، أحمد: "**صفقة القرن": وهم اخترعه العرب وحاربه الإسرائيليون**، بيروت، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ١١٦، ٢٠١٨م.

41. غانم، أسعد: **دولة فلسطينية – إسرائيلية ثنائية القومية: نحو حل اتحادي للمسألة الفلسطينية – الإسرائيلية**، بيروت، مجلة الدراسات الفلسطينية عدد 41، شتاء 2000م.

42. كيوان، ماهر: **مستقبل القدس (القرارات والمشاريع الدولية والعربية)**، عمان، مجلة صامد الاقتصادي، العدد (108)، نيسان/ أبريل – حزيران/ يونيو 1997م.

سادساً: مواقع إلكترونية:

43. الامارات اليوم: **اجتماع مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري بشأن صفقة القرن**، جامعة الدول العربية، 2020/2/1م، الامارات اليوم، موقع الكتروني: https://www.emaratalyoum.com/politics/news/2020-02-01-1

44. بوابة الهدف الإخبارية: واشنطن قرّرت وقف تمويل الأونروا بالكامل، بوابة الهدف الإخبارية، موقع الكتروني، https://hadfnews.ps/post/45404/

45. التفكجي، خليل: **آثار تطبيق صفقة القرن على الضفة والقدس**، موقع عربي 21 الالكتروني: https://arabi21.com/story/1241174

46. جريدة الشرق: **قطر تؤكد: أي حل للقضية الفلسطينية يبقى منوطا بحفظ حقوق الشعب الفلسطيني**، 29 يناير 2020م، جريدة الشرق، موقع الكتروني، hgavrhttps://al-/sharq.com/article/29/01/2020

47. حقائق أون لاين: **موقف تونس من "صفقة القرن"، 30 كانون الثاني (يناير) 2020م**، حقائق أون لاين، موقع الكتروني، https://www.hakaekonline.com/article/

48. الخليج أونلاين: **الكويت تعلن موقفها من "صفقة القرن" .. ماذا قالت؟**، الخليج أونلاين، موقع الكتروني: https://alkhaleejonline.net/

49. الزرو، نواف: **صفقة ترامب و "دولة الحواصل الفلسطينية" بسيادة اسرائيلية كاملة!**، جريدة رأي اليوم، الموقع الاكتروني: https://www.raialyoum.com/index.php

50. سالم، وليد: **القدس في "صفقة القرن": تحليل وبدائل**، موقع 48، موقع الكتروني: https://www.arab48.com/

51. الشرقاوي، عبد الفتاح: **الموقف العربي من "صفقة القرن"**، مركز مسارات، الموقع الإلكتروني، https://www.masarat.ps/article/5351

52. شمعة، آية: **سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه القدس**. المركز الفلسطيني للإعلام، موقع الكتروني: https://www.palinfo.com/news/2017/12/.

53. الشنطي، وسيم جابر: **دراسة حقوقية: صفقة القرن.. بين منطق القوة والقانون الدولي**، الجزيرة نت، https://www.aljazeera.net/news/humanrights.

54. ضاهر، بلال: **الخطورة في "صفقة القرن"**، موقع عرب 48 الإلكتروني: تاريخ النشر: 2020/01/29م، https://www.arab48.com/

55. العاروري، صالح: **الموقف الفلسطيني الموحد سيُفشل "صفقة القرن"**، وكالة الرأي الفلسطينية للإعلام، موقع الكتروني، https://alray.ps/ar/post/195319

56. عبد الحي، وليد: **الآفاق المستقبلية لـ "صفقة القرن" الأمريكية**، تقدير موقف خاص بمركز الزيتونة، مجموعة التفكير الاستراتيجي، موقع الكتروني: https://stgcenter.org.

57. عرب 48: **دونالد ترامب يعلن بنود "صفقة القرن"**، عرب 48، تاريخ النشر: 2020/01/28م، موقع الكتروني: https://www.arab48.com/

58. عربي 21: **موقف صادم للقاهرة والرياض وأبو ظبي والدوحة من "الصفقة"**، لندن- عربي21، الثلاثاء، 28 يناير 2020، موقع الكتروني، https://arabi21.com/story/1240840/

59. عناب، محمد رشيد: **موقف الولايات المتحدة من قضية القدس**، موقع الكتروني: https://alquds-city.com/index.php?s=46&id=587

60. قناة الجزيرة مباشر: أمريكا تدمج قنصليتها في القدس وتخفض تمثيلها لدى الفلسطينيين، قناة الجزيرة مباشر: موقع الكتروني، hhttps://mubasher.aljazeera.net/news/politics

61. كريزم، حازم: **صفقة القرن.. هل يقدم الأردن تنازلات تحت ضغط المساعدات الأمريكية؟**، صحيفة الاستقلال، موقع الكتروني، https://www.alestiklal.net/ar/view/3908/dep-news

62. محيسن، أحمد: **ضم الضفة والأغوار.. التداعيات على فلسطين والأردن**، موقع عربي 21، موقع الكتروني، https://arabi21.com/story/1272962

63. مصراوي: **أول رد مصري على إعلان صفقة القرن**، الثلاثاء 28 يناير 2020م، مصراوي، موقع الكتروني: https://www.masrawy.com/news/news_publicaffairs/details/

64. منتدى السياسات العربية: **صفقة القرن: السيناريوهات في ظل المخاطر والتحديات**، موقع الكتروني: https://www.alsiasat.com/

65. وفا وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية: القرارات التي اتخذتها إدارة رئيس الولايات المتحدة الأمريكية دونالد ترامب لتصفية القضية الفلسطينية، وفا وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية: موقع الكتروني: https://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id

66. وكالة D W للأنباء: "**صفقة القرن" . رفض فلسطيني صريح وتحفظ عربي ودولي**، وكالة D W للأنباء، موقع الكتروني، https://www.dw.com/ar

67. يونس، يوسف: **صفقة القرن، التحديات والتداعيات والافاق المستقبلية**، مجلة البيادر السياسي، الموقع الاخباري، موقع الكتروني: http://www.al-bayader.org/2020/03/351891/.

أثر عجز الموازنة العامّة على النموّ الاقتصادي في فلسطين 1994-2014

د. مصطفى أحمد حمد منصور**

محمود حسين عيسى*

ملخص الدّراسة

تكمن أهمّيّة الدراسة في ضرورة تسليط الضوء على مشكلة عجز الموازنة العامّة في فلسطين، وتحليل الآثار الاقتصاديّة لهذه المشكلة، خاصّةً تأثيرها على النموّ الاقتصادي.

هدفت الدراسة إلى تحديد العوامل التي تؤدّي إلى تفاقم مشكلة عجز الموازنة العامّة في فلسطين، وتحليل تأثير تطوّر عجز الموازنة العامّة على تطوّر الناتج المحلّي الإجمالي الفلسطيني.

تطرّقت الدراسة إلى مفهوم عجز الموازنة، وأسبابه، وطرق علاجه، كما تناولت بالتحليل تطوّر عجز الموازنة في فلسطين، وتطوّر الناتج المحلّي الإجمالي، وتناولت أيضاً بالتحليل العلاقة بين عجز الموازنة، والناتج المحلّي الإجمالي.

** استاذ اقتصاد

* دارس دكتوراه فلسفة الاقتصاد ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا

استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، لعرض وتحليل البيانات، كما استخدم المنهج القياسي والإحصائي لاختبار العلاقة بين متغيّرات الدراسة.

توصّلت الدّراسة إلى أنّ هناك علاقة معنويّة، ذات دلالة إحصائيّة بين عجز الموازنة الكلّي قبل المنح والمساعدات، وبين الناتج المحلّي الإجمالي، حيث أظهرت النتائج أنّ زيادة العجز بنسبة 1%، سوف تؤدي إلى زيادة الناتج المحلّي الإجمالي بنسبة 1.763%.

أوصت الدّراسة بضرورة اعتماد خطّة تنمويّة شاملة من قبل الحكومة الفلسطينيّة لتقليص العجز في الموازنة، بحيث تُنفّذ هذه الخطّة في سياق استراتيجية تنمويّة عامّة، تهدف إلى معالجة جميع الاختلالات البنيويّة التي يعاني منها الاقتصاد الفلسطيني.

Abstract

The significance of this study stems out from the need to highlight the budget deficit crisis in Palestine, as well as analyzing its economic effects, especially its effects on the economic growth.

The study aimed to determine factors that lead to exacerbate the budget deficit crisis in Palestine, and analyzing the impact of budget deficit on Palestinian GDP.

The study addressed the concept of budget deficit, its causes, and ways of recovery, in addition to analyzing the evolution of the budget deficit in Palestine, and the evolution of the Palestinian GDP.

Also, it through analyzing, told about the relationship between budget deficit, and Palestinian GDP.

In this study, the researcher used descriptive analytical approach to demonstrate and analyze data, also he used standard and statistical approach to test the relationship between the study variables.

The study concluded that there is a significant relationship, statistically significant between total budget deficit before grants and aid, and GDP. The results showed that the growth of budget deficit by a percentage of 1%, could lead to an increase of 1.763% in GDP.

The study recommended on the need to make a comprehensive development plan by the Palestinian government to reduce budget deficit, this plan should be implemented in context of a general development strategy, aimed to address all structural imbalances suffered by the Palestinian economy.

مقدّمة الدّراسة

تُعتبر مشكلة عجز الموازنة العامّة من أهمّ المشكلات الاقتصاديّة الرئيسة، الّتي تواجهها الكثير من الدول النامية والمتقدّمة على السّواء، وقد زاد الاهتمام مؤخّراً بهذه المشكلة، وبالسّياسات الكفيلة للحدّ منها ومعالجتها، لما يتمخّض عنها من آثار اقتصاديّة واجتماعيّة تلقي بظلالها على الاقتصاد والمجتمع ككلّ.

يعاني الاقتصاد الفلسطيني، كمعظم الاقتصادات النامية، من اختلالات هيكليّة مزمنة رافقته منذ النشأة، ولعلّ أبرز هذه الاختلالات هي استمرار عجز الموازنة العامّة، وتزايدها بشكلٍ سنوي، وذلك نتيجة عدم سيطرة السّلطة الفلسطينيّة على مواردها الماليّة في إطار تطبيقات أوسلو، وبالتّالي عدم قدرتها على التّحكّم في حجم مكوّنات الموازنة العامّة، ممّا جعل السّلطة الفلسطينيّة عاجزةً عن السّيطرة على هذا العجز، وجعلها في حاجةٍ مستمرّة للمنح والمساعدات الخارجيّة لتمويله، بلْ واضطرها إلى اللّجوء إلى الاقتراض المحلّي والخارجي لاستكمال عمليّة التمويل، الأمر الذي أدّى إلى وقوع الاقتصاد الفلسطيني في شرك حلقة الدّين المفرغة، الّتي أعاقت نموّه وتطوّره، وفاقمت من اختلالاته البنيويّة المزمنة.

لا تنحصر مشكلة وخطورة عجز الموازنة المستمرّ، في طرق تمويل هذا العجز وتداعياتها، بل تتعدّاها إلى آثاره المتفاوتة على المؤشّرات الكلّيّة للاقتصاد الفلسطيني، كالناتج المحلّي الإجمالي، والاستهلاك الكلّي، والادخار الكلّي، والتّكوين الرأسمالي الثابت، والتّضخّم، ومعدّل البطالة.

1. مشكلة الدراسة:

حيث أنّ النموّ الاقتصادي يُعتبر مؤشّراً رئيسيّاً، يعكس قدرة الاقتصاد على الاستمرار وتوليد الدخل، فقد اختار الباحث أنْ يدرس مدى تأثير عجز الموازنة العامّة وتطوّره المستمرّ على معدّلات النموّ الاقتصادي في فلسطين،

ممـثّلاً بالنـاتج المحلّـي الإجمـالي، وعليـه تـمّ صـياغة المشـكلة بالسّـؤال الـرّئيس التّالي:

فـي ضـوء السياسـات الماليّـة الّتـي تتّبعهـا السـلطة الفلسـطينيّة لتقلـيص عجـز الموازنـة العامّـة: مـا تـأثير هـذا العجـز المسـتمرّ علـى النـاتج المحلّـي الإجمالي في فلسطين؟

2. فرضيّات الدراسة:

تنطلـق الدراسـة مـن فرضـيّة رئيسـيّة مفادهـا أنّ عجـز الموازنـة العامّـة يـؤثّر تأثيراً إيجابيّاً على الناتج المحلّي الإجمالي الفلسطيني.

كمـا تـمّ صـياغة عـدداً مـن الفرضـيّات العلميّـة الّتـي سـاهمت فـي تحقيـق أهداف الدّراسة، وهي كالتّالي:

- قصـور الإيـرادات المحلّيّـة عـن تغطيـة حجـم النفقـات المتزايـد يمثّـل السبب الرئيس في تزايد عجز الموازنة العامّة واستمراره.
- تُعتبـر المسـاعدات الخارجيّـة المصـدر الـرئيس لتغطيـة عجـز الموازنـة العامّة في فلسطين.
- لـم تـنجح السياسـات الماليّـة التـي تتّبعهـا السـلطة الفلسـطينيّة فـي تقلـيص عجز الموازنة العامّة.

3. **أهداف الدّراسة:**

هـدفت الدراسـة بشـكلٍ رئـيس إلـى تحليـل تـأثير تطـوّر عجـز الموازنـة العامّـة علـى تطـوّر النـاتج المحلّـي الإجمـالي الفلسـطيني، وسـعت الدراسـة كـذلك إلـى تحقيـق الأهداف التالية:

- صـياغة نمـوذج اقتصـادي لتوضـيح العلاقـة بـين تطـوّر عجـز الموازنـة العامّة وتطوّر الناتج المحلّي الإجمالي الفلسطيني.
- تحليل أسباب تطوّر واستمرار عجز الموازنة العامّة في فلسطين.
- تحليـل تـأثير حصـيلة المسـاعدات والمـنح الخارجيّـة علـى تطـوّر عجـز الموازنة العامّة.

- الاستئناس بنتائج التّحليل القياسي لتقديم بعض التّوصيات الّتي تساعد في معالجة مشكلة استمرار عجز الموازنة وتقليصها.

4. منهجيّة تحليل البيانات:

استخدم الباحث في تحليل البيانات المنهج الوصفي التّحليلي، مستعرضاً الجداول والنسب المئويّة والمعدّلات، وتحديد الانحرافات لتحليل أسبابها، كما استخدم الباحث أيضاً المنهج القياسي والإحصائي، لقياس واختبار العلاقة بين متغيّرات الدّراسة، وذلك من خلال بناء نموذج قياسي مناسب، لتقدير واستخراج النتائج، وإجراء الاختبارات اللاّزمة، وذلك بالاستعانة بالبرنامج الإحصائي (Eviews).

5. مجالات الدّراسة:

- تحدّد المجال المكاني للدّراسة داخل حدود الدّولة الفلسطينيّة، وتحديداً مناطق الضّفّة الغربيّة وقطاع غزة دون القدس.
- أمّا المجال الزمني للدّراسة فيغطّي الفترة الزّمنيّة من 1994 وحتّى 2014.
- في حين يتركّز المجال الموضوعي للدّراسة في الاقتصاد الفلسطيني، وتحديداً في تحليل العلاقة ومدى التّأثير بين تطوّر عجز الموازنة العامّة، وبين تطوّر الناتج المحلّي الإجمالي الفلسطيني.

6. الدّراسات السابقة:

- **دراسة (أبو زعيتر، 2012):**

هدفت الدراسة إلى التّعرّف على ماهيّة الموازنة العامّة، وتطوّرها، ومراحل إعدادها، والقوانين المنظّمة لها فلسطينيّاً، وكذلك التّعرّف على مصادر تمويل الموازنة الفلسطينيّة، وإبراز أثر الاتفاقات التجاريّة والاقتصاديّة الّتي وقّعتها السّلطة الفلسطينيّة مع الدول الأخرى على إيراداتها المحليّة.

توصّلت الدّراسة إلى أنّ التغيّرات السّياسيّة لعبت دورًا هامّاً في تحديد حجم الإيرادات العامّة للسّلطة الفلسطينيّة، فكان أثرها سلبيّاً في السّنوات التي تبعت اندلاع انتفاضة الأقصى، واستمرّ حجم النفقات العامّة في التزايد في ظلّ الظروف السائدة، بسبب النموّ الطبيعي للحاجات العامّة، كما أظهرت نتائج الدّراسة أنّ تنفيذ خطة الإصلاح والتّنمية الفلسطينيّة كان له أثر إيجابي على حجم الإيرادات العامّة فارتفعت عن سنة الأساس2004 بمعدّلات 168%، 126%، 110%، في الأعوام 2008، 2009، 2010 على التّوالي، وأظهرت الدّراسة أنّ متوسط المنح والمساعدات الخارجيّة التي تلقّتها السّلطة خلال فترة الدّراسة بلغ 47% من متوسط إيراداتها العامة، خُصّص 75% منها لدعم الموازنة الجارية، و الباقي لتمويل النفقات التّطويريّة، وتوصّلت الدّراسة إلى أنّ السّلطة لا تستطيع الاستغناء التّام عن المساعدات الخارجيّة لدعم الموازنة الجارية بحلول عام 2013 بدون اتخاذ مزيداً من الإجراءات التقشفيّة لخفض نفقاتها الجارية، والقيام بإجراءات فاعلة لزيادة الإيرادات المحليّة لها.

- **دراسة (عبد النّبي، 2012):**

هدفت الدّراسة إلى استعراض مراحل تطوّر الموازنة العامّة الفلسطينيّة بدءًا من السياسة المالية المتّبعة في عهد الاحتلال الإسرائيلي، ونشأتها في عهد السّلطة الفلسطينيّة، وهيكلها العام المتمثّل في الإيرادات والنفقات والعجز، كما هدفت الدّراسة إلى تحليل الأبعاد الاقتصاديّة والاجتماعيّة في الموازنة العامّة الفلسطينيّة، مركّزة على تطوّر حصّة الإيرادات العامّة، وتقسيم النفقات العامّة في الموازنة، والنفقات المخصّصة لتغطية نفقات قطاعي التنمية الاقتصاديّة والخدمات الاجتماعيّة، والدور المنوط بالسّلطة الفلسطينيّة في المجال التّطويري، وكذلك توضيح أثر النفقات الحكوميّة على النّموّ الاقتصادي في الأراضي الفلسطينيّة.

توصّلت الدّراسة إلى وجود اهتمام لدى السّلطة الفلسطينيّة لقطاع الخدمات الاجتماعيّة في السنوات الأخيرة، يرافقه تقصير في مخصّصات قطاع التنمية الاقتصاديّة، علمًا بأنّ الاهتمام بالضمانات الاجتماعيّة كأولوية كان على حساب الجانب الاقتصادي، كما أنّ الزّيادة في حجم النفقات الاجتماعيّة والاقتصاديّة، ينتج عنه زيادة في معدّل التّضخّم، وتخفيض نسب الفقر، ويساعد في زيادة معدّلات النّموّ الاقتصادي.

- **دراسة (أبو مصطفى، 2009):**

هدفت الدراسة إلى تحليل دور وأهميّة التّمويل الخارجي في تغطية العجز الدائم لموازنة السّلطة، والتّعرّف على الموازنة العامّة، وأنواعها، وأهدافها، وأهميّتها، ومراحل إعدادها، كما هدفت إلى التّعرّف على الآثار الايجابيّة والسلبيّة للدّين الخارجي، والمشاكل النّاجمة عن عمليّة الإفراط فيه، بالإضافة إلى تحليل الآثار النّاجمة عن المساعدات الدوليّة، والعوامل المؤثّرة على حجم المساعدات الخارجيّة.

توصّلت الدراسة إلى وجود علاقة بين عجز الموازنة العامّة، وبين الرواتب والأجور والنفقات التحويليّة والمنح والقروض الميسّرة، وعدم وجود علاقة بين العجز وبين النفقات التشغيليّة والنفقات التطويريّة والإيرادات العامّة المحليّة، وكذلك تبيّن أنّ غالبيّة المساعدات يتمّ توجيهها لتغطية النفقات الجارية، ولا يتمّ الاستفادة منها بمشاريع استثماريّة تحقّق إيرادات مستقبليّة.

- **دراسة (شحرور، 2013):**

هدفت الدراسة إلى تحديد مفهوم عجز الموازنة، وتتبّع تطوّره، وأسبابه، وآثاره على عدد من المتغيّرات الاقتصاديّة، وهي الناتج المحلّي الإجمالي، الاستهلاك الكلّي، الادّخار الكلّي، التّكوين الرأسمالي الثابت، العرض النّقدي والتّضخّم، ومستويات البطالة.

توصّلت الدّراسة إلى وجود علاقة طرديّة قويّة بين العجز في الموازنة العامّة والتّكوين الرأسمالي الثابت، وعلاقة طرديّة متوسطة بين عجز الموازنة وكلٍّ من: الإنفاق الاستهلاكي الكلّي، والعرض النّقدي، والناتج المحلّي الإجمالي بالأسعار الجارية، في حين أظهرت النتائج وجود علاقة طرديّة ضعيفة بين عجز الموازنة وكلٍّ من الادّخار الكلّي، والناتج المحلّي الإجمالي بالأسعار الثابتة، وعلاقة عكسيّة ضعيفة بين عجز الموازنة ومعدّل البطالة، وبالتّالي فإنّ سياسة عجز الموازنة لم تتمكّن من تحقيق هدفها، المتمثّل في زيادة الادّخار الكلّي، وتوجيهه لمشاريع استثماريّة حقيقيّة، قادرة على زيادة الناتج الحقيقي، واستيعاب قوّة العمل المتزايدة، ولكنّها ساهمت في زيادة الاستهلاك والاستثمار في العقارات والأبنية، الأمر الذي ساهم بدوره في ارتفاع معدّل التّضخّم.

- **دراسة (رشيد والصّوص، 2012)**

هدفت الدّراسة إلى تحليل أثر العجز المالي في الموازنة على عدّة متغيّرات اقتصاديّة قوميّة تشمل الدّخل القومي، النّاتج المحلّي، الاستهلاك الكلّي، الادّخار الكلّي، الاستثمار العام، المستوى العام للأسعار، المديونية الداخليّة والخارجيةّ والنّموّ الاقتصادي، لمعرفة مدى تأثّر كلٍّ منها بالعجز المالي.

توصّلت الدّراسة إلى وجود علاقة طرديّة قويّة بين عجز الموازنة وكلٍّ من الدّخل القومي، والاستهلاك، والإيرادات العامّة، والنفقات العامّة، والنّاتج المحلّي الإجمالي، ومستوى الادّخار والتّكوين الرّأسمالي، والدّين العام الدّاخلي، في حين خلصت الدّراسة إلى وجود علاقة طرديّة ضعيفة بين العجز في الموازنة والدّين الخارجي الأردني، كما توصّلت إلى وجود علاقة طرديّة ضعيفة بين عجز الموازنة ومعدل النمو الاقتصادي.

- **دراسة (لطفي، 2004):**

هدفت الدّراسة إلى تحليل عجز الموازنة العامّة في مصر، وتطوّره، وأسبابه، ومصادر تمويله، والآثار الاقتصاديّة المترتّبة على هذا العجز خلال

الفترة من منتصف السبعينات وحتّى عام 2002، كما هدفت إلى تحليل قدرة الاقتصاد المصري على مقاومة التحديّات الداخليّة والخارجيّة الّتي واجهته خلال الفترة اللاحقة لتطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي، كما تناولت الدّراسة بالتّحليل أدوات السّياسة الماليّة المتّبعة في علاج العجز المزمن في الموازنة العامّة المصريّة.

توصّلت الدّراسة إلى أنّ السّياسات الماليّة والنقديّة، الّتي اتّبعتها الحكومة خلال الفترة الّتي سبقت تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي، تسبّبت في زيادة عجز الموازنة العامّة، ورغم أنّ برنامج الإصلاح الاقتصادي خلال النّصف الأوّل من حقبة التّسعينات ساعد في تحسّن أداء الاقتصاد القومي، لكنّه لم يعالج عجز الموازنة العامّة للدّولة والوصول به إلى الحدود الآمنة الّتي أقرّها صندوق النقد الدّولي وهي من 1– 3 % من الناتج المحلّي الإجمالي، كما أنّ سياسة إصدار أذون الخزانة العامّة قصيرة الأجل، نجحت كمصدر حقيقي في تمويل عجز الموازنة العامّة للدّولة في مصر، كما نجحت في احتواء التّضخّم ولكنّها أدّت إلى تفاقم الدّين العام المحلّي.

(Laubach,2009) study:

هدفت الدّراسة إلى تحليل تأثير كلٍّ من استمرار عجز الموازنة على المدى الطويل، والدّيون المتوقّعة من قبل مكتب الموازنة في الكونغرس، على أسعار الفائدة في الأسواق الماليّة، وقد سعت الدّراسة إلى عزل آثار السياسة الماليّة، عن كثير من العوامل التي تؤثّر على أسعار الفائدة، حتى يعكس التّحليل الأثر المباشر للسّياسة الماليّة، بمعزل عن باقي العوامل.

توصّلت الدّراسة إلى أنّ هناك علاقة معنويّة، ذات دلالة إحصائيّة، بين التغيّر في عجز الموازنة والدّين العام، وبين التّغير في أسعار الفائدة، فقد أظهرت النتائج أنّ ارتفاع نسبة العجز المتوقّعة إلى الناتج المحلّي الإجمالي، يؤدّي إلى ارتفاع أسعار الفائدة حوالي 25–30 نقطة أساس، وأنّ ارتفاع نسبة

الـدّين العـام إلـى النـاتج المحلّـي الإجمـالي، تـؤدّي إلـى ارتفـاع أسـعار الفائـدة حـوالي 4-5 نقطة أساس.

(Bräuninger, 2005) study:

هـدفت الدّراسـة إلـى تحليـل ديناميّـات عجـز الموازنـة والـدّين العـام، وأثرهـا علـى النمـوّ الاقتصـادي فـي أمريكـا، وكـذلك بحثـت هـذه الدّراسـة فـي السّياسـات الاقتصاديّة المثلى، الكفيلة بالحدّ من مخاطر هاتين المشكلتين.

توصّـلت الدّراسـة إلـى أنّ اسـتمرار وتزايـد عجـز الموازنـة يـؤدّي إلـى انخفـاض معـدّل النمـوّ الاقتصـادي، فعنـدما عانـت أكبـر اقتصـادات الاتحـاد الأوربّـي (ألمانيـا واليابـان) مـن اسـتمرار عجـز الموازنـة، أدّى ذلـك إلـى ارتفـاع نسـبة الـدّين العـام إلـى النـاتج المحلّـي الإجمـالي بشـكلٍ متزايـد، كمـا خلصـت الدّراسـة إلـى أنّـه إذا مـا وصـلت نسـبة العجـز فـي الموازنـة العامّـة إلـى مسـتوى حـرج، فـإنّ التّكـوين الرأسـمالي الثابـت، ورأس المال العامل سوف يتّجه إلى الانخفاض بشكلٍ حادّ.

(Gale and Orszag, 2003) study:

هـدفت الدّراسـة إلـى تحليـل التّـأثير الاقتصـادي لعجـز الموازنـة المسـتمرّ فـي الولايـات المتّحـدة الأمريكيّـة، وسـعت الدّراسـة تحديـداً إلـى بيـان مـدى تـأثير العجـز المسـتمرّ فـي الموازنـة، علـى بعـض المؤشّـرات الكليّـة للاقتصـاد الأمريكـي، كالادّخـار القـومي، والـدّخل القـومي المتوقّـع، وأسـعار الفائـدة، وعوائـد السـندات الحاليّة على الندى الطويل.

توصّـلت الدّراسـة إلـى أنّ اسـتمرار وتزايـد عجـز الموازنـة علـى المـدى الطّويـل، سـوف يـؤدّي إلـى انخفـاض كـلٍّ مـن الادّخـار القـومي، والـدّخل القـومي المتوقّـع، وفـرض تكـاليف متزايـدة علـى الاقتصـاد علـى المـدى الطّويـل، بغـضّ النّظـر سـواء تـأثّرت أسـعار الفائـدة بهـذا العجـز أم لا، طالمـا أنّ زيـادة عجـز الموازنـة العامّـة لا تعـوّض بالكامـل زيـادة الادّخـار الخـاص، كمـا خلصـت الدّراسـة أيضـاً إلـى أنّ

استمرار العجز في الموازنة العامّة، سوف يتسبّب في انخفاض الاستثمار المحلّي، وتزايد عجز الحساب الجاري.

أهم ما يميّز الدّراسة الحاليّة:

رغم أهميّة الدّراسات السابقة، وعمق تحليلها، وتحقيقها إضافة غنيّة للأدبيّات الاقتصادية، فإنّ الدّراسة الحاليّة تتميّز بتخصّصها فقط بتحليل التّأثير المباشر لعجز الموازنة العامّة على النموّ الاقتصادي في فلسطين، ممثّلاً بالناتج المحلّي الإجمالي، وقد استخدمت في ذلك نموذج اقتصادي قياسي لتوضيح قوّة هذا التّأثير واتجاهه، بينما خلت الدّراسات السّابقة من مثل هذا التّحليل، كما تميّزت الدّراسة الحاليّة بحداثة الفترة الزمنيّة الّتي تغطّيها (1994-2014)، وحداثة البيانات المستخدمة في التّحليل.

7. هيكل الدراسة:

تمّ تقسيم الدّراسة إلى أربعة أقسام، تناول القسم الأوّل مفهوم عجز الموازنة العامّة، وأسبابه، وطرق علاجه (إطار نظري)، واستعرض القسم الثاني تطوّر عجز الموازنة العامّة في فلسطين، بينما تناول القسم الثالث بالتّحليل والاستعراض تطوّر الناتج المحلّي الإجمالي الفلسطيني، والقسم الرابع استعرض التحليل القياسي لتأثير عجز الموازنة العامّة على الناتج المحلّي الإجمالي الفلسطيني، وانتهت الدّراسة باستعراض النتائج وتقديم التّوصيات.

أوّلاً مفهوم عجز الموازنة العامّة، أسبابه، طرق علاجه (إطار نظري):

1- مفهوم عجز الموازنة العامّة:

هناك عدّة تعريفات لمفهوم عجز الموازنة العامّة، تختلف باختلاف المجالات والأغراض المستخدمة من أجلها، وبالمفهوم البسيط يُعرّف عجز الموازنة بأنّه الناتج النقدي السلبي المترتّب على زيادة النفقات العامّة على الإيرادات العامّة للدولة، خلال فترة زمنيّة معيّنة(خليل، 1994، ص526)، في

حين أشار الاقتصادي المصري رمزي زكي للمفهوم التقليدي للعجز بأنّه الفرق بين النفقات الحكوميّة الإجماليّة، وبين الإيرادات الحكوميّة(زكي، 1993، ص103-106)، بينما اعتبر آخرون أنّ العجز يُقاس بمدى انحراف معدّلات نموّ الإيرادات العامّة، عن مواكبة معدّلات نموّ النفقات العامّة بصورة دائمة، أي أنّه عجز مزمن، يستبعد تأثير انحرافات الدخل وأسعار الفائدة وتغيّرات الأسعار(دراز وآخرون، 2004، ص140)، وحصر آخرون مفهوم العجز بالفرق بين النفقات الجارية والإيرادات الجارية لجميع الهيئات الحكوميّة، دون أنْ يدخل في الحساب الإنفاق الحكومي المخصّص لسداد الديون المتراكمة(العناني، 1992، 140).

2- عجز الموازنة في المدارس الاقتصاديّة:

عجز الموازنة العامّة للدّولة هي سياسة ماليّة توسعيّة، تستخدمها الدّولة لزيادة حجم النفقات العامّة، وتنشيط الطلب الكلّي، وتُستخدم هذه السّياسة في الدّول المتقدّمة في حالات الكساد، أمّا في الدّول النامية، فتُستخدم بشكلٍ مستمرّ، بسبب نقص الموارد الماليّة لهذه الدّول، كما أنّ نجاح هذه السّياسة يتوقّف على مرونة وقوّة الجهاز الإنتاجي للدّولة، ففي الدّول المتقدّمة ذات الجهاز الإنتاجي القويّ المرن، فإنّ سياسة عجز الموازنة (التّمويل بالعجز)، ستؤدّي إلى تنشيط الاقتصاد، ودفع عجلة النموّ إلى الأمام، أمّا في الدّول النامية، ذات الجهاز الإنتاجي الضعيف، عديم المرونة، فإنّ هذه السّياسة سوف تؤدّي إلى مزيد من العجز، ومزيد من التّضخّم(غدير، 2010، ص16-17)، وقد قيّمت المدارس الاقتصاديّة فعاليّة هذه السّياسة على ضوء الأفكار الّتي تتبنّاها كلّ مدرسة، وذلك على النحو التّالي:

- **المدرسة الكلاسيكيّة:**

تبنّت هذه المدرسة مبدأ حياديّة الدّولة، وعدم تدخّلها في النشاط الاقتصادي، وبالتّالي حياديّة السّياسة الماليّة، واعتبرت أنّ مبدأ توازن الموازنة العامّة يجب أن يكون هدفاً للحكومة، يتوجّب عليها السّعي لتحقيقه باستمرار،

وعارضت تبنّي الدّولة سياسة عجز الموازنة لزيادة حجم الإنفاق العام، لأنّها اعتبرت أنّ اقتراض الحكومة لن يضيف طاقة إنتاجيّة جديدة، وأنّ الحكومة لن تتمكّن من تسديد خدمة أعباء الدّين مستقبلاً، والأهمّ من ذلك أنّ اللّجوء إلى هذه السّياسة قد يُدخل الحكومة في دائرة مفرغة من التّضخّم الحلزوني، الناتج عن تدهور قيمة النقود وزيادة الأسعار(مسعود، 2005، ص14).

- **المدرسة الكينزيّة:**

على عكس الكلاسيك، نادى كينز بضرورة تدخّل الدّولة لإعادة التّوازن الاقتصادي، وتفعيل السّياسة الماليّة، ورأى أنّ توازن الموازنة العامّة ليس من الضرورة أنْ يتحقّق باستمرار، ولكن من المهم توازنها خلال الدّورة الاقتصاديّة (8- 10 سنوات)، كما أجاز كينز استخدام عجز الموازنة العامّة كسياسة ماليّة (التّمويل بالعجز)، لإعادة التّوازن والاستقرار للاقتصاد إذا ما تعرّض لخللٍ ما (عثمان، 2009، ص117).

واستناداً للفكر الكينزي، قدّم "وليام بيفرج" نظريّة العجز المقصود، والّتي تقضي بإمكانيّة تدخّل الدّولة وإحداث عجز مقصود في الموازنة العامّة، لتنشيط الاقتصاد، وتحقيق التّوظيف الكامل لعناصر الإنتاج، مع ضرورة التّحكم بهذه السّياسة لتخفيض العجز، إذا ما تهدّد الاستقرار والتّوازن بفعل التّضخّم (كردودي، 2007، ص21).

- **المدرسة النقديّة الحديثة:**

اتفق الاقتصادي الأمريكي "ميلتون فريدمان" مع الكلاسيك بضرورة كفّ يدّ الدّولة عن التّدخّل في النّشاط الاقتصادي، بلْ إنّه عزا عجز الموازنة العامّة لتدخل الدّولة في النّشاط الاقتصادي من خلال سياستها الماليّة، فالسّياسة الماليّة برأيه هي الّتي تسبّبت في تراجع النّموّ الاقتصادي وزيادة التّضخّم وحدوث أزمة الكساد في نهاية عام 1979، واعتبر "فريدمان" أنّ أثر السّياسة الماليّة في المتغيّرات الاقتصاديّة تظهر بعد فترة زمنيّة طويلة، بسبب عدم فعاليّة التشريعات

والقرارات الإداريّة من جهة، واختلاف الظروف الّتي نجحت فيها الأفكار الكينزيّة عن الظروف الّتي تلتها من جهةٍ ثانية، وقد لاقت أفكار "فريدمان" قبولاً واسعاً لدى الدّول الصناعيّة، بعد أنْ تبنّى كلٌّ من صندوق النّقد والبنك الدوليّين لهذه الأفكار، عند رسم السّياسات المقترحة لمعالجة الأزمات الّتي نتجت عن تفاقم عجز الموازنة وآثارها الاقتصاديّة(شحرور، 2013، ص97)

3- أسباب عجز الموازنة العامّة:

تختلف أسباب تفاقم عجز الموازنة العامّة للدّول، باختلاف طبيعة هذه الدّول، من حيث تقدّم وتطوّر اقتصاداتها أو تخلّفها، ففي الدّول الصناعيّة الرأسماليّة المتقدّمة، يمكن إرجاع تفاقم عجز الموازنة العامّة لتأثير أربعة عوامل رئيسيّة هي (الحاج، 2007، ص6):

- توسّع الجهاز الإداري والحكومي، وتزايد حجم العمالة في هذا الجهاز، وتزايد الأجور المدفوعة لها.
- تزايد النفقات العسكريّة بشكلٍ كبير.
- تزايد المدفوعات التّحويليّة لتمويل مشروعات الضمان الاجتماعي، وإعانات البطالة.
- تأثير التّضخّم (الارتفاع المستمرّ في الأسعار).

أمّا في الدّول الناميّة، فإنّ عجز الموازنة العامّة يتفاقم بسبب نموّ النفقات العامّة بمعدّل أكبر من نموّ الإيرادات العامّة في ظل هيكل اقتصادي مشوّه وغير مرن، وبالتالي فإنّ أسباب تفاقم عجز الموازنة العامّة، منها ما يعود إلى نموّ النفقات العامّة، ومنها ما يعود لتراجع أو تباطؤ نموّ الإيرادات العامّة، وعموماً فإنّ تفاقم عجز الموازنة العامّة في الدّول النامية يعود للأسباب التالية (دردوري، 2013، ص122-126):

- عمدت الدّول النامية إلى تبنّي سياسة التّمويل بالعجز، لزيادة تراكم رأس المال، ولكن هذه السّياسة فشلت، وتسبّبت في تفاقم العجز، وارتفاع معدّلات التّضخّم في هذه الدّول.

- تزايد الإنفاق العسكري كنسبة من الإنفاق العام، بمعدّل أكبر بكثير من الإنفاق على المشاريع الإنتاجيّة الّتي من شأنها أنْ تحقّق عوائد ماليّة.

- ساهم تأثير التّضخّم في الدّول النامية، أو تدهور القوّة الشرائيّة للنقود، في زيادة الإنفاق العام، لأنّ التّضخّم يرفع كلفة الاستثمارات العامّة، ويرفع الأجور والرواتب لتعويض الانخفاض الذي يطرأ على الدخول الحقيقيّة نتيجة ارتفاع الأسعار.

- تزايد أعباء خدمة الدّين العام، المحلّي والخارجي، أدّى إلى تزايد الإنفاق العام في معظم الدّول النامية.

- تزايد الإنفاق العام المظهري الترقي (غير الرشيد) في البلدان النامية، حمّل موازناتها العامّة عبئاً ثقيلاً، وخاصّةً الإنفاق على المباني الحكوميّة الفخمة، وشراء الأثاث الفاخر، والسيّارات الحكوميّة الحديثة، وغيرها من أشكال الترف والبذخ، الّتي أثقلت كاهل الموازنات العامّة لهذه الدّول.

- ضعف الطّاقة الضّريبيّة في البلدان النامية، أي انخفاض نسبة حصيلة الضرائب– على اختلاف أنواعها– إلى الناتج المحلّي الإجمالي.

- يساهم جمود النظام الضّريبي، وعدم تطويره لخدمة أهداف التنمية، في إضعاف الموارد الماليّة للدّولة.

- انتشار ظاهرة التهرّب الضّريبي في البلدان النامية، يؤدّي إلى تراجع حصيلة الضرائب، فالعقوبات الّتي تُفرض على المتهرّبين في الدّول النامية، لا ترتقي إلى شدّة وحزم العقوبات الّتي تُفرض على المتهرّبين في الدّول المتقدّمة.

- تساهم أيضاً ظاهرة المتأخّرات الماليّة المستحقّة للدّولة في تراجع وتدهور الموارد العامّة للدّولة، وخاصّةً فيما يتعلّق بالمتأخّرات الضّريبيّة، أو المتأخّرات المستحقّة على بعض الخدمات الّتي تؤدّيها الدّولة للمواطنين.

- ساهمت سياسة الخصخصة الّتي اتّبعتها العديد من الدّول النامية في خسارة موارد ماليّة مهمّة كانت تدخل إلى موازناتها، وبالتّالي ساهمت في تزايد عجز الموازنة العامّة.

وخلاصة القول أنّ هناك كثير من العوامل والمؤثّرات المتداخلة والمتشابكة ساهمت في حدوث هذا العجز وتفاقمه، وتختلف أهميّة هذه العوامل من دولةٍ لأخرى، ومن فترةٍ زمنيّةٍ لأخرى، وهنا تكمن خطورة أنْ تكون هناك وصفة عامّة توصف لجميع البلدان النامية لمواجهة وعلاج هذا العجز.

4- طرق علاج عجز الموازنة العامّة:

بدأت مشكلة عجز الموازنة العامّة تتصدّر أولويّات أيّ برنامج يهدف إلى الإصلاح الاقتصادي في الدّول الّتي تعاني من هذا العجز، وخاصّةً في ظلّ تفاقم أعباء الدّين العام الدّاخلي والخارجي، وتصاعد حدّة الضغوط التضخّميّة، مع استنزاف الاحتياطات والأصول الخارجيّة، ويمكن أن نميّز بين منهجين أساسيّين لعلاج عجز الموازنة العامّة في البلدان النامية، وهما المنهج الانكماشي والمنهج التنموي:

- **المنهج الانكماشي (شحرور، 2013، ص98):**

يستمدّ هذا المنهج منطلقاته من الأفكار النيوكلاسيكيّة، الّتي تبنّاها لاحقاً صندوق النقد الدّولي، واعتمدها كوصفة عامّة في برامج التثبيت الاقتصادي، والتّكييف الهيكلي، الّتي يضعها الصندوق للدّول النامية، لعلاج عجز الموازنة العامّة، تلك الوصفة الّتي اعتبرت أنّ عجز الموازنة العامّة الذي تعاني منه الدّول النامية سببه زيادة الطلب الكلّي عن العرض الكلّي داخل الاقتصاد، وبالتّالي علاج العجز يتمثّل في التخلّص من هذه الزيادة في الطلب الكلّي، وذلك من خلال تبنّي مجموعة من السّياسات الماليّة والنقديّة تهدف إلى تخفيض الإنفاق العام، وزيادة الموارد الماليّة للدّولة، وتتمثّل أهمّ السّياسات الّتي تهدف إلى تخفيض الإنفاق العام في:

- تقليص بند المدفوعات التّحويليّة الاجتماعيّة، وخاصّةً وقف أو تقليص دعم أسعار بعض السلع التّموينيّة الأساسيّة.
- تخفيض الأجور، وتحديد حدّ أقصى لها، ووقف جميع التّعيينات والتّرقيات والعلاوات.
- تخفيض الإنفاق على الصحّة والتّعليم، وخاصّةً الإنفاق الاستثماري (بناء المدارس والمستشفيات العامّة).
- وقف الدّعم الاقتصادي لوحدات القطاع العام الإنتاجيّة الّتي لا تحقّق أرباحاً، والتّوجّه نحو خصخصة هذه الوحدات.
- حصر استثمارات القطاع العام في مشاريع البنية التحتيّة، وعدم مزاحمة القطاع الخاص في أيّ استثمارات يقوم بها.

أمّا فيما يتعلّق بالسّياسات الّتي تهدف إلى زيادة الموارد الماليّة للدّولة، فتتمثّل في(الحاج، 2007، ص11):

- زيادة أسعار الوقود والمحروقات.
- زيادة رسوم الخدمات العامّة للحكومة، مثل خدمات النقل والاتصالات والبريد.
- زيادة الضرائب غير المباشرة على السّلع الأساسيّة والخدمات المحلّيّة.
- خصخصة مشروعات القطاع العام.
- وضع حدود عليا للائتمان المصرفي المسموح به للحكومة وللقطاع الخاصّ.

من الواضح أنّ هذا المنهج يربط علاج عجز الموازنة بتقليص دور الدّولة في النشاط الاقتصادي، والعودة للحرّيّة الاقتصاديّة الّتي تعتمد على آليّات السّوق والمبادرات الفرديّة، وبالتّالي فهو منهج انكماشي يتضمّن سياسات وإجراءات انكماشيّة وتقشفيّة صارمة، تلقي بعبء علاج عجز الموازنة على عاتق الفقراء ومحدودي الدخل في الدّول النامية.

- **المنهج التنموي:**

يرتكز هذا المنهج على السّياسات والإجراءات التي تعالج العجز، وتضمن في نفس الوقت الاستمرار في طريق التنميّة، وتتمثّل هذه السّياسات بما يلي (زكي، 2000، ص185-194):

- ترشيد الإنفاق العام: وذلك بزيادة الكفاءة الإنتاجيّة للإنفاق العام، من خلال تقنين استخدام المستلزمات السّلعيّة والخدميّة الحكوميّة، وإخضاع موازنة الدّولة لرقابة ماليّة فاعلة.

- إعادة ترتيب أولويّات الإنفاق العام: فالتركيز يجب أن يكون على الإنفاق الضروري الذي يضمن الاستغلال الأمثل لموارد الدّولة، فعند التخطيط للإنفاق الرأسمالي يجب أن يكون التركيز على المشاريع الاستثماريّة الإنتاجيّة، أو مشاريع البنية التحتيّة التي تشكّل مقوّمات دعم للتطوّر الاقتصادي.

- تنمية الموارد العامّة للدّولة: وذلك من خلال تطوير قوانين الضّرائب المباشرة، ومكافحة التّهرّب الضّريبي، والقضاء على ظاهرة المتأخّرات الضّريبيّة، وإلغاء الإعفاءات الضّريبيّة، والعمل بشكلٍ حثيث على زيادة الوعي الضّريبي بين الناس.

- التّحكّم في الدّين العام الدّاخلي والخارجي، فعلاج مشكلة الدّين العام تُعتبر شرط مسبق لنجاح الدّولة في تحقيق التوازن المالي، والتخلّص من عجز الموازنة العامّة.

- إعادة النظر في طريقة إعداد الموازنة العامّة للدّولة، وضرورة اعتماد موازنات البرامج والأداء، وليس موازنات تقوم على تقدير النفقات والإيرادات بشكلٍ جزافي مرتجل.

إذاً المنهج التنموي يربط علاج عجز الموازنة العامّة للدّولة بعلاج الاختلالات الهيكليّة الّتي تشوّه الاقتصاد، وهو منهج توسّعي يعطي دوراً مهمّاً للدّولة في تهيئة المناخ الملائم والفاعل في اتجاه زيادة معدّلات الادّخار

والاستثمار، بما يضمن تحقيق التنميّة والعدالة الاجتماعيّة في ظلّ اقتصاد مختلط.

ثانياً تطوّر عجز الموازنة العامّة في فلسطين وأسبابه:

تشير البيانات الماليّة أنّ السلطة الفلسطينيّة تعاني من عجزٍ مستمر في موازناتها طوال فترة الدراسة، وتفاوتت نسبة العجز من عامٍ لآخر لأسباب اقتصاديّة وسياسيّة واجتماعيّة، انعكست في تطوّر الضغوط المالية على السلطة الفلسطينيّة، ولأغراض التّحليل تمّ تقسيم سنوات الدراسة إلى فترتين: (1994-1999)، (2000- 2014) وذلك بسبب التفاوت الكبير في حجم عجز الموازنة بين الفترتين.

1- تحليل عجز الموازنة العامة الفلسطينية خلال الفترة 1994 - 1999:

- تشير بيانات الشكل رقم (1) أنّ عجز الموازنة (*) قد ازداد خلال العام 1955 ليصل إلى (224) مليون دولار، مشكّلاً ما نسبته (6.8%) من الناتج المحلّي الإجمالي، مقارنةً مع (115) مليون دولار، أو ما نسبته (3.7%) من الناتج المحلّي الإجمالي لعام 1994، ويُعزى هذا التزايد إلى نموّ النفقات الجارية بنسبة (68.6%) عن العام 1994 محقّقةً ما نسبته (19.1%) من الناتج المحلّي الإجمالي، في حين نمت الإيرادات المحليّة بنسبة (53.5%) عن العام 1994، محقّقةً ما نسبته (12.2%) فقط من الناتج المحلّي الإجمالي(سلطة النقد الفلسطينية، 1995، ص30-31).

- ورغم نموّ الإيرادات المحليّة بنسبة (66%) عام1996، في حين نمت النفقات الجارية بنسبة 41% فقط، إلّا أنّ عجز الموازنة شهد تزايداً بنسبة (9%) نتيجة نموّ النفقات التطويريّة بنسبة (62%) عن العام 1995، وانعكس أيضاً نموّ النفقات التطويريّة في العام 1997 بنسبة (130%) مقارنةً بالعام 1996،

* المقصود هنا العجز الكلي (قبل المنح والمساعدات) الذي يبيّن درجة تغطية الموارد المحلية للنفقات العامة [إيرادات محلية - نفقات عامة (نفقات جارية + نفقات تطويرية)]

علـى عجـز الموازنـة الـذي ازداد بنسـبة (127%) عـن العـام 1996، مشـكّلاً مـا نسبته (1.4%) من الناتج المحلّي الإجمالي.

– أمّـا الانخفـاض فـي عجـز الموازنـة الـذي شـهده العامـان 1998، 1999، فقـد كـان سـببه التطـوّر الحاصـل فـي الإيـرادات العامّـة فـي حـين بقيـت النفقـات التطويريّـة قريبـة مـن معـدّلها فـي العـام 1997(سـلطة النقـد الفلسـطينية، 1998، ص14-15)

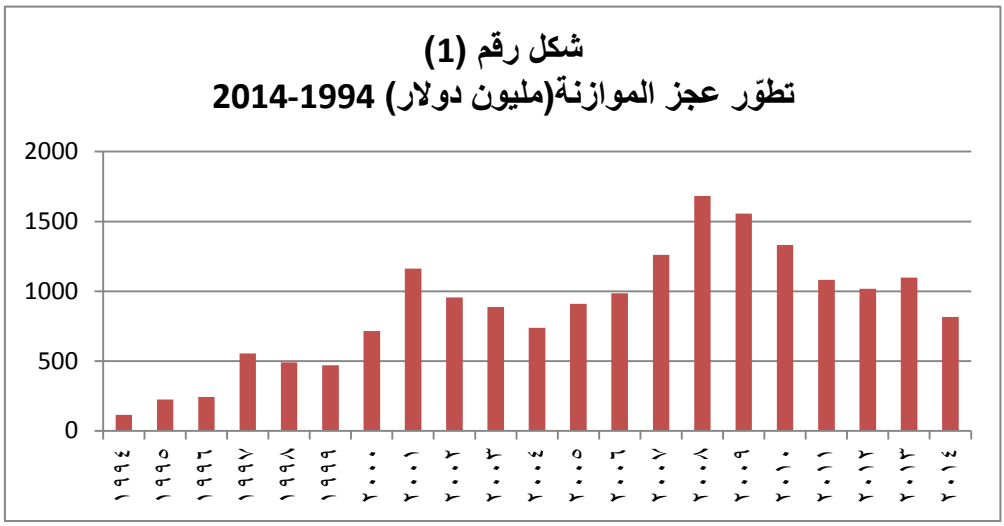

المصدر: من إعداد الباحث استناداً لبيانات الجدول رقم (1)

2- تحليـل عجـز الموازنـة العامـة الفلسـطينية خـلال الفتـرة 2000-2014:

– تشـير بيانـات الشـكل رقـم (1) أنّ هـذه الفتـرة شـهدت تزايـداً كبيـراً فـي عجـز الموازنـة، عكـس هـذا التزايـد تفـاقم الضـغوط الماليّـة و الإنفاقيّـة علـى السـلطة الفلسـطينيّة، فقـد شـهدت الفتـرة 1999-2001 تزايـداً كبيـراً فـي عجـز الموازنـة بلـغ فـي العـام 2001(1162) مليـون دولار، مشـكّلاً مـا نسـبته (29.5%) مـن النـاتج المحلّـي الإجمـالي، مقارنـةً مـع (469) مليـون دولار، أو مـا نسـبته (9.9%) مـن النـاتج المحلّـي الإجمـالي لعـام 1999، ويُعـزى هـذا التزايـد فـي العجـز والـذي بلـغ ذروتـه فـي العـام 2001 إلـى تراجـع الأداء الاقتصـادي خـلال عـام 2001، ومـا

رافقه من تقلّص في إمكانات تحصيل الإيرادات، حيث انخفضت الإيرادات الماليّة إلى أقل مستوى خلال فترة الدراسة، والذي نجم عن قيام السلطات الإسرائيليّة باحتجاز العائدات الضريبيّة المستحقّة للسلطة الفلسطينيّة كوسيلة ضغط وإملاء شروطها عليها(سلطة النقد الفلسطينية، 2003، ص25-26).

- ورغم استمرار الضغوط الماليّة على السلطة الفلسطينيّة خلال الفترة 2002-2004، إلّا أنّ هذه الفترة شهدت انخفاضاً في عجز الموازنة بلغ معدّله السّنوي حوالي (14%) خلال الفترة 2002-2004، ومن الواضح أنّ هذا التحسّن في العجز مردّه الزيادة الكبيرة في حصيلة الإيرادات العامّة، والّتي تأثّرت بالإجراءات الّتي قامت بها الحكومة الفلسطينيّة المتعلّقة بالإصلاح المالي، ومكافحة التهرّب الضريبي، والإفراج عن جزء كبير من مستحقات إيرادات المقاصة مع الجانب الإسرائيلي (سلطة النقد الفلسطينية، 2005، ص43).

- أما الفترة 2005- 2008، فقد شهدت تزايداً في عجز الموازنة بلغ معدّله السّنوي حوالي(23%)، ولعلّ زيادة النفقات الجارية في عام 2008 بنسبة(114%) عن العام 2004، هو السبب المباشر في تزايد العجز، فهذه الفترة شهدت مزيد من الضغوط الإنفاقيّة على الحكومة الفلسطينيّة، نتيجة الزيادة الّتي طرأت على رواتب موظفي القطاع العام، وزيادة النفقات الاجتماعيّة، واستنزاف صافي الإقراض لمزيد من الموارد الماليّة، وفي المقابل لم تكن جباية الإيرادات بالقدر الكافي لمواجهة هذه الضغوط الإنفاقيّة المتزايدة، ممّا وضع الحكومة أمام أزمة تمويل حقيقيّة(سلطة النقد الفلسطينية، 2007، ص61)، بسبب القيود المفروضة على مصادر التّمويل الخارجيّة، وامتناع المصارف المحليّة عن توفير جزء من هذا التمويل، علماً أنّ مديونية القطاع المصرفي ارتفعت بشكلٍ تصاعدي خلال الفترة 2005- 2006، حيث ارتفعت من (220) مليون دولار عام2003 إلى (570) مليون دولار عام 2005، ثم تراجعت إلى (484) مليون دولار عام 2006، كما ارتفعت متأخرات القطاع الخاص عام 2006 إلى (494) مليون دولار(سلطة النقد الفلسطينية، 2007، ص73).

- أما الانخفاض في عجز الموازنة بنسبة (13%) سنوياً، الذي شهدته الفترة 2009-2011، فقد كان سببه الجمع بين ضوابط الإنفاق، وخاصةً فيما يتعلّق بالعمالة والأجور الحكوميّة، بشكلٍ متزامن مع تحسّن جمع الإيرادات(الأنكاد، 2011، ص10)، ولكن هذا التحسّن في العجز لم يعطِ أيّ مؤشّر إيجابي في التقدّم نحو الاستدامة الماليّة، فالضعف المالي مستمرّ وفقاً للعديد من المؤشّرات، فكافّة الإيرادات المحليّة الّتي جمعتها السلطة الفلسطينية لم تغطِّ سوى أقل من (60%) من النفقات العامّة خلال هذه الفترة (2009-2011)، كما أنّ الإنفاق على الاستثمارات العامّة ظلّ منخفضاً جداً خلال نفس الفترة(أقل من 8% من إجمالي النفقات)، ورغم أنّ الإيرادات المحليّة زادت من(1548) مليون دولار عام 2009، إلى(2167) مليون دولار عام 2011، بنسبة زيادة حوالي (40%)، إلّا أنّ هذه الإيرادات كانت أقلّ من المتوقّع، والسبب في ذلك هو نموّ الناتج المحلّي الإجمالي دون تأثير في الإيرادات في قطاع غزة، وتحقيق نموّ أبطأ ممّا كان متوقّعاً في الضّفّة الغربيّة(الأنكاد، 2012، ص8).

- تشير بيانات الشكل رقم (1) أيضاً أنّ عجز الموازنة انخفض خلال العام 2012 بنسبة (6%) عن العام 2011، حيث ارتبط انخفاضه بانخفاض النفقات التطويريّة بنحو (28%) عن العام 2011، علماً أنّ مشروع الموازنة للعام 2012 قد رصد حوالي (345) مليون دولار نفقات تطويريّة، ولكن ما تمّ صرفه فعليّاً لم يتجاوز نسبة (61%) من هذا المبلغ المخصّص(سلطة النقد الفلسطينية، 2012، ص40)، أمّا خلال العام 2013، فقد سجّل عجز الموازنة تزايداً بنحو (7.8%)، وبقيمة(80) مليون دولار عن العام السابق، ليبلغ رصيد الموازنة في نهاية العام 2013 حوالي (1098) مليون دولار، مشكّلاً ما نسبته (14.7%) من الناتج المحلّي الإجمالي، ويُعزى هذا الارتفاع بالعجز إلى الارتفاع الملحوظ في حجم الإرجاعات الضريبيّة وفي الإنفاق على الأجور

والرواتب، وذلك بالرغم من انخفاض النفقات التطويريّة في العام 2013 عن العام 2012 بنسبة (20%)(سلطة النقد الفلسطينية، 2013، ص42).

- وأخيراً تشير البيانات أنّ العام 2014، شهد انخفاضاً في عجز الموازنة، ليصل إلى (816) مليون دولار أمريكي، مقارنةً مع (1098) مليون دولار عام 2013، ويُعزى هذا الانخفاض إلى زيادة الإيرادات العامّة بنسبة أعلى من الزيادة في النفقات الحكوميّة، حيث ازدادت الإيرادات العامّة عام 2014 بنسبة (20.3%) عن عام 2013، في حين زادت النفقات الحكوميّة بنسبة (6.0%) فقط ، وقد رافق ذلك انخفاض في المنح والمساعدات الخارجيّة، لسدّ العجز في الموازنة العامّة، حيث انخفضت المساعدات من (1358) مليون دولار عام 2013، إلى (1230) مليون دولار عام 2014(الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2015، ص33).

وكخلاصة يمكن القول أنّ السبب الرئيسي والمباشر لاستمرار وتزايد عجز الموازنة العامّة، هو التوسّع في الإنفاق العام، الناتج عن تزايد الضغوط الإنفاقيّة على السلطة الفلسطينيّة، لتلبية الاحتياجات الأساسيّة للمواطنين، ورغم قيام السلطة الفلسطينيّة في السنوات الماضية بإجراء إصلاحات ماليّة صارمة، لمراقبة العجز في الموازنة، وتحسين الانضباط والاستدامة الماليّين، وتقليل الاعتماد على المنح والمساعدات، إلّا أنّ السيطرة على عجز الموازنة، أو تخفيضه إلى مستوى يمكن تحمّله، سيظلّ هدفاً بعيد المنال، ما لم تتوفّر للسلطة الفلسطينيّة فرص الوصول إلى كافّة مواردها الطبيعيّة بدون قيود، وما لم تبسط السلطة سيطرتها على كافّة المعابر التجاريّة.

3- تأثير المنح والمساعدات الخارجيّة على عجز الموازنة العامّة:

منذ احتلال الأراضي الفلسطينيّة في العام 1967، بدأ المجتمع الدولي بتقديم الكثير من المساعدات الإنسانيّة والاقتصاديّة للشعب الفلسطيني، كان هدفها مساعدة الفلسطينيّين على تحمّل أعباء الاحتلال الإنسانيّة والاقتصاديّة، ومع قدوم السلطة الفلسطينيّة عام 1994، زاد تدفّق هذه

المساعدات، وتغيّرت أشكال وآليّات صرفها، كما تغيّر هدف هذه المساعدات إلى تمكين الاقتصاد الفلسطيني من خلق وتطوير مقوّمات التنمية الاقتصاديّة المستدامة.

- تشير بيانات الجدول رقم (1) أنّ إضافة المنح والمساعدات الخارجيّة إلى الإيرادات المحلّيّة، كان له دور كبير في تخفيض رصيد العجز الكلّي الجاري خلال سنوات الدراسة، بل وتحوّل هذا العجز إلى وفر(فائض) في بعض السنوات، وبالنّظر إلى البيانات الماليّة خلال الفترة 1994-1999، نجد أنّ المنح والمساعدات غطّت ما نسبته بالمتوسط (97%) سنويّاً من عجز الموازنة، فتبايَن الأثر من تخفيض العجز إلى التخلّص منه، وتعدّاه إلى تحقيق فائض في بعض السنوات، ورغم أنّ البيانات المنشورة وغير المنشورة عن المنح والمساعدات الخارجيّة في تلك الفترة، لم تنطوِ على تفصيل دقيق للمنح الّتي خُصّصت لدعم الموازنة، وتلك الّتي خُصّصت لدعم المشاريع التّطويريّة، إلّا أنّ هذا الأثر الكبير للمساعدات الخارجيّة على رصيد الموازنة، يُعزى إلى تخصيص نسبة كبيرة من المنح والمساعدات الخارجيّة لتمويل الموازنة العامّة، وذلك لتمكين السّلطة الفلسطينيّة من بناء مؤسّساتها، وخلق عشرات آلاف فرص العمل، وتحسين الخدمات الصّحيّة، وتطوير قطاع التعليم(أبو مصطفى، 2009، ص124).

- وتشير البيانات أيضاً أنّه منذ العام 2000، أي منذ اندلاع انتفاضة الأقصى، وما رافقها من تصعيد عسكري إسرائيلي، وحصار وإغلاق واجتياح للأراضي الفلسطينيّة، وما نتج عن هذه الأحداث من تراجعٍ حادّ في مستويات الدخل والمعيشة، زادت الجهات المانحة مساعداتها للسلطة الفلسطينيّة، لتبلغ نحو (640) مليون سنويّاً خلال الفترة 2000-2004، حيث اكتسبت معظم هذه المساعدات طابعاً إنسانيّاً وإغاثيّاً وليس تنمويّاً، كما تشير البيانات أنّ المساعدات الخارجيّة غطّت بالمتوسط حوالي (71%) من عجز الموازنة، ممّا دفع السلطة الفلسطينيّة للتوجّه إلى مصادر التمويل الداخليّة، لتمويل العجز المتبقّي في

الموازنة العامّة، حيث تنوّعت مصادرها الداخليّة ما بين قروض محليّة، ومتأخّرات المقاصة المفرج عنها من الجانب الإسرائيلي(سلطة النقد الفلسطينية، 2005، ص55).

- أمّا العام 2005، فقد شهد انخفاضاً كبيراً في حجم المنح والمساعدات الخارجيّة الّتي حصلت عليها السّلطة الفلسطينيّة، مقارنةً بالتوقّعات المتفائلة الّتي وردت في مشروع الموازنة العامّة للعام 2005، حيث افترضت التوقّعات أن يصل حجم المساعدات الخارجيّة حوالي (1170) مليون دولار، غير أنّ ما حصلت عليه السلطة الفلسطينيّة لم يتجاوز (349) مليون دولار، ممّا يشكّل أقلّ من ثلث الرقم المتوقّع، وبالتالي تراجعت المنح والمساعدات الخارجيّة بنسبة (43%) عن العام 2004، وكانت المحصّلة أنّها ساهمت في تغطية (38%) فقط من عجز الموازنة(سلطة النقد الفلسطينية، 2005، ص45)، الأمر الذي أدّى إلى وجود عجز كلّي مقداره (562) مليون دولار، وهي المرّة الأولى التي يصل فيها العجز الكلّي للموازنة إلى هذا الحجم بعد المنح والمساعدات.

- شهدت الفترة 2006-2008، تزايداً مضاعفاً في حجم المنح والمساعدات الخارجيّة الّتي حصلت عليها السّلطة الفلسطينيّة، ليتجاوز المتوسّط السّنوي لها خلال هذه الفترة (1430) مليون دولار، فالمساعدات الخارجيّة أصبحت تشكّل الملاذ الوحيد للسلطة الفلسطينيّة للخروج من الأزمة الماليّة الخانقة الّتي تتفاقم وتتزايد باستمرار، كما أصبحت المساعدات أيضاً تشكّل حجر الأساس في هيكليّة الإيرادات، وفي الموازنة العامّة، بتمويلها جزء كبير من النفقات الجارية المتكرّرة، وتحديداً رواتب موظّفي القطاع العام، ومستوردات الحكومة من المحروقات(سلطة النقد الفلسطينية، 2007، ص67)، وتشير بيانات الجدول رقم (1) أنّ المساعدات الخارجيّة غطّت كامل العجز خلال الفترة 2006-2008، بل وحقّقت فائضاً بلغ أعلى رصيد له في العام 2008، حيث سجّل رصيد الموازنة بعد المنح والمساعدات فائضاً بقيمة (270) مليون دولار.

- ورغم التراجع الطفيف الّذي شهدته الفترة 2009-2012 في حجم المنح والمساعدات الخارجيّة الّتي حصلت عليها السلطة الفلسطينيّة، حيث انخفض المتوسّط

السّنوي لها خلال هذه الفترة إلى (1147) مليون دولار، إلّا أنّها غطّت بالمتوسّط حوالي (92.25%) سنويّاً من عجز الموازنة، ثمّ تزايد حجم المنح والمساعدات الخارجيّة خلال العامين 2013، 2014، لتغطّي عجز الموازنة بشكل كامل خلال هذين العامين، وتحقّق فائضاً عام 2014 هو الأعلى قيمة خلال فترة الدراسة، حيث بلغ رصيد الموازنة بعد المنح والمساعدات خلال هذا العام (414) مليون دولار.

خلاصة القول أنّ المنح والمساعدات الخارجيّة شكّلت رافداً أساسيّاً لتمويل وتغطية عجز الموازنة العامّة، بل وتحويل هذا العجز إلى فائض في بعض السنوات، كما حدث في العام 2014، حين تحوّل العجز الكلّي الجاري للموازنة البالغ (655) مليون دولار قبل المنح والمساعدات، إلى فائض بقيمة (414) مليون دولار بعد المنح والمساعدات، ممّا يدلّل أنّ المساعدات الخارجيّة لعبت دوراً هامّاً في تخفيض عجز الموازنة العامّة.

ثالثاً تطوّر حجم الناتج المحلّي الإجمالي الفلسطيني:

-يعتبر الناتج المحلّي الإجمالي مقياساً تجميعيّاً للقيمة المضافة المتولّدة من العمليّة الإنتاجيّة لعوامل الإنتاج المقيمة خلال فترة زمنيّة محدّدة، وهو المؤشّر الأبرز لقياس النموّ والتطوّر الاقتصادي، و تشير بيانات الشكل رقم (2) أنّ الناتج المحلّي الإجمالي شهد نموّاً متذبذباً، عكس الظروف السياسيّة والاقتصاديّة التي مرّت بها الأراضي الفلسطينيّة خلال الفترة 1994-1999، فقد ارتفع الناتج المحلّي الإجمالي خلال تلك الفترة بنسبة (54%)، محقّقاً أعلى معدّل نموّ في العام 1997 بنسبة (14.7%)، بينما كان أقلّ معدّل نموّ في العام 1996 بنسبة (1.2%)، ويُعزى النموّ في الناتج المحلّي الإجمالي في العام 1997إلى النموّ في العديد من الأنشطة الاقتصاديّة، مثل نشاط النقل والتخزين والاتصالات، الذي نما بحوالي (35.2%)، ونشاط الوساطة الماليّة والتأمين الذي نما بنسبة (39.8%) عن العام 1996، كما يُعزى انخفاض معدّل نموّ الناتج المحلّي الإجمالي في العام 1996 إلى حالة الركود الشديدة التي مرّ بها الاقتصاد الفلسطيني، نتيجة الإغلاقات المتكرّرة، والحصار الشامل الذي فُرض على مناطق السلطة الفلسطينيّة(الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2003، ص31).

-أمّا الفترة 2000-2002، فتشير البيانات أنّها شهدت تراجعاً بشكل متصاعد في حجم الناتج المحلّي قياساً بالعام 1999، حيث انخفض إجمالي الناتج المحلّي عام 2000 بنسبة (8.5%)، ثم تراجع أكثر في العام 2001 بنسبة (9.3%)، وسجّل أعلى نسبة تراجع في العام 2002 (12.5%) عن العام 2001، ويُعزى التراجع الحادّ في الناتج المحلّي الإجمالي في العام 2002 إلى الاجتياحات الإسرائيليّة الطويلة والمتكرّرة على مناطق السلطة الفلسطينيّة، وما رافقها من تدمير للبنى التحتيّة وشلل تامّ لحركة الاقتصاد (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2008، ص31).

شكل رقم (2)
تطوّر الناتج المحلي الإجمالي (مليون دولار) 1994-2014

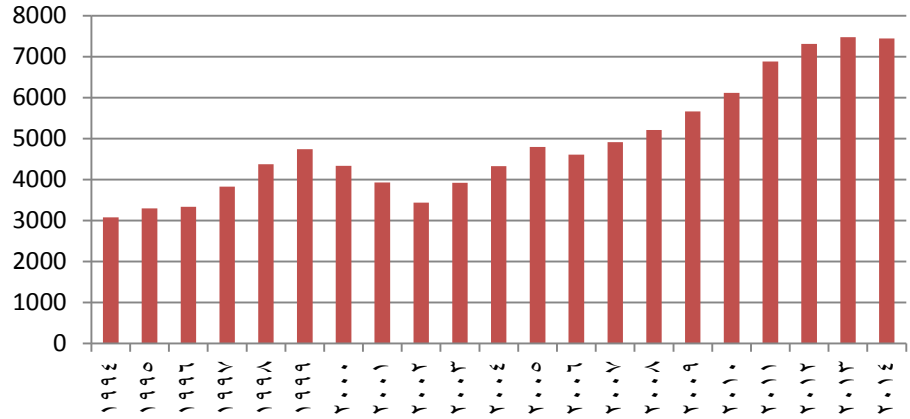

المصدر: من إعداد الباحث استناداً لبيانات الجدول رقم (2)

- ورغم أنّ البيانات تشير إلى ارتفاع نسبة نموّ الناتج المحلّي الإجمالي في العام 2003، مقارنةً بالعام 2002 إلى (14.0%)، إلّا أنّ هذا الارتفاع سببه المباشر كان الانخفاض الحادّ في نموّ الناتج عام 2002، باعتبار أنّ الناتج تراجع في العام 2003 بنسبة (27.04%) عن العام 1999، ومن الملاحظ من البيانات أيضاً أنّ الاقتصاد الفلسطيني بدأ بالتعافي في الأعوام 2004 و 2005، حيث استمرّ الناتج المحلّي الإجمالي بالارتفاع بنسب نموّ متذبذبة عكست الآثار المحدودة للإجراءات الاقتصاديّة التي تمّ تنفيذها لإصلاح ما تمّ تدميره خلال العام 2002، وما التذبذب في النموّ إلّا إشارة واضحة على أنّ زخم تلك الإجراءات الإصلاحيّة كان أقلّ نسبيّاً من حدّة الإجراءات التدميريّة في العام 2002.

- وتشير البيانات أيضاً أنّ العام 2006 شهد تراجعاً في الناتج المحلّي الإجمالي بنسبة (3.9%) عن العام 2005، ليعبّر عن الواقع الاقتصادي الذي ساد خلال ذلك العام، حيث تعرّضت المناطق الفلسطينيّة إلى حصار سياسي واقتصادي خانق نتيجة الحراك السياسي آنذاك، وما نتج عنه من توقّف رواتب الموظفين الذين بلغ عددهم حينها 160 ألف موظّف، وتعطّل مؤسّسات القطاع العام (بشكل نسبي) عن تقديم خدماتها، وشلل كبير في حركة الأشخاص والبضائع، فانعكس ذلك جلياً في القيمة المنخفضة للناتج المحلّي الإجمالي، كما وأثّر ذلك على النموّ الذي تحقّق في العام 2007، والذي يُعزى الجزء الأكبر منه إلى الانخفاض الحادّ في قيمته خلال العام 2006(الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2008، ص41).

- أمّا الفترة 2007–2011، فقد شهدت انتعاشاً ملحوظاً بعد فترة من الركود والتذبذب في أعقاب انتفاضة الأقصى، حيث شهدت هذه الفترة كما تشير البيانات ارتفاعاً تصاعديّاً للناتج المحلّي الإجمالي بلغ ذروته في العام 2011، محقّقاً معدّل نموّ (12.4%) عن العام 2010، قبل أنْ يتراجع النموّ إلى (6.3%) عام 2012، ثمّ إلى (2.2%) عام 2013، ويُعزى ارتفاع الناتج

المحلّي الإجمالي في العام 2011، إلى ارتفاع نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي في قطاع غزة، حيث وصلت إلى مستوى قياسي بلغ (17.7%) مقارنةً بالعام 2010، ولكنّه انخفض بشكلٍ ملحوظ خلال العامين 2012 و 2013، نتيجة انخفاض التجارة عبر الأنفاق مع مصر دون فتح المعابر التجاريّة، وكذلك انخفاض حجم المعونات والمساعدات التي تصل إلى القطاع(الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2009، ص37).

- أمّا العام 2014، فقد شهد تراجعاً في الناتج المحلّي الإجمالي بنسبة (0.4%) عن العام 2013، ويُعزى هذا التراجع إلى التدهور الكبير في النشاط الاقتصادي لقطاع غزّة، بالرغم من النموّ في الضّفّة الغربيّة، حيث انخفض الناتج المحلّي الإجمالي في قطاع غزّة بنسبة (15.2%) عام 2014، مقارنةً مع النموّ في الضّفّة الغربيّة بنسبة (5.1%) فقط (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2015، ص13).

وكخلاصة يمكن القول أنّ هذا التباين والتذبذب في معدّلات نموّ الناتج المحلّي الإجمالي، عكس بشكلٍ واضحٍ حالة عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي التي سادت مناطق السلطة الفلسطينيّة، وضعف القطاع الخاص وعدم قدرته على دفع عجلة النموّ الاقتصادي، في ظلّ تراجع أداء القطاع العام، بالإضافة إلى الآثار السلبيّة للإجراءات الإسرائيليّة التي حدّت من قدرة الاقتصاد الفلسطيني على تحقيق مستويات نموّ مرتفعة ومستدامة.

رابعاً التّحليل القياسي لتأثير عجز الموازنة على الناتج المحلّي الإجمالي:

ترى النظريّة الكينزيّة أنّ عجز الموازنة يؤدّي إلى زيادة الناتج المحلّي الإجمالي، لأنّ هذا العجز الناجم عن الزيادة في النفقات العامّة يؤدّي إلى زيادة دخول الأفراد، وبالتّالي زيادة مقدرتهم على شراء السلع والخدمات، ممّا يشجّع المنتجين على إنتاج مزيد من السلع و الخدمات، ولكن حتى يحدث هذا الأثر الإيجابي، يجب أنْ يكون الجهاز الإنتاجي داخل الاقتصاد عالي المرونة، بحيث يستطيع أنْ يلبِّي الحاجات المتزايدة من الطلب على السلع والخدمات، لأنّ

الزيادة في الطلب الكلّي نتيجة لزيادة النفقات العامّة، تؤدّي في حالة عدم مرونة الجهاز الإنتاجي، إلى زيادة المستوى العام للأسعار[1].

ولتحليل تأثير عجز الموازنة العامّة على الناتج المحلّي الإجمالي في فلسطين، اعتمد الباحث تحليل الانحدار البسيط لدراسة هذا التأثير، مستخدماً برنامج التحليل الإحصائي (E views)، وبعد معالجة مشاكل النموذج والتأكّد من استقرار السلسلة كما هو موضح في الجداول الملحقة (2-8)، كانت نتائج التّحليل الاحصائي كما يلي:

Dependent Variable: DGDP
Method: Least Squares
Date: 11/13/16 Time: 11:33
Sample (adjusted): 1994Q3 2014Q4
Included observations: 82 after adjustments
Convergence achieved after 8 iterations

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.1693	1.387058	8.644611	11.99057	C
0.0052	2.875933	0.143149	0.411688	DBD
0.0000	10.98329	0.070871	0.778402	AR(1)

13.26224	Mean dependent var	0.565175	R-squared
25.96867	S.D. dependent var	0.554167	Adjusted R-squared
8.579748	Akanke info criterion	17.33948	S.E. of regression
8.667799	Schwarz criterion	23751.94	Sum squared resid
8.615099	Hannan-Quinn criter.	-348.7697	Log likelihood
2.218675	Durbin-Watson stat	51.34110	F-statistic
		0.000000	Prob(F-statistic)

.78	Inverted AR Roots

[1] .(شحرور، 2013، ص108).

- أظهرت نتائج التحليل أنّ معامل التحديد (R-squared) بلغ (56%)، أي أنّ 56% من التغيّر في الناتج المحلّي الإجمالي، يُعزى إلى التغيّر في عجز الموازنة، ويمكن تفسير هذه النتيجة بأنّ زيادة عجز الموازنة تعني زيادة الإنفاق الحكومي، الذي يُعتبر مكوّناً أساسيّاً من مكوّنات الناتج المحلّي وفقاً لمعادلة الناتج المعروفة:

$$Y = C + I + G + (X-M)$$

هذا إضافةً إلى أنّ الإنفاق الاستهلاكي الحكومي (G) هو جزء من الاستهلاك النهائي (C)، الذي يساهم في النصيب الأكبر في تكوين الناتج المحلّي الإجمالي، وعليه فإنّ الناتج المحلّي الإجمالي، يتأثّر إيجاباً بزيادة العجز من خلال الاستهلاك النهائي والإنفاق الحكومي.

- ك

ما أظهرت النتائج أنّ معادلة خط الانحدار كانت كالآتي:

$$(GDP) = 11.99 + 0.41\ (bd)$$

GDP: الناتج المحلّي الإجمالي

Bd: عجز الموازنة العامّة

بمعنى أنّ زيادة عجز الموازنة الكلّي قبل المنح والمساعدات بمقدار مليون دولار أمريكي، سوف يؤدّي إلى زيادة الناتج المحلّي الإجمالي بمقدار (0.41) مليون دولار أمريكي.

النتائج والتوصيات

1. النتائج

أ- عانت السلطة الفلسطينيّة من عجزٍ مستمرٍّ في موازناتها طوال فترة الدراسة، وتفاوتت نسبة العجز من عامٍ لآخر لأسبابٍ اقتصاديّة وسياسيّة واجتماعيّة، حيث ارتفع هذا العجز كنسبة من الناتج المحلّي الإجمالي من 3.7% عام 1994، إلى 10.9% عام 2014، في حين كانت أعلى نسبة في العام 2008، حيث بلغت حوالي 32.3%.

ب- شهدت فترة الدراسة تبايناً وتذبذباً ملحوظاً في معدّلات نموّ الناتج المحلّي الإجمالي، عكس بشكلٍ واضحٍ حالة عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي الّتي سادت مناطق السلطة الفلسطينيّة، بالإضافة إلى الآثار السلبيّة للإجراءات الإسرائيليّة التي حدّت من قدرة الاقتصاد الفلسطيني على تحقيق مستويات نموّ مرتفعة ومستدامة.

ت- هناك علاقة معنويّة، ذات دلالة إحصائيّة بين عجز الموازنة العامّة (bd)، وبين النموّ الاقتصادي، ممثّلاً بالناتج المحلّي الإجمالي(GDP)، حيث أظهرت النتائج أنّ زيادة العجز بنسبة 1%، سوف تؤدي إلى زيادة الناتج المحلّي الإجمالي بنسبة 0.41%.

ث- إنّ السبب الرئيسي والمباشر لاستمرار وتزايد عجز الموازنة العامّة في فلسطين، هو التوسّع في الإنفاق العام، الناتج عن تزايد الضغوط الإنفاقيّة على السلطة الفلسطينيّة، لتلبية الاحتياجات الأساسيّة للمواطنين.

ج- شكّلت المنح والمساعدات الخارجيّة رافداً أساسيّاً لتمويل وتغطية عجز الموازنة العامّة، بل وتحويل هذا العجز إلى فائض في بعض السنوات، كما حدث في العام 2014، حين تحوّل العجز الكلّي الجاري للموازنة البالغ (816) مليون دولار قبل المنح والمساعدات، إلى فائض بقيمة (414) مليون دولار بعد

المنح والمساعدات، ممّا يدلّل أنّ المساعدات الخارجيّة لعبت دوراً هامّاً في تخفيض عجز الموازنة العامّة.

التوصيات

أ- اعتماد خطّة تنمويّة شاملة من قبل الحكومة الفلسطينيّة لتقليص العجز في الموازنة، بحيث تُنفّذ هذه الخطّة في سياق استراتيجية تنمويّة عامّة، تهدف إلى معالجة جميع الاختلالات البنيويّة التي يعاني منها الاقتصاد الفلسطيني.

ب- تعزيز دور الإيرادات المحلّيّة في تقليص عجز الموازنة العامّة، وذلك من خلال إجراء المزيد من الإصلاحات الضريبيّة، وتفعيل السياسات الماليّة، والقوانين والأنظمة الّتي تساهم في تعزيز هذا الدّور.

ت- ضبط الإنفاق الحكومي وترشيده، خاصّةً الإنفاق غير الضروري، وإجراء مراجعة شاملة لمكوّناته، وزيادة معدّل نموّ الإيرادات العامّة عن معدّل نموّ النفقات العامّة.

ث- ضرورة قيام الحكومة الفلسطينيّة بإجراء إصلاحات ماليّة صارمة، لمراقبة العجز في الموازنة، وتحسين الانضباط والاستدامة الماليّين، وتقليل الاعتماد على المنح والمساعدات الخارجيّة.

ج- توجيه الإنفاق الحكومي، والمنح والمساعدات الخارجيّة، نحو المشاريع الإنتاجيّة المدرّة للدّخل، وذلك بهدف تغطية عجز الموازنة العامّة من إيرادات هذه المشاريع.

المراجع العربيّة:

1. أحمد أبو زعيتر، دور الإيرادات المحليّة في تمويل الموازنة العامة للسّلطة الفلسطينيّة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر بغزة، فلسطين، 2012.
2. إيمان شحرور، عجز الموازنة العامّة في سورية وآثاره الاقتصاديّة، مركز دراسات الوحدة العربيّة، بحوث اقتصادية عربيّة، العددان 64/63، بيروت، 2013.
3. الأنكاد: تقرير التجارة والتنمية 2011، جنيف، أيلول 2011.
4. الأنكاد: تقرير التجارة والتنمية 2012، جنيف، أيلول 2012.
5. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، أداء الاقتصاد الفلسطيني للعام 2014، رام الله، فلسطين، 2015.
6. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الحسابات القومية بالأسعار الجارية والثابتة 1994–2000، رام الله، فلسطين، 2003.
7. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الحسابات القومية بالأسعار الجارية والثابتة 2000–2005، رام الله، فلسطين، 2008.
8. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الحسابات القومية بالأسعار الجارية والثابتة 2004–2007، رام الله، فلسطين، 2009.
9. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الأداء الاقتصادي للعام 2013، رام الله، فلسطين، 2014.
10. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الأداء الاقتصادي للعام 2014، رام الله، فلسطين، 2015.
11. حامد دراز وآخرون، مبادئ المالية العامة، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2004.
12. حسن الحاج، عجز الموازنة: المشكلات والحلول، المعهد العربي للتخطيط، سلسلة جسر التنمية، العدد الثالث والستون، الكويت، مايو 2007.
13. حمدي العناني، اقتصاديات المالية العامة ونظام السوق، دراسة في اتجاهات الإصلاح المالي والاقتصادي، الدار المصرية اللبنانية، الطبعة الأولى، 1992.
14. درواسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، حالة الجزائر :1990–2004، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر، 2005.
15. ربى رشيد ونداء الصّوص، العجز المالي وأثره على الاقتصاد الأردني، مجلّة كليّة بغداد للعلوم الاقتصاديّة الجامعة، العدد29، بغداد، 2012.

16. رمزي زكي، انفجار العجز، علاج عجز الموازنة العامة للدولة في ضوء المنهج الانكماشي والمنهج التنموي، دار المدى للثقافة والنشر، الطبعة الأولى، دمشق، 2000.
17. رمزي زكي، الصراع الفكري والاجتماعي حول عجز الموازنة العامّة في العالم الثالث، سينا للنشر والتوزيع، القاهرة، 1993.
18. سامي خليل، نظرية الاقتصاد الكلي، الكتاب الأول، المفاهيم والنظريات الأساسية، الكويت، 1994.
19. سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي الأول، 1995.
20. سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي الرابع، 1998.
21. سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي الثامن، رام الله، 2003.
22. سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي العاشر، رام الله، 2005.
23. سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي الثاني عشر، رام الله، 2007.
24. سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي 2012، رام الله، حزيران 2012.
25. سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي 2013، رام الله، حزيران 2013.
26. صبرينة كردودي، تمويل عجز الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الإسلامي: دراسة تحليلية مقارنة، دار الخلدونية، الجزائر، 2007.
27. لحسن دردوري، سياسة الميزانية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة، دراسة مقارنة الجزائر – تونس، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2013.
28. محمد أبو مصطفى، دور وأهميّة التّمويل الخارجي في تغطية العجز الدائم لموازنة السّلطة الوطنيّة الفلسطينيّة، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلاميّة، غزة، فلسطين، 2009.
29. مصطفى لطفي، فعاليّة السياسات الماليّة في علاج عجز الموازنة العامّة للدّولة بالتّطبيق على مصر خلال الفترة من رسالة ماجستير غير منشورة، 1975–2002، جامعة عين شمس، مصر، 2004.
30. منال عثمان، دور السياسة المالية في تعبئة الفائض الاقتصادي لتمويل التنمية الاقتصادية والاجتماعية، دراسة الاقتصاد السوري، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة حلب، سوريا، 2009.
31. نبيل عبد النبي، الآثار الاقتصاديّة والاجتماعيّة لموازنات السّلطة الفلسطينيّة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر بغزة، فلسطين، 2012.

32. هيفاء غدير، السياسة المالية والنقدية ودورها التنموي في الاقتصاد السوري، وزارة الثقافة، الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، 2010.

المراجع الأجنبيّة:

33. Lau Bach, Thomas. (2009). "New evidence on the interest rate effects of budget deficits and debt". Journal of the European Economic Association, 7(4), 858-885.

34. Bräuninger, Michael. (2005). "The budget deficit, public debt, and endogenous growth". Journal of Public Economic Theory, 7(5), 827-840.

35. Gale, William, & Orszag, Peter (2003). "Economic effects of sustained budget deficits". National Tax Journal, 463-485.

الملاحق

جدول رقم (1) تطوّر عجز الموازنة العامة الفلسطينية (مليون دولار) للسنوات 1994-2014

البيان	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003
الإيرادات العامة	268	411	684	807	868	942	939	273	290	747
المنح والمساعدات (إيرادات خارجية)	132	138	244	520	530	497	510	849	697	519
النفقات الجارية	297	501	710	862	838	937	1199	1095	994	1276
النفقات التطويرية	86	134	218	500	520	474	456	318	229	359
(رصيد الموازنة) قبل المنح والمساعدات	5-11	-224	-244	-555	-490	-469	-716	-1162	-956	-888
(رصيد الموازنة) بعد المنح والمساعدات	16	-86	0	-35	40	28	-206	-313	-259	-369

البيان	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الإيرادات العامة	1050	1370	722	1616	1780	1548	1928	2167	2240	2320	2791
المنح والمساعدات (إيرادات خارجية)	615	349	1019	1322	1953	1402	1277	978	932	1358	1230
النفقات الجارية	1528	1994	1426	2567	3273	2919	2984	2961	3047	3250	3446
النفقات التطويرية	261	287	281	310	190	186	275	296	211	168	161
(رصيد الموازنة) قبل المنح والمساعدات	-739	-911	-985	-1261	-1683	-1557	-1331	-1081	-1018	-8109	-816
(رصيد الموازنة) بعد المنح والمساعدات	-124	-562	34	61	270	-155	-54	-104	-86	602	414

المصـــدر: - التقـارير السـنوية لسـلطة النقـد الفلسـطينية، السـنوات 1995، 1998، 2007، 2008، 2013 - سـلطة النقـد الفلسـطينية، النشـرة الإحصـائية الربعيـة، الربـع الرابـع2014، العـدد السـابع، رام الله، فلسـطين، آذار 2015، ص 38-39.

جدول رقم (2)

تطوّر حجم الناتج المحلّي الإجمالي في فلسطين بالأسعار الثابتة 1994–2014

السنة	الناتج المحلّي الإجمالي بالأسعار الثابتة / **مليون دولار**	معدّل النموّ %
1995	3300	7.1
1996	3340.1	1.2
1997	3830	14.7
1998	4379	14.3
1999	4741.6	8.3
2000	4335.9	- 8.5
2001	3932.2	- 9.3
2002	3441.1	- 12.5
2003	3923.4	14.0
2004	4329.2	10.3
2005	4796.7	10.8
2006	4609.6	- 3.9
2007	4913.4	6.6
2008	5212.1	6.1
2009	5663.6	8.7
2010	6122.3	8.1
2011	6882.3	12.4
2012	7314.8	6.3
2013	7477.0	2.2
2014	7463.4	- 0.2
2015	7719.3	3.4

المصدر:- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني- الحسابات القوميّة بالأسعار الجارية والثابتة 1994–2012، رام الله، فلسطين، 2014، ص94. - الأداء الاقتصادي للعامين 2013، 2014

ملحق رقم (3)

Null Hypothesis: BD has a unit root

Exogenous: Constant

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=0)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.946071	0.3100
Test critical values:	1% level	-3.511262	
	5% level	-2.896779	
	10% level	-2.585626	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(BD)

Method: Least Squares

Date: 11/13/16 Time: 11:19

Sample (adjusted): 1994Q2 2014Q4

Included observations: 83 after adjustments

ملحق رقم (4)

Null Hypothesis: GDP has a unit root

Exogenous: Constant

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=0)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		0.601945	0.9890
Test critical values:	1% level	-3.511262	
	5% level	-2.896779	
	10% level	-2.585626	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

ملحق رقم (5)

Null Hypothesis: D(DBD) has a unit root

Exogenous: Constant

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=0)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-11.63865	0.0001
Test critical values:	1% level	-3.513344	
	5% level	-2.897678	
	10% level	-2.586103	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

ملحق رقم (6)

Null Hypothesis: D(DGDP) has a unit root

Exogenous: Constant

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=0)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-11.56554	0.0001
Test critical values:	1% level	-3.513344	
	5% level	-2.897678	
	10% level	-2.586103	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(DGDP,2)

Method: Least Squares

Date: 11/13/16 Time: 11:24

Sample (adjusted): 1994Q4 2014Q4

ملحق رقم (7)

Dependent Variable: DGDP

Method: Least Squares

Date: 11/13/16 Time: 11:27

Sample (adjusted): 1994Q2 2014Q4

Included observations: 83 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	13.46689	2.864328	4.701589	0.0000
DBD	-0.055970	0.162523	-0.344383	0.7315

R-squared	0.001462	Mean dependent var	13.36972
Adjusted R-squared	-0.010866	S.D. dependent var	25.82840
S.E. of regression	25.96834	Akaike info criterion	9.375435
Sum squared resid	54622.75	Schwarz criterion	9.433720
Log likelihood	-387.0806	Hannan-Quinn criter.	9.398851
F-statistic	0.118599	Durbin-Watson stat	0.569292
Prob(F-statistic)	0.731451		

ملحق رقم (8)

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

F-statistic	0.087667	Prob. F(1,80)	0.7679
Obs*R-squared	0.089760	Prob. Chi-Square(1)	0.7645
Scaled explained SS	0.162847	Prob. Chi-Square(1)	0.6865

Test Equation:

Dependent Variable: RESID^2

Method: Least Squares

Date: 11/13/16 Time: 11:35

Sample: 1994Q3 2014Q4

Included observations: 82

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	291.4040	64.26717	4.534259	0.0000
DBD	-1.075683	3.633014	-0.296086	0.7679

R-squared	0.001095	Mean dependent var	289.6578
Adjusted R-squared	-0.011392	S.D. dependent var	576.2354
S.E. of regression	579.5083	Akaike info criterion	15.58632

المشروع الاعلامي الايراني الموجه للبلاد العربية امكانيات وأزمات

أ.سعيد أبو رحمة

منذ اندلاع الثورة الخمينية في إيران عام 1979م، والمؤسسة الايرانية تتبنى مشروع تصدير الفكر الخميني من خلال عدة وسائل، مستخدمة الاعلام بكل ذرائعه لتحقيق مآربها لتنفيذ ذلك المشروع. فقد جاء في تراث الخميني ان مبدا تصدير الثورة لا يعني الهجوم العسكري وتحشيد الجيوش ضد البلدان الأخرى مطلقا. حيث قال: " لا نريد ان نشهر سيفا او بندقية ونحملها على الاخرين، نتطلع الى تصدير ثورتنا الثقافية، ونتطلع الى تصدير الثورة عن طريق الاعلام والتبليغ، فهدفنا ان نعرف الاسلام على حقيقته في حدود قدراتنا الاعلامية عن طريق وسائل الاعلام المسموعة والمرئية والمقروءة. (تصدير الثورة هو منهج ثابت للخميني ص73-79). ولم يقتصر الدور الاعلامي على المؤسسات الايرانية الاعلامية المحلية، بل تم استخدام أذرع اعلامية خارج الحدود الايرانية ، وانتقل ذلك الدور من مرحلة السرية إلى مرحلة العلنية خاصة بعد حرب الخليج 1990م، وسقوط بغداد في قبضة الأمريكيين 2003م، حيث تطور النشاط الاعلامي بشكل ملفت للنظر، بالإضافة لتجنيد العديد من المؤسسات والشخصيات الاعلامية لاستخدامها في تشويه الدول العربية خاصة التي تجتهد في كشف المشروع الشيعي ورفع اللواء السني. فكان لابد من اعداد دراسة تدرس الاعلام الايراني من حيث النشأة والامكانيات والأزمات.

وتتمحور مشكلة الدراسة في التعرف على المشروع الاعلامي الايراني من حيث تاريخه نشأته، وامكانياته والازمات التي يوجهها، وسبل التصدي له. حيث تهدف إلى دراسة تاريخ الاعلام الايراني من حيث النشأة وأبرز المؤسسات الاعلامية. والتعرف على أذرع الاعلام الايراني الخارجية، والكشف على استراتيجية إيران في الخديعة الاعلامية، ومعرفة أثر وانعكاس العقوبات المفروضة منذ سنين، وجائحة كورونا 2019 على الاعلام الايراني.

كما أن للدراسة أهمية كبيرة من حيث فكرتها وقيمتها بشكل عام، فتدور حول رصد وفهم المشروع الاعلامي الايراني، وكشف القوى الناعمة التي تستخدمها إيران لتحقيق سياسة التصدير الشيعي، مع محاولة التعرف على امكانياته والازمات التي يتعرض لها، وسبل التصدي لذلك المشروع.

حيث تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي بهدف التعرف على المشروع الاعلامي الايراني، وبيان امكانياته والأزمات التي تواجهه معتمدا على المنهج الاستقرائي بهدف التعرف على امكانيات وأزمات وأهداف المشروع الاعلامي الايراني في المنطقة.

أولا: ماهية الاعلام الايراني

سعت إيران منذ بداية عهد حكم الخميني والملالي إلى الدعاية لثورتهم وفكرهم عبر المجلات لكونها الوسيلة الأفضل للتواصل مع الشعوب العربية في تلك المرحلة، فقد كانت إيران تصدر عددا من المجلات الدعائية بعناوين جذابة على غرار مجلة الوحدة الإسلامية و التوحيد، والتي كانت توزعها السفارات الإيرانية مجاناً ويتلقفها الشباب بلهفة، وكان لهذه المجلات دور في إيجاد شعبية لإيران والخميني لدى قطاع كبير خاصة من الطلبة بل وفي تشيع عدد منهم. كما أن إيران الخميني استبدلت مسار القسم العربي في إذاعة طهران من الدعاية لفكر الشاه لبث فكر تصدير الثورة الخمينية. فقد اهتمت إيران بالإعلام مبكرا فاعتنت بهيئة الإذاعة والتلفزيون الإيرانيّة IRIB والتي تشمل أكثر من 35 قناة إذاعيّة وتلفزيونيّة حكوميّة، وتضم أكثر من 25000 موظف تأسّست عام

1966. بالاضافة إلى اعتماد ثورة الخميني على الدعاية الإعلامية من خلال أشرطة الكاسيت التي كانت تنقل خطب الخميني حتى سميت ثورة الكاسيت، فقد ربطت الثورة مسؤولية الإشراف العام على جهاز الإعلام في إيران بالمرشد الأعلى من خلال الدستور الإيراني الصادر عام 1979 والمعدل عام 1989، حيث ينص الدستور في المادة 175: على أنه يجب تأمين حرية النشر والإعلام طبقاً للمعايير الإسلامية ومصالح البلاد في الإذاعة والتلفزيون. **و** يتم تعيين رئيس مؤسسة الإذاعة والتلفزيون في جمهورية إيران وإقالته من قبل قائد الثورة. وهذا يدل على أهمية دور الإعلام في السياسة الإيرانية الداخلية والخارجية. **ف**على الرغم من وجود الصحف في إيران منذ القرن ما قبل الماضي، ويمكن تصنيف الإعلام الإيراني إلى جزأين رئيسين هما إعلام حكومي وإعلام خاص.إلا أن هذين النمطين يدوران في فلك المرشد الأعلى الذي يدير بوصلة الإعلام ويحدد الاستراتيجية التي يسير عليها. ويتم ادارتها من قبل وكالة بث الجمهورية الإسلامية الإيرانية(IRIB) ، تلك الهيئة التي تقود المشهد الإعلامي الإيراني الحقيقي وترسم الاستراتيجيات وتراقب ما يطرح في وسائل الإعلام، والتي ترتبط بعدد من الوزارات والهيئات الحكومية الأخرى، وخصوصًا وزارة الخارجية مما يعطي مؤشرًا واضحًا وصريحًا لكيفية سير الإعلام الإيراني الذي يأتي متطابقًا مع السياسة الإيرانية. هذه الهيئة ترتبط بعدد من الوزارات والهيئات الحكومية الأخرى، وخصوصًا وزارة الخارجية، لتحقيق عدد من الأهداف، ومن بينها نقل وجهة النظر الرسمية للدولة في القضايا والأمور المختلفة[1].

واعتمدت إيران منذ بداية الثورة الخمينية لتصدير ثورتها وخدمة سياساتها للهيمنة على الدول التي تهتم عن قرب بالسيطرة عليها وخاصة (العراق، سوريا، لبنان، اليمن، البحرين، أفغانستان) على مجموعة من وسائل الإعلام، ولاسيما القنوات التلفزيونية وقنوات الأفلام. وازداد اهتمام إيران بالإعلام الخارجي بشكل كبير بعد الهجوم الأمريكي على أفغانستان والعراق.

وكانت هذه أبرز وأهم الأذرع الاعلامية الايرانية[2]قناة العالم فقد سعت طهران إلى إنشاء قناة العالم الموجهة إلى العالم العربي بشكل عام وإلى العراق ولبنان بشكل خاص، واستعانت بخبرات إعلامية عربية من مختلف الجنسيات، وبعض العراقيين من المعارضة الشيعية الذين لجأوا إلى طهران. وتمكنت هذه القناة من تحقيق بعض النجاح وخاصة في العراق ولبنان. وسوريا منذ اندلاع الثورة. وهذه القناة موجهة للخارج من خلال تقديمها لنشرات إخبارية مع شبكة مراسلين واسعة عربيا ودوليا، وبرامج سياسية مختلفة تعنى جميعها بالشأن الإيراني والعربي. وركزت القناة منذ انطلاقتها على العراق ولبنان والقضية الفلسطينيّة والقوة السّياسيّة والعسكريّة الإيرانيّة وبرنامجها النّووي . وتشويه صورة من يعارض السّياسات الإيرانيّة من الدّول أو المؤسسات مستفيدة من المسميات مثل: إسلاميّة إيران وشؤون الإسلام والمسلمين ودعم المقاومة، فيما تتجاهل دعم المقاومة العراقيّة ودعم التنظيمات الشّيعيّة. ومنذ انطلاقة قناة العالم أيضاً تم تجميد القسم العربي لقناة سحر الإيرانيّة التي تأسّست عام 1980.

كما أنشئت قناة الكوثر صبيحة الثورة الإيرانية (بداية العام 1980) بمسمى قناة سحر، وتم تبديل الاسم في العام 2007 لتصبح قناة الكوثر. وهذه القناة تهتم بشكل خاص بالإعلام الديني، عبر برامج مختلفة تطرح الفكر الديني (المذهب الشيعي)، ونشرات إخبارية تهتم بشكل خاص بالحدث الإسلامي في مختلف البلاد الإسلامية. وهي تبث عبر الأقمار الاصطناعية (هوت بيرد، ويوتيل سات)، وقد توقفت بسبب عدم دفع المستحقات لشبكة الأقمار الاصطناعية، بعد توقف التمويل. في حين تم إنشاء أي فيلم (IFilm) في العام 2010 وهي تبث باللغة العربية للعالم العربي بشكل خاص وتهتم بتقديم الأفلام والمسلسلات الإيرانية، وهذه القناة لقيت رواجا في بعض المناطق في العالم العربي وخاصة المناطق التي تضم أكثرية شيعية. بالإضافة إلى قنوات ومواقع التواصل الاجتماعي تقوم إيران أيضا برعاية قنوات ومواقع على شبكات التواصل الاجتماعي، موجهة للعالم العربي بشكل خاص وهي تتبع للجمعية العامة لاتحاد الإذاعات والتلفزيونات الإسلامية، وهذه المواقع تقدم الرؤية الإيرانية للأحداث.

إن إيران دعمت عبر اتحاد الإذاعات الإسلامية عشرات الفضائيات الشيعية في المنطقة ، وعرفت بأن همها ليس تحري مصداقية الأخبار، وإنما اعتادت على بث خطاب تحريضي وكراهية طائفية من خلال برامجها اليومية التي تستهدف طائفة بعينها، كلها انطلقت خلال عامي 2014 و2015، باسم فصائل ضمن قوات الحشد الشعبي وتتخصص بعرض رسالة المليشيات تلك للعراقيين، كما تدير الأحزاب والمليشيات الشيعية في العراق قرابة 25 محطة فضائية، يضاف إليها 11 محطة إذاعية أبرزها إذاعة ثأر و ميسان والحشد والوعد، وصحف مختلفة جميعها ناطقة باسم تلك المليشيات والأحزاب أو تتبنى منهجها[3].

أما تلك القنوات فهي قناة العهد، والعهد2 التابعة لمليشيا عصائب أهل الحق، قناة الغدير التابعة لمليشيا بدر، وقناة النجباء التابعة لمليشيا النجباء، وقناة الولاء التابعة لمليشيا الخراساني، وقناة حشدنا التابعة للحشد الشعبي، قناة الثانية التابعة لمليشيا الإمام الغائب، وقناة الموقف التابعة لمليشيا كتائب سيد الشهداء. وكذلك قنوات الفرات التابعة لتيار الحكمة بزعامة عمار الحكيم، وقناة الأيام التابعة لحزب المجلس الأعلى العراقي، قناتي الإباء، والاتجاه التابعتين لمليشيا حزب الله العراقي، قناة آفاق الفضائية التابعة لحزب الدعوة جناح نوري المالكي، قناة بلادي تابعة لحزب الإصلاح بزعامة إبراهيم الجعفري، وقناة النعيم التابعة لحزب الفضيلة. بالإضافة للعديد من القنوات تشمل قناة الطليعة التابعة لحزب الطليعة بزعامة المعمم محمد تقي الدين المدرسي، وقناة البينة، وقناة آسيا حزب المؤتمر الوطني الشيعي، وقناة المسار التابعة لحزب الدعوة تنظيم العراق، وقناة المسار الأولى التابعة لحزب الدعوة تنظيم الداخل، وقناة أهل البيت، وقناة كربلاء، وقناة السلام. بالإضافة للعديد من الفضائيات وإذاعات بلغات مختلفة منها الكردية والإنجليزية والآذرية والفرنسية والبوسنية والهوسا والبشتونية والسواحيلية. وفي لبنان فإن أكبر مركز لمحطة تلفزيون إيرانية ناطقة باللغة العربية وهي قناة العالم، وقناة المنار لسان حال حزب الله، وقناة الميادين والتي تعد أكبر قناة مدعومة إيرانيا بعد المنار.

وفي الفترة من مارس/آذار 2011 أطلق الحوثيون قنوات فضائية ممولة من إيران، منها فضائية المسيرة الناطقة باسم الحوثيين، وفضائية الساحات الموالية لهم والتي تبث من الضاحية الجنوبية في بيروت. أما في البحرين فدعمت إيران فضائية اللؤلؤة والتي تبث من العاصمة البريطانية لندن. وتعد الضاحية الجنوبية في بيروت مركزا هاما لبث بعض تلك الفضائيات كالمسيرة واللؤلؤة ونبأ الموجه ضد السعودية[4].

وتتنوع هذه الفضائيات الشيعية والإيرانية بين فضائيات دينية وهي نوعان: نوع يعتمد المواربة ويدعي التقريب والوحدة، ونوع صريح في نشر التشيع بخرافاته وغلوه، وقنوات سياسية إخبارية، وقنوات للأطفال، وقنوات فنية، وقنوات تنطق بلسان أحزاب شيعية في لبنان والعراق واليمن، وقنوات تعليمية[5]. وحرصت إيران والقوى الشيعية على تكوين أذرع إعلامية في أي بلد يستهدفونه، بهدف تسويق الرؤية الشيعية الإيرانية في قضايا الدين والسياسة، وتشكيل حاضنة شعبية بين النخب والجمهور[6]. وكذلك في الكويت يتم دعم الشيعة رجلا شيعيا إيرانيا ويملك العديد من الصحف والقنوات، وفي المغرب مؤخرا سُمح للشيعة بترخيص مؤسسة رسمية لهم ذات طابع بحثي وإعلامي، وهذا يدل على وجود رؤية واضحة للغزو والتغلغل في المجتمع المغربي. بالإضافة جاء إنشاء قناة الميادين عقب بداية الربيع العربي والتصادم مع سياسة قناتي الجزيرة والعربية في رفض تمرير انقلاب شيعة البحرين تحت شعار الربيع العربي[7].

فلو نظرنا إلى واقع شبكات التواصل الاجتماعي داخل إيران نجد أنها لم تحظَ بأي من مناخات حرية الرأي والتعبير، بل تم جعلها امتدادًا لسياسية إيران القمعية تجاه وسائل الإعلام التقليدية. وأخذ القمع على تلك الشبكات تتمثل بعدة أشكال لحجب تلك الشبكات من خلال سن قوانين مبالغ جدًا في صرامتها تجاه مستخدمي الشبكات قبل حجبها، وإيجاد منصات بديلة لتلك الشبكات لضمان الرقابة على محتواها.

محتوى الرسالة الاعلامية

يعتبر الكذب والتضليل منهج الاعلام الايراني بهدف توجيه رسالة سياسية معينة، ضارباً كل القيم والأعراف المهنية والأخلاقية عرض الحائط. وبرر بعض الخبراء ذلك التضليل مطلباً سياسياً ودينياً أحياناً تحت منطق الغاية تبرر الوسيلة، وما دام أن وسيلتهم سوف توصلهم إلى الغاية المنشودة، فلا حرج في كونها كذباً وتضليلاً. والراصد لتغطيات الإعلام الإيراني لأحداث المنطقة العربية يجد أنها تعتمد على بث صور وفبركة أخبار كثيرة، في الفضائيات ومواقع التواصل الاجتماعي، فضلاً عن حرصها على تشويه الخصوم، لدرجة بات تشويه التاريخ مسلكاً رئيسياً وصولاً لهدفها.

وتمتلك إيران أذرعاً إعلامية داخلية وفي أي بلد تستهدفه، حيث يتبنّى النظام الإيراني استراتيجية إقناعيه في خطابه، هي استراتيجية الأمر الواقع والتأثير في المتلقي وتشكيل الصورة الذهنية من خلال عشرات القنوات الفضائية والمواقع الإلكترونية الناطقة بالعربية على أشكال برامج سياسية وتعبويه وثقافية وترفيهية معتمداً على آليات تقوم على التركيز على عملية التكرار وضخّ المعلومات الكثيفة للتأثير في الناس حتى يؤمنون بما يطرح. والربط السياسي بالمصالح من خلال الدعم المالي والاقتصادي والعسكري. واعتماد أدبيات الإرث الثوري كخُطب الخميني التي يُعاد تكرارها باستمرار. بالإضافة إلى استخدام آلية الاستثارة العاطفية ومخاطبة المتلقي بالتركيز على قضايا وأحداث تثير الغضب والكراهية من خلال التأثير الوجداني. والعمل على تسريب المعلومات لقياس نبض الشارع بشأن قراراتٍ مهمة، أو لتوجيه رسائل معيّنة إلى الخارج. وابتداع الأكاذيب وبثّ الإشاعات ومتابعة تأثيراتها المختلفة وقياس ردود الفعل عليها داخليّاً وخارجيّاً [8].

لقد أصبح الإعلام الجديد ذراع الحكومة الإيرانية ووسيلتها الناجعة التي تستخدمها بشكلٍ كثيفٍ لفرض نموذجها الفكري وتحقيق الهيمنة من خلال الخطاب الإعلامي الموجّه. فعملت على تطوير استراتيجيّات إقناعيه مُحدَّدة

وموجَّهة للتأثير في المتلقِّي، مستثمرةً قدرتها الهائلة على مخاطبة طيفٍ واسعٍ من النسيج الاجتماعي لترويج مضامينها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية من خلال استخدام آليةِ تكريس الأمر الواقع عبر رسالةٍ إعلاميةٍ تخدم مصالحها. كما عملت الحكومة الإيرانية على تحويل الإعلام إلى جسمٍ سلطويٍّ، فقد صمّمت خطة عمل إعلامية لإعادة دمج المجتمع الإيراني وإبعاده عن المجتمع الدولي.

بما أن الاعلام الايراني قائم على التحريض بهدف التشكيك، أي أن التحريض ليس عبثياً وإنما منهج ومخطط له بهدف الحصول على أكبر قدر من التصريحات والمواقف الداعمة لمشروعها من العديد من السياسيين والحزبيين ورجال دين والإعلاميين والمثقفين والتي تستضيفهم على محطاتها الخاصة أو من خلال المحطات الداعمة لها[9].

فعلينا أن ندرك أن الساحة الإعلامية لا تتوفر فيها البيئة المناسبة للعمل الإعلامي، فكل المؤسسات الاعلامية بشقيها العام والخاص يعود مرجعتيها إلى هيئة وكالة بث الجمهورية الإسلامية الإيرانية (IRIB) التي ترسم السياسة لكافة الإعلام الإيراني وتحدد محاذير النشر لديه. ومن خلال متابعة المواضيع التي يطرحها الإعلام الإيراني عبر وسائله المتعددة وبلغات متعددة، نلاحظ أن ملامحه العامة تتمثل في رسائل دعائية للنظام الإيراني. وتغذية روح العدائية تجاه دول المنطقة. وايجاد خطاب متشنج في مضامين المحتوى الإعلامي نحو الخارج. وإهمال تام لقضايا التنمية في الداخل الإيراني، وعدم الحديث عن الوضع الاقتصادي في الشارع الإيراني . والحرص على غياب المعلومة وحضور صبغة الرأي في كافة مضامين المحتوى الإعلامي.

ومما سبق نستطيع أن نلاحظ في الاعلام الإيراني الارتباط الوثيق بين الثورة الإسلامية ونشوء الجمهورية والإعلام، وأهمية الدور التحريضي للإعلام من وجهة نظر القوى الإسلامية، والاعتماد على الأيديولوجيا في الخطاب الإعلامي.ويرتبط الإعلام الإيراني الرسمي دستوريًا، بأعلى سلطة في الجمهورية الإسلامية، التي يمثلها المرشد الأعلى. وتعدّ مؤسسة الإذاعة والتلفزيون مؤسسة

خاضعة خضوعًا كبير لسيطرة الحرس الثوري الإيراني، وذلك عبر رئاسة هذه المؤسسة، وهم ضباط في الحرس الثوري، وشخصيات تدور في فلك نفوذ الحرس الثوري. وإن حجم الموارد المالية والبشرية الكبيرة التي وصلت إليها مؤسسة الإذاعة والتلفزيون يؤكد أن هذه المؤسسة تضطلع بدور مهم، داخليًا وخارجيًا، في ترسيخ التوجهات الاستراتيجية لصانع القرار الإيراني، وحجم القضايا والساحات التي يغطيها الإعلام التابع لهذه المؤسسة. بالإضافة لتوسّع الإعلام الإيراني، بشقيه الرسمي والخاص، مع تحولات إيران من الثورة إلى الدولة، بالتزامن مع متغيّر داخلي مهم، وهو وفاة آية الله الخميني، ومتغّير عالمي رئيس، هو سقوط الاتحاد السوفياتي. ونظرًا إلى حسابات التعدد الإثني الداخلي (الفرس، الأذريون، العرب، الكرد، التركمان، الجيلاك، البلوش، وغيرهم)، ونظرًا إلى الخريطة الجيوسياسية (أذربيجان، باكستان، أفغانستان، تركيا، أرمينيا، العراق، الخليج العربي)، فقد تنوع الإعلام الإيراني في لغاته، عاكسًا خارطة التنوع الإثني/ اللغوي الداخلي، والقضايا التي تفرضها العلاقات مع الجوار الإقليمي، إضافة إلى متطلبات مخاطبة المجتمع الدولي.

إن العوامل المتعددة التي فرضت نفسها على الإعلام الإيراني شاركت في توسّعه الكمي والنوعي، وهو بذلك يعدّ من أوسع الشبكات الإقليمية في الشرق الأوسط، ولا يمكن مقارنة أي إعلام عربي به من حيث الكم، أو من حيث القضايا التي يتناولها، وهو بذلك لا يعكس أهمية الجمهورية الإسلامية الإيرانية في المنطقة فحسب، وإنما يعكس بالدرجة الأولى مستوى وعي النخبة السياسية في إيران بدور الإعلام في تحقيق الغايات الاستراتيجية، وفي مقدمتها الأمن القومي الإيراني. ونستطيع أن ندرك الاعلام الايراني يهدف إلى محاولة إثارة الفوضى في المنطقة، وتأجيج الصراع من خلال بث مضامين عدائية وعدم الحديث والتطرق للشأن الإيراني الداخلي. بالإضافة لتصدير الخطاب الدعائي الإيراني والتدخل في الشؤون الداخلية لدول المنطقة، كما يسعى لدعم حلفاء إيران في المنطق ودعم السياسات الإيرانية الخارجية في المنطقة.

ثانيا: أيدولوجية واستراتيجية الإعلام الايراني

إن الجميع يدرك أن النِّظام السياسي في إيران يتبنى استراتيجية يسعى من خلالها للتوسُّع وتعزيز نفوذه ونشر أيديولوجيته ، وأن الدول العربية والإسلامية هي المستهدف الأول لهذه الاستراتيجية، ولتحقيق هذا الهدف يعتمد النِّظام إلى استخدام وسائل مختلفة سواء عسكرية وسياسية، إلا أن النِّظام الإيرانيّ يرى في الإعلام أداة فعَّالة تمهِّد الطريق لتحقيق طموحاته، عبر السعي لكسب القلوب والعقول ، ومن أجل تحقيق ما يرنو إليه يبذل النِّظام الإيرانيّ مبالغ طائلة لتشغيل ماكينته الإعلامية في الداخل والخارج، فلهيئة الإذاعة والتليفزيون الإيرانيَّة مثلًا 21 مكتبًا إعلاميًّا في بعض عواصم العالَم العربي، بالإضافة إلى بلدان عربية وإسلامية أخرى، كما أن لديها 30 قناة فضائيَّة تبثّ برامجها على مدار الساعة، ويوميًّا، من خلال 12 قمرًا صناعيًّا أجنبيًّا، بالإضافة إلى 13 محطَّة إذاعية تبثّ برامجها يوميًّا دون انقطاع إلى أنحاء العالَم كافةً بمختلِف اللغات، وأهمّها الإنجليزية والفرنسية والعربية والروسية والإسبانية والتركية والكردية والأُردية، ناهيك ببرامج بلغات إفريقية من قبيل الهوسا والسواحيلي، إلى جانب المحطات الإذاعية التي تعمل على الشاكلة نفسها.

وتمتلك إيران ماكينة إعلامية وتوجد هيئة رسميَّة يشرف عليها المرشد الأعلى للجمهورية الإيرانيَّة هي التي تحدِّد وتراقب تنفيذ السياسات الإعلامية لجميع المحطات التليفزيونية وإذاعات الراديو في إيران، وفق السياسات العامَّة للدولة، وهي وكالة بَثّ الجمهورية الإسلامية الإيرانيَّة2] IRIB] ، وهذه الهيئة ترتبط بعدد من الوزارات والهيئات الحكومية الأخرى، منها وزارة الاستخبارات والأمن الوطني الإيرانيّ، إلى جانب وزارة الثقافة والإرشاد الإسلامي التي تتشارك في عمليات التضليل الإعلامي والدعاية المضادَّة[10]. وبعد ثورة 1979 غُيِّر اسم وزارة الإعلام والسياحة إلى وزارة الإرشاد القومي، وبعد ذلك بعامين أصبح يُطلَق عليها وزارة التوجيه الإسلامي، كما أن وزارة الثقافة هي الأخرى أُدمِجَت في وزارة التوجيه، وفي عام 1987 تحولت وزارة التوجيه إلى وزارة الثقافة والإرشاد الإسلامي والتي تتكون من عدة أقسام مثل قسم إدارة الصحافة والإعلام

الأجنبي.ومكتب العلاقات الصحفية.والعلاقات العامَّة، و مكتب البحوث الثقافية، ومؤسَّسة الحج، و المجلس الأعلى الإيرانيّ للثورة الثقافية، ومنظَّمة التراث الثقافي الإيرانيّ، ومنظَّمة الثقافة والعلاقات الإسلامية، وشبكة المساجد الإيرانيَّة.

فنلاحظ من تلك الأقسام أن المنظومة الاعلامية الايرانية منظومة دينية بامتياز، أي أنها تتبع للمرجية الدينية، بالإضافة ان هناك بين هذه المؤسَّسات مؤسَّسةُ الثقافة والتبليغ الإسلامي بالتعاون مع وزارة الاستخبارات والخارجية الإيرانيَّة.

وفيما يتعلق بالإنترنت فعلى مدى السنوات العشر الماضية بذلت وزارة الاستخبارات والأمن الوطني الإيرانيَّة بالتعاون مع وزارة الثقافة والإرشاد الإسلامي، بالإضافة إلى المجموعة الرسميَّة للبَثّ التليفزيوني الإيرانيّ IRIBجهودا كبيرة للسيطرة على موضوع وصول الإيرانيّين إلى الإنترنت، خصوصًا في إطار مشروع الإنترنت الحلال الذي تديره وزارة الاستخبارات وتتحكم فيه كيفما تشاء للحفاظ على استقرار النِّظام الداخلي وتأمين البنية التحتية الحيوية للدولة[11].

إجمالًا يمكن القول إن المشروع الاعلامي يمثِّل رأس الحربة للمرشد الإيرانيّ علي خامنئي في حربه المستمرة مع العالَم الخارجي، ففي الوقت الذي تقدِّم فيه وزارة الثقافة والإرشاد الإسلامي المفردات الخطابية والثورية المؤثرة، يأتي دور وسائل الإعلام لترويجها على شكل موادَّ إعلامية وخبرية.

استراتيجية الاعلام الايراني

أدركت القيادة الشيعية والإيرانية خطورة ومركزية وسائل الاعلام، فلذلك سعت لفهمها وتحذير المنظومة الشيعية والإيرانية من أخطارها وتوظيفها لمشروعها الطائفي في البلاد العربية والإسلامية. أي أن تنفيذ وظائف هذا المشروع يتطلب مجموعة من العناصر والأركان، ولكي تكتمل وتتوفر شروط نجاحه لابد من توفر مواد ورسائل وأفكار وشعارات سياسية وإعلامية وثقافية ودبلوماسية. وبناء علاقات وتوفير وسطاء يقومون بوظيفة تسويق وترويج

الأفكار والأخبار والتحليلات والتوجيهات السياسية والثقافية والإعلامية. بالإضافة لتجهيز وتخصيص منافذ وبوابات وقنوات إعلامية وتواصلية وسفارات. وبناء علاقات مع كوادر إعلامية ومنظمات وشبكات إنترنت ونخب وقوى ومؤسسات عامة وقوى مجتمع مدني وشخصيات ذات تأثير عام. وجرى تكثيف الخطاب الصحفي الخارجي بوصفه أداة من أدوات السياسة الخارجية خاصة في وقت الأزمات الدولية مثلما هو الحال في حالة إيران مع جيرانها وعلاقاتها الخارجية.

فمما سبق نجد إن استراتيجية الغزو الإعلامي الإيراني ترتكز على الحرص على استمرار وصول بث القنوات الشيعية والإيرانية للمجتمعات السنية. والحرص على تعدد المنابر الإعلامية وتنوعها في المضمون والشكل والجمهور، حتى تصل لأكبر شريحة. بالإضافة لقيام القنوات الشيعية والإيرانية بنشر التشيع الديني بشكل مباشر أو غير مباشر . ونقل خطب ومحاضرات علماء الشيعة والتي تبث أفكاراً في غاية الغلو والطائفية، ويتم اقتطاع كثير من فقرات هذه الخطب والمحاضرات. واستغلال القضايا الإسلامية المركزية والمتفق عليها بين الجميع لتمرير المشروع الشيعي الإيراني. والعمل على توظيف الكتاب والإعلاميين من تيارات غير شيعية أو إسلامية أصلا للترويج للمشروع الإيراني الشيعي.

الخطة الإعلاميّة الإيرانيّة

تكشف الخط مُحاولات التغلغُل الإيراني في المنطقة العربية من خلال الاعلام، وعثر عليها أواخر عام 2005م وتم ترجمَها من الفارسية إلى العربية. وتعد هذه الوثيقة الثانية بعد اكتشاف الخطة الخمسينية لآيات إيران التي عثر عليها أواخر التسعينات، والتي تحمل أبعاد سياسية واجتماعية واقتصادية وتاريخية، وترسم سبل اختراق الدول المجاورة لخمسين عاما قادمة لتحقيق سياسة التصدير الشيعي في المنطقة.

أما هذه الخطة فهي ذات بعد اعلامي، وتتعلق بمرحلة ما بعد سقوط بغداد، وتكشف المشروع الايراني الاعلامي في المنطقة واستراتيجياته. وقد

توزعت توصيات الخطة على عدة محاور مثل المحور العراقي حيث تقوم على التصدي للحملات الاعلامية ضد إيران بسبب مساعدتها لأمريكا في احتلال العراق، حيث أوصت الوثيقة بضرورة القيام بالتواصل مع أصدقاء إيران من الاعلاميين والمثقفين لتبرير مساعدة إيران لأمريكا في غزو العراق، بالإضافة لجعل العراق بؤرة لنشر التشيع في المنطقة، وتشويه صورة المقاومة العراقية ووضعها في بؤرة التطرف القاعدي في ذلك الوقت. والمحور القومي العربي حيث اوصت الوثيقة بلزوم التواصل مع الكتاب والاعلاميين والمثقفين ذوي التوجه القومي خاصة الناصري، وذلك للدفاع عن إيران وجعلها داعمة للفكر الشعبي العربي. على الرغم من ان الوثيقة تقر ان الفكر القومي ماسوني التأسيس. فان مرتكز الخطة هو الترويج للمقاومة الشيعية من خلال العديد من الكتاب والصحفيين السنيين، وحرصها على جعل العراق مدخل للتشيع في البلدان العربية الاخرى[12].

ثالثا: الخطاب الاعلامي الايراني

يتميز الإعلام الإيراني بأنه يستند إلى أسسٍ مبنيَّة على الاعتقاد بأنّ المرشد الأعلى الذي يتحكّم في الإعلام، مفوّضٌ بالحق الإلهي كنائبٍ عن الإمام المنتظر الغائب. كما يستند إلى الفكر القومي المتطرف الذي يؤمن بتسخير الإمكانيات والوسائل كافة لدعم نظام الحكم وكي تتمكن من تحقيق أهدافها المتمثّلة في مصير وقوة الأمة بشكلٍ لا يترك مجالاً لمناقشة ودعم حريات الأفراد. فيتشكّل قوام الإعلام الإيراني من فلسفة الإعلام الثوري، حيث يُبقي الإيرانيين في حالة إثارة ثورية دائمة بالتحكّم في الآلة الإعلامية وتوجيهها لخدمة أهداف السلطة.

فإنّ السوء الذي يعاني منه الإعلام في عهد المرشد علي خامنئي هو أنّ حكم الولي الفقيه وصل إلى حدِّ الرسوخ الكلي. فلم تتغيّر طبيعة دور وسائل الإعلام في إيران فالدولة كانت ولا تزال هي أكبر مالك إعلامي. فلم ير الاعلام الايراني انفراجاً في حرية التعبير إلا خلال الثورة الإيرانية وليس قبلها ولا بعدها.

وعندما هدأت الموجة الأولى من الثورة سرعان ما بدأ الأشخاص الذين تولَّوا السلطة يحدِّون من حرية الصحافة وقمع وسائل الإعلام. فنرى اتفاق السلطوية الإيرانية مع النظرية الشيوعية في حق ملكية وسائل الإعلام كإحدى اختصاصات الحكومة، وكأداة من أدوات المرشد الأعلى في حالة إيران. فالحكومة هي التي تتحكّم تحكّماً كاملاً في مجريات الشأن الإعلامي مبررة سيطرة المرشد على الإعلام من منطلق مصلحة الدولة.

يمكن وصف علاقة الإعلام السلطوي الإيراني بينه وبين المجتمع بأنها علاقة ناشئة على الريبةِ والتشكيك، فقد وضعت الحكومة الإيرانية الكثير من القيود على الإعلام وعرقلت مساعي الصحافيين والإعلاميين عموماً لممارسة دورهم في النشر والحصول على المعلومات التي تقتضيها المهنة.

إن إعلام الثورة الإيرانية ارتكز على الأيديولوجيا كإرث ممتدٍ بالسيطرة على العقول، فمنذ نشأتها كان لوسائل الإعلام دور سياسي واستخدم رجال الدولة لها للترويج لسياساتهم بخاصة في حالات الحروب والصراعات، أوفي التضليل ونشر الإشاعات لتثبيت أواصر الحكم. وتم توجيه الخطاب الإعلامي على اعتبار أنَّه نابعٌ من موقف قوة، بالإضافة تبني سياسة الدفاع عن مناطق تدخلاتها في اليمن وسوريا ولبنان وجعل ميليشياتها تبدو كضحايا عاجزين.

لغة التحريض في الخطاب الاعلامي

فقد أثار قرار إغلاق قناة العالم الإيرانيّة عبر قمري عرب سات ونيل سات العربيّين غضب هيئة الإذاعة والتلفزيون الإيرانيّة IRIB، وسعت لإيجاد أقمار فضائيّة بديلة على وجه السّرعة، وأعلنت حالة التعبئة والتحريض للحصول على أكبر قدر من التصريحات والمواقف من سياسيين، وحزبيين ورجال دين وإعلاميين ومثقفين، للتنديد بهذا القرار واعتباره منافياً لحرية التعبير والرأي. ووجهت إيران سهام حملتها المملكة العربيّة السعوديّة ومصر وذلك باستخدام الأخبار المفبركة والبرامج الحواريّة لتأليب الرأي العام العربي واستطلاعات رأي نتائجها معدة مسبقا، وشملت الحملة استهداف العرب سات والنيل سات من

خلال القنوات التي تتبنى مشروع الخميني . وينقسم المحرضون في هذه القنوات إلى إيرانيين مستعربين وعرب إيرانيين الولاء، ولاهثين وراء مصالح ومآرب خاصة، ومخدوعين تنطلي عليهم المسرحيّة من أن إيران تدعم المقاومة وتعادي أمريكا واسرائيل. حيث سعت إيران لاستخدام كل الامكانيات والوسائل في الترويج لسياستها وتمرير رسائلها الدعاية، بل ذهبت لما هو أبعد من ذلك وذلك لضمان استمرار تصدير خطابها للخارج بهدف تقديم معلومات مضللة وغير دقيقة للعامة.وهناك عدد من المجالات التي اتخذتها إيران في التسويق لمشروعها الدعائي متمثلة في المراكز ثقافية إيرانية، ومراكز أبحاث ودراسات إيرانية خاصة في تونس والعراق والسودان وأفريقيا، وقنوات خارجية تابعة لإيران، وقنوات خارجية ممولة من قبل إيران.

الحرب الاعلامية الايرانية الناعمة

أدركت إيران أهمية الإعلام في الحرب الناعمة، فلذلك سعت لفهمها وتحذير المنظومة الشيعية والإيرانية من أخطارها في وقت مبكر في صراعها مع أمريكا، ومن ثم استطاعت توظيف الحرب الناعمة لمشروعها الطائفي في البلاد العربية والإسلامية. فلو تابعنا خطب لقادة بارزين في إيران ندرك مواقف الهوس الإيراني من خطورة الحرب الناعمة ابتداء برئيس الجمهورية ووزير الخارجية السابق وقادة الحرس الثوري الإسلامي وبعض الوزراء وبعض المرجعيات الدينية في قم المقدسة، ما دل على الأهمية التي يوليها قادة الجمهورية الإسلامية لأبعاد هذه الحرب. وحول أبرز أركان الحرب الناعمة وكيفية عملها، والذي يدل على عمق فهم الإيرانيين لإدارة الحرب الناعمة والإعلامية تحديداً نجد أنها استعملت مواد ورسائل وأفكار وشعارات سياسية وإعلامية وثقافية ودبلوماسية. بالاضافة لبناء علاقات وتوفير وسطاء يقومون بوظيفة تسويق وترويج الأفكار والأخبار والتحليلات والتوجيهات السياسية والثقافية والإعلامية من خلال بناء علاقات مع كوادر إعلامية وشخصيات ذات تأثير عام. مستخدمة عدة وسائل في هذه الحرب مثل الإعلام والاتصالات التي لها وظيفة في التكرار وضخ المعلومات

وتلفيق الحقائق، وتحقيق الربط السياسي بالمصالح من خلال الدعم المالي والاقتصادي والعسكري.

إن ايران تدير معركة إعلامية مركزة وقوية، ويحشدون لها أفضل الطاقات، ويضخون فيها مبالغ ضخمة جداً، وقد كانت النتيجة حصولهم على شعبية جارفة في المنطقة العربية والأمة الإسلامية، صحيح أنها تضررت بشكل كبير، إلا أنها ما تزال تخدع قطاعا واسعا من المسلمين والناس.أما على الصعيد الدولي والعالمي فقد تمكنت إيران من إقناع دول كثيرة بكونها معتدلة مقارنة مع زعمها بالتطرف السني الممثل بداعش.

عوامل نجاح وفشل المشروع الإيراني:

لو أردنا وضع المشروع الاعلامي الايراني في ميزان النجاح والفشل، والتعرف على مراحل نجاحه وفشله، ندرك أن ما مرت به الجمهورية الايرانية من أزمات سواء على المستوى الداخلي والخارجي قد انعكس على مشروعها الاعلامي، بالإضافة لما مرت به الدول العربية من ربيع عربي. فمن الممكن أن نقسم المشروع الاعلامي الايراني لمرحلة ما قبل الربيع العربي ومرحلة ما بعده، فلو تابعنا نجد أن هناك فرق شاسع بين ماهية الاعلام الايراني في المرحلتين، ففي المرحلة الأولى استطاع الاعلام الإيراني أن يسحر العقول والقلوب العربية والإسلامية بسبب ادعاءه تبنييه مشروع المقاومة والتحريض ضد اسرائيل وأمريكا مستغلاً العاطفة العربية ضدهما. أما ما بعد الربيع العربي فقد أدرك المتابع العربي الدور الإيراني الخطير في المنطقة وما تلعبه من صناعات للفوضى في الشارع العربي لتحقيق حلمها الفارسي، بالإضافة للمجازر التي ترتكبها في سوريا واليمن مما أخفق مشروعها الإعلامي بسبب ضعف المتابعات عربية والإسلامية لها. كما أدركت الجماهير العربية ظلم النظام الإيراني الديني للشعب الإيراني واجهاضه للحريات خاصة للشباب والمناطق السنية في الأهواز، وهذا ما دفع النظام الملالي لحجب شبكات التواصل الاجتماعي واعتبارها خصم لدود له لأنها كشفت الوجه الحقيقي له.

رابعا: الاعلام الايراني والأزمات

أثـــرت الأزمـــة الاقتصـــادية الشـــديدة الناتجـــة عـــن العقوبـــات الأمريكيـــة وانخفـاض أسـعار الـنفط التـي تعـاني منهـا إيـران علـى وسـائل إعلامهـا الموجـه للخـارج والنـاطق بـأكثر مـن لغـة منهـا العربيـة والإنجليزيـة، إذ تسـبب بشـلل فـي القطـاع الحيـوي الـذي يعتبـر عصـب الدعايـة الدوليـة لإيـران. ولا سـيما بعـدما هـوى التومان (العملة المحلية) إلى مستويات متدنية أمام الدولار.

فقـد مثلـت وسـائل الإعـلام الإيرانيـة التـي أوصـدت أبوابهـا وأخـرى فـي طريقهـا إلـى الإغـلاق ضـربة كبـرى بالنسـبة لإعـلام إيـران الخـارجي، فـإن قنـوات إيرانيـة مثـل بـرس تـي فـي، والعـالم، واي فـيلم العربيـة والإنجليزيـة اعلنـت انهـا سـتتوقف بسـبب مشـاكل ماليـة. مـع العلـم أن الإذاعـة الإيرانيـة التـي كانـت تبـث مـن كابـل منـذ 40 عامـا، توقفـت بسـبب تـراكم الـديون والإفـلاس وعـدم الحصـول علـى ميزانيـة. وذلـك يرجع لعدم توفير ميزانية الإذاعة والتلفزيون وخاصة بالعملات الأجنبية.

فيعتبـر اغـلاق الإذاعـة فـي أفغانسـتان بمثابـة الضـربة الكبـرى لإعـلام ايـران الخـارجي. حيـث أنهـا كانـت تغطـي واحـدة مـن أهـم المنـاطق الحيويـة، والتـي تتنـاول قضـايا ثقافيـة واقتصـادية وأمنيـة وسياسـية، وهـذه الضـربة الثالثـة بعـد خسـارة شـبكة الكـوثر الموجهـة الـى المنطقـة العربيـة فـي مـايو/ أيـار 2020 حيـث أوقـف قمـر يوتـل سـات شـبكة الكـوثر الإيرانيـة بسـبب تـراكم الـديون والمسـتحقات الماليـة عليهـا. ومن ثم شبكة سحر أردو.

فـإن توقـف هـذه القنـوات وربمـا المزيـد فيمـا بعـد يعنـي تلقـى الإعـلام الإيرانـي الخـارجي ضـربة قويـة تقلـص مـن وجـوده علـى السـاحة الإعلاميـة الدوليـة. وتعتبـر هـذه الضـربة كنتيجـة مباشـرة للعقوبـات الأميركيـة علـى إيـران، وانخفـاض أسـعار الـنفط، الـذي يعـاني اقتصـاده مـن متاعـب كبيـرة ماليـة وخاصـة، فيمـا يخـص الاحتياطي بالعملات الأجنبية.

فسَعت إيران إلى تطوير إعلامها الخارجي في الخطاب والبنى، لتستطيع مواجهة التحديات المتغيرة في دول جوارها الإقليمي التي تختلف في ما بينها، من حيث نظم الحكم، ومستوى التقدّم، ودرجات التنمية، والقدرات العسكرية والأمنية، وطبيعة المشكلات الداخلية، وغيرها من القضايا الرئيسة في تقييم مستوى الاشتباك السياسي مع دولة ما من وجهة نظر السياسة الخارجية، وطبيعته، وما يستتبعه من خطط استراتيجية، أو تكتيكات مرحلية.

إن خريطة العمل الإعلامي العامل في خدمة السياسة الخارجية الإيرانية هي خريطة متنوعة، إذ يتكامل عمل مؤسسات عدة في هذا المجال، وذلك على الرغم من الأصول القانونية المختلفة بين المؤسسات، وتبعيتها لجهات تنتمي إلى حقول عمل متباينة من حيث الظاهر، لكنها في المحصلة تعمل لإنتاج القوة الناعمة، في مظاهرها البحثية والإعلامية والفنية والأدبية، التي تشترك في إنتاجها خبرات وكفاءات كثيرة، ولها مصادر تمويل مهمة وثابتة.

وفي صلب خريطة القوى المنتجة للإعلام وللقوة الناعمة الإيرانية تقع جملة من المؤسسات الرئيسة، أهمها **وكالات الأنباء، حيث** لا تقتصر وكالات الأنباء الإيرانية على الأخبار السياسية، بل إنها تمتد لتشمل عددًا من الحقول، بمثل الاقتصاد، والثقافة، والتكنولوجيا، والفنون، وتؤدي هذه الوكالات أدوارًا إعلامية وثقافية وتواصلية مختلفة، وتعد صلة وصل بين الاتجاهات الرئيسة في سياسات صانع القرار والفئات المستهدفة في داخل إيران وخارجها، وبناء صور منتقاة عن الهوية الإيرانية في عمقها التاريخي والحضاري، وتشكّل بذلك إحدى أدوات القوة الناعمة الإيرانية، لكونها تشارك في جذب فئات غير إيرانية، والتأثير فيها، ومدّها بتصورات عن الحياة داخل إيران.

وتأتي وكالة أنباء الجمهورية الإسلامية، المعروفة اختصارًا باسم (إيرنا (IRNA)، في مقدمة وكالات الأنباء، لكونها وكالة الأنباء الرسمية في إيران، وهناك وكالة أنباء (فارس)، التي تعدّ نفسها وكالة مستقلة، وهي من الوكالات المهمة، لكونها تقدم أخبارها باللغات العربية والتركية والإنكليزية، أما وكالة مهر

للأنباء التي أنشئت في عام 2003 في طهران، فهي من أهم الوكالات التي تعمل في خدمة السياسة الخارجية، حيث إنها تبث مادتها بسبع لغات، وهي الإنكليزية والفارسية والعربية والأوردية والألمانية والتركية والروسية، ولديها 14 خدمة تغطي القضايا السياسية والاقتصادية والثقافية والعلمية والدينية المختلفة، وغيرها من القضايا، ويعمل فيها أكثر من 300 مراسل، إضافة إلى 5 مكاتب إقليمية، وعقدت اتفاقات تعاون مع 17 وكالة أجنبية، في آسيا وأوروبا معظمها.

إضافة إلى هذه الوكالات الكبيرة التي تقدم خدمات في قطاعات مختلفة، ثمة وكالات أنباء متخصصة، تركز على قضايا محددة، داخليًا أو خارجيًا، وكثراها أهمية وكالة (القدس) للأنباء، وهي وكالة متخصصة في الشؤون الفلسطينية، وهناك وكالة أنباء (الطلبة)، ووكالة أنباء (المرأة)، ووكالة (الأنباء القرآنية).

الإعلام الإيراني في ظل جائحة كورونا

لم تكترث إيران بجائحة كورونا بهدف إنجاح ثلاث مناسبات قبل أن تكشف الحقيقة فآثرت التكتم والتعتيم حتى لا يكون للإعلان عن المرض أثار سلبية على هذه المناسبات. المناسبة الأولى كانت ذكرى الثورة ثم الانتخابات النيابية وثالثا عيد رأس السنة الفارسية. واعتقد النظام الإيراني أن وباء كورونا سيمر مرورا عاديا ولن تصل الأمور إلى هذا السوء فاستهان بالأمر وتساهل وكتم السر وأخفى الحقائق لكن حسابه لم يكن موفقا. فالمرض ترسخ ووضع إيران ضمن الدول العشر الأولى في عدد الإصابات وعدد الوفيات وفي تسارع الانتشار.

ومنذ انتشار وتفشي فايروس كورونا في إيران وتصاعد أعداد الضحايا والمصابين تعيش وسائل الإعلام الإيرانية حالة من انعدام الوزن. فهي مجبرة على الالتزام بالأرقام التي تصدرها الجهات الرسمية. ومنذ بداية جائحة والإعلام الرسمي الإيراني يعتم على التفاصيل المتعلقة بانتشار المرض خصوصا بعد أن تسلم الجيش والحرس الثوري مسؤولية إدارة الأزمة، فقامت السلطات بمضاعفة

مستوى الرقابة على وسائل الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي. فارتفعت مع بداية انتشار الوباء حصيلة المعتقلين من العاملين في الإعلام بسبب نشرهم أخبارا عن ضحايا الكورونا اتهامهم الحكومة بالتقصير. فتم اعتقال أعداد من الناشطين اتهموا بنشر أخبار كاذبة على وسائل التواصل تضمنت معلومات مغاير لما ينشره الإعلام الرسمي. فقد نشرت مصادر إيرانية في الخارج معلومات تشير بوضوح إلى مدى ابتعاد الإعلام الإيراني عن الحقيقة فيما يتعلق بفايروس كورونا. مما انعكس على ثقة الناس بوسائل الإعلام الوطنية وافتقاد الثقة مما أدى لعدم امتثال الشعب لتوصيات المركز الوطني لمكافحة فايروس كورونا وإهمالهم الامتثال للإرشادات الطبية وتحدي تعليمات البقاء في المنازل. بالإضافة لقيام المجلس الأعلى للفضاء السبراني وهو الجهاز الذي ينسق جهود الحرب الإلكترونية قد وضع نظام تراسل يكون بديلا عن النظم الاعتيادية لتسهيل مراقبة الاتصالات الإلكترونية بين المواطنين. وبمتابعة بعض هذه المحطات التلفزيونية الفضائية نجد أن تركيزها على الوضع الداخلي ضعيف بعكس تركيزها على أعداد المصابين في الدول الأخرى بهدف تحويل الأنظار عن التقصير الحكومي وحجم الكارثة التي يعاني منها الإيرانيون. واهتمت بعض المحطات بإجراء مقابلات حول الظروف السياسية في بلدان أخرى متجاهلة ما يجري في إيران نفسها. فعندما كان الفايروس يستفحل في قم ومشهد تباهت احدى الصحف وهي صحيفة اعتماد بعنوان يقول: الفايروس يقترب من البيت الأبيض. إحدى الصحف الموالية للحرس كان عنوان الصفحة الأولى: كورونا يشتعل في أوروبا وعدد الإصابات في أميركا قد يصل إلى مئتي مليون.

فمنذ بداية الجائحة حرصت الصحف الموالية للنظام على التقليل من خطورته وبشكل يتضح منه مدى السذاجة والتلفيق الذي تمارسه تلك الصحف. بل حذرت السلطات من عقوبات صارمة بحق كل من يخرق التعليمات خصوصا فيما يتعلق بأعداد المصابين [13].

ورغم أن الصحف الموالية للحرس والمرشد نشرت عنوانا مضللا يقول إن أعداد المصابين تشهد انحسارا مع أن الحقيقة كانت عكس ذلك فقد تجرأت بعض

صحف تيار الإصلاحيين ونشرت بعض التفاصيل الحقيقية المتعلقة بالمرض وانتشاره . فالمتابع لعناوين الصحف الإيرانية منذ بدء انتشار المرض يلاحظ كيفية تعامل الصحافة الإيرانية مع الفايروس واكتشاف مدى الضغط الذي كانت تتعرض له للامتناع عن نشر التفاصيل. حيث كانت تصريحات المسؤولين الإيرانيين بمن فيهم المرشد والرئيس تحاول التقليل من مخاطر المرض. فالمرشد دعا الناس إلى عدم المبالغة، بل منهم من سعى لتسييس الجائحة باعتبار الفايروس تصنيع أميركي وهجوم بيولوجي يستهدف إيران. وعكست احدى الصحف هذه الأفكار بعنوان عريض يقول: إيران تدرس احتمال أن يكون فايروس كورونا هجوما بيولوجيا أميركيا.

لكن مع استفحال انتشار الفايروس وتحذير منظمة الصحة العالمية من خطورة الوضع الصحي في إيران بدأت بعض الصحف ترفع من درجة جرأتها وكشفت عناوينها الجديدة كم كانت السلطات مخطئة في الإنكار ثم التعتيم ثم التقليل من حجم انتشار الفايروس. فيتضح من عناوين الصحافة الإيرانية هذه الأيام أن السطات بدأت تسمح ببعض الحريات بعد أن وجدت نفسها متورطة في إدارة أزمة كورونا وأخذت ترخي قبضتها تاركة الصحف تكشف بعض الحقائق لعل الناس تدرك خطورة المرض وتلتزم بالتعليمات.

الخلاصة والتوصيات

إن إيران تدير معركة إعلامية مركزة وقوية، وقد كانت النتيجة حصولها على شعبية في المنطقة العربية والأمة الإسلامية، رغم أنها تضررت إلا أنها ما تزال تخدع قطاعا واسعا من المسلمين والناس. أما على الصعيد الدولي والعالمي فقد تمكنت إيران من إقناع دول كثيرة بأنها جزء من استقرار المنطقة.

ويعتمد المشروع الاعلامي الإيراني على تصدير خطابه الدعائي في المنطقة من خلال أدوات إعلامية متعددة وبأشكال مختلفة، سواء من خلال قنوات إيرانية مباشرة، أو أخرى ممولة بالمال الإيراني. وعلى الرغم مما تعانيه إيران في الداخل من أزمات داخلية بالإضافة للوضع الاقتصادي الصعب فإننا نجد أن الإعلام الإيراني يمارس صمتًا مطبقًا حولها ولا تكاد لتلك المواضيع وجود بأي شكل من الأشكال في إعلامهم الداخلي، مركزة في محتواها على تصدير خطاب الكراهية نحو دول المنطقة واستعدائها.

ومن خلال متابعتنا للإعلام في إيران نجد أن وسائل الإعلام التقليدية سعت خلال أربعة عقود ماضية لوضع صورة نمطية محددة ورسائل موجهة لتشكيل رأي عام، إلا أن هناك فئة كانت صامتة من الشعب الإيراني خشية الخوف من البوح وجدت من شبكات التواصل فرصة مناسبة للتعبير عن آرائها بكل وضوح، وتحديدًا مع تعاظم الازمات الداخلية، بالإضافة لاختلاف ثقافة الاجيال المتعاقبة خاصة الشباب وانفتاحهم على الثقافات المختلفة مما أوصلهم لمرحلة الكفر بالنظام الحاكم ولعن كل مراحل تاريخه، فوجد في شبكات التواصل الاجتماعي ملاذا للهروب واعلان تمرده على اجداده الذين رضوا ان يكونوا عبيدا للحفنة الخمينية .

التوصيات:

1. إن الإعلام الايراني قد تجاوز كل الحدود وهنا تكمن خطورة الأدوار التي يقوم بها خاصة تجاه العالم العربي، فهذا يتطلب من كل المؤسسات بما فيها جامعة الدّول العربيّة باتخاذ قرارات وإجراءات شجاعة وجريئة ورصد الجهاز الإعلامي الايراني.

2. علينا ان ندرك ان اللوبي الإعلامي الإيراني في المنطقة أخطر على الكيان العربي من النووي الإيراني، ألا وهو مفاعلاتها الأخرى الماثلة على الأرض العربية ممثلة بجماعات التشيع المسلحة التي لو تركت لتتمدد على نحو ما هو قائم اليوم فإن وجه المنطقة العربية سيكون وجهاً فارسياً صفوياً.

3. يجب مضاعفة التصدي للحرب الإعلامية التي تشنها إيران والقوى الشيعية علينا.

4. ينبغي تأسيس مراكز أبحاث وكليات ومعاهد لدراسة الحرب الناعمة وتدريب كوادر على أسس هذه الحرب.

5. يجب التركيز على بناء كوادر إعلامية تجمع بين المهارة الإعلامية والعمق الشرعي بحقيقة الفكر الشيعي والتحليل السياسي الدقيق للسياسات الشيعية والإيرانية.

6. تأسيس غرفة اعلامية تشتمل على خبراء إعلاميين ومتمرسين في الشأن الشيعي والإيراني لتقديم مقترحات لمنابر مقاومة الاعلام الايراني المضلل.

7. دعم المؤسسات الإعلامية المقاومة للتشيع والقائمة، وفسح المجال لظهور منابر أخرى لخلق حالة تنافس إيجابي.

8. تطهير قنواتنا الإعلامية المختلفة من أبواق إيران الصريحة المستترة.

المراجع

[1] ديكتاتورية النظام الدولي الملالي: سلطة رابعة وهمية، مركز سمت للدراسات، https://smtcenter.net/archives

[2] القدس العربي، الاعلام الخارجي الايراني افلاس ووجع راس، https://www.alquds.co.uk

[3] صحيفة الاستقلال، بث الكراهية، متاح على الرابط: https://www.alestiklal.net/ar/view

[4] شبكة رؤية الإخبارية، إعلام الميلشيات الطائفية، متاح على الرابط: https://www.roayahnews.com/articles/2017/04/27

[5] الحرب الشيعية الناعمة، مركز أمية للبحوث والدراسات الاستراتيجية، (http://www.umayya.org/studies-ar/8045

[6] الفضائيات الشيعية التبشيرية دراسة وصفية مع تحليل محتوى قناة الكوثر الإيرانية، إعداد الهيثم زعفان، مركز التنوير للدراسات الإنسانية، القاهرة.

[7] موقع الشيخ عثمان: http://www.almanhaj.com/vb/showthread.php?t=15056

[8] اندبتدنت عربي، الإعلام الرسمي في إيران صوت السلطة، متاح على الرابط: https://www.independentarabia.com/node/101256

[9] هسبرس، استراتيجيات الإعلام الإيراني الموجه للعالم العربي، متاح على الرابط: https://www.hespress.com/international/17825.html

[10] المعهد الدولي للدراسات الايرانية، الاعلام والثقافة والاستخبارات في ايران، https://rasanah-iiis.org/)

[11] المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، نمو متصاعد للقدرات الإيرانية في مجال الحرب الإلكترونية ، https://goo.gl/PTnfL6

كتاب قراءة في الخطة السرية الاعلامية الإيرانية، اعداد وحدة الدراسات والبحوث بموقع الراصد، ط1، 2009م.

[12]

[13] أخبار الآن، الاعلام الايراني في زمن كورونا، https://www.akhbaralaan.net/)

تقارير

انتخابات الكنيست الـ24 في المجتمع العربي الفلسطيني في إسرائيل

د.خالد شعبان

اتجهت إسرائيل إلى صناديق الإقتراع للمرة الرابعة خلال عامين، نتيجة عدم وجود حكومة مستقرة، وهيمنة الليكود على المشهد الحزبي في إسرائيل، وعدم قدرة أي من القوى الأخرى على تشكيل حكومة بديلة.

يمثل المجتمع العربي الفلسطيني في إسرائيل ما يقارب من 17% من مجمل الناخبين في إسرائيل، وتتعدد القوى المشاركة في الإنتخابات في المجتمع العربي الفلسطيني، ولكن أهمها كان في الإنتخابات الرابعة السابقة هو تشكيل القائمة المشتركة منذ عام 2015، ورغم شبه الإجماع الذي حظيت به القائمة المشتركة لدى الفلسطينيين في إسرائيل، الا أنها واجهت العديد من المشاكل سواء من ناحية التشكيل او تمثيل جميع فلسطينيي الـ48، وآليات العمل وبسبب هذه الإختلافات فقد انشقت القائمة المشتركة على نفسها في انتخابات الكنيست الـ2019 وكذلك في انتخابات الكنيست الـ24.

إنشقاق المشتركة:

تأسست المشتركة عام 2015، وذلك بعد ان تم رفع نسبة الحسم إلى 3.25%، وأصبح هناك خطراً على جميع القوى العربية في تجاوز هذه النسبة في حال خاضت الإنتخابات بصورة منفردة، جاء تشكيل القائمة المشتركة توافقياً بين القوى المشكلة لها وهي الجبهة الديمقراطية والقائمة العربية الموحدة، والتجمع الديمقراطي، الحركة العربية، ويبدو أن التركيب التوافقي للقائمة المشتركة وعدم التنظيم الذي ساد عملها، قد أدى إلى كثير من الإشكاليات التي أدت إلى فرط عقدها في عام 2019، وبعد ذلك تم تجاوز الخلافات وتم اعادة تشكيلها، إلا انه نتيجة لعدم التنظيم في حل الإشكاليات والعمل على وضع قواعد لتنظيم العمل داخلها، قد أدى إلى انشقاشها مرة أخرى في مرحلة الإستعداد لإنتخابات الكنيست الـ24، لتضم القائمة المشتركة خلالها كل من الجبهة والتجمع والحركة العربية للتغيير، بينما على الطرف الآخر تقع القائمة العربية الموحدة.

تعددت العوامل التي ادت إلى تفكيك القائمة المشتركة والتي منها على سبيل المثال لا الحصر، الطريقة التوافقية في تركيبها، وعدم وجود قواعد ناظمة لآليات العمل وعدم وجود قواعد لعملية صنع القرار، ومنها كذلك الإشكاليات التي حدثت بعد فكرة إزاحة نتنياهو من خلال التوجه بدعم بني غانتس زعيم أزرق أبيض لتشكيل الحكومة الإسرائيلية، وكذلك بعض القوانين التي حاول الكنيست الإسرائيلي تشريعها والتي تتعارض حسب القائمة العربية الموحدة مع المعتقدات الرئيسية،

وأيضا التباين في أراء أعضاء القائمة المشتركة حول أهمية المواضيع التي يجب ان تطرح للنقاش، وأي منها يجب ان يكون محمل الإتمام، هل هو للقضايا القومية والمستقبل السياسي للفلسطينيين في إسرائيل؟ أم للقضايا المدنية، والتي رأت فيها القائمة الموحدة أولوية، والتي من خلالها يجب التأثير على الحكومة او الشخص المكلف بتشكيل الحكومة الجديدة.

ورغم تعدد الجهود المبذولة لتجاوز الخلافات بين مركبات القائمة المشتركة وخاصة من لجنة المتابعة العربية، الا أن هذه الجهود بائت بالفشل وأدى في نهاية الأمر إلى إنشقاق المشتركة، ولم يبق الأمر كذلك بل ان القائمة المشتركة والقائمة العربية الموحدة لم ترتبط باتفاقية توزيع فائض الأصوات، وهو الأمر الذي ادى إلى هدر الألاف من الأصوات العربية.

نتائج الإنتخابات:

شهدت القائمة المشتركة تحديات كبيرة خلال فترة الإستعداد لإنتخابات الكنيست الـ24، حيث أدت هذه التحديات إلى انشقاق القائمة العربية الموحدة عن القائمة المشتركة وخوضها الإنتخابات بصورة منفردة، كما تشكلت قائمة (معاً) لخوض الإنتخابات منفردة بالإضافة إلى القائمة المشتركة، وجميعها لم ترتبط باتفاقيات لتوزيع فائض الأصوات.

نتيجة الإنقسام الذي حدث للقائمة المشتركة ساد نوع من اللامبالاة لدى المجتمع العربي الفلسطيني، بالإضافة إلى العديد من الإشكاليات وخاصة انتشار الجريمة والتي هزت بشكل كبير الشارع العربي الفلسطيني.

كان واضحاً بالنسبة للمجتمع العربي أن الإنتخابات بمثابة صراع بين قوى اليمين واليمين المتطرف، وسط انتشار ظاهرة الفاشية بشكل واسع لانصار اليمين المتطرف في إسرائيل، وخاصة في العديد من مرشحي قوى اليمين في إسرائيل وأنه واضح للمجتمع العربي أن الأفق تزداد سوءاً بشكل كبير على المستويين، الداخلي المدني والوطني الذي يهتم بالقضية الفلسطينية بشكل عام، وأن الأمور سوف تزداد قوة بعد الإنتخابات وسيطرة قوى اليمين المتطرف على تشكيل الكنيست وقدرتها على تشريع قوانين تمس بشكل مباشر بالحياة اليومية للمواطنين العرب.

بلغت نسبة التصويت في المجتمع الفلسطيني للكنيست الـ24 45% وهي من أقل نسب التصويت منذ الكنيست الأولى وحتى الآن، علما بأن نسبة التصويت لفلسطينيي الـ48 في الكنيست الـ23 بلغت 65%.

- حصلت القائمة المشتركة في انتخابات الكنيست الـ24 على (252.048) صوتاً بينما حصلت في الانتخابات السابعة على (581.507) صوت.
- حصلت القائمة العربية الموحدة على (167.132) صوت.
- حصلت كل من القائمة المشتركة والقائمة العربية الموحدة على أصواتهم من المجتمع الفلسطيني ونسبة التصويت من اليهود للقائميتين يكاد يكون معدوماً.
- صوتت أغلب الجماهير العربية للقائمة المشتركة والقائمة الموحدة، حيث صوت 80% للقائمتين العربيتين بينما صوّت للأحزاب الصهيونية 20%.

تحليل النتائج:

أدى وجود قائمتين غير مترابطتين بتوزيع فائض الأصوات إلى عدم توجه الناخب الفلسطيني إلى صناديق الإقتراع وإلى انخفاض نسبة التصويت والتي تعتبر أقل نسبة تصويت في إنتخابات الكنيست منذ الكنيست الأولى 1949، وأيضا هي الأقل في الإنتخابات الأربع السابقة منذ 2019 حتى الآن ويوضح الجدول الآتي نسبة المشاركة:

	الكنيست	نسبة التصويت	نسبة التصويت العربي
مارس	21	%68.5	49
مارس2019	22	%69.8	60
مارس 2020	23	%71.5	65
مارس2021	24	%67.7	45

ويلاحظ من الجدول مدى التفاوت بين النسب العامة ونسبة التصويت لدى فلسطينيي الـ48، حيث تؤكد النتائج ارتفاعها في الوسط اليهودي، وتشير نسبة التصويت إلى مدى مساهمة مرشحي القوائم في التوجه إلى الناخب الفلسطيني حيث شهدت انتخابات مارس 2020 حملات انتخابية مستمرة، حيث

دعت القائمة المشتركة من خلال حملاتها الإنتخابية الفلسطينيين العرب إلى التوجه إلى مراكز الإقتراع باعتبار ان نتائج الانتخابات هي مصيرية، وان وصول المشتركة إلى أكبر عدد من الأصوات سيؤدي إلى زيادة تأثير القائمة المشتركة إلى الحياة السياسية ولكن هذه الروح والحملة الإنتخابية لم نشهدها في انتخابات الكنيست الـ24، حيث كانت الحملة الإنتخابية باهتة على جميع المستويات وعلى جميع أدوات التواصل مع الناخبين العرب، وهو الأمر الذي ساهم بشكل كبير في انخفاض نسبة التصويت.

2- أشار السلوك التصويتي لفلسطينيي الـ48 إلى تصويتهم لكل من القائمة المشتركة والقائمة العربية الموحدة، حيث حازتا معا على ما نسبته 80% من اصوات فلسطينيي الـ48، وهذه النسبة تمثل انخفاض ما نسبته 7% عن انتخابات الكنيست الـ23، حيث صوت للقائمة المشتركة 87%،.

كما حصلت القائمة المشتركة على ما نسبته (4.8%) من مجمل الأصوات العامة، بينما حصلت القائمة العربية الموحدة على ما يقارب (3.7%) من مجمل الأصوات.

ويلاحظ من النتائج ازياد نسبة التصويت للأحزاب اليهودية في المجتمع العربي، حيث صوت ما نسبته (19.4%) بينما كانت النسبة في الإنتخابات السابقة (13%) فقط، وتمثل النسبة الحالية لحداش 80 ألف صوت وتوزعت الأحزاب التالية اللكيود 26%، ميمات 19% يسرائيل بيتنا 17%، وهناك مستقبل 11%.

ويلاحظ ان هذه النسب جاءت في الوسط الدرزي حيث يلاحظ ان (82%) من أصوات الدروز ذهبت للأحزب الصهيونية، بينما صوت للقائمة المشتركة والقائمة العربية الموحدة 16.5% فقط. وهنا يجب الإشارة إلى ان نسبة التصويت في القرى الدرزية بلغت 46% وهي أيضا من النسب المنخفضة التي تشهدها التجمعات العربية الدرزية.

3-دلت النتائج على ان الجهود التي بذلها رئيس الوزراء الإسرائيلي نتنياهو في اختراق المجتمع العربي من خلال زياراته المتعددة للمدن والقرى

العربيـة وعقـده عـدة لقـاءات انتخابيـة فيهـا نجحـت علـى الأقـل فـي انشـقاق القائمـة المشتركة.

- انخفاض نسبة التصويت في المجتمع العربي الفلسطيني.
- ازدياد التصويت للأحزاب اليهودية وخاصة الليكود.
- جرت الانتخابات في فترة تطبيع العديد من الدول العربية مع إسرائيل.

4- دلـت نتـائج الانتخابـات علـى ان القائمـة العربيـة الموحـدة ورغـم حصـولها علـى 4 مقاعـد فقـط الا انهـا أصـبحت المـتحكم فـي الميـزان فـي المشـهد الحزبـي، وأصـبحت حـديث الإعـلام فـي الشـارع الإسـرائيلي، وكـان لهـذا الـدور تـداعيات خطيـرة خاصـة لـدى الأحـزاب الصـهيونية الدينيـة التـي رفضـت أي مشـاركة فـي تشـكيل الحكومـة الإسـرائيلية القادمـة، كمـا رفضـت هـذه الاحـزاب ان يكـون للقائمـة الموحدة أي دور حتى لوكان بمجرد الدعم من خارج الحكومة.

5- تـدل المؤشـرات علـى رفـض الأحـزاب الدينيـة الصـهيونية الحريديـة علـى دعـم القـوائم العربيـة سـواء المشـتركة او الموحـدة فـي تشـكيل الحكومـة أو علـى دعمهـا مـن خـارج الإئـتلاف الحـاكم، وهـو مـا يـدل بشـكل كبيـر علـى سياسـات التمييـز الإسـرائيلية خاصـة بعـد فـوز اليمـين واليمـين المتطـرف، بمـا يقـارب مـن 72 مقعـداً فـي الكنيسـت الـ24 وهـو دلالات ذات أثـر فاشـي علـى فلسـطينيي الـ48، فالواضـح أن سياسـات التطهيـر سـوف تتعمـق مـن خـلال مزيـد مـن التشـريعات ضـد فلسـطينيي 48، وأن التعامـل معهـم حسـب قـانون أسـاس القوميـة اليهوديـة، وهـو مـا سـيعني مزيـد مـن التهويـد والتطهيـر العرقـي ويمثـل أساسـاً للسـيطرة علـى الأقليـة القوميـة العربيـة، وهـي ذات السياسـات التـي اعتمـدتها إسـرائيل منـذ قيامهـا عـام 1948 على المجتمع العربي الفلسطيني في إسرائيل.

6- ادى نجـاح نتنيـاهو فـي تفتيـت القائمـة المشـتركة إلـى وجـود حالـة مـن الصـراع السياسـي الحزبـي واسـتمرار الخلافـات بـين المركبـات السياسـية والحزبيـة لـدى فلسـطيني الـ48، وهـو الأمـر الـذي انعكـس سـلباً علـى تصـويت فلسـطينيي الـ48 فـي الانتخابـات وانخفـاض نسـبة التصـويت، وازديـاد عـدد المصـوتين مـن فلسـطينيي الـ48 للأحـزاب الصـهيونية، بالإضـافة إلـى مقاطعـة العديـد مـنهم عمليـة

التصويت، وهو الأمر الذي انعكس على التمثيل العربي في الكنيست بعد أن حصلت القائمة المشتركة على 15 مقعداً في الكنيست الـ23، اصبحت ــ تتمثل بـ10 مقاعد فقط. وهو حولها من كتلة قائمة في الكنيست الـ23 كتلة تبحث عن ذاتها في الكنيست الـ24، وبالتالي أي إيجاد ازمة في العلاقة بين المجتمع العربي الفلسطيني وقوائمه الحزبية والتشكيك فيها.

يبدو أن توجهات نخب المال السياسي لدى فلسطينيي الـ48 وخاصة في رؤساء المدن والمجالس المحلية العربية التي لا تنتمي لأحزاب عربية، تحظى بدعم كبير من الأحزاب الصهيونية وخاصة حزب الليكود، ويبدو أن أصحاب هذه التوجهات استطاعوا التأثير على القائمة الموحدة (الحركة الإسلامية الجنوبية)، حيث تناغم التياران، وكان هناك دعوات من غير السياسيين لإنتخاب القائمة الموحدة، وكانت النتيجة هي المطالب المدنية تقدمت وتم إغفال المطالب الوطنية، وسيكون له آثاره السلبية على السلوك السياسي سواء للقيادات العربية او على المجتمع العربي الفلسطيني في إسرائيل.

إن خطاب الوحدة الذي ساد في المجتمع العربي خلال انتخابات الكنيست الـ23 ادى إلى ازدياد التراحم والتماسك بين قوى المجتمع العربي الفلسطيني، وهو ما لم يتم استثماره في تعزيز هذه الوحدة، بل كانت التوجهات نحو التشكيك في برامج وتوجهات المشتركة ذاتها، بين توجهات الحركة الإسلامية الجنوبية وتوجهاتها نحو المجتمع العصامي، وبين توجهات الجبهة وتوجهاتها ذات الطابع العلماني الذي رفضته الحركة الإسلامية، ويبدو أنه في ظل اختلاف التوجهات بالإضافة ال نفوذ المال السياسي فإن التوقع باستمرار الإنقسام هو ا لمسيطر على المشهد الحزبي لدى فلسطينيي الـ48.

نتيجة:

-الواضح من نتائج الإنتخابات وسيطرة اليمين واليمين المتطرف على الكنيست بما يزيد عن 72 مقعداً، وعدم قدرته على تشكيل الحكومة، أن هناك أزمة واضحة في الكامل الوطني في إسرائيل، ورغم ذلك فإن ا لذي سيدفع الثمن لهذه النتائج هو المجتمع العربي الفلسطيني باعتبار ان المجتمع العربي الفلسطيني بجميع مقوماته هو هدف لقوى اليمين واليمين المتطرف.

خاتمة:

يبدو من حالة الإنشقاق في القائمة العربية المشتركة أنها بحاجة إلى التنظيم، واعادة عملية تركيبها بحيث تشمل جميع مركبات المجتمع الفلسطيني ، بحيث تتجاوز موضوع الحزبية، وأن يكون هناك برنامج عمل موحد للقائمة المشتركة تعبر عن هويتها العربية الفلسطينية أولاً ثم المطالب المدنية، .

يتضح من العملية الانتخابية ان هناك ارتباطاً واضحاً بين السلوك التصويتي لفلسطينيي الـ48 ووجود الوحدة بين القوائم الحزبية، فمن الملاحظ ان نسبة التصويت ازدادت بوجود القائمة المشتركة واخفضت بعد حدوث كل عملية انشقاق في القائمة المشركة، وكذلك تؤكد النتائج بعد فوز القائمة المشتركة بستة مقاعد والموحدة بـ 4 مقاعد أن هناك حاجة إلى اعادة التشكيل والتصور المستقبلي لفلسطينيي الـ48 السياسية والإجتماعية والثقافية، تقوم على اساس عملية تفاعلية بين هذه المكونات وتقوم على الحفاظ على الهوية الوطنية من خلال عملية المشاركة في انتخابات الكنيست وخاصة لجنة المتابعة العربية العليا وجميع المنظمات الأهلية.

قراءة في تشكيل الحكومة الإسرائيلية الجديدة

حكومة بينت / لبيد

أ.عاطف المسلمي

في الثالث عشر من نوفمبر حزيران الجاري، صادقت الكنيست الإسرائيلي على تنصيب حكومة التغيير كما يطلقون عليها حكومة بينت لبيد، 60 صوتا مقابل 59 صوتا، مُنهياً بذلك جدلا طويلاً استمر لأكثر من ثلاثة شهور من تاريخ ظهور نتائج جولة الإنتخابات الرابعة في مارس الماضي، وبعد فشل مرشح الليكود رئيس الحكومة السابق بنيامين نتنياهو في تشكيل الحكومة التي كلف بتشكيلها من قبل الرئيس روفي رفلين ، حيث انتقل التكليف إلى يئير لبيد الذي نجح في آخر يوم من مهلة الـ28 يوماً في تشكيل حكومة جمعت جميع أطياف المشهد السياسي الإسرائيلي من يمين متطرف إلى يمين ومن وسط إلى يسار إلى اسلامي عربي. حكومة تجمع في طياتها من المتناقضات ما يفرقها أكثر مما يجمعها. حيث لا يجمعها الا هدف واحد وهو إزاحة نتنياهو عن المشهد السياسي كرئيس حكومة، وإرساله إلى صفوف المعارضة كزعيم لليكود ينتظر تحديد مصيره أمام الجهاز القضائي الذي ينظر في ملفاته الجنائية، ومن خلال انتخابات تمهيدية (برايمرز) في الليكود دعا اليها خلال شهر من الآن.

إن حكومة ولدت من مخاض عسير وفي ظروف من الإنقسام الحاد في معسكر اليمين، وفي ظل اجواء من التحريض غير مسبوقة وفي ظل حالة من عدم الإستقرار المزمنة التي أصابت النظام السياسي في إسرائيل خلال العقد

الأخير، هي بالتأكيد ستقف أمام اختبارات صعبة على كافة الصعد، لدرجة أن السؤال الرئيس الذي بات يُسأل فور تنصيبها كم من الوقت ستصمد هذه الحكومة قبل السقوط، وهل هي قادرة على الصمود أمام الألغام السياسية التي زرعها نتنياهو في طريقها ومدى قدرة أعضائها على ضبط النفس والبعد عن التناحر الأيدولوجي؟

بدون شك أنه بأغلبية عضو كنيست واحد سيكون الأمر بمثابة إنتحار، وهي أغلبية هشة جداً ستجعل الحكومة عرضة لهزات وعرضة للسقوط أمام أي مفترق او خلاف مهاما كان بسيطاً، فيكفي أن يتم الإستفراد بأي عضو من أعضاء الكتل المشاركة وضمه إلى المعارضة لينفرط عقد هذه الحكومة. وقد رأينا ذلك بإمتناع عضو الكنيست سعيد الخرومي من القائمة الموحدة عن التصويت وكاد ان يُسقط الحكومة قبل تنصيبها.

إن حكومة بينت/ لبيد ستواجه ملفات ساخنة سواءً داخلية أو إقليمية أو دولية، وكل منها كفيل بإسقاط حكومة اغلبيته مريحة فما بالك بحكومة تعتمد على أغلبية هزيلة.

يأتي في مقدمة هذه الملفات: الملف السياسي ورغبة الإدارة الأمريكية الجديدة بزعامة بايدن بالعودة إلى خيار حل الدولتين واستئناف المفاوضات وما يلزم ذلك من خطوات حسن نوايا من الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي، وبالتأكيد التوقف أو تجميد الإستيطان أهمها، فهل سيقبل بينت بذلك وهو الذي شدد في خطاب التنصيب على الإستمرار في البناء في المستوطنات في مناطق (C) الفلسطينية. على الصعيد الإقليمي فإن الإتفاق النووي الايراني والموقف الإسرائيلي الراسمي الرافض لهذا الإتفاق .

- ملف صفقة الأسرى مع حماس والتعامل مع الوضع المتوتر على جميع خطوط التماس مع الفلسطينيين في القدس والضفة الغربية وقطاع غزة. وكذلك الحدود اللبنانية.

- على الصعيد الداخلي، كيف ستنجح هذه الحكومة في ترميم العلاقات المتوترة مع الوسط العربي والتي بلغت ذروتها في المواجهات الأخيرة التي اجتاحت المدن العربية ضد استفزازات المستوطنين في القدس والعدوان على غزة، وكانت بمثابة الإنفجار الناتج عن حالة الإحباط المترسخ نتيجة لتراكم قوانين العنصرية المجحفة بحق فلسطينيي الداخل، ويأتي في مقدمتها قانون يهودية الدولة الذي جعل من الأقلية العربية في إسرائيل مواطنين من الدرجة الثانية مسلوبي الحقوق. أضف إلى ذلك ما يعانيه المجتمع العربي في إسرائيل من أزمات اقتصادية تمثلت في تفشي البطالة وانخفاض مستوى المعيشة وأزمات اجتماعية تمثلت بانتشار جائم القتل والعنف وتراخي الشرطة في معالجة هذه الظاهرة التي حصدت الكثير من الأرواح.

يضاف اليها قضية عدم توقف العمل بقانون كيمنتس الذي يتيح للدولة هدم بيوت فلسطينيي الداخل بحجة عدم الحصول على تراخيص بناء، وهو شرط من شروط دخول القائمة الموحدة بزعامة منصور عباس الإئتلاف، ولكن يبدو أن الحكومة استبدلت التجميد بدل الإلغاء. ضف إلى ذلك ما هو مصير القرى البدوية مسلوبة الإعتراف حيث كان الإعتراف بها شرطاً آخر من شروط منصور عباس لدخول الإئتلاف، وأي تلكك في تنفيذ هذا الشرط فورا سيتسبب دون شك في زعزعة الإئتلاف وقد يؤدي إلى سقوطه.

على صعيد العلاقة بين مركبات الإئتلاف اليهودية، بدون شك أن العمل وميرتس تنازلا كثيراً سواء في المواقف السياسية أو في توزيع الحقائب وقبِلا التواجد في حكومة تحمل الطابع اليميني المتطرف والهدف إزاحة نتنياهو، ولكن ماذا بعد، هل سيكتفي هذان الحزبان بموقف الكومبارس الهامشي، أم ستكون هناك تباينات سياسية بخاصة في قضية إستئناف الإتصالات السياسية مع الفلسطينيين برعاية أمريكية أو في كيفية التعامل مع مقترح بايدن لحل الدولتين.

على صعيد العلاقة مع المتدينين، يقفز إلى السطح قانون تجنيد أبناء المدارس الدينية، في ظل حكومة عمودها الفقري يائير لبيد وذراعها الأيمن إفيغدور ليبرمان وهما رأسا الحربة في الدعوة إلى تنفيذ قانون تجنيد أبناء

المدارس الدينية، ماذا سيكون موقف بينت ذو السبعة مقاعد، هل سيكون قادرا على التنكر للخلفية الدينية التي نشأ عليها وعلى مواجهة التيار الديني الصهيوني الذي يتهمه بالخيانة، بدون شك هذه القضية ستكون إحدى أهم القضايا التي ستؤثر على بنية الإئتلاف.

- إن استمرار الحكومة من عدمه مرهون بقدرتها على الصمود خلال السنة الأولى من عمرها، وهو الرهان الذي يراهن نتنياهو وأقطاب المعارضة من الحريديين، فكلما طال صمود الحكومة تفشى الإحباط في صفوف المعارضة وزاد التململ في صفوف الليكود بالذات، لذا ستكون أمام بينت مهمة صعبة في الوقوف والصمود على رأس إئتلاف بأغلبية هشة، وهو زعيم قائمة تتكون من سبعة مقاعد، أي لا تتمتع بثقل كبير في الإئتلاف.

- إن عودة نتنياهو وتشبثه برئاسة الليكود وزعامة المعارضة ربما يكون عاملاً آخر من عوامل استمرار صمود الحكومة، وهو الخشية من عودة نتنياهو للحكم ثانية، أما في حال تم ازاحة نتنياهو من زعامة الليكود وغيابه عن المشهد السياسي وهذا مستبعد، فإن كثير من التناقضات ستطفو على السطح بدرجة قد تطيح بالإئتلاف قبل الوصول إلى حالة التناوب، التي يشكك كثير من المراقبين في تنفيذها لسببين، الأولى أن عمر الحكومة يتوقع أن لا يمتد لعامين، والثاني أن بينت سيخرج من الحكومة فور إنتهاء زعامته ولن يكون معنى باستمرارها وبذلك يكون أوفى بوعوده أمام ناخبيه بأن لا يشارك في حكومة يرأسها يائير لبيد.

واقع المرأة الفلسطينية بين القرار الأممي 1325 وإنتهاكات الإحتلال

د. غادة حجازي

مقدمة:

تُعتبر سياسة المحتل الصهيوني العنصرية والتي استمرت على مدار عدة سنوات منذ النكبة فالنكسة ثم الانتفاضتين الأولى والثانية عاملاً أساسياً في تضحيات المرأة الفلسطينية، وبالرغم من ذلك لم تنل المرأة الفلسطينية حقوقها في جميع المجالات حيث التمييز بين الذكور والإناث وعدم تمثيل النساء في المشاركة السياسية وعملية التفاوض من ناحية أخرى، فكان لهذا آثاره السلبية على المرأة في تقليص دورها في حل الصراع وبناء السلام.

يُمكن اعتبار قرار مجلس الأمن 1325 بمثابة نقطة التحام سياسي حقوقي محلي ودولي مع المحتل الصهيوني، حيث يُمثل القرار حصانة ووسيلة حماية لحقوق النساء والفتيات الفلسطينيات من الانتهاكات الصهيونية المختلفة من قتل الذكور والإناث أو أسرهم، أو تسبب المحتل في إعاقات دائمة لهم، إضافة لهدم منازلهم على رؤوسهم، أو تهجيرهم من خلال الحروب أو النزاعات المسلحة[1].

قامت الأمم المتحدة بإصدار قرار رقم1325 الذي أُعتمد في جلسة مجلس الأمن 4213 التي عقدت في 31-10-2000م. وتم التصويت على هذا القرار بالإجماع لأهميته دولياً من ناحية ولارتباطه بواقع المرأة ودورها وضمان حقوقها، وحمايتها وقت النزاعات من ناحية أخرى.

مكونات قرار1325:

يتكون قرار 1325 الصادر عن مجلس الأمن الدولي في 2000/10/31 من(18) مادة تركز على موضوعات أربعة هامة تتمثل في التالي:

1- المشاركة : مشاركة النساء في صنع القرار والعمليات السلمية على المستوى المحلي والإقليمي والدولي.

2- إدماج النوع الاجتماعي في التدريب على عمليات حفظ السلام والعمل على تحسين استراتيجيات التدخل لمنع العنف ضد النساء، وتعزيز حقوقهن في القوانين الوطنية.

3- إدماج النوع الاجتماعي في هيئات الأمم المتحدة، والنهوض بجهود الإغاثة وتدابير الانتعاش لمعالجة الأزمات الدولية من خلال منظور النوع الاجتماعي.

4- الحماية: حماية النساء خلال النزاعات المسلحة، ومحاسبة المرتكبين وتمكينهنّ في عمليات الإغاثة والإنعاش، وفي مجال الحفاظ على السلام والاستقرار[2].

مفهوم قرار 1325:

إنّ أهم ما يميز قرار 1325 لعام 2000م والذي أصدرته الأمم المتحدة بممثلها الأمين العام بان كي مون هو ما أكد عليه القرار من حماية للنساء ومشاركتهن في عمليات السلام والأمن، والعمل على زيادة تمثيل النساء في جميع مستويات صنع القرار في كافة المؤسسات لأجل منع الصراع وإحلال

السلام لأن النساء هُنّ من يُؤثرن إيجابا أو سلبا في أُسرهن، ومجتمعاتهن فهُنّ المناضلات القادرات على صنع السلام.

تعتبر حماية النساء الفلسطينيات بمثابة حماية للمجتمع بأكمله، والاعتراف بحقه في تقرير مصيره، إلا أن الانقسام الفلسطيني كان له آثاره السلبية في تكريس العدوان الصهيوني على قطاع غزة، خاصة منذ عام 2007 وحتى الآن من ارتكاب المحتل للمجازر البشعة والمتتالية بحق أبناء الشعب الفلسطيني في عدوانه عام 2008–2009، وعدوانه عام 2012– 2014، وعدوانه الأكثر بشاعة عام2021. ولا يزال المحتل ينتهك الحقوق بين الفينة والأخرى.

تتعرض النساء والرجال والأطفال وكبار السن وذوي الإعاقة لانتهاكات مستمرة براً وجواً وبحراً من قبل الصهاينة في ظل عدوان مستمر. كان لا بد من ضرورة الإسراع في تطبيق قرار 1325 على أرض الواقع لأهميته في المحافظة على حقوق النساء الفلسطينيات باعتبارهنّ مشاركات فاعلات لجانب الرجال لهنّ كافة الحقوق السياسية والاجتماعية والاقتصادية في كافة جوانب الحياة للحد من العنف بأنواعه الموجه ضدهنّ، والعمل على منحهنّ حقوقهنّ من خلال استثمار القرار الأممي1325.

بالرغم من توقيع الاحتلال الصهيوني على (قرار1325) إلا ان الاحتلال يتعمد انتهاكه كغيره من القرارات الدولية المتعلقة بالقضية الفلسطينية.

يتضح مما سبق أن قرار 1325 يؤكد على حماية النساء من العنف بأنواعه ويحثُ على مُشاركتهنّ في صنع القرار، وأن مجتمعنا الفلسطيني من أكثر المجتمعات بحاجة لتطبيق هذا القرار باعتبار أن فلسطين هي الدولة الوحيدة في العالم التي كانت وما زالت تُعاني من احتلال عسكري. (مريم زقوت،2012، 27)[3].

أهمية قرار1325 فلسطينيا:

تكمُنْ أهمية القرار طبقا لما ورد في وثيقة الإطار الوطني الاستراتيجي على النحو التالي:

- أَكد على أهمية دور المرأة والعمل على تحسين مكانتها وحمايتها خلال النزاع المسلح والحرب، وهذا ينسجم مع ما تتعرض له النساء الفلسطينيات من انتهاكات الاحتلال الصهيوني.

- شَجع على إدماج النوع الاجتماعي في كافة النواحي التي تتعلق بمنع النزاعات وبناء السلام، والعمل على إعادة الاعمار بعد الانتهاء من النزاع وبناء السلام.

- سَاهم في تغيير مفاهيم المجتمع لأدوار الرجال والنساء من خلال نشر الوعي بقضايا النوع الاجتماعي.

- مُقاضاة منتهكي حقوق النساء، والعمل على حمايتهنّ أثناء النزاع وبعده من قبل المجتمع المحلي والدولي.

- العمل على مشاركة النساء في جميع عمليات اتخاذ القرارات، وصُنع القرارات السياسية التي ترتبط ببناء السلام، والعمل على إنصاف النساء من الظلم، ومُشاركتهنّ في الحياة العامة.

- تَمثيل المرأة على جميع المستويات في المؤسسات، والآليات الوطنية والإقليمية والدولية واحترام حقوقهن وفق القانون الدولي لحقوق الإنسان.

- تفعيل قرار1325 لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التميز ضد المرأة الصادرة في عام 1979 والمساءلة بشأن تنفيذها. فهده الاتفاقية كانت قد مهدت لقرار 1325 بعد اتفاق بيجين عام 1995 لتنفيذ الالتزامات التي تم الاتفاق عليها في اتفاقية (سيداو) وبيجين، إضافة لخطة عام 2030 للتنمية المستدامة والتي اعتمدت في نيويورك عام 2015[4] .

كما تضمنت وثيقة الإطار الوطني الاستراتيجي لقرار مجلس الأمن1325 فئات النساء المستهدفة ضمن الإطار شملت النساء والفتيات اللاجئات والنازحات داخل الأراضي الفلسطينية وخارجها، وكذلك النساء والفتيات الفلسطينيات المتواجدات داخل الضفة الغربية وقطاع غزة، ومناطق الثمانية وأربعين والمتواجدات في القدس وخارجها، والقابعات داخل السجون الإسرائيلية والأسيرات المحررات، وأيضا المتضررات من جراء الحصار والجدار الإسرائيلي، حيث تتعدد جرائم المحتل واعتداءاته على حقوق النساء الفلسطينيات، من قتل وإبادة كما حدث خلال الحروب الثلاثة على قطاع غزة وغيرها من الانتهاكات المتواصلة من اعتقالات وحَجر تعسفي وتدمير للممتلكات، وهدم للبيوت وعزل للمناطق السكنية وتجزئتها. ومن أكثر المتضررين من ذلك هم الفئات الهشة من النساء والفتيات سواء بشكل مباشر أو غير مباشر[5].

تمكنت دولة فلسطين من اعتماد خطة العمل الوطنية بعد دولة العراق لتنفيذ القرار الأممي فقامت وزارة شؤون المرأة برئاسة الدكتورة هيفاء الأغا (وزيرة المرأة سابقا) بالعمل على اصدار قرار من مجلس الوزراء الفلسطيني عام 2015م ينص على تشكيل لجنة وطنية عُليا لتطبيق بنود القرار من خلال التركيز على حماية النساء الفلسطينيات، وتحقيق التمكين للمرأة في كافة المجالات نظراً لأن الاحتلال الصهيوني هو العائق في عدم وصول النساء لمراكز صنع القرار حيث معاناة النساء المستمرة من العنف السياسي الذي يتمثل في تدمير الممتلكات والأراضي ومصادرتها وفرض القيود على الحركة والتنقل[6].

دراسات ميدانية حول ما ورد في القرار الأممي 1325، ونشير لبعض هذه الدراسات فيما يلي:

دراسة (وفاء عبد الرحمن وآخرون2008) تناولت دور المرأة في الأحزاب السياسية في العالم العربي–الحالة الفلسطينية هدفت الدراسة التعرف على واقع المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية على مر السنوات منذ النكبة حتى دخول المرأة الفلسطينية المجلس التشريعي والمراكز التي شغلتها المرأة. أوضحت نتائج

الدراسة: أن المرأة الفلسطينية ما زال أمامها الكثير من العمل والجهد لتؤكد ذاتها وحقوقها في المشاركة في مواقع صنع القرار خاصة في وجود الاحتلال الصهيوني وما تتعرض له من انتهاكات مستمرة بحقها[7].

وعن دراسة (هداية شمعون2010) التي هدفت للتأكيد إلى رسم سياسات وخطط واستراتيجيات الحكومات في فلسطين والأراضي المحتلة لأجل تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم1325 وتحديد الثغرات في هذه السياسات وكذلك العقبات التي تعترض تنفيذ القرار. أظهرت النتائج الاستطلاعية للدراسة الوصفية ضرورة تطبيق مبدأ الكوتا لتعزيز مشاركة المرأة في مجلس الوزراء الفلسطيني والسفارات والقنصليات والمجلس التشريعي والمجالس المحلية والجمعيات والأحزاب السياسية، وغيرها من مواقع صنع القرار السياسي. كذلك يجب على المحتل الصهيوني الإقرار بأن العنف بأنواعه المختلفة الذي تعاني منه المرأة الفلسطينية هو بسبب احتلاله وانتهاكاته[8].

وفي دراسة هيفاء أبو غزالة، والتي هدفت الكشف عن مشاركة المرأة الأردنية في الحياة السياسية، والتعرف على جهود القيادة في إشراك المرأة في عملية صنع القرار السياسي أشارت نتائج الدراسة إلى ضرورة زيادة وعي المرأة بحقوقها الدستورية، ومشاركتها في صنع القرار والتأكيد على عدم توقف طموح المرأة الأردنية عند تخصيص كوتا للنساء في البرلمان وان كان البرلمان يعتبر شكلاً رئيسيا من أشكال المشاركة السياسية بل يجب أن يتعدى هذا الطموح[9].

تناول تقرير (مؤسسة الحق عام، 2015) تأثير انتهاكات الاحتلال الإسرائيلي تجاه النساء الفلسطينيات ومدى تأثيرها على حياة المرأة بشكل خاص، تمثلت الانتهاكات في هدم المنازل والجدار، والتشتت الأسري. استند التحليل القانوني في الحديث عن انتهاكات المحتل على القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان وقرار مجلس الأمن 1325 . واعتمد التقرير على دراسة الحالة لنساء تم انتهاك حقوقهن، تمثلت أدوات الدراسة على الاستمارات والمقابلات، أشارت نتائج التقرير الى التأكيد على حق الفلسطينيين في حياة

أسرية وان يجمع شملهم بأسرهم أينما كانوا سواء في الضفة الغربية أو داخل الخط الأخضر، وأن جميع الإجراءات وعلى رأسها قانون 2003 تنتهك حقوق الفلسطيني في حياته الأسرية وتعبر عن سياسة عنصرية تستهدف الفلسطينيين والأكثر تضررا من تلك الانتهاكات هي المرأة الفلسطينية[10].

وفيما يتصل بدراسة قام بها (مركز أوراد للبحوث والتنمية ،2018) تناول توثيق وتحليل انتهاكات الاحتلال الإسرائيلي بحق النساء اللاجئات في المخيمات الفلسطينية في الضفة وغزة والقدس. هدفت الدراسة للضغط باتجاه حل دائم وعادل لقضية اللاجئات الفلسطينيات، والدفع باتجاه تحمل الجهات المختصة المسؤولية في التزامها بالقرارات الدولية لحماية اللاجئات من الانتهاكات المتعددة للمحتل الصهيوني وممارساته العدوانية التي تنتهك حقوق الإنسان والقانون الدولي، والاهم من ذلك دعم أجندة النساء للسلم والأمن الذي تضمنه قرار 1325. أشارت نتائج الدراسة أنه نتيجة لغياب مبدأي الحماية والأمن حيث زادت المشكلات الاجتماعية كزواج الأبناء في سن مبكر خوفا من ممارسات الاحتلال والقيام بالهجرة خوفا من المحتل وما يتبعه من تشتت لشمل الأسر، إلى جانب المشكلات الاقتصادية من فقر وبطالة، واعتقالات وقبول النساء للعمل في ظروف غير لائقة بأجور قليلة، والتعرض للغاز المسيل للدموع والولادة على الحواجز والإجهاض بالإضافة للاعتداءات الجسدية والنفسية، واقتحامات لغرف النساء في الأسر والإجبار على الوقوف تحت أشعة الشمس الحارقة، والمطر الشديد ومنع وصول الرعاية الصحية لهن أثناء الحروب أو الاجتياح ومنع وصول الأدوية والإهمال الطبي، فجميع تلك الانتهاكات التي تتعرض لها النساء الفلسطينيات تتعارض مع الإعلان العالمي لحقوق الإنسان واتفاقية جنيف الرابعة واتفاقية العهد الدولي[11].

وفي دراسة(عدنان يوسف حسين وآخرون،2020) التي استهدفت تحليل قرار مجلس الآمن 1325 ومدى ارتباطه أو عدم إلزامه،تفترض الدراسة انه إذا أتيحت للمرأة فرصة المشاركة في الجهود الهادفة للسلام في جميع المستويات والمراحل وإذا تم تصنيفها في هذه الجهود كعنصر فاعل، فستكلل فرص هذه

الجهود بالنجاح. تناولت الدراسة البحث في موضوعات القرار الأربعة التي تتمثل في حماية المرأة من العنف قبل النزاعات فالحماية تعني حماية حقوق المرأة من الانتهاكات ،والإدماج يعني إشراك المرأة في صنع القرار السياسي والانتعاش يعني مرحلة بناء السلام . أشارت نتائج الدراسة إلى أن معدلات تمثيل المرأة في جهود السلام لا تزال أقل من المستوى المطلوب وهذا انتهاك واضح لجهود الأمم المتحدة لإدماج المرأة في هذه العملية[12].

مُعيقات تطبيق القرار 1325في الأراضي الفلسطينية:

بالرغم من مرور أكثر من عشرين عاماً على إصدار القرار الأممي إلا أنه لم يُطبق فعلياً في المجتمع الفلسطيني باستثناء بعضاً من بنوده تم تنفيذها في برامج مختلفة ويرجع ذلك لعدة أسباب تتمثل في التالي:

1-عدم التزام المحتل الصهيوني بتطبيق القرارات الدولية، واحترام بنود القانون الدولي لحقوق الإنسان وحمايتها من العنف بكافة أنواعه.

2-الصمت الدولي عن انتهاكات الاحتلال الصهيوني تجاه الفتيات والنساء الفلسطينيات.

3-تأثير النزاعات(الصراعات) بالمجتمعات العربية على دعم المانحين، والتي تؤثر سلبا على تقديم الدعم لقضايا النساء الفلسطينيات من خلال تطبيق قرار 1325[13].

4-عدم إجراء انتخابات للمجلس التشريعي الفلسطيني منذ عام2006 م فعمله متوقف بسبب الانقسام الفلسطيني عام 2007 الذي أثر سلباً على جميع السياسات التشريعية الخاصة بقضايا المرأة وحقوقها من خلال سن التشريعات والقوانين التي تعمل على تمكينها في جميع النواحي القانونية والاقتصادية، والاجتماعية والصحية والتعليمية.

5- محاولات التنصل من مرجعية القرارات الدولية، وموقف الاحتلال الصهيوني المُعَزَز بدعم أمريكي في تطبيق صفقة القرن، وتصفية المشروع

الـوطني التحـرري ضـاعف مـن أزمـة القـرارات الدوليـة وتبعاتهـا السياسـية فـي ازدواجيـة المعـايير والكيـل بمكيـالين فـي الأمـم المتحـدة فجميـع القـرارات لـم تعـد بـالنفع علـى القضـية الفلسـطينية بسـبب ان الهيئـة التـي تصـدر القـرارات هـي تمنـع تطبيقها[14].

6- يجـب العمـل علـى تعزيـز المسـاواة بـين الجنسـين، وتمكـين المـرأة فـي عـدة قضايا والذي يعيق ذلك يتمثل في التالي:

أ- يتسـبب الاحـتلال الإسـرائيلي فـي الاسـتيلاء علـى الأراضـي وعـدم اختصـاص الدولـة الفلسـطينية بولايـة قانونيـة علـى القـدس الشـرقية ممـا يمنـع الحكومة من تقديم خدماتها للنساء والسكان ككل في القدس.

ب- انخفاض مستوى وعي النساء بحقوقهن والخدمات المتاحة لهن.

ج-غيـاب الحمايـة وتـردي الأوضـاع الإنسـانية بسـبب الاحـتلال الـذي طـال أمده.

د- القواعـد والسـلوكيات الاجتماعيـة التـي تعـزز العنـف ضـد المـرأة، وتُهـين وضع المرأة ودورها.

هـ- ضـعف تمثيـل المـرأة فـي القيـادة والمشـاركة السياسـية وعمليـة صـنع السلام[15].

بـالرغم مـن المعيقـات السـابقة والتـي تُعيـق تنفيـذ بنـود القـرار فـي دولـة فلسـطين إلا أن قـرار رقـم 1325 لعـام 2000 يبقـى هـو أول قـرار يعتـرف عالميـاً بـدور المـرأة القيـادي فـي تحقيـق السـلام والأمـن الـدوليين، وإسـهاماتها فـي منـع وحـل الصـراع وحفـظ وبنـاء السـلام. فهـو قـرار إلزامـي سياسـي غيـر قابـل للتفـاوض لـدى الأمـين العـام للأمـم المتحـدة ضـمن عملـه مـن أجـل حفـظ السـلام لـذلك يجـب العمـل على تفعيله فلسطينيا.

متطلبات تفعيل القرار فلسطينيا:

يعتبر قرار 1325 قراراً مُهماً في مشروع إشراك المرأة وإدماجها من أجل صنع السلام وإشراكها في صنع القرار للاستفادة من رؤاها المختلفة وقدراتها ويتطلب تفعيل القرار من حكومة دولة فلسطين والمجتمع المدني بالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة تعزيز القرار من خلال ما يلي:

1-ضرورة مشاركة المرأة بفاعلية في ملف المصالحة الوطنية وإنهاء الانقسام الفلسطيني.

2-يجب مشاركة المرأة في ملف المفاوضات.

3-ضرورة زيادة نسبة تمثيل النساء في مراكز صنع القرار.

4- العمل على حماية المرأة عبر المصادقة على قانون حماية المرأة من العنف، وقانون العقوبات، وموائمة التشريعات في فلسطين مع الاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها دولة فلسطين.

5-نشر الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أنواع التميز ضد المرأة (سيداو) في الجريدة الرسمية خاصة بعد مصادقة دولة فلسطين على الاتفاقية دون أي تحفظات وذلك استجابة لتحقيق المساواة بين الجنسين[16].

7-تحديد موقع المرأة ووضعيتها وموقفها من النظام السياسي ومكانتها في القوانين ومشاركتها في إقرارها، وطرح مسألة إعادة تعريف الوحدة الوطنية والتي تعني وحدة القوى السياسية والاجتماعية بحضور مُمثلي النساء والشباب[17].

8-تمكين المرأة اقتصادياً من خلال تأمين الدخل والحصول على العمل.

9-تمكين المرأة نفسياً من خلال تمتعها بحياة خالية من جميع أشكال العنف.

10-تمكين المرأة في قيادة جهود السلام والأمن، والعمل الإنساني وجهود الإنعاش في فلسطين ومشاركتها فيها والاستفادة منها.

خاتمة

يتضح من خلال العرض السابق ضرورة تطبيق بنود قرار رقم 1325 في المجتمع الفلسطيني الذي يعاني ويلات الحروب من قبل الإحتلال الإسرائيلي وآثارها السلبية المختلفة خاصة على النساء من ناحية، وتبعات الإنقسام الفلسطيني والذي إنعكس سلباً على الأسرة الفلسطينية عامة والمرأة خاصة من ناحية أخرى، حيث ازدياد حالات العنف بأشكاله ا لمختلفة بسبب تردي الأوضاع الإنسانية في المجتمع الفلسطيني جراء الحصار والفقر وسوء الأوضاع السياسية والتي تتطلب إنهاء الإنقسام الفلسطيني عاجلاً لتحقيق المصالحة الفلسطينية للعمل على حماية النساء خلال النزاعات المسلحة وبعدها، ومُقاضاة مُنتهكي حقوق النساء والعمل على مُشاركتهن في صنع القرار السياسي على جميع المستويات، وتغيير نظرة المجتمع للمرأة من خلال النوعية المجتمعية لقضايا النوع الإجتماعي. بدون ذلك سيبقى الحال من السيء للأسوأ ول، تطبق أي قرارات دولية ومحلية تحمي النساء من انتهاكات المحتل الصهيوني وغيره، والتي تنعكس سلباً عليهنّ وعلى أسرهنّ

المراجع:

[1] إسماعيل حماد(2012): المرأة الفلسطينية والآفاق العلمية لقرار مجلس الأمن 1325، مؤتمر الائتلاف الوطني الفلسطيني لتطبيق القرار الأُممي في فلسطين)، ط1، وزارة شؤون المرأة، فلسطين.

[2] جومانة مرعي(2018): دليل مبسط حول قرار مجلس الأمن 1325(2000) حول المرأة والأمن والسلام، أصوات نساء

[3] مريم زقوت (2012): النساء المتضررات من ممارسات الاحتلال وآليات معالجة الآثار الناجمة عنها،(نحو اطار وطني لتطبيق القرار الأممي في فلسطين)،ط1،المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية-مفتاح.

[4] ندى دروزة (2020): موجز سياسات التآزر بين قرار الأمن 1325 حول المرأة والسلام والأمن والأطر المعارية الدولية الخاصة بحقوق النساء، اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا(الأسكوا)، بيروت.

[5] وزارة شؤون المرأة(2015): وثيقة الإطار الوطني الاستراتيجي لقرار مجلس الأمن 1325، نيسان، فلسطين.

[6] فلسطين الدولة الثانية بتطبيق الخطة الوطنية لتنفيذ قرار 1325 بشأن المرأة. 15-8-2015 www.radionisaa.ps/article/5046l

[7] وفاء عبد الرحمن، هنادي الزغير، عالية أبو دية(2008): دور المرأة في الأحزاب السياسية في العالم العربي- الحالة الفلسطينية، تونس.

[8] هداية شمعون (2010): قرار مجلس الأمن الدولي رقم مجلس الأمن الدولي رقم 1325: miftah.org/Arabec/programmes/briefing/unersolution/325 .gaza

[9] 20 عاماً على صدور قرار المرأة والسلام والأمن Peacekeeping.un.org/ar/20years-of-women- peace=securit y -

[10] مؤسسة الحق وآخرون(2015): تقرير حول انتهاكات الاحتلال الإسرائيلي على المرأة الفلسطينية Alhaq.org/ar/publications/7931.html

[11] مركز اوراد للبحوث والتنمية ومؤسسة مفتاح (2018): نتائج دراسة توثيقية لانتهاكات الاحتلال الإسرائيلي بحق النساء اللاجئات في المخيمات الفلسطينية في الضفة وغزة والقدس./awrad.org/article/10232

[12] عدنان حسين، وزيرفان عبد الله، توسيع نطاق إدماج النساء بجهود السلام في إطار القرار 1325 الخاص بالنساء والأمن والسلام. مجلة الفنون والآداب وعلوم الإنسانيات والاجتماع، 221-236، 2020 www.Jalhss.com

[13] مرجع سابق،وزارة شؤون المرأة.

[14] ريما نزال(2019):21 عاما على القرار 1325 =al-ayyam.ps/ar-page.php?id

[15] ورشة توعوية بأهمية القرار 1325 وأجندة المرأة والسلام والأمنunescwa.org/arnode/259795

[16] فيحاء الهادي.(2020): اليوم الوطني للمرأة الفلسطينية وقرار مجلس الأمن1325 -al-ayyam.ps/ ar page. php? Id=

[17] جمعية اتحاد لجان المرأة الفلسطينية.(2021): القرار1325 ماذا بعد خطط الجيل الثاني؟upwc.ps//p-2783

"أزمة سد النهضة بين الاعتبارات المصرية والمصالح الدولية"

د. محمد يوسف الحافي

مقدمـــة:

تعتبر المصادر المائية عنصراً أساسياً في الاستقرار والتنمية، ومصدراً للصراع والتوترات في الوقت نفسه، باعتبارها أصل الحياة، ومبرراً طبيعياً للبقاء، ومن المأثور التاريخي قول هيرودوت "مصر هبة النيل". وهنا تعد أزمة سد النهضة الأثيوبي من الأزمات الإقليمية المستعصية والمعقدة، في ضوء تعارض الرؤية والمصالح الإثيوبية مع المصالح الحيوية لدول المصب (مصر والسودان)، ذلك بسبب التداعيات السلبية الاقتصادية والاجتماعية للسد وما يسببه من نقص في حصة كل من مصر والسودان من المياه.

تتعامل مصر مع قضية سد النهضة وتأثيراته باعتبارها قضية أمن قومي بكل ما تحمله الكلمة من معنى، بالإضافة لما قد يسببه من دمار لمدن السودان وأراضيها في حال تدميره أو انهياره حتى لو بشكل جزئي، وهذا ما جعل أوساطاً سياسية وإعلامية تصف هذا الملف ب "الشائك والعالق".

تتبنى الدولتان مصر والسودان موقفاً موحداً رافضاً لسياسة الأمر الواقع التي تنتهجها إثيوبيا بشأن تشغيل السد وملئه بما لا يراعي الحقوق المائية لدولتي المصب. ومن جانبها تُعبر إثيوبيا إعلاميا عن رغبتها في التوصل لحل يرضي

دولتي المصب؛ لكنها ترفض وساطة اللجنة الرباعية وتتمسك بالوساطة الأفريقية. في المقابل، تتمسك كل من مصر والسودان بالوساطة الدولية. وبالمحصلة لم تنجح أي المبادرات والجهود المبذولة لاحتواء الأزمة حتى الآن.

أولاً: المطامع الإسرائيلية في مياه النيل:

احتلت مسألة المياه مكانة هامة في الفكر الاستراتيجي الإسرائيلي قبل إنشاء الدولة وبعدها، وذلك نظراً لطبيعة المشروع الصهيوني القائم على الهجرة والاستيطان، وهذا ما يفسر العمل على الربط بين المستوطنين والأرض عبر العمل الزراعي. فلقد ظلت الطموحات المائية حاضرة لدى مؤسسي إسرائيل خلال اتفاقات ترسيم الحدود التي سبقت قيام دولتهم، وهذا ما جعل "هرتزل" خلال المؤتمر الصهيوني الأول يعتبر أن مستقبل فلسطين واعد إذا ما حُلت مشكلة الري على نطاق واسع، وهذا ما أكده عام 1903عبر اقتراح مشروع لتوصيل مياه النيل إلى سيناء ومن ثم إلى النقب وفلسطين، وبناء عليه طلب من الحكومة المصرية الموافقة على إقامة مستوطنات يهودية في سيناء لمدة 99 عاماً، وتوصيل جزء من مياه النيل إليها، وهذا ما رفضته كل من مصر وبريطانيا.

كثيرة هي مساعي إسرائيل للسيطرة على المصادر المائية في المنطقة، ويلخص ذلك قول رئيسة الوزراء الإسرائيلية "غولدامائير" في أعقاب حرب 67 بأن التحالف الإسرائيلي مع تركيا وإثيوبيا يعني أن أكبر نهرين في المنطقة (النيل والفرات) سيكونان في قبضة إسرائيل. ولا أدل على ذلك من رمزية علم إسرائيل وحتى قبل قيامها، والذي اتخذ من نهري النيل والفرات حدوداً لإسرائيل الكبرى[1].

كما أثير موضوع توصيل مياه النيل لإسرائيل خلال وعقب التوقيع على اتفاقية (كامب ديفد) بين مصر وإسرائيل؛ لكن مصر كانت ترفض على الدوام إمداد أو بيع مياه النيل لإسرائيل، وذلك لأسباب فنية وسياسية وأخرى قانونية مرتبطة بالمعاهدات والقوانين الدولية بشأن الأنهار المشتركة. بالمحصلة ظل

[1] – أحمد علي سليمان, "سد النهضة الإثيوبي ومستقبل الأمن القومي المصري: قراءة في سيناريوهات مواجهة الأزمة, رابطة الجامعات الإسلامية, القاهرة, ص3.

ملف المياه يعتبر ملفاً رئيساً في كل الترتيبات واتفاقيات التسوية مع إسرائيل، أو أنه كان مثار خلاف وفشل لمحاولات أخرى.

ثانياً: السياق التاريخي لمشروع سد النهضة:

برزت أزمة سد النهضة في الإعلام بقوة خلال حكم الرئيس "محمد مرسي" لمصر عام 2012، حين استغلت إثيوبيا عدم الاستقرار السياسي في مصر في أعقاب ثورة 25 يناير 2011 وبدأت في عام 2012 بالشروع في بناء "سد النهضة الكبير" على النيل الأزرق وهو أهم روافد نهر النيل الرئيسة.

وتعود الطموحات الإثيوبية في السيطرة على مياه النيل إلى عقود مضت، حيث ترجع جذور مشروع سد النهضة على اختلاف مسمياتها إلى خمسينيات القرن الماضي (1956–1964) وكان المفترض أن تموله الولايات المتحدة، بهدف تطويق المشروع الناصري والضغط عليه، وفعلاً نفذ مكتب الولايات المتحدة لاستصلاح الأراضي مشروعاً مسحياً لتحديد موقع إنشاء السد أواخر حكم الإمبراطور "هيلا سيلاسي" آخر الملوك الإثيوبيين. وتعطل المشروع بفعل الانقلاب على الملكية في إثيوبيا من قبل ضباط الجيش عام 1974، ولاحقاً انزوى المشروع في ظل الحكم العسكري المدعوم من السوفيت. وعلى مدار العقود اللاحقة ظل عائق التمويل هو السبب في عدم تنفيذ المشروع.

مع نهاية الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفيتي تمت الإطاحة بالحكم العسكري في إثيوبيا ووصل للسلطة "ميليس زيناوي" والذي قامت رؤيته الاقتصادية التنموية على استغلال الموارد المائية للبلاد، وجعل بلاده مركزاً إقليمياً للطاقة، وذلك عبر إقامة مجموعة من السدود على 12 نهراً، وفعلاً نفذ جزءاً من مشروعه الطموح ما بين (2002–2009)، وحينها لم ينشب خلاف مع دول المصب؛ لأن تلك السدود لم تؤثر على حصتها من مياه النيل بشكل ملحوظ.

ظل سد النهضة يمثل التحدي الأكبر بالنسبة لإثيوبيا لعدة أسباب، أولها: التمويل، حيث تُقدر تكلفة المشروع المبدئية بنحو 5 مليارات دولار، وهو مبلغ كبير لدولة فقيرة تصنف كأحد أكبر المتلقين للمساعدات الدولية. ثانيها: الأبعاد السياسية والأمنية الكبيرة المرتبطة ببناء السد، جراء تأثيره المباشر على الأمن المائي لمصر، بمعنى دخول إثيوبيا في أزمة مع مصر التي تمتلك ثقلاً سياسياً وعلاقاتٍ مميزة مع الغرب.

ثالثاً: تمويل سد النهضة:

معروف أن دولة فقيرة كأثيوبيا لا تستطيع تمويل مشاريع السدود ذاتياً، وتعتمد في ذلك على التمويل الخارجي من المؤسسات الدولية وعلى رأسها البنك الدولي، والذي عادة ما يرتبط باشتراطات سياسية وتدخلات خارجية.

اتخذت مصر سابقاً خلال سعيها لتمويل السد العالي بأسوان (1960-1970)، قراراً وطنياً بالتخلي عن التمويل الدولي وتمويل سدها العالي من وارداتها المحلية، وقام الرئيس "عبد الناصر" آنذاك بتأميم قناة السويس وتحويل عائداتها لتمويل السد العالي. تعرضت مصر على إثر ذلك للعدوان الثلاثي عام 1956، والذي جلب القطيعة في علاقات مصر بالغرب، في حين فتح الباب أمام علاقات متينة وتحالف مع الاتحاد السوفيتي الذي مول ثلث تكلفة المشروع، بالإضافة للخبرات الفنية اللازمة. وظلت مصر بعد التحول نحو المعسكر الغربي في نهاية السبعينيات توظف مركزها القانوني وثقلها السياسي في منع تمويل السدود على حوض النيل، وذلك استناداً لاتفاقيات تقسيم مياه النيل 1929 واتفاقية 1959[1].

استغلت إثيوبيا فترة عدم الاستقرار السياسي في مصر عقب الإطاحة بالرئيس مبارك 2011، وانشغال المؤسسة العسكرية في ترتيب الوضع الداخلي، وقامت بوضع حجر الأساس لسد النهضة، وقد اتخذت من أجل ذلك إجراءات

[1] – تاريخ المعاهدات المائية بين دول المنبع والمصب, ابتداء-من-عام-1891-المعاهدات بتاريخ 14 يوليو 2020.
https://www.aljazeera.net/news/politics/2020/7/14/

راديكالية لتوفير التمويل من الاقتصاد المحلي بكل الوسائل، كان آخرها إصدار سندات للإثيوبيين في الخارج موجهة لتمويل السد. وتشير التقديرات إلى أن الحكومة تمكنت من جمع حوالي مليار دولار عام 2014، أي ما يعادل خمس قيمة المشروع المبدئية، وتوقفت الأعمال في السد عام 2015 بسبب نفاد التمويل.

التمويل الأمريكي لمواجهة النفوذ الصيني في أفريقيا: صراع على المكانة الجيوبوليتيكية

مع بروز الصين كقوة عظمى تنافس الولايات المتحدة على المسرح الدولي؛ عملت الصين على تعزيز حضورها الدبلوماسي؛ سعياً للتمدد عالمياً وخصوصاً في أفريقيا، حيث بدأت تلعب الدور الذي لعبه الاتحاد السوفيتي خلال الحرب الباردة، فقامت بتقديم مساعدات وقروض ميسرة لدول أفريقيا الفقيرة وبدون شروط معقدة مثلما تفعل مؤسسات التمويل الغربية، شيئاً فشيئاً أصبحت الصين أكبر المستثمرين في عدة دول أفريقية، وبالتالي تعزز نفوذها هناك، حيث ركزت جُل أعمالها واستثماراتها في الموارد المائية عبر تمويل وبناء سدود في عدة دول أفريقية. ويبدو أن الصين اتخذت من أثيوبيا –المنافس القديم لمصر– موطئ قدم لتأمين دورها المستقبلي في منطقة حوض النيل وأفريقيا عموماً، خصوصاً وأن إثيوبيا معروفة تاريخياً برفضها للاستعمار والإمبريالية الغربية.

بدأت الشركات الصينية استثماراتها في إثيوبيا فعلياً عام 2002 حين مولت سد (تكيزي) بقيمة 224 مليون دولار، وفي 2012 برز الوجود الصيني بشكل أكبر حين قررت استثمار 500 مليون دولار في سد (جايب3) على نهر أومو جنوب إثيوبيا، الأمر الذي أثار حفيظة كينيا المتضرر الرئيسي من السد، لكن شيئاً لم يعرقل التعاون الصيني الإثيوبي في المجال الكهرومائي.

تجنبت الصين تقديم تمويل مباشر لبناء السد خوفاً من غضب مصر التي تمتلك فيها استثمارات متنامية، لكنها قدمت عام 2013 قرض بقيمة 1.2 مليار دولار لإنشاء خطوط الكهرباء والبنى التحية المرتبطة بالسد، وفي أبريل 2019

قدمت قرضاً بقيمة 1.8 مليار دولار بهدف توسيع وإصلاح شبكة الكهرباء في إثيوبيا، ذلك مقابل منح الشركات الصينية جزءاً من عقود السد المربحة، إلى جانب العديد من الشركات الغربية والأمريكية.

من ناحيتها اندفعت الولايات المتحدة للإعلان في مارس 2020 عن نيتها استثمار خمسة مليارات دولار في إثيوبيا عبر مؤسسة تمويلية (DFC)، والتي تتمتع بقدرات تمويلية ضخمة، وقد أنشئت هذه المؤسسة خصيصاً لخدمة المصالح السياسية الخارجية للولايات المتحدة وعلى رأسها مواجهة النفوذ الصيني في أفريقيا. وكانت أمريكا قد برهنت على حسن نيتها عبر منحها الضوء الأخضر لصندوق النقد الدولي نهاية 2019 لتقديم قرض لإثيوبيا بقيمة 2.9 مليار دولار لدعم الاقتصاد الإثيوبي. وبات واضحاً سبب الاندفاع الأمريكي لدعم الاقتصاد الإثيوبي في محاولة للحد من النفوذ الصيني المتنامي هناك[1].

في الواقع تمتلك جميع الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن وغيرها من الدول النافذة شركات تعمل في سد النهضة، وبالتالي أصبحت مصالح الشركات الغربية والصينية تقف في مواجهة المصالح المصرية، رغم امتلاك مصر المسوغات الشرعية القانونية والتاريخية؛ لكن الفرص الاستثمارية الواعدة في إثيوبيا، ومكانتها كقاعدة للنفوذ الصيني في شرق أفريقيا جعلت الدول الكبرى تتغاضى عن مشروعية المطالب المصرية وعدم الضغط على إثيوبيا. ويبدو أن القروض الغربية والصينية السخية زادت على ما تحتاجه إثيوبيا لتمويل السد، وعزز موقفها في مواجهة مصر، وجعلها تتبنى خطاباً عدوانياً تجاه مصر والمضي قدما في تشغيل وملء السد سواء باتفاق مع دول المصب أو بدون؛ غير آبهة بالنتائج.

[1] – عارف عبد البصير, بعد انباء بدء الملء الثاني", الجزيرة نت, https://www.aljazeera.net/midan/reality/politics/2021/5/26/تمويل-سد-النهضة-كيف-خسرت-مصر-معركتها, بتاريخ 26 مايو 2021.

رابعاً: التعنت الإثيوبي مقابل شرعية الموقف المصري

ترفض إثيوبيا تدويل أزمة سد النهضة, حيث رفضت سابقاً مقترحا لإشراك لجنة رباعية لمفاوضات السد مكونة من (الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي), ورغم ذلك منحت كل من مصر والسودان الفرصة للوساطة الأفريقية[1]؛ لكنها لم تعد تثق بتلك الوساطة بعد أن أيقنت أنها لا تمثل أي ضغط حقيقي على إثيوبيا، بل توفر لإثيوبيا غطاءً عبر المماطلة وكسب الوقت والاستمرار في فرض واقع على الأرض، ذلك دفع الطرفين المصري والسوداني إلى اللجوء إلى غطاء دولي لحل الأزمة، والمطالبة بتدخلات دولية خصوصاً من الولايات المتحدة للضغط على إثيوبيا.

وكان الرئيس السيسي قد صرح في أكتوبر 2019 أمام وفود دولية عن تطلع مصر لاتفاق يحقق المصالح المشتركة لكل من مصر والسودان وإثيوبيا، وأكد على ضرورة العمل على ألا تكون الأنهار العابرة للحدود مصدراً للصراع، بعيداً عن الأفعال أحادية الجانب. وذلك تأكيداً وترسيخاً لما جاء بإعلان المبادئ بشأن سد النهضة مارس 2015، الذي تم التوقيع عليه في الخرطوم بين الدول الثلاث، مؤكداً على أهمية نهر النيل كمصدر للحياة ومصدر حيوي لتنمية الشعوب الثلاثة، ويشير إلى أن الغرض الرئيس لسد النهضة هو توليد الطاقة والمساهمة في التنمية الاقتصادية لإثيوبيا. ويتضمن الإعلان عشرة مبادئ أهمها: التعاون على أساس تفهم الاحتياجات المائية لدول المنبع والمصب بمختلف مناحيها، وحسن النوايا، ومبادئ القانون الدولي. ومبدأ عدم التسبب في ضرر بالغ يتعرض له أي طرف. ومبدأ التسوية السلمية للمنازعات عبر التفاوض وفقاً لمبدأ حسن النوايا. وإذا لم تنجح المفاوضات في حل الخلاف، فيمكن لهم مجتمعين طلب التوفيق أو الوساطة[2].

---

[1] – أحمد يحيى, "سد النهضة: ما هي سيناريوهات حل الأزمة أمام مصر؟", بي بي سي عربي, https://www.bbc.com/arabic/middleeast-57430100, بتاريخ 17 يونيو 2021.

[2] – راجع نص إعلان المبادئ حول مشروع سد النهضة , الهيئة العامة للاستعلامات, https://www.sis.gov.eg/Story/148329?lang=ar.

غيـر مُسـتغرَب إذن موقـف مصـر الـرافض لقيـام إثيوبيـا بخطـوات أحاديـة الجانـب، وأهمهـا المـلء الثـاني للسـد، وهـو مـا تـم الاتفـاق عليـه فـي إعـلان المبـادئ عـام 2015، لكـن المسـتغرب جـداً هـو تجـاوز إثيوبيـا لتلـك التفاهمـات، وعـدم إدانـة ذلـك مـن القـوى الدوليـة وعلـى رأسـها الولايـات المتحـدة الأمريكيـة، وموقفهـا السـلبي تجاه مصر [1].

وهنـا يبـرز التسـاؤل، لمـاذا لا تـدعم الولايـات المتحـدة موقـف مصـر، وتضـغط علـى إثيوبيـا؟ أم أن المصـالح الأمريكيـة ومـن ورائهـا مصـالح حليفتهـا إسـرائيل تتطلب إدخال مصر في أزمة حيوية ووجودية كأزمة سد النهضة؟!

كانـت مصـر قـد لمّحـت مـراراً وفـي مناسـبات مختلفـة أن فشـل مسـاعي تسـوية الأزمـة بالمفاوضـات سـيفتح البـاب أمـام جميـع الخيـارات. كمـا شـرعت فـي تنفيـذ خطـوات فنيـة وخطـط بتكلفـة تقـدر مئـات مليـارات الجنيهـات فـي قطـاع الـري للتخفيـف مـن المخـاطر والآثـار السـلبية للمـلء الثـاني لسـد النهضـة. وكـان رئـيس الـوزراء الإثيـوبي "أبـي أحمـد" قـد حـدد موعـد المـلء الثـاني للسـد ليكـون خـلال موسـم الأمطار المقبل، أي خلال شهري يوليو وأغسطس 2021.

ورداً علـى التهديـدات المصـرية بإمكانيـة التـدخل العسـكري ضـد السـد، صـرّح "أبـي أحمـد" أنـه "اذا كـان هنـاك حاجـة للحـرب مـع مصـر بسـبب السـد، فهنـاك اسـتعداد لحشـد ملايـين الأشـخاص"، ويؤكـد فـي الوقـت نفسـه علـى أن المفاوضـات هي السبيل لحل الجمود.

يبـدو أن إثيوبيـا تسـعى جاهـدة وتسـتعد لإتمـام المرحلـة الثانيـة مـن مـلء السـد خـلال يونيـو القـادم، حيـث بـدأت فعليـاً بالأعمـال التجهيزيـة لهـذه الخطـوة، والتـي تحـذر منهـا مصـر والسـودان دون اتفـاق أو تنسـيق معهمـا. ويـأتي ذلـك مـع اقتـراب موعـد الانتخابـات الإثيوبيـة، حيـث يسـتغل رئـيس الـوزراء الإثيـوبي "أبـي أحمـد" أزمـة سـد النهضـة لـدعم موقفـه فـي الانتخابـات. ومـؤخراً تـم تأجيـل الانتخابـات التـي كانـت مقـررة فـي 5 يونيـو القـادم، وقيـل إنهـا سـتعقد بعـد التشـاور مـع الأحـزاب الإثيوبيـة.

[1] – للمزيد راجع محمود محمد علي, أزمة سد النهضة الإثيوبي بين التعنت والمرونة,

يُذكر أن هذا التأجيل الثاني بعد أن تأجلت العام الماضي بسبب كورونا. إضافة إلى ما تعانيه الحكومة الإثيوبية من تحديات على صعد مختلفة، فهي تواجه أزمة تمرد إقليم تيغراي شمالي البلاد، وتقوم بحملات عسكرية ضد "جبهة تيغراي" المتمردة، والتي صنفتها الحكومة مؤخراً كمنظمة إرهابية، إلى جانب جماعة "أونق شني" المحسوبة على إقليم الأروميو.

يرى مراقبون أنه لا توجد أي إشارات لرغبة إثيوبيا للتعاطي مع الرسائل المصرية والسودانية، وهذا ما دفع مصر لإطلاق تهديدات شديدة اللهجة بأن أي مساس بالحقوق المائية سيدفعها لاتخاذ إجراءات من شأنها زعزعة الاستقرار في المنطقة، وذلك في تلميح واضح إلى أن مصر قد تقدم على خيارات أخرى غير دبلوماسية وأن عدم التوصل لاتفاق سوف يفضي إلى نزاع مسلح قد يهدد أمن المنطقة بأكملها.

خامساً: الجهود الدولية لحل الأزمة: هل تنجح الوساطة الأمريكية؟!

أعلنت مصر في وقت سابق عن فشل جولة المفاوضات الأخيرة التي جرت في عاصمة الكونغو الديمقراطية (كينشاسا) حول سد النهضة إبريل الماضي، حيث رفضت إثيوبيا حينها كل المقترحات التي قُدمت لملء وتشغيل سد النهضة على نحو يحقق المتطلبات الإثيوبية؛ لكن دون إضرار ملموس على دول المصب.

قام مؤخراً المبعوث الأمريكي للقرن الأفريقي "جفري فيلتمان" بجولة أفريقية لإجراء مباحثات مع أطراف الأزمة، لكن الواضح أن تلك الوساطة لم تؤد إلى أي اختراق بسبب تعنت أثيوبيا وقيامها بإجراءات أحادية الجانب، عبر إصرارها تنفيذ المرحلة الثانية من ملء السد. ويتأكد ذلك مع الشواهد السابقة في السياق التفاوضي حول الأزمة، وإصرار إثيوبيا على إفشال أي جهود لتسوية الأزمة.

أصدرت الخارجية الأمريكية بياناً في 14 مايو الجاري حول نتائج زيارة مبعوثها للمنطقة، أكدت فيه التزام الولايات المتحدة بالعمل مع الشركاء الدوليين لإيجاد حل للقضايا الإقليمية الهامة بما فيها قضية سد النهضة الإثيوبي والنزاع الحدودي بين السودان وإثيوبيا. كما قال المبعوث الأمريكي "فيلتمان" إنه ناقش

مخاوف مصر والسودان المائية حيال سد النهضة، في محاولة للتوفيق بين احتياجات إثيوبيا التنموية ومصالح دولتي المصب المائية، كما ناقش استئناف المفاوضات تحت رعاية الاتحاد الأفريقي على وجه السرعة، وبناءً على إعلان المبادئ الموقع عام 2015، كما أكد المبعوث الأمريكي على التزام بلاده بتقديم الدعم السياسي والفني لتسهيل وإنجاح المفاوضات[1].

من الواضح هنا أن واشنطن قد تخذل القاهرة، فالوساطة الأمريكية لم تحقق أي اختراق، بل يمكن القول إنها لا تتجاوز كونها أداة للتسويف وإضاعة الوقت لصالح إثيوبيا، ويمكن وصفها بالمتحيزة وغير النزيهة.

سادساً: تساؤلات حول "الاستثمارات الخليجية" وأزمة سد النهضة

تمتلك دولا خليجية وخصوصاً الإمارات والسعودية استثمارات في إثيوبيا تقدر بحوالي 4 مليار دولار، تتركز غالبيتها في القطاع الزراعي ومشاريع أخرى مرتبطة بسد النهضة وتوليد الطاقة الكهربائية، وقد ازدادت تلك الاستثمارات في الآونة الأخيرة.

وهنا يبرز تساؤل حول برود رد فعل الحلفاء الخليجيين لمصر تجاه موقف إثيوبيا المتعنت من تشغيل وملء السد، والإضرار بمصالح مصر المائية، والتي تعتبر بالنسبة لها مسألة حياة أو موت، حيث إن 90% من موارد مصر من المياه العذبة مصدرها النيل.

وهنا يكمن التساؤل: لماذا لا تستخدم الدول الخليجية وخصوصاً الإمارات والسعودية استثماراتها في الاقتصاد الإثيوبي عموماً، وفي المشاريع المرتبطة بالسد تحديداً للضغط على إثيوبيا لتقبل باتفاق شامل وملزم يحافظ على المصالح المائية لجميع الأطراف؟ وكيف يمكن تقييم المواقف الخليجية إذا لم تستخدم علاقاتها السياسية ونفوذها الاقتصادي لدعم مصر في أزمة سد النهضة؟ أم أن المصالح الاقتصادية والاستثمارات باتت تتحكم في القرار السياسي وأصبحت فوق كل اعتبار؟!

[1] – أمريكا تصدر بيان حول سد النهضة, روسيا اليوم, https://arabic.rt.com/middle_east/1231630-أمريكا-تصدر-بيانا-حول-سد-النهضة-وتوجه-طلبا-لمصر-والسودان-وإثيوبيا/, بتاريخ 14 مايو 2021.

الهبة الشاملة مايو 2021

عملت إسرائيل منذ احتلالها للقدس عام 1967 على ضم المدينة وتهويدها؛ عبر عملية تهجير ممنهج للسكان الأصليين لتغيير الوضع الديمغرافي والسياسي للمدينة, في ظل انحياز دولي واضح وغطاء من الولايات المتحدة؛ التي تعطل تطبيق قرارات الأمم المتحدة الخاصة بالحقوق السياسية للفلسطينيين في القدس, خصوصا بعدما اعترف ترامب بالقدس الموحدة عاصمة لإسرائيل؛ متجاوزا الحقوق الفلسطينية.

يحاول اليمين الإسرائيلي المتطرف تطبيق اعتراف ترامب بيهودية القدس على الأرض, حيث زادت حجم وطبيعة الاعتداءات على الفلسطينيين ومقدساتهم. وقد زاد التوتر في القدس بعد إعلان جماعات يهودية متطرفة تنظيم اقتحامات واسعة للمسجد الأقصى في 10 مايو (28 رمضان)؛ تزامنا مع إجراءات قسرية لتهجير السكان العرب من حي الشيخ جراح.

عم التوتر الضفة الغربية والداخل المحتل, وطلبت الحكومة الفلسطينية الحماية الدولية وأعلنت أنها ستحيل ملف الشيخ جراح إلى محكمة الجنايات الدولية باعتبارها جريمة حرب[1]. ودخلت غزة على خط التصعيد في 10 مايو واطلقت المقاومة الصواريخ على إسرائيل ردا على جرائمها في القدس, وحينها أعلنت إسرائيل عن عملية عسكرية موسعة في غزة (حارس الأسوار), ردا على اطلاق الصواريخ, حيث ضربت إسرائيل غزة بقوة غاشمة تسببت في مقتل مئات الضحايا ودمار هائل.

---

[1]- بي بي سي عربي,https://www.bbc.com/arabic/middleeast-57128536,بتاريخ 16 مايو 2021.

يبدو أن إسرائيل كانت راضية ومعنية بنقل المعركة إلى غزة, حيث جاء ردها وكأنه منفصل تماما عما يحدث في القدس, تحت مبرر الدفاع عن النفس, في حين بدأ الرأي العام العالمي بالتنديد بالاعتداءات الإسرائيلية في القدس وغزة.

بعد سريان وقف إطلاق النار انتقلت جولة التصعيد الى المستوى السياسي. وقد اختلفت اهداف الأطراف من جولة المواجهة، فبينما كانت أهداف حماس سياسية تتعلق بانتزاع اعتراف دولي بشرعيتها ومكانتها في المشهد الفلسطيني، كانت أهداف إسرائيل تتراوح بين السياسية والعسكرية. وقد أجبرت جولة التصعيد الأخيرة الولايات المتحدة للتدخل من اجل التوصل لوقف إطلاق النار، والتي بدورها أعطت هذه المهمة لمصر التي استطاعت في نهاية المطاف تحقيق وقف لاطلاق النار. وبدأت معالم المسار اللاحق لوقف اطلاق النار تتضح مع اتضاح تداعيات هذه الجولة على الأطراف التي انخرطت فيها. بدون شك أن الجميع بات يدرك ان المعطيات السياسية والأمنية ما بعد الهبة الشاملة لن تكون كما كانت عليه قبلها، سواء على صعيد التحولات الدولية والإسرائيلية أو على صعيد قواعد الإشتباك بين الفلسطينيين والإسرائيليين

أولاً: المستوى الفلسطيني:

1- حماس

حققت حماس أهدافها مع بداية الجولة، حيث قدمت صورة عن نفسها في الساحة الفلسطينية والشارعين العربي والاسلامي كمدافع عن الأقصى والقدس. وقدمت نفسها كطرف يملك مفتاح الحرب والسلام في الساحة الفلسطينية، وعززت مكانتها في السياسة الفلسطينية باعتبارها فصيلاً محورياً واعطتها زخماً في أي ترتيبات فلسطينية فلسطينية محتملة. أطلقت حماس قذائف صاروخية في عمق الأراضي الإسرائيلية، مما أدى إلى تعطيل الحياة المدنية الروتينية وتسبب في احداث دمار؛ وفي اندلاع مواجهات في مدن الداخل المحتل؛ ومظاهرات عنيفة في الضفة الغربية وعلى الحدود الإسرائيلية اللبنانية. وأثبتت أنها لاعب

قوي مستعد لمواجهة أقوى جيش في المنطقة. وأظهرت حماس أنها حركة تستطيع ان تقود في المشهد الفلسطيني.

مع ذلك فان الحصاد السياسي للعملية قد لا يصب في صالح حماس فمحاولة انتزاع شرعية دولية وتنصيب نفسها كمحاور باسم الشعب الفلسطيني بدلاً من م ت ف اصطدمت برفض امريكي ودولي وعربي للتعامل معها الا في اطار الإدارة اليومية للسكان في قطاع غزة. فأصبحت الأطراف بما فيها إسرائيل تصر على وجود السلطة بعكس سياستها السابقة في مسألة الهدنة الدائمة، وفي قضية إعادة الاعمار، وفي تشكيل حكومة وحدة ثم في أي ترتيبات سياسية لاحقة. وهذا قد يساهم في احداث تحول في موقف حماس تجاه المصالحة وتشكيل حكومة وحدة وطنية، لا سيما في ظل عدم قدرتها على تجديد المواجهة تحت ذرائع مطلبية لن تحظى بقبول واسناد شعبي.

2- السلطة الفلسطينية

ترفض السلطة الفلسطينية تجاوزها من قبل اللاعبين الدوليين في المنطقة وإجراء مفاوضات مباشرة أو غير مباشرة مع حماس، رغم تصنيفها كمنظمة إرهابية من قبل الحكومة الألمانية والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة وبعض البلدان العربية. خاصة بعد أن ذكرت المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل عقب التوصل إلى هدنة أن من الضروري الحفاظ على تواصل غير مباشر مع حماس. وتفضل أن يتم التفاوض معها كممثل رئيسي للشعب الفلسطيني، وتسعى في هذا السياق الى دمج حماس والفصائل في حكومة وحدة وطنية تكون مسؤولة عن التوصل لاتفاق حول هدنة طويلة، وإدارة عملية إعادة الاعمار، والتفاوض حول التسوية السياسية. وقد منحت التطورات مساحة للسلطة للمضي قدماً في الترتيبات الداخلية رغم المحاذير الموجودة نتيجة احتفاظ حماس والفصائل بأجنحة عسكرية تحتكر من خلالها استخدام القوة في قطاع غزة.

ومع ذلك ظهر تحول جديد نتيجة لهذه الجولة تمثل في محاولة إسرائيل خلق قواعد جديدة للعبة في الساحة الفلسطينية، وإعادة التعامل مع السلطة

الفلسطينية إلى مكانة الممثل الحصري للفلسطينيين وتقويتها، ومنع حماس من التأثير على الأجندة الفلسطينية. وتجديد العملية السياسية مع السلطة الفلسطينية برعاية دولية مع إمكانية تنفيذ ترتيبات انتقالية إضافية تهدف إلى تحسين الوضع الأمني والمدني على الأرض.

كما أن الجولة جعلت إسرائيل في موضع المضطر لتغيير سياساته بعد أن أتت عملية ادارة الانقسام من قبلها طوال 15 عاماً بنتائج عكسية، فتكلفة استمرار ادارة الانقسام مع جولات ردع حماس المتكررة أصبحت تحرجها وتجعلها محل ضغط دولي لمعالجة جذور الصراع بدلاً من إدارته. كما ان احتواء تقوية حماس، يجبرها على تثبيت السلطة الفلسطينية وتقويتها، ولكن التطور الأهم الذي من شأنه أن يساعد السلطة الفلسطينية يعتمد على تجديد العملية السياسية، وامتناع إسرائيل عن إجراءات الضم الزاحفة في الضفة الغربية.

ثانيا : مسار التسوية السلمية

- من الملفت أن الهبّة الشاملة أعادت طرح المسألة الفلسطينية على طاولة بحث المجتمع الإسرائيلي واحزابه وتكتلاته الحزبية والأيديولوجية بعد أن حاولت كتلة اليمين الديني الحاكم في إسرائيل على مدار العقد الماضي تغييب المسألة الفلسطينية من وعي المواطن الإسرائيلي والقوى السياسية الأخرى، بعدما أقنعت الجميع بحسم المسألة الفلسطينية نهائياً، سواء عبر سياسات الاستيطان والتهويد أو عبر مسار التطبيع المجاني الذي يتفاخر به نتنياهو، باعتباره تجاوزًا للقضية الفلسطينية، كما أنها أعادت التأكيد على مركزية القضية الفلسطينية على الساحتين الدولية والإقليمية.

- أعاد التصعيد الأخير بروز القضية الفلسطينية على الساحة العالمية بعد أن توارت عن الأنظار إثر نحو 10 سنوات من الحرب المستعرة في الإقليم، وأكد حقيقة للمجتمع الدولي مفادها أن الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني لن يكون ممكنًا التعامل معه من منطلق إدارة الوضع القائم، وأن الاتفاقات التي وقعتها إسرائيل مع عدد من الدول العربية لم تؤدِ إلى تخفيف حدة النزاع أو وجود دولة

إسرائيلية أكثر أمنًا، وأن السلام والاستقرار في الشرق الأوسط لن يتأتى إلا بحل جذري وعادل للقضية الفلسطينية يراعي حقوق الفلسطينيين التاريخية[1].

- عودة مركزية القضية الفلسطينية للمجتمع الدولي والنظام السياسي العربي والإقليمي ظهرت من خلال التحركات السياسية التي برزت خلال جولة التصعيد الأخيرة على جبهة غزة، وعقب وقف إطلاق النار مباشرة، أكد وزير خارجية الاتحاد الأوروبي "جوزيب بوريل" على ضرورة العودة إلى مسار المفاوضات والتسوية وفق مبدأ حل الدولتين، وشدد بيان التكتل على أن "الحل السياسي وحده هو الذي سيحقق السلام الدائم وينهي النزاع الفلسطيني الإسرائيلي برمته[2]. "أيضًا وزير الخارجية الأمريكي "أنتوني بلينكن" أكد على ضرورة بذل المزيد من الجهود لتهيئة الظروف بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي لإعادة إطلاق عملية سلام حقيقية، مؤكدًا على أن المفاوضات يجب أن تؤدي الى تحقيق حل الدولتين.

- كما أن الرئيس الأمريكي "جو بايدن" لم يكن بعيدًا عن هذه التحركات التي فرضتها التطورات السياسية والأمنية في المشهد الفلسطيني الإسرائيلي، فخلال اتصاله بالرئيس عباس أكد بايدن على التزام الولايات المتحدة بحل الدولتين، وأهمية إعطاء أمل للشعب الفلسطيني في تحقيق السلام. وشدد الرئيس الأميركي على معارضة إدارته لأية إجراءات أحادية الجانب مثل الاستيطان، وإجلاء الفلسطينيين من بيوتهم في الشيخ جراح والقدس الشرقية[3].

- البيت الأبيض أكد أن الرئيس بايدن كرر دعمه للخطوات التي تمكن الشعب الفلسطيني من التمتع بالكرامة والأمن والحرية والفرص الاقتصادية التي يستحقها، وسلط الضوء على القرار الأمريكي الأخير باستئناف المساعدة للشعب الفلسطيني، بما في ذلك المساعدات الاقتصادية والإنسانية لصالح الفلسطينيين

---

[1]- الحرب على غزة 2021.. الملامح والنتائج المتوقعة بعد وقف إطلاق النار، مرجع سابق.

[2]- ما هي أبرز ردود الفعل الدولية حول التوصل إلى هدنة في غزة بين إسرائيل وحماس؟، قناة فرنسا 24، 21 مايو 2021، متاح: https://bit.ly/3yCCWNl

[3]- اتصال هاتفي بين الرئيس عباس والرئيس بايدن، وكالة الانباء الفلسطينية وفا، نشر بتاريخ 15 مايو 2021 متاح https://bit.ly/3bLHLKg

فـي الضـفة الغربيـة وقطـاع غـزة، كمـا أكـد التزامـه القـوي بحـل الـدولتين المتفـاوض عليـه باعتبـاره أفضـل سـبيل للتوصـل إلـى حـل عـادل ودائـم للصـراع الإسـرائيلي الفلسطيني[1].

– إحـدى أهـم تجليـات الهبّـة الشـاملة والتصـعيد علـى جبهـة غـزة كـان وضـع القضـية الفلسـطينية علـى سلم أولويـات المجتمـع الـدولي بعـد فتـرة شـهدت تراجعـاً مـن قبـل النظـام الـدولي والإقليمـي لهـا، نظـرًا لحالـة عـدم الاسـتقرار الـدولي الإقليمـي خـلال العقـد الماضـي. كمـا أنهـا أعـادت التـذكير بأهميـة خلـق مسـار سياسـي تفاوضـي يرتكـز علـى قـرارات الشـرعية الدوليـة ومبـدأ حـل الـدولتين بعـدما حاولـت إدارة ترامـب العبـث بـه، لتـوفير الهـدوء والاسـتقرار فـي منطقـة الشـرق الأوسـط بعـد أن أكـدت هـذه الهبّـة الـربط القـوي والمباشـر بـين اسـتمرار حلقـة العنـف النـاتج عـن اسـتمرار الاحـتلال الإسـرائيلي للأراضـي الفلسـطينية وبـين الأمـن والاسـتقرار الـدولي والإقليمي.

ثالثا : المستوى الاسرائيلي

كـان المتوقـع أن تخـدم جولـة التصـعيد رئـيس الـوزراء الإسـرائيلي نتنيـاهو بالتشـويش علـى جهـود معسـكر التغييـر فـي تشـكيل حكومـة جديـدة، وتعيـد الكـرة لـه لتشـكيل حكومـة، أو سـحب السـاحة السياسـية الـى جولـة انتخابـات خامسـة والتـي سـيترتب عليهـا تأجيـل مؤقـت لقضـايا الفسـاد التـي تنظـر فيهـا المحكمـة ضـده، ولكـن نتائجهـا جـاءت معاكسـة حيـث تمكـن معسـكر التغييـر مـن تشـكيل حكومـة. عـلاوة علـى ذلـك سـعت إسـرائيل نحـو تحقيـق هـدف عسـكري مـن هـذه الجولـة وهـو تحقيـق هـدوء أمنـي طويـل الأمـد وتأجيـل الجولـة التاليـة مـن الصـراع. وقـد ركـزت اسـرائيل علـى تحقيـق اسـتراتيجية الـردع ضـد الفصـائل فـي غـزة، بجعلهـا تفكـر قبـل الـدخول فـي جولـة جديـدة فـي الـثمن الـذي سـتدفعه. وعلـى المسـتوى العمليـاتي ألحقـت أضـراراً

[1]- Readout of President Joseph R. Biden, Jr. Call with Palestinian Authority President Mahmoud Abbas, The White House. MAY 15, 2021 https://bit.ly/2RDKy1i

ببنيـة حمـاس العسـكرية، واحبطـت عمليـات اختـراق الحـدود عبـر الانفـاق وعبـر البحر باستثناء إطلاق الصواريخ.

اسـتراتيجياً تراجعـت المواجهـات فـي القـدس والضـفة وفـي مـدن الـداخل المحتـل. ودوليـاً حظيـت بـاعتراف دولـي بحقهـا فـي الـدفاع عـن الـنفس. وفرضـت وقـف إطـلاق النـار دون صـياغة أي وثيقـة مبـادئ لترتيبـات وقـف إطـلاق النـار ودون تلبيـة شـروط سياسـية ووفـق شـروطها، فيمـا يتعلـق بعمليـة الاعمـار بفـرض اليـة رقابـة دوليـة تحـول دون إعـادة تسـليح حمـاس، ووضـع اليـة جديـدة لـدخول الأمـوال مـن قطـر إلـى قطـاع غـزة، وأثـارت موضـوع الجنـود الإسـرائيليين الأسـرى لدى حماس.

ولكـن إسـرائيل قـد فشـلت مـع بـدء المعركـة فـي السـيطرة علـى سـاحة الصـراع حيـث توسـعت المواجهـة لتشـمل الضـفة والقـدس ومـدن الـداخل الفلسـطيني وانتشـاراً للتضـامن الـدولي الشـعبي فـي الخـارج مـع القضـية الفلسـطينية. وتضـررت صـورة إسـرائيل باعتبارهـا دولـة امنـة للاسـتثمار والسـياحة. وأصـبحت إسـرائيل مطالبـة مـن المجتمـع الـدولي بمعالجـة جـذور الصـراع، وهـو مـا جعـل إسـرائيل تعيـد النظـر فـي اسـتراتيجيتها التـي تـديرها تجـاه الفلسـطينيين بإبقـاء الفصـل بيـنهم ومواصـلة الضـم الزاحف في الضفة والردع تجاه غزة.

تداعيات التصعيد الأخير على الرأي العام الإسرائيلي

- تشـير اسـتطلاعات الـرأي فـي إسـرائيل إلـى وجـود تبـاين واضـح لـدى الشـارع الإسـرائيلي حـول العـدوان علـى قطـاع غـزة وتداعياتـه علـى الحيـاة العامـة فـي إسـرائيل، وهـو إن دل علـى شـيء فإنمـا يـدل علـى تشـتت وقلـق الـرأي العـام فـي إسـرائيل وغيـاب الرؤيـة الواضـحة لهـذا العـدوان باعتبـار أن الـرأي العـام فـي إسـرائيل هـو مـن الـرأي العـام المسـتنير باعتبـاره متـابع لجميـع المتغيـرات التـي تحـدث علـى السـاحة الداخليـة الإسـرائيلية، وقـد يكـون ذلـك لغيـاب المعلومـات أو تعـدد التحلـيلات أو عـدم فهـم الـرأي العـام فـي إسـرائيل لمجريـات الأحـداث، أو أن هنـاك أخطـاءً

متراكمة في سياسات حكومات نتنياهو المتعددة منذ عام 2009 وحتى الآن سواء تجاه القضية الفلسطينية بشكل عام أو قطاع غزة بشكل خاص.

- تناولت استطلاعات الرأي العام عدة قضايا حول العدوان على قطاع غزة ، منها من هو المنتصر في العدوان؟ ، حيث أكد (50%- 54%) أن حماس أو إسرائيل لم تنتصرا في العدوان وذهب (24-28 %) أن إسرائيل انتصرت في العدوان بينما ذهب (16%)أن حماس انتصرت ، وبالتالي فان النتائج تشير إلى عدم تأكد انتصار إسرائيل في عدوانها على قطاع غزة وهي إجابات تفيد التشكيك في قدرة إسرائيل في تحقيق أهدافها أو الأسباب التي من اجلها قامت إسرائيل بشن عدوانها على قطاع غزة ، أو من الاهتمام الدولي لصالح الفلسطينيين .

- أما حول أداء المؤسسة الرسمية خلال العدوان فقد أكد المستطلعون تفوق وزير الدفاع بيني غانتس على رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو، حيث حظي غانتس بتأييد 6,2 بينما حصل نتنياهو 5,4، وهي نتيجة تدل على دعم الرأي العام للمؤسسة العسكرية والجيش الإسرائيلي الذي يحظى بدعم الرأي العام في إسرائيل بشكل خاص في وقت الحروب، وهي نتيجة تتأثر بشكل عام مع اعتبار أن المجتمع الإسرائيلي هو مجتمع عسكري الكل فيه مجندون مع وقف التنفيذ، وأن الدولة هي أجهزة جيش ومخابرات وان لغة المجتمع هي لغة عسكرية ولذلك هناك تفوق وتأييد واضح من الرأي العام للجيش الإسرائيلي.

- أما بالنسبة لوقف إطلاق النار فقد عارض 47% وقف إطلاق النار ودعا إلى استمرار العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة ، وفي مؤيدي اليمين فقد عارض 58% وقف العدوان وطالبوا باستمراره، أما مؤيدو وسط اليسار فقد أيد 49 % وقف إطلاق النار. ويتضح من هذه النتائج أن هناك تشكك في تحقيق إسرائيل لأهدافها من العدوان أو نتيجة لعدم قدرة إسرائيل حسم العديد من القضايا التي ظهرت خلال العدوان مثل هبة سكان المدن المختلطة في إسرائيل أو التضامن الذي أبداه فلسطينيو ال48 وسقوط عدد من الشهداء خلال العدوان على قطاع غزة، ولذلك كانت الدعوات لعدم وقف إطلاق النار.

- أما على مستوى التصويت للأحزاب الإسرائيلية فيلاحظ أن هناك ارتفاعاً ملحوظاً على نسبة مؤيدي أحزاب يسار الوسط في إسرائيل ، حيث يلاحظ ارتفاع التصويت لحزب ازرق ابيض وهو الحزب الذي يترأسه وزير الدفاع بيني غانتس وارتفاع آخر اكبر لحزب المعارضة هناك مستقبل وهو الحزب الذي يترأسه يائير لبيد ، أما الليكود فبالكاد استطاع أن يحافظ على قوته في الكنيست الحالية ، مع خسارة معظم القوى اليمينية لمقعد واحد على الأقل من مقاعدها في الكنيست الحالية مع محافظة القوى الحريدية على مقاعدها ، وهذه النتائج تدل بشكل واضح على تشكك الرأي العام في السياسات التي تنتهجها الحكومة الحالية تجاه قضايا الصراع مع الفلسطينيين وعدم الاستمرار في التوجه السلمي في تسوية القضية الفلسطينية ، ولذلك نلحظ هذا الارتفاع في يسار الوسط وانخفاضه بشكل واضح لدى الأحزاب اليمينية.

- ومع ذلك فقد دلت استطلاعات الرأي في حال إقرار قانون الانتخاب المباشر لرئيس الوزراء سيحظى نتنياهو 48% مقابل 35% لرئيس هناك مستقبل والمكلف بتشكيل الحكومة الجديدة ، وفي اليمين فقد أيد 60% نتنياهو مقابل 21% أيدوا لبيد ، أما لدى مصوتي يسار الوسط فقد أيد لبيد 61% بينما حصل نتنياهو على 8% فقط ، تشير النتائج في هذا السؤال أن الإسرائيليين لازالوا يبحثون عن قائد، والواضح أن هناك فقدان للثقة في شخص نتنياهو المتهم بالعديد من قضايا الفساد ، وتأييد واضح لصالح لبيد لم يكن يحصل عليه في السابق.

- الواضح من النتائج السابقة أن هناك تفاعلاً تاماً من الرأي العام في إسرائيل باستمرار مع المتغيرات الجارية على الأرض، ويوصف الرأي العام الإسرائيلي بأنه من الرأي العام المستنير نتيجة لمتابعته للأحداث فهو يؤثر ويتأثر ولذلك نجد صراعا مستمرا من الأحزاب حول كسب الرأي العام، وما يدلل على ذلك استمرار التوجه إلى صناديق الاقتراع حيث صوت الناخبون في أربع عمليات انتخابية خلال عامين فقط ، حيث تحاول الأحزاب في كل مرة استمالة الناخبين إلى أفكارها وبرامجها في محاولة منها للفوز بالانتخابات وتشكيل

الحكومة الإسرائيلية وهو ما لم يحدث خلال العامين الماضيين حيث ساد عدم الاستقرار السياسي على إسرائيل، وكانت قضايا الصراع أكثر من قضايا التعاون خلال العامين الماضيين، والواضح من النتائج أن الشارع الإسرائيلي غير قادر على الحسم نتيجة الإنقسام الأفقي والعمودي، حيث دلت النتائج العامة للانتخابات على عدم قدرة أي حزب على تشكيل حكومة مستقرة وهو الأمر الذي كان له تداعياته على الرأي العام .

– جاء العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة 2021/5/13 واستمر لمدة احد عشر يوما ، كانت أسبابه الأساسية تعود إلى إجراءات التهويد الإسرائيلية في مدينة القدس وخاصة المسجد الأقصى مما أدى إلى تأجيج الأوضاع في كل فلسطين ، وتشير بعض التحليلات أن نتنياهو اتجه إلى تأجيج الأوضاع في مدينة القدس بعد فشله في تشكيل الحكومة الجديدة، وتكليف رئيس حزب هناك مستقبل بتشكيل الحكومة الجديدة ، ليبدأ نتنياهو خطواته في إفشال مساعي لبيد في تشكيل الحكومة ، ولم تقف الأمور عند بعض التحليلات بل ذهب إلى ذلك العديد من الشخصيات السياسية والتي اتهمت نتنياهو مباشرة بشن العدوان لأسباب شخصية ، وهي من الحالات القليلة في إسرائيل التي يتم فيها تداول قضايا سياسية خلال الحرب، حيث تختفي المناكفات السياسية خلال الحروب ، ولكن نتيجة لعدم اقتناع العديد من السياسيين فقد ظهرت على السطح اتهامات مباشرة من العديد منهم وخاصة زعيمة حزب العمل وزعيم حزب إسرائيل بيتنا .

– تأثر الشارع الإسرائيلي في معظم أماكن تواجده بالعدوان خاصة من رد المقاومة الفلسطينية على العدوان الإسرائيلي، حيث أمطرت المقاومة المدن الإسرائيلية خلال فترة العدوان بآلاف الصواريخ ، حيث طالت هذه الصواريخ المدن الأساسية وخاصة تل أبيب واسدود ، وقد أشارت مواقع التواصل الاجتماعي الإسرائيلي إلى القلق الكبير الذي ينتاب الإسرائيليين لاستمرار تدفق الصواريخ وتضرر عدد لا بأس به من الشقق والبيوت السكنية والمصانع والمزارع ، بالإضافة إلى إغلاق الحياة العامة في إسرائيل ، وعدم قدرة الجيش على ردع المقاومة ، وكان هناك دعوات واضحة من مواقع التواصل لإنزال ضربات ساحقة

بالفلسطينيين، وتأييدا مباشرا لكل خطوات التدمير التي يقوم بها الجيش الإسرائيلي في قطاع غزة وذلك رغم الانتقادات من داخل المؤسسة الرسمية لسياسة الجيش في هدم الأبراج السكنية ، حيث تناولت عمليات النقد الميزانيات الضخمة والمناورات الكبيرة والمتعددة للجيش.

– والواضح من العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة وتعدد الضحايا من المدنيين وخاصة الأطفال التأثير السلبي على الانجازات الإسرائيلية التي عددتها المؤسسات الإعلامية والعسكرية من خلال خسارة الرأي العام العالمي، ونشر العديد من المجلات الدولية لصور الضحايا من الأطفال الفلسطينيين الذين سقطوا في العدوان بالإضافة إلى الخسائر الاقتصادية حيث خسرت الشركات الإسرائيلية 102 مليار شيكل وتعطل الموسم السياحي وإقفال المدارس والمحلات التجارية، والخسائر البشرية التي تكتمت عليها المؤسسة الرسمية بالإضافة إلى حجم التضامن الإنساني الذي حظيت به القضية الفلسطينية وتكذيب الرواية الإسرائيلية للعدوان ، والاهم من ذلك هو القلق الوجودي نتيجة لتعدد الجبهات الفلسطينية والعربية في مواجهة إسرائيل.

رابعا : علاقة إسرائيل بحركة حماس

مسار علاقة إسرائيل بحركة حماس بغزة

– بات من حكم المؤكد أن الهبّة الشاملة وجولة التصعيد على جبهة غزة سوف تلقي بتداعياتها على السياسات الإسرائيلية تجاه القطاع بشكل عام وتجاه حكم حركة حماس على وجهة التحديد، خاصة بعد أن وسعت فصائل المقاومة في غزة دائرة قصفها للمدن الإسرائيلية ووضعت منطقة غوش دان والمدن الكبرى تحت خط النار.

– منذ بداية المعركة على جبهة غزة ظهرت عدة مؤشرات على حدوث تحولات جوهرية في السياسات الإسرائيلية تجاه القطاع وتجاه حكم حركة حماس، ظهرت من خلال تصريحات نتنياهو ووزير دفاعه، فقد أكد نتنياهو أكثر من مرة على ضرورة تقييم السياسات الإسرائيلية السابقة تجاه غزة التي حاولت من

خلالها حكومته شراء الهدوء بالمال على جبهة غزة عبر الأموال القطرية والمساعدات الدولية، إلا أن دخول غزة على خط الهبّة المندلعة في القدس أحدثت تحولات جوهرية في السلوك الإسرائيلي تجاه غزة، والإصرار على ضرورة انتهاج مقاربة جديدة للتعامل مع حماس وقطاع غزة.

- التغير في معادلة غزة قد يكون ناتج عن نجاح الفصائل الفلسطينية في إلحاق أضرار في العمق الإسرائيلي، والتي ظهرت مع إصابة صواريخ المقاومة لأهداف حيوية في المدن والمستوطنات الإسرائيلية، منها مطاري بن جوريون ورامون[1].في مرحلة ما بعد نهاية الحرب عاد نتنياهو للحديث بلغة القوة متحسباً للانتقادات التي ظهرت من المعارضة الإسرائيلية والتي إتهمته بأنه وافق على إنهاء المعركة قبل تصفية ترسانة حماس الصاروخية، وأنه لم يشترط عودة أسرى إسرائيليين لدى حماس منذ سنوات.

- المتغير المحسوب في مستقبل علاقة إسرائيل بحركة حماس بدأت معالمها في البروز مع التغير في سياسات إسرائيل تجاه حكم الحركة في القطاع، بيني غانتس، وزير جيش الاحتلال الإسرائيلي أكد: "لا حصانة لقادة حركة حماس، بما في ذلك الضيف والسنوار"، فانا لم أبرم اتفاق حماية مع أي منهم، وليس لدي أي التزام بعدم تعرضهم للأذى". وأضاف غانتس خلال تصريحاته لإذاعة جيش الاحتلال، مساء الأحد 23 مايو 2021: "لحين عودة الأسرى والمفقودين "الإسرائيليين"، سنسمح بمرور المستلزمات الإنسانية الأساسية فقط لغزة، إجراءات أكثر محدودية مما كانت عليه عشية المعركة الأخيرة، ولن نسمح بتوسيع مساحة الصيد"[2]. وفي ذلك بروز معالم تغيير جوهري في السياسات الإسرائيلية يمكن من خلال نشهد تعطيل لحركة المعابر التجارية على حدود غزة، ومنع تدفق الأموال القطرية لغزة مرة أخرى ما قد ينعكس على الحالة الإنسانية المتردية أصلًا في القطاع خلال السنوات الماضية.

[1]- الحرب على غزة 2021.. الملامح والنتائج المتوقعة بعد وقف إطلاق النار، المرصد المصري للدراسات، القاهرة 20 مارس 2021، متاحhttps://bit.ly/3oIhXnD

[2]- غانتس: سنسمح بمرور المستلزمات الأساسية فقط لغزة ولن نوسع مساحة الصيد، دنيا الوطن، غزة فلسطين 23 مايو 2021، متاحhttps://bit.ly/2SeBWOJ

- من المرجّح أن تغير إسرائيل الطريقة التي يتم بها تحويل الأموال القطرية إلى غزة بعد التصعيد على جبهة غزة، فقد ذكرت قناة "كان العبرية" أن نقاشات دارت حول هذا الموضوع في الأيام الأخيرة على المستوى السياسي، لبحث الآليات المناسبة، من منطلق الرغبة في تعزيز السلطة الفلسطينية على حساب حماس.

- ووفقا للقناة يجرى نقاش حول الموضوع مع وزير الجيش الإسرائيلي بني غانتس، ومن المتوقع أيضًا مناقشة مماثلة مع رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو، وقال غانتس خلال إيجاز للصحفيين إنهم "يدرسون كيفية تحويل الأموال القطرية، نريد تقديم طريقة أفضل لتحويل الأموال، ومراقبة المشروع، ونحن نعمل حاليًا على الآليات والمقترحات ذات الصلة، وأضاف غانتس: "سننتهج سياسة تقوي السلطة الفلسطينية وتدمج كل اللاعبين الدوليين، من الولايات المتحدة، عبر الدول الأوروبية، عبر دول المنطقة في عملية إعادة الإعمار[1].

- ويقترح الجيش الإسرائيلي ورئيس أركانه تغيير طريقة تحويل الأموال القطرية الى غزة، كما يقترح أن يكون الرد بقوة على كل خرق لوقف إطلاق النار، ضمن سياق ممارسة الضغوط الأمنية والسياسية على فصائل غزة لخنقها خلال المرحلة المقبلة.

- من الواضح أن إسرائيل بدأت منذ دخول غزة وحركة حماس على خط المعركة في القدس بانتهاج مقاربة جديدة مع غزة مختلفة تماماً عن المقاربة السابقة، فمن المنتظر بناء على هذه السياسات الإسرائيلية وضع عقبات وشروط إسرائيلية ودولية على إعادة الإعمار وفتح المعابر في مشهد قد يعيد إنتاج العقوبات الجماعية والحصار الشديد التي كانت تفرضه إسرائيل على غزة عشية سيطرة الحركة على قطاع غزة صيف عام 2007، ما ينذر بتدهور شديد في الأوضاع الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية المتردية أصلًا.

[1]- تأجيل زيارة العمادي.. إسرائيل تناقش تغيير طريقة تحويل الأموال القطرية إلى غزة، وكالة معا الإخبارية، 24 مايو 2021، متاح: https://bit.ly/3oMQAc1

خامسا: التداعيات الاقليمية والدولية

فيما يتعلق بالتداعيات الدولية والإقليمية نشير إلى:

- أن هناك تحولاً دراماتيكياً تجاه التعاطي مع ملف الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي دولياً وإقليمياً، وهذا التحول بدأ يلوح في الأفق مع دخول إدارة بايدن للبيت الأبيض وظهر جلياً فور وقف جولة التصعيد الأخيرة بين الفلسطينيين وإسرائيل، وتبرز أوجه هذا التحول في النقاط التالية:

- أن الهبة الأخيرة أعادت الملف الفلسطيني إلى الواجهة وساهمت في إعادة القضية الفلسطينية إلى مركزية الإهتمام الإقليمي والدولي.
- ما يجري الآن هو إعادة تصويب للسياسة الأمريكية في المنطقة وبخاصة تجاه الملف الفلسطيني-الإسرائيلي، ولا يمكن تصور نتائج فورية لهذا التصويب.
- هناك إقرار نوعاً ما بأنه لا يمكن الإستمرار بهذا الشكل دون حل للملف الفلسطيني.
- برنامج إدارة بايدن يقوم على تهدئة في المنطقة وإعادة إنعاش بعض الملفات.
- هناك شبه توافق إقليمي ناتج عن إعادة التدوير في الزوايا الحادة ما بين المحاور الإقليمية.
- الرؤية الأمريكية للحل لخصها وزير خارجية الولايات المتحدة خلال زيارته الأخيرة للمنطقة بأن أمام إسرائيل خياران لا ثالث لهما: إما حل الدولتين، أو دولة واحدة تقبل بتعدد الأقليات ذات حقوق سياسية كاملة.
- نتيجة لممارسات القمع التي ارتكبتها إسرائيل في التصعيد الأخير أمام مرأى العالم، بات عليها ان تجيب على سؤال: هل هي دولة ديمقراطية أم دولة تعتمد سياسة الأبرتهايد؟

- أصبح هناك ارتباط وثيق بين الرؤى السياسية للحل والحالة الإنسانية في الأراضي الفلسطينية.

- يشهد الإقليم تحولات واضحة في الخطاب الإعلامي يعكس بشكل جلي حالة شبه الهدوء بين المحاور، وهذا ينعكس إيجاباً على الملف الفلسطيني.
- على الصعيد الأوروبي، لا زالت السياسات الأوروبية تمثل انعكاساً للدور الأمريكي ولكن بشكل أقل تأييداً، وهي ما إنفكت تؤكد حل الدولتين. وقد أكد ذلك وزير خارجة بريطانيا قبيل زيارته لإسرائيل والأراضي الفلسطينية.

أوروبا تربط المساعدات لإعادة الإعمار بتجدد الإتصالات السلمية.

وعلى المستوى العالمي، أعادت المواجهة العسكرية النقاش حول حل الدولتين إلى الانظار والاهتمام العالميين. فبعد دقائق من بدء سريان وقف إطلاق النار، غرد الرئيس الأمريكي جو بايدن على "تويتر" قائلاً إن " "الفلسطينيين والإسرائيليين على حد سواء يستحقون أن يعيشوا في أمن وأمان وأن ينعموا بدرجات متساوية من الحرية والازدهار والديمقراطية". كما تعهد بايدن بمواصلة "إدارتي دبلوماسيتنا الهادئة الراسخة لتحقيق هذه الغاية".

يأتي هذا الموقف الأمريكي رغم سعي الولايات المتحدة وفقاً لأولويات سياستها الخارجية لخفض مستوى انخراطها في الشرق الأوسط، والتركيز بشكل أكبر على آسيا لمواجهة التحديات التي تفرضها الصين، الا أن القضية الفلسطينية فرضت نفسها عليها واجبرت الرئيس بايدن على التدخل شخصيا ووزير خارجيته للقيام بجولة في المنطقة للتوصل الى وقف اطلاق النار، وخلق مسار دبلوماسي لإدارة العلاقات الإسرائيلية الفلسطينية وإعادة الالتزام بإقامة دولتين للشعبين الفلسطيني والإسرائيلي، حتى لا تجبر على التدخل في ظل مزيد من التعقيدات في المشهد الشرق أوسطي.

وتزداد الحاجة للتدخل مع الشعور المتزايد في المجتمع الدولي بأن عدم وجود أفق سياسي يجعل الاستثمار في قطاع غزة مرة أخرى دون ترتيبات قوية عديم الجدوى، باعتبار ان أي استثمار ينطوي على خطر دائم من تصعيد أمني من شأنه أن يدمر ما سيتم اعماره في ظل سيطرة حماس المصنفة كمنظمة إرهابية على قطاع غزة، لذلك دعمت إدارة بايدن التوصل لهدنة طويلة وإعادة

الاعمار بمشاركة السلطة وأكدت على أهمية عودة السلطة للسيطرة على قطاع غزة دون وجود فيتو على حكومة وحدة وطنية تتولى هذه المهام مع وجود تصور لاحياء مسار للتسوية السياسية.

موقف إدارة بايدن إزاء التصعيد الإسرائيلي في القدس وغزة مايو 2021

دفعت الاضطرابات الأخيرة إدارة بايدن للانخراط في الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، وذلك تطلب ترميم العلاقات مع الفلسطينيين بعدما مرت بمرحلة قطيعة في عهد ترامب، حيث عبّرت عن قلقها إزاء المواجهات في القدس والإخلاء القسري للفلسطينيين؛ ودعت لتجنب أي خطوات تؤدي إلى تفاقم التوتر. في المقابل؛ لم تدن الولايات المتحدة الممارسات الاستيطانية في القدس، بل وفرت الحماية السياسية لإسرائيل، ومنعت في 10 مايو إصدار بيان من مجلس الأمن يدين الاعتداءات الإسرائيلية في القدس, وقالت إنها تعمل خلف الكواليس لتهدئة الأوضاع. كما أكد الرئيس "جو بايدن"، على حق إسرائيل في الدفاع عن نفسها في مواجهة الصواريخ الفلسطينية[1].

رسميا, عبر الرئيس محمود عباس عن الموقف الفلسطيني بكل وضوح حين قال "القدس خط احمر", ولا استقرار بدون القدس الشرقية عاصمة للدولة الفلسطينية, وطالب المجتمع الدولي بوقف العدوان على الشعب الفلسطيني ومقدساته، وتوفير الحماية له.

مع بداية التصعيد في غزة؛ ظهر حراك دولي سريع بمبادرة مصر التي طالبت بوقف فوري للعنف, في حين أعلنت الولايات المتحدة في 12 مايو إنها سترسل مبعوثا إلى المنطقة, وعبرت روسيا عن قلقها إزاء التطورات في القدس وغزة, فيما نددت تركيا بانتهاك إسرائيل للقانون الدولي[2].

جاء الموقف الأمريكي داعما لإسرائيل في الدفاع عن نفسها ضد هجمات حماس، التي تصنف (جماعة إرهابية) في الولايات المتحدة, مع دعوة إسرائيل

1- صحيفة عربي بوست,https://arabicpost.net/أخبار/11/05/2021/مجلس-الأمن-القدس-إسرائيل/, بتاريخ 11 مايو 2021.

2- الجزيرة نت,https://www.aljazeera.net/news/politics/2021/5/21/تسلسل-زمني-من-الاعتداء-على-الأقصى, بتاريخ 21 مايو 2021.

لتجنب سقوط المدنيين. كما اكد "بايدن" في 14 مايو 2021 أنه يعمل على خفض التصعيد بين إسرائيل وحركة حماس بالسبل الدبلوماسية وصولا لتهدئة طويلة الأمد في قطاع غزة. وهذا ما تمحورت حوله الجهود الدولية وخصوصا المصرية.

خرق إسرائيل للقانون الدولي الإنساني يضغط على الموقف الأمريكي:

صرحت إدارة بايدن بأنها ستستمر في تقديم المساعدات الإنسانية للفلسطينيين. في حين استمرت في تقديم المساعدات العسكرية لإسرائيل، ووقعت على صفقة لتزويدها بالسلاح ودعم منظومة القبة الحديدية بقيمة 750 مليون دولار, لكن هذه الصفقة لاقت معارضة من أعضاء في مجلس الشيوخ مطالبين منع تمرير هذه الصفقة التي وصفوها بأنها تستخدم لقتل الأبرياء.

من جانبها اعتبرت الرئاسة الفلسطينية أن الصمت الأمريكي أدى إلى مجزرة في غزة والضفة والقدس، وحمل المجتمع الدولي مسؤولياته في حماية المدنيين من بطش إسرائيل. من ناحية أخرى, ظهرت المواجهات بين الفلسطينيين والإسرائيليين في المدن المختلطة كأهم المتغيرات التي أرهقت إسرائيل وفضحت ممارساتها العنصرية ضد العرب على اختلاف أماكن تواجدهم.

تزايد الضغط العالمي على إسرائيل والولايات المتحدة بعد خروج مظاهرات من بلدان الطوق العربي نحو الحدود الإسرائيلية, وفي 15 مايو أجرى الرئيس بايدن اتصالا هاتفيا مع نتنياهو وبحث معه العملية العسكرية في غزة, كما أجرى اتصالاً مع الرئيس عباس وهو الأول بينهم, وفي 16 مايو أفشلت أمريكا للمرة الثالثة إصدار بيان من مجلس الأمن يدين العدوان الإسرائيلي على غزة, تحت مبرر وجود اتصالات لاحتواء الوضع المتفجر.

دعم بايدن الجهود المصرية للتوسط بين الفلسطينيين وإسرائيل, ورحب بإعلان مصر التوصل لوقف اطلاق نار فجر 21 مايو, ولا زالت الاتصالات المصرية متواصلة مع جميع الأطراف لتثبيت التهدئة وإنجاز ملفات إعادة

الإعمار, وتبادل الأسرى والمصالحة الفلسطينية. وقد علق بايدن على ذلك بقوله "لا تغير في التزامي بأمن إسرائيل, .. التغيير هو أننا ما زلنا بحاجة إلى حل الدولتين", معتبرا أن قيام دولة فلسطينية هو الحل الوحيد الممكن لتسوية النزاع الفلسطيني الإسرائيلي". وعليه؛ يمكن تقدير الموقف الأمريكي في ضوء ما سبق من خلال النقاط التالية:

- عرقلت إسرائيل إجراء الانتخابات في القدس, في محاولة منها لعدم الاعتراف بحقوق المقدسيين السياسية, ما أثار حالة من الجدل في الأوساط السياسية والشعبية, كما أشارت تقارير دولية وإسرائيلية إلى أن الأوضاع مرجحة للتصعيد في حال ألغيت الانتخابات.

- لم يستطع المجتمع الدولي الضغط على إسرائيل للسماح بإجراء الانتخابات الفلسطينية في القدس الشرقية بالتزامن مع تزايد وتيرة الممارسات العنصرية والتهويدية في القدس, وهذا ما شكل عامل مباشر لتفجر الأوضاع, كما مثلت انتفاضة الفلسطينيين في الداخل المحتل العامل الأهم في الضغط الحقيقي على إسرائيل, وإيصال صور العنصرية الإسرائيلية للعالم.

- ظهرت حملات مناصرة للموقف الفلسطيني خصوصا داخل الأوساط الشعبية والرسمية الأمريكية, ويبدو أن ذلك دفع ادراة بايدن للضغط على إسرائيل لإنهاء العملية العسكرية, فقد كشفت شبكة "سي إن إن" (CNN) أن مسؤولين في إدارة بايدن كانوا أكثر حزما مع نظرائهم الإسرائيليين خلف الكواليس, وحثوهم على وقف طرد الفلسطينيين من منازلهم في حي الشيخ جراح بالقدس, ومن المهم هنا إبراز هذا التحول في الموقف الأمريكية.

- يبدو أن الرأي العالمي وتحديدا الأمريكي اكثر تأثيرا هذه المرة على إدارة بايدن الديمقراطية والقادمة للبيت الأبيض حديثا, فقد صرح الرئيس بايدن بقناعته وسعيه لإعادة إحياء مسار التسوية بين الفلسطينيين وإسرائيل, بعد أن توترت العلاقات بشكل دراماتيكي مع إدارة ترامب اليمينية. كما أن تولدت قناعة

لـدى المـؤثرين فـي القـرار الأمريكـي علـى أن نتنيـاهو تسـبب فـي تعنيـف المشـهد وجلب التطرف, خصوصا بعد فشل سياساته في غزة.

- عكسـت انتفاضـة الفلسـطينيين ومقـاومتهم فـي القـدس والضـفة وغـزة والـداخل مـدى تمسـكهم بحقـوقهم السياسـية, وأعـادت الحيويـة للقضـية الفلسـطينية, وأثبتـت عبثيـة الاسـتمرار فـي حصـار غـزة وفصـلها عـن الضـفة, وفشـل التعامـل العسكري مع غزة.

- أخيـرا واسـتنادا للمتغيـرات السياسـية التـي بـرزت خـلال التصـعيد الأخيـر وابرزهـا انتفاضـة الفلسـطينيين فـي الـداخل المحتـل, والتحـول فـي الـرأي العـالمي والأمريكـي, وضـرورة الاسـتفادة منهـا لـدعم الموقـف الفلسـطيني الرسـمي, وهـذا يتطلـب اسـتكمال مسـار الوحـدة الوطنيـة سـواء عبـر الانتخابـات أو التوافـق الـوطني, تحـت قيـادة منظمـة التحريـر الفلسـطينية, وبالتـالي بلـورة موقـف فلسـطيني موحـد لمواجهـة التعنـت الإسـرائيلي فـي حـال إعـادة إحيـاء المسـار السياسـي بوسـاطة دوليـة بعيـدا عـن التفـرد الأمريكـي؛ مـع ضـمان عـدم تجزئـة الحلـول السياسـية للقضـية الفلسـطينية, خصوصـاً فـي ظـل التنديـد الواسـع للممارسـات الإسـرائيلية ضـد الفلسطينيين على اختلاف أماكن تواجدهم.

المستوى الاقليمي

تعـد مصـر مـن بـين الـرابحين الإقليميـين مـن التصـعيد الأخيـر فـي غـزة، خاصـة أنـه مـن المحتمـل أن دور الوسـاطة الـذي لعبتـه فـي التوصـل إلـى هدنـة سـوف يعـزز موقفهـا بالنسـبة للولايـات المتحـدة باعتبارهـا لاعبـاً إقليميـاً قويـاً فـي المسـتقبل. وقـد ضـربت مصـر عصـفورين بحجـر؛ حيـث فكـت العزلـة عـن نفسـها، وطـورت العلاقـة مـع الولايـات المتحـدة، وتسـعى فـي الوقـت نفسـه إلـى إرسـال العمـال ومهندسـي البنـاء والشـركات فـي إطـار عمليـة إعـادة الإعمـار. وتتضـمن الوسـاطة المصـرية التوصـل الـى اتفـاق لوقـف إطـلاق نـار طويـل الأمـد ،وتعزيـز آليـة إقليميـة ودوليـة لإعـادة إعمـار قطـاع غـزة واسـتقراره ، بمـا يضـمن عـدم إعـادة تسـلح الفصـائل، ورعايـة المصـالحة الفلسـطينية وادمـاج السـلطة فـي الهدنـة، وتعزيـز مكانـة

الأردن في الحرم القدسي الشريف، والسعي لاتمام صفقة تبادل اسرى، ودفع المسار السياسي لمعالجة جذور الصراع الفلسطيني الإسرائيلي.

تملك مصر عدة أوراق تمكنها من تحقيق الوساطة الناجحة تتمثل في انخراطها في تفاصيل الملف الفلسطيني، وعملية المصالحة الفلسطينية، والتفويض الأمريكي بلعب هذا الدور علاوة على ترحيب إسرائيل بالدور المصري الى جانب التقارب مؤخراً مع قطر وتركيا وليس اخيراً العلاقات الجيدة التي تربطها مع الدول العربية التي وقعت اتفاقيات تطبيع مع إسرائيل وقدرتها على التأثير في تعزيز هذا المسار او تبريده وربما عكسه في ظل عدم حل القضية الفلسطينية، بما يخالف حسابات إسرائيل والولايات المتحدة التي ترى في تغيير البيئة المعادية لإسرائيل في الشرق الأوسط خطوة يمكن البناء عليها في مواجهة التوسع الإيراني وتامين الإقليم مع الانسحاب الأمريكي لمواجهة التحديات القادمة من الصين.

سادسا : الآثار الاقتصادية والاجتماعية للعدوان الاسرائيلي

تعرض قطاع غزة الى اضرار جسيمة طالت جميع نواحي الحياة نتيجة العدوان الاسرائيلي في مايو 2021م ، حيث امتد العدوان مدة 11 يوماً من 2021/5/10 الى 2021/5/21م الحق اضرار بليغة في ارواح المدنيين والمساكن والبنية التحتية والصحة والتعليم والمنشآت الاقتصادية (الصناعية والتجارية والزراعية)، بالإضافة الى ممارسة الاحتلال سياسة التهجير القصري للمواطنين من خلاف القصف العشوائي ، اضافة الى ما ذكر فقد أدى الاعتداء الى توقف عدد كبير من العمال عن العمل ونزوح عشرات الالاف من الاسر الى مراكز اللجوء الخاصة بوكالة الغوث وتشغيل اللاجئين (الانروا).

وفقًا للأونروا، حتى 20 أيار/مايو، التمس أكثر من 77,000 شخص مهجر الحماية في 58 مدرسة تابعة لها، بما فيها 23 مدرسة مخصصة كمراكز

إيواء طارئ. وبعد الإعلان عن وقف إطلاق النار، بدأت الغالبية العظمى من هؤلاء بالعودة إلى منازلهم، ولكن نحو 1,000 ممن دمرت منازلهم أو لحقت بها أضرار فادحة لا يزالون يمكثون فيها. ووفقًا لوزارة التنمية الاجتماعية، طرأ تراجع كبير على عدد الأشخاص الذين يمكثون لدى عائلات تستضيفهم (نحو 35,000 حتى 20 أيار/مايو).

حجم وقطاعات الخسائر:

ألحقت الأعمال القتالية أضرارًا فادحة بالبنية التحتية الأساسية. ووفقًا لوزارة الأشغال العامة والإسكان، دمرت 258 بناية، تتألف من 1,042 وحدة سكنية وتجارية، ولحقت أضرار فادحة بـ769 وحدة سكنية وباتت غير صالحة للسكن. ووقعت أضرار طفيفة بـ14,536 وحدة سكنية.

وهناك 53 منشأة تعليمية، بما فيها 46 مدرسة، لحقت بها الأضرار منذ بداية التصعيد. ولا تزال جميع المدارس في غزة مغلقة، مما يلحق الضرر بنحو 600,000 طفل. كذلك، أصيبت ستة مستشفيات و11 مركزًا للرعاية الصحية الأولية بأضرار، ولحقت أضرار فادحة بأحد هذه المراكز. وتعطل مستشفى واحد عن العمل بسبب نقص إمدادات الكهرباء.

كما لحقت أضرار جسيمة بالبنية التحتية للمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية خلال التصعيد، حيث تضررت شبكات الصرف الصحي وخطوط الأنابيب والآبار ومحطة لضخ مياه الصرف الصحي ومركبات الخدمات. وبسبب الضرر الذي أصاب خطوط التغذية وشبكاتها، بات متوسط إمدادات الكهرباء يبلغ 7 ساعات يوميًا في المتوسط في جميع أنحاء غزة. وعلقت ثلاث محطات رئيسية لتحلية المياه، والتي تقدم الخدمات لأكثر من 400,000 شخص، عملها بسبب نقص إمدادات الكهرباء، ويجري التخلص من أكثر من 100,000 متر مكعب من مياه الصرف الصحي غير المعالجة أو المعالجة جزئيًا في البحر كل يوم.

الأمن الغذائي

وفقًا للتقديرات الأولية التي خرجت وزارة الزراعة بها، وصلت الأضرار التي لحقت بقطاعات الزراعة والمواشي وصيد الأسماك 32 مليون دولار. ولم يزل الخطر المتزايد الذي يهدد المزارعين ومربي المواشي عند الوصول إلى أراضيهم والمنشآت الزراعية يثير القلق خلال الأعمال القتالية. ويقدر بأن الخسارة المالية التي لحقت بقطاع الدجاج اللاحم تزيد عن 23,000 طير، في حين فسدت آلاف اللترات من الحليب، فضلًا عن فقدان العشرات من رؤوس الأغنام وتدمير عدد من خلايا النحل نتيجة للأعمال القتالية. ولليوم الثاني عشر، يفرض إغلاق كامل على البحر، مما يؤدي إلى تعطيل أنشطة الصيد بالكامل ويلحق ضررًا يوميًا بأسر الصيادين البالغ عددها 3,600 أسرة. وقدم برنامج الغذاء العالمي الدعم لـ95,955 شخص متضرر من الأزمة المستمرة. وجرى تعليق توزيع الطعام الجاهز على مراكز الإيواء في مدارس الأونروا بدءًا من صباح 21 أيار/مايو، بالنظر إلى ان العديد من المهجرين يعودون إلى منازلهم. وقدمت بعض الإرساليات لمراكز الإيواء ومن المقرر إعادة توجيه الخبز الطازج إلى 200 محل تجاري يتعاقد البرنامج معه في مختلف أنحاء غزة.

حجم الخسائر الاجمالية:

وفقاً لتقرير غير منشور لبكدار تُقدر الخسائر بنحو 400 مليون دولار، منها 150 مليون دولا خسائر قطاع الاسكان، 40 مليون دولار لكل من الطرق والبنى التحتية، المنشآت الصناعية، والزراعة.

تعقيب:

لإسرائيل مصلحة في منع سيطرة حماس على الساحة الفلسطينية وهذا يعني انها لن تخضع لشروط حماس حتى لا تساهم في تقوية مكانتها، وهذا يتطلب تعزيز مكانة السلطة الفلسطينية والحفاظ عليها كشريك في المفاوضات من خلال إشراك السلطة الفلسطينية في إعادة إعمار قطاع غزة ، وتهيئة

الظروف لاستعادة سيطرتها عليها. وهذا يمثل تغييراً في السياسة الإسرائيلية التي كانت تركز على عزل قطاع غزة عن الضفة الغربية، ومعارضة حكومة فلسطينية موحدة، وإضعاف مكانة السلطة الفلسطينية كشريك في تسوية سياسية. وهذا سيتطلب احراز تقدم سياسي يدعم مكانة السلطة بمزيد من الانسحابات وتحويل مناطق ب وج الى مناطق أ في اطار مسار سياسي يعالج قضايا الحدود والقدس واللاجئين والأسرى ووقف للاستيطان والتوقف عن نهب الموارد وتمكين السلطة اقتصاديا عبر تغيير الاتفاق الاقتصادي المقيد لتطور السلطة.

وهكذا فان الترتيبات القادمة يمكن ان تتضمن بعد سياسي تجاه السلطة الفلسطينية وليس حماس بتعزيز مكانة السلطة الفلسطينية لرفضها اللجوء لخيار القوة بديلاً عن المفاوضات من خلال مسار سياسي واضح. وبعد أمني بضمانات مصرية للحفاظ على وقف إطلاق النار، والذي يمكن ان يتحول الى جولة من التصعيد حال انتهاكه. والبعد المتعلق بإعادة الإعمار الاقتصادي بتشكيل وكالة دولية تضم الرباعية، والأمم المتحدة، والدول العربية لإدارة مشروع إعادة الإعمار في قطاع غزة والمساعدات الإنسانية للسكان. ويمكن ان يتضمن آلية لمنع إعادة تسليح الفصائل. وكذلك إعادة النظر في الية ادخال الأموال القطرية، واتمام صفقة لتبادل الاسرى والتي قد يتم ادراجها كشرط لتشكيل نظام مساعدات دولي لقطاع غزة.

المراجع:

- بكدار، خسائر الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة من تاريخ 2021/5/10 بداية الحرب حتي تاريخ 2021/5/21 نهاية الحرب، تقرير غير منشور.
- الاوتشا: التصعيد في القدس الشرقية، وقطاع غزة وإسرائيل | تقرير موجز بالمستجدات رقم 11 حتى الساعة 12:00 مساءً، 20 أيار/مايو 2021، نشرت بتاريخ 21 مايو 2021

ترجمات

الجمهور العربي وانتخابات الكنيست القادمة بين البراغماتية العامة والبراغماتية الوطنية

أ.زهير عكاشة

المصدر: معهد الأمن القومي الإسرائيلي

التاريخ: 2021/1/21

الكاتب: افرايم ليفي ومائير إلران وخضر سواعد ويوسف مقلدة

اغلب المواطنين العرب في إسرائيل يتوقون إلى الإندماج في نسيج المجتمع الإسرائيلي والمشاركة في عملية صنع القرار في قضايا مهمة بالنسبة لهم. تؤيد قائمة الأحزاب العربية هذه التطلعات بيد أنها تحرص من ناحية أخرى على قضايا تتعلق بالصراع الإسرائيلي – الفلسطيني.

على النقيض من ذلك يؤيد حزب راعم وزعيمه منصور عباس توجهاً أكثر براغماتية ويعمل مع الأحزاب الصهيونية بما فيها الليكود من أجل زيادة تأثير الحزب إلى اقصى درجة. إضافة إلى ذلك يسعى حزب راعم إلى التأثير على التجاذب المطول بين الكتلتين السياسيتين الرئيستين التي ترحب كل منهما بمزيد من الأصوات الإضافية حتى من الوسط العربي من أجل كسر حالة الجمود

والفوز في انتخابات آذار المقبلة. ومن هذا المنطلق جاءت رسالة راعم البراغماتية التي تهدف إلى إقناع الأحزاب الصهيونية بأن تكون شريكاً شرعياً في الإئتلاف الحكومي. في الوقت نفسه تكافح القائمة المشتركة التي لازالت راعم عضواً رسمياً فيها بالمحافظة على وحدتها وتمثيلها الكبير في الكنيست والمتوقع ان يأخذ في التراجع, من المبكر جداً التنبؤ بتوزيع الأصوات العربية وبنتيجة مفاوضات الإئتلاف الحكومي التي تلي الانتخابات.

اذا استمرت حالة الجمود السياسي إلى ما بعد الإنتخابات سيزيد الطلب على اصوات الناخبين العرب الأمر الذي يتيح للوسط العربي تسجيل انجازات معتبرة رغم الموقف اليهودي الإقصائي السائد تجاه الأقلية العربية.

أظهر أبناء الطبقة الوسطى في الوسط العربي في إسرائيل طيلة العقد الماضي اتجاهاً غير خاطئاً يتمثل في النضال من أجل الإندماج في الحياة الإقتصادية والثقافية والسياسية في البلاد مع امكانية خوض صراع مستمر ضد الإقصاء الجماهيري والسياسي والثقافي من قبل شريحة واسعة من المجتمع الإسرائيلي، ومن الدولة نفسها. تعزز هذا الإقصاء أكثر ليأخذ الطابع الرسمي مع ظهور قانون القومية وتعديل عام 2020 على المادة 116 من قانون البناء والتخطيط (زيادة العقوبة على البناء غير الشرعي). تجلى ذلك أيضاً من خلال الخطاب التحريضي ضد العرب الذي يمارسه كبار القادة السياسيين من خلال وسائل كثر من بينها المشاركة السياسية الفاعلة في عملية صنع القرار. يناضل المواطنون العرب في الدولة لتحسين وضعهم الإجتماعي تحسيناً جذرياً، وكذلك مواقفهم السياسية لدعم الحقوق المدنية الكاملة والمساواة وتوزيع الموارد العامة توزيعاً متوازناً. تشكيل القائمة المشتركة عام 2015 بعد رفع نسبة الحسم الإنتخابي وما تلى ذلك من إنجازات حزبية دراماتيكية في الإنتخابات اللاحقة

شجع بلا شك في هذا المضمار. في الوقت نفسه يستمر الجمهور الإسرائيلي في إدارة ظهره لهذه الجهود المتغيرة، حيث أظهر استطلاع أجراه معهد الأمن القومي الإسرائيلي في نوفمبر تشرين ثاني عام 2020 أن نحو 20% من الجمهور اليهودي يقول بأنه لا ينبغي تشكيل حكومة بمشاركة الأحزاب العربية. قبل انتخابات سبتمبر ايلول عام 2019، أعلن ايمن عودة زعيم القائمة المشتركة بأن المجتمع العربي على استعداد للعب دور فعال في السياسة الإسرائيلية وقد سعى القادة هؤلاء من أجل الحصول على ثقة الناخب العربي من خلال الإلتزام بالتركيز على القضايا الداخلية مثل الصحة والتعليم والإسكان والعمل والقضاء على مظاهر العنف والجريمة فيما يبدو على حساب القضايا الوطنية. صوت الناخب العربي بشكل حاسم للقائمة المشتركة التي حصلت على 15 مقعداً في انتخابات الكنيست 23 وهذا لم يحصل من ذي قبل.

تصويت الناخبين العرب بشكل كاسح للقائمة المشتركة جاء على حساب تصويتهم للأحزاب اليهودية التي هبط تأييد الناخبين العرب لها بنسبة 12% في انتخابات الكنيست الـ 21، و18% في انتخابات الكنيست 22.

على ضوء حالة الجمود المستمرة بين الكتل السياسية المتناحرة تظهر هذه التطورات خصوصاً في ظل هذه الانتخابات الجارية الأهمية المعتبرة للصوت العربي، وطرح السؤال حول احتمالية وشرعية دمج العرب في الإئتلاف الحكومي.

وهكذا وفي خضم هذا السباق نحو الانتخابات القادمة المزمع اجراؤها في مارس اذار المقبل وبعد سنوات كثيرة من المقاطعة تعترف الاحزاب الصهيونية في اليمين واليسار بأن الصوت العربي يمكن ان يشكل عاملاً شرعياً في بناء التحالف الحكومي. الجمهور العربي منشغل هو أيضاً بنقاش حامي الوطيس

حول هذه القضية سعياً منه إلى التعافي من خيبة الأمل التي أصيب بها جراء رفض حزب أزرق – أبيض الإعتماد على دعم القائمة المشتركة في تشكيل الإئتلاف، خاصة منذ أن أوصت القائمة المشتركة بيني غانتس رئيساً للوزراء. هناك خلافات حادة في أوساط القائمة المشتركة حول كيفية رفع مستوى نفوذها السياسي لأقصى حد من أجل الدفع بمصالح الوسط العربي الأساسية للأمام. يتزعم منصور عباس زعيم راعم (الجناح الجنوبي في الحركة الإسلامية) توجهاً براغماتياً نحو التعاون السياسي مع القيادة الصهيونية ومن ضمنها الجناح اليميني وخفض مستوى التطلعات الفلسطينية القومية. لذلك يدعو عباس القائمة المشتركة إلى عدم التقيد بتوجهها القومي الإيدلوجي الذي لا يتيح أي مرونة سياسية وهنا ينبغي ان ينظر إلى تحركات عباس الأخيرة المتعلقة بتعزيز التعاون مع الليكود من هذه الزاوية. هم يركزن على القضايا السياسية مثل الكفاح من اجل التصدي للعنف والجريمة وتمديد الخطة الخمسية لتطوير المجتمع العربي (قرار الحكومة رقم 922 الصادر في ديسمبر 2015). يعكس توجه منصور عباس إزاء الجماعات العربية البراغماتية وحزبه الإسلامي الذي يؤكد على النواحي الدينية والإجتماعية أكثر من النواحي الوطنية. هناك توجها ماثلاً اتخذه حزب ياحد العربي (معاً) الذي تزعمه الناشط الإجتماعي محمد دراوشة ولا يرى فيه تناقضاً بين كون إسرائيل دولة يهودية او ديمقراطية ومنح جميع الحقوق الكاملة ومتساوية لكل مواطنيها العرب كما جاء في وثيقة الإستقلال.

ينوي الحزب الجديد الحفاظ على التعاون السياسي مع الأحزاب الصهيونية الرئيسة من أجل المشاركة في عمليات صنع القرار في البلاد. قادة القائمة المشتركة أيمن عودة من حداش وماتنيس شحادة من بلد وأحمد الطيبي من (تعل) ينظرون إلى هذه التوجهات بمخاوف كبيرة ويستنكرون تحركات عباس

الإنفرادية قائلين بأنها تقوض وحدة القائمة وقوتها السياسية في الانتخابات المقبلة ويحاججون بأن القائمة المشتركة يجب ان تستمر في المطالبة بالحقوق المتساوية والعدالة الإجتماعية للمواطنين العرب دون التنازل في نفس الوقت عن المواقف الإيدلوجية الوطنية الخاصة بالقضية الفلسطينية.

يناضل هؤلاء من أجل تعزيز مكانة القائمة المشتركة من خلال زيادة نسبة التمثيل اليهودي فيها وإنشاء معسكر ديمقراطي كقوة سياسية غير برلمانية تضم عرباً ويهوداً يتفقون على أربعة مبادئ وهي إنهاء الاحتلال وتعزيز الديمقراطية والمساواة والعدالة الإجتماعية للأقلية العربية.

هذا التوجه من قبل حداش وبلد وتعال يبرز مدى الفجوة القائمة بينهم وبين التوجه البراغماتي السائد في أوساط الجمهور العربي الذي يتوقع من ممثليه في الكنيست التركيز على ممارسة النفوذ السياسي الفعال عبر الإندماج في عمليات صنع القرار الحكومية. وفي الوقت الذي ترغب فيه أغلبية واضحة لدى الجمهور العربي (69.8% حسب مقياس العلاقات اليهودية – العربية لعام 2019 لسامي سموحة) بالاعتراف بحق إسرائيل في الوجود كدولة يهودية تعارض القائمة المشتركة هذا التوجه. إنكشفت هذه الفجوة أيضاً بعد ردة الفعل على اتفاقيات التطبيع بين إسرائيل ودول الخليج. فبينما يؤيد ثلثي الجمهور العربي تقريباً هذه الإتفاقيات (حسب استطلاع ديسمبر يؤيد 28% بشدة و35% نوعاً ما في حين يعارض الثلث تقريبا) صوتت القائمة المشتركة في الكنيست ضد التطبيع بناءً على موقفها تجاه الصراع الإسرائيلي– الفلسطيني. دليل آخر أيضاً على هذه الفجوة هو الزيادة هذا العام في أعداد الشباب العربي ومن ضمنهم مسلمين للتطوع في الخدمة في الجيش او الخدمة المدنية الوطنية رغم معارضة القيادة السياسية المستمرة لهذا الشكل من الخدمة.

يخلص مقياس الديمقراطية للعام 2020 الصادر عن المعهد الديمقراطي في إسرائيل إلى ان 44% فقط من المستطلعين العرب يشعرون أنهم جزء من دولة إسرائيل ومشاكلها مقارنة بـ 84.5%. آخر استطلاع صادر عن هذا المعهد والذي جرى في 5 يناير 2021 وجد أن 39% فقط من الجمهور العربي يتوقعون التصويت في انتخابات الكنيست المقبلة. استطلاع حديث أيضاً عن State net جرى في أوائل يناير 2021 يتنبأ بهبوط ملحوظ في نسبة التصويت العربية لتصل إلى 52%، وحسب هذا الإستطلاع اذا بقيت القائمة المشتركة موحدة كما هي فعندئذ سيؤيدها 69% من الناخبين العرب ليترجم ذلك إلى 10 مقاعد في الكنيست. الباقي وهو 31% فيتوقع ان يصوتوا للأحزاب الصهيونية من بينها الليكود (مقعدين) الذي حظي في الإنتخابات الأخيرة بتأييد ناخبين عرب ليحصل على ثلث مقاعد الكنيست. اذا انقسمت القائمة المشتركة مثلاً وخاضت حداش الإنتخابات مع بلد وراعم مع تعال فلن تفوز القوائم العربية بأكثر من 11 مقعداً بينما تذهب 3.4 مقاعد للأحزاب الصهيونية منها 1.5 لليكود. نسبة الإقبال الضعيفة للناخبين العرب ستعود بالفائدة على الليكود والأحزاب الصهيونية الأخرى.

لا شك أن هذه الخلفية تساعد في فهم سبب خطب ود الأحزاب اليهودية للناخب العربي كتحركات نتنياهو الأخيرة نحو الوسط العربي الذي يرى فيه هامش كبير من الجمهور العربي السياسي الأنسب لتولي منصب رئيس الوزراء، لذلك فالمحادثات جارية الآن في دوائر الليكود حول الإبقاء على أماكن للعرب في قائمة الحزب للكنيست وحول احتمال تعيين وزير عربي مسلم في الحكومة المقبلة وحول التعهد بالإستثمار أكثر في التعليم في الوسط العربي والإقتصاد

والأمن الشخصي (رغم توقف تنفيذ خطة الحكومة بالقضاء على مظاهر الجريمة في الوسط العربي لعدم توفر الميزانية الحكومية).

وفي الوقت نفسه أعلن الليكود مؤخراً أنه لن يشكل حكومة بدعم القائمة المشتركة والسؤال الذي يبقى مطروحاً تُرى لأي مدى ستؤثر هذه الوعود على توجهات الناخب العربي الذي هو حساس جداً للميول الإقصائية السائدة الآن من قبل الجمهور اليهودي وتأثير ذلك على الأحزاب الصهيونية.

في النهاية واضح الآن أن هناك تياراً مستمراً آخذ بالإتساع داخل أوساط الجمهور العربي حول الأسرلة متعددة الأبعاد والمشاركة في النواحي السياسية رغم الوعي الجماهيري العربي بالتلاعب السياسي للأحزاب الصهيونية. وفي ظل هذا التوجه المتنامي تجد الأحزاب العربية صعوبة في الإتفاق على صياغة مسودة معادلة مقبولة تتيح لهم المحافظة على التعاون السياسي مع الأحزاب الصهيونية، والواقع ان ذلك سيضر بهم برلمانياً ويضر بقدرتهم السياسية ويقلص مقدرتهم على تلبية حاجات الجمهور العربي الأساسية.

يبدو أن هذه التطورات السياسية تخلق مستوى جديد من الشرعية والإعتراف بالصوت العربي داخل أروقة الأحزاب الصهيونية يميناً ويساراً حتى أن مثل هذا الوضع يمكن ان يؤسس لشراكة سياسية يهودية–عربية للإنتخابات المقبلة ستختبر مدى استعداد الأحزاب الصهيونية ودعمها للحاجات الملحة للأقلية العربية في البلاد.

أربع انتخابات في عامين: تقلبات وتحولات الجمود السياسي الإسرائيلي

أ.زهير عكاشة

المصدر: USMEP ومجموعة الأزمات الدولية

التاريخ: 2021/3/23

الكاتب: مقابلة مع ميراف زونسين خبير من مجموعة الأزمات الدولية

مرة أخرى يتوجه الإسرائيليون إلى صناديق الاقتراع يوم الثالث والعشرين من مارس آذار. في هذه المقابلة يسلط خبير مجموعة الأزمات الدولية ميراف زونسين الضوء على رهانات بنيامين نتنياهو واتجاه السياسات المحلية والخارجية الإسرائيلية.

س: عن ماذا تدور هذه الانتخابات؟

ج: يبدو أن هذه الانتخابات تدور حول شيء واحد فقط: هل يتوجب على رئيس الوزراء الحالي بنيامين نتنياهو أن يظل أو أن يخرج؟ بصراحة أكثر هل تستطيع المعارضة المختلطة لنتنياهو (الممتدة من اليمين إلى اليسار) حشد ما يكفي من الأصوات لكسر عامين من الجمود ووضع حد لهذه الهيمنة في السياسة الإسرائيلية. ظل نتنياهو (الأطول خدمة في رؤساء وزراء إسرائيل) عاجزاً منذ عام 2019 عن تشكيل أغلبية فاعلة مستقرة ولا حتى خصومة وقد أجرت إسرائيل أربعة انتخابات في الوقت الضائع ولا أحد يستبعد الخامسة.

الانتخابات لا تدور حول الاتجاه الأساس للسياسات الإسرائيلية وبغض النظر عن ما سيحدث ستكون الحكومة الإسرائيلية المقبلة منحنية تجاه اليمين. من المرجح أن تقسم مقاعد الكنيست المائة والعشرين بنسبة 80 إلى 40 حسب الخطوط الأيدلوجية يمين مائل نحو الأحزاب العلمانية والدينية ذات الأغلبية وأحزاب الوسط واليسار والقوى السياسية الفلسطينية ذات الأقلية. هذا الانهيار الأساسي يمثل استمراراً للتحول نحو اليمين في توليفة البرلمان الإسرائيلي الواقع يكمن في الجمهور الانتخابي وكذلك في الغياب المستمر للمعسكر اليساري الليبرالي الوازن في البلاد. ولأن العاطفة المعادية لنتنياهو تتجاوز الخطوط الأيدلوجية إذن فكثير من النتائج محتملة.

عدا عن الأساسيات أي صنف من النتائج تتوقع؟

تشير آخر استطلاعات للرأي الى ان هذه الجولة الرابعة من الانتخابات في غضون عامين قد لا تفضي إلى نتيجة واضحة و ائتلاف حاكم. طريق المعسكر الموالي لنتنياهو نحو الانتصار ضيق بينما يملك المعسكر المناهض لنتنياهو حداً عددياً ضئيلاً بيد أنه يشكل مدى من الأحزاب الممتدة من اليمين المتشدد إلى اليسار لا يربطها قاسم مشترك سوى رغبتها بالإطاحة بنتنياهو. تتكون الكتلة اليمينية الموالية لنتنياهو من حزبه الليكود وحزبين متدينين متشددين وهما يهود هتواره و شاس و تحالف الصهيونية الدينية المتطرف. أما الكتلة المناهضة لنتنياهو فتتألف من منافسة الوسطى الأساس يائير لابيد رئيس حزب يش عاتيد (هناك مستقبل) و المتوقع أن يكون ثاني أكبر كتلة يليه منافسيه الاثنين في اليمين نفتالي بينيت من يمينا والمنشق عن الليكود غدعون ساعر الذي شكل مؤخراً حزب الأمل الجديد. يلي هذه الأحزاب من حيث الحجم المتوقع القائمة المشتركة وهي تضم ثلاثة أحزاب تمثل بالدرجة الأساس المواطنين الفلسطينيين في إسرائيل وهي القائمة المشتركة وأفيغدور ليبرمان اليميني زعيم حزب يسرائيل بيتنا وحزب العمل يتزعمه الآن ميراف ميخائيل وفي الأسفل حزب الوسط أزرق- أبيض وميرتس ذو التوجه اليساري والقائمة العربية المشتركة وكلها

تحوم حول الاقتراب من نسبة الحسم حسب استطلاعات الرأي الأخيرة. أي حزب في إسرائيل يريد أن يحصل على مقاعد في الكنيست يجب عليه أن يتعدى نسبة الحسم وهي 3.25 في المائة من مجمل أصوات الناخبين لا يوجد منافس رئيسي لنتنياهو في هذه الانتخابات كما كان عليه الحال في الانتخابات التي سبقتها لما كان هناك كتلتين متنافستين والاختيار بين نتنياهو وبين غانتس زعيم حزب أزرق- أبيض. تحول حزب أزرق -أبيض من الحزب الأكبر في انتخابات سبتمبر 2019 إلى حزب يكافح من أجل البقاء في هذه الفترة التي تسبق الانتخابات بعد تفككه وبعد انضمام غانس إلى الائتلاف الحكومي بزعامة نتنياهو (ينكث غانس بوعوده إلى ناخبيه). تفكك هذا الائتلاف بعد سبعة أشهر فقط بسبب الخلافات المتوقعة بين نتنياهو وغانس والتي أضحت غير قابلة للحل بعد الفشل في تمرير الميزانية ورغم أن أزرق -أبيض هلك من الناحية العملية إلا أنه يظل ورقة صعبة حسب استطلاعات الرأي التي أجريت في مارس آذار الحالي بالضبط مثل ميرتس والصهيونية المتدينة والقائمة العربية الموحدة وأحزاب أخرى يتهددها خطر عدم تجاوز نسبة الحسم. أي حزب لا يحصل على نسبة الحسم يكون قد خان ناخبيه وبذلك يكون قد قلب نتيجة الانتخابات بشكل أو بآخر. هناك حزب واحد مهدد بعدم بلوغ نسبة الحسم وهو الصهيونية المتدينة وهو في معسكر نتنياهو والفشل في تعدي نسبة الحسم يصب في مصلحة رئيس الوزراء الحالي.

واقع الحال الذي يقول أن كثيراً من الأحزاب الجديدة منها أو القديمة التي بالكاد تستطيع أن تصل إلى الكنيست، أو أن تصل بفارق ضئيل ولكنها لازالت تؤثر على النتائج، ليعكس التشرذم المستمر بل الكثيف الذي تعاني منه السياسات الإسرائيلية ليس بين المعسكرين الموالي والمناهض لنتنياهو بل بين اليمين واليسار بين اليهود والعرب بين المتدينين والعلمانيين. تشكل هذه الانتخابات معركة داخل اليمين نفسه ومؤشر على النزعة المستمرة نحو اليمين في الجسم السياسي الإسرائيلي وحالة الامتعاض المستمرة من نتنياهو داخل معسكره. أبرز المتحدين لنتنياهو هم هؤلاء القادة البيض الاشكناز من أصول

أوروبيـة مثـل لابيـد وسـاعر وبينيـت. نتنيـاهو ومـن أجـل أن يفـوز سـيعمل علـى التقـرب مـن الصـهيونية المتدينـة وهـو تحـالف يمينـي متشـدد يتـألف مـن حـزب القـوة اليهوديـة العنصـري الصـريح وحـزب نوعـام المحـافظ الـذي يعتمـد عليـه نتنيـاهو بشدة.

من الذي سيقرر النتيجة؟

نسـبة الاقبـال علـى الانتخابـات عامـل حاسـم جـداً. بـين جائحـة كورونـا والإعيـاء الحتمـي مـن أربعـة انتخابـات فـي غضـون عـامين يجـد كثيـر مـن الإسـرائيليين أنفسـهم محـررين مـن الأسـحار والأوهـام. الأغلبيـة مـنهم حصـلت مسـبقاً علـى جرعـة تطعـيم كورونـا ولكـن هنـاك مـن لا زال بعيـداً عـن صـناديق الاقتـراع بسـبب مخـاوف كورونـا بينمـا وجـد آخـرون أنفسـهم قـد تقطعـت بهـم السـبل خـارج البلاد بسبب القيود على الدخول (ليس هناك ما ينص على التصويت الغيابي).

إذا ذهـب المتـدينون المتشـددون الـذين ربطـوا مصـيرهم بمصـير نتنيـاهو إلـى الانتخابـات بأعـداد أضـخم مـن أعـداد بـاقي النـاخبين فسـيرجحون النتيجـة لصـالح نتنيـاهو مثلمـا سـيؤدي انقسـام القائمـة العربيـة المشـتركة التـي حققـت مكاسـب كبيـرة لتصـبح ثالـث أكبـر كتلـة فـي الكنيسـت فـي الانتخابـات الأخيـرة إلـى تراجـع عـدد المصـوتين العـرب لهـا. كثيـر مـن الإسـرائيليين غيـر راضـيين عـن طريقـة تعامـل نتنيـاهو مـع فـايروس كورونـا. خضـعت إسـرائيل لثلاثـة إغلاقـات متتاليـة خـلال العـام المنصـرم كمـا انتقـد مسـؤولو الصـحة والتعلـيم إدارتـه للجائحـة التـي تحركهـا مصـالح سياسـية ومـع ذلـك يمتلـك نتنيـاهو ورقـة كوفيـد9 ليلعـب فـي الحملـة مثـل نجاحـه فـي تطعـيم السـكان وإسـرائيل فـي مقدمـة دول العـالم فـي هـذا المجـال. حقيقـة أنـه يخضـع لمحاكمـة بـتهم الفسـاد ومتوقـع أن يمثـل أمـام القضـاء بشـكل أسـبوعي بـدءاً مـن أبريـل نيسـان المقبـل لـن تـؤثر كثيـراً علـى حظوظـه الانتخابيـة فالقضـية ضـده ليسـت بالجديدة وقاعدته الانتخابية لا تعير هذا كثيراً من الاهتمام.

هل أصوات الناخبين الفلسطينيين أو القضية الفلسطينية عاملاً مؤثراً في الانتخابات؟

هذا الوضع بالنسبة للمواطنين الفلسطينيين في إسرائيل يختلف هذه المرة لأن منصور عباس زعيم القائمة العربية الموحدة وهي جماعة إسلامية قرر الانشقاق عن القائمة المشتركة التي أثبتت جدارتها في الانتخابات الأخيرة. تعاون عباس مع نتنياهو في مناسبات عديدة في الكنيست المنصرفة مغذياً التكهنات القائلة باحتمال وقوفه إلى جانب نتنياهو في أي مفاوضات ائتلافية مقبلة. التقى نتنياهو بمواطنين فلسطينيين خلال حملته الانتخابية علماً بأنهم يمثلون نحو خمس عدد السكان في إسرائيل الأمر الذي يشكل خلافاً وتناقضاً لتجاهله حقوقهم الديمقراطية. أشار نتنياهو عام 2016 إلى أن خروجهم للتصويت في الانتخابات جماعات وفرادى وهو (اصطلاح غالباً ما كان يستعمله) أشبه ما يكون بالخطيئة وبعدها بعامين أشرف على تمرير قانون القومية وهو يجسد من الناحية الفعلية وصفهم كمواطنين من الدرجة الثانية.

أهم ما يركز عليه الليكود وسائر الأحزاب الصهيونية الأخرى من وراء خطب ود الناخبين العرب هو فقط حقوق تغيير التكتيكات في الحفاظ على السلطة بينما وضع مكانة القائمة العربية المشتركة يعكس رغبة جلية من قبل ناخبيها بأن يكون لهم نصيب في عملية صنع القرار وتغيير الاستراتيجية في كيفية تحقيق أهدافهم السياسية المشتركة كالأعمال الشرطية مثلاُ والجريمة. يعكس أيضاً مدى الاغلاق المحكم الذي تستطيع عنده القائمة المشتركة تحقيق أهدافها في البرلمان والحكومة بعدما أغلقت كل منافذ القوة والتأثير أمامها جراء نهج التوافق الإقصائي بين الأحزاب الصهيونية على ذلك. بيد أن لابيد أعرب ولأول مرة عن رغبته في الاعتماد على دعم القائمة المشتركة في الائتلاف المقبل وإذا فعل ذلك فسيكون الأمر مجرد لعبة تغيير لأنه لم يحدث أن شارك أي حزب فلسطيني في ائتلاف حكومي. حاول نتنياهو الزج باتفاقيات التطبيع مع الدول العربية في حملته الانتخابية مصوراً نفسه على أنه الزعيم الوحيد الذي له

خبرة عالمية حقيقية واتصالات على أرفع المستويات ضرورية لتوقيع مثل هذه الاتفاقيات الاختراقية المربحة لكنه عجز في نفس الوقت في تجنيد الرئيس الأمريكي جو بايدن لمحاولة إعادة انتخابه وهو الآن في وضع سيء لا يستطيع فيه استجداء الهدايا التي أغدقها بحماسة عليه سلف بايدن دونالد ترامب في مناسبات عديدة.

لاشك أن 53 سنة من احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة والضم الكاسح للضفة الغربية بحكم القانون قضايا غير موجودة في هذه الانتخابات حتى الجدال الدائر الآن في الخارج هو فقط حول التلكؤ في توفير لقاحات للفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة. هناك إجماع واسع على أن إسرائيل تستطيع أن تدير الاحتلال بأبخس الأثمان وبقدر ضئيل من المحاسبة.

لا يدفع أي حزب من الأحزاب الكبيرة باتجاه تفعيل رؤية سياسية عملية بديلة تتحدى هذا الإدراك. لا زال نتنياهو يلوث سمعة ساسة يدفعون باتجاه التفاوض على حل الدولتين ويصفهم "باليساريين" بيد أن هذا العنوان عديم الجدوى كونه تسلح بهذا الاصطلاح ضد خصوماً آخرين بغض النظر عن طبيعة سياستهم.

ما هي السيناريوهات المحتملة للتوليفة الحكومية؟

من المتوقع أن يحصل الليكود على أعلى عدد من مقاعد (28–30) الكنيست البالغة 120 مقعداً ليسجل تراجعاً ملحوظاً عن العدد الراهن وهو 36 مقعداً. الكتلة اليمينية الموالية لنتنياهو (زائد بينيت الذي لا يستبعد تحالفه مع الليكود) مستقرة ولكن قد تحصل على أغلبية أقل من 61 مقعداً لازمة لتشكيل ائتلاف حكومي. بينيت زعيم حزب يمينا القومي الديني غامض في خططه وهو يسعى للحصول على وضع صاحب أداة صانع الملوك في أي مفاوضات ائتلافية قادمة ولكن إذا كانت أصواته كافية لتوفير 61 مقعداً لتشكيل ائتلاف بزعامة نتنياهو فحينئذ سيكون هذا الائتلاف هو الائتلاف الذي سيتحقق (بعد أزمات ائتلافية حتمية). وإذا فشل نتنياهو بالشراكة مع بينيت في الوصول إلى

61 مقعداً فسيظل يملك فرصة ضئيلة لتشكيل ائتلاف وعليه سيلجأ إلى البحث عن طرق سلخ العدد الاضافي المطلوب من الأحزاب الأخرى. أي تحالف فائز مناهض لنتنياهو بحاجة لضم لابيد وساعر وبينيت وليبرمان (زائد العمل وأزرق وأبيض وربما ميرتس هذا إذا تجاوزوا نسبة الحسم وأقل احتمالاً الأحزاب الفلسطينية) بيد أن قادة هذه الأحزاب ربما تتصارع بشدة حول كيفية تقاسم السلطة. يصعب جداً رؤية قدرة هذه الشخصيات الغرائزية والأحزاب على تشكيل ائتلاف متناسق لكن العزيمة والإصرار على الإطاحة بنتنياهو قد تسود ويجمعها مع بعضها البعض على الأقل لفترة زمنية وجيزة. إذا أثبت نتنياهو قدرته على انتزاع الأغلبية الضرورية فمن المحتمل جداً أن يجد الطريقة للحصول على الحصانة البرلمانية وتجنب المحاكمة. على هذا الأساس فإن كل الذين يبحثون عن استبداله يربطهم حافز كبير للتعاون في تشكيل ائتلاف إذا سنحت الفرصة. إذا اتفق ال 61 عضواً من الائتلاف المناهض لنتنياهو من الفترة الممتدة من 6 أبريل وهو موعد أداء الكنيست اليمين والموعد الذي يتشكل في الائتلاف فباستطاعتهم حينئذ تمرير قانون يمنع الرئيس من دعوة وزير متهم بجريمة تشكيل حكومة ليحرقوا بذلك فرصة نتنياهو في أن يصبح رئيس وزراء من جديد. يمكن وإن كان الأمر غير سهل تمرير مثل هذا التشريع رغم ما سيواجهه من تحديات لاحقة أمام المحاكم.

هناك سيناريوهات أخرى، إذا لم يستطع نتنياهو تشكيل ائتلاف قد يتخلى الليكود عنه ويتأزروا مع بعضهم البعض لتشكيل أكثر التحالفات طبيعية في الكنيست الجديدة أي حكومة تضم اليمين الديني والقومي مثل ساعر وبينيت والأحزاب الدينية المتطرفة تكون لهم أغلبية واضحة. قد لا يظهر هذا السيناريو فوراً وقد يظهر وقتاً ما خلال دوره الكينست.

هناك من يتكهن بأن يعرض حلفاء وخصوم نتنياهو رئيس الوزراء الحالي عليه منصب الرئيس ليتمتع بالحصانة القانونية بخلاف منصب رئيس الوزراء. إذا لم يحصل أي من المعسكرين على أغلبية فاعلة لتشكيل حكومة بعد انقضاء

الفترة المخصصة فستكون إسرائيل مضطرة لإجراء انتخابات خامسة لتشكل سابقة في تاريخ الاستقرار الائتلافي.

كيف ستؤثر نتائج الانتخابات على الحراك الإسرائيلي-الفلسطيني والشرق الأوسط وملف إيران؟

بغض النظر عن نتائج الانتخابات القادمة هناك سبب بسيط يدعو إلى توقع حدوث تغيير كبير على الوضع الراهن الخاص بضم الأمر الواقع الذي يقوض أسس خيار حل الدولتين أكثر فأكثر. ولاشك أن أي ائتلاف ضيق بزعامة نتنياهو يضم اليمين واليمين المتشدد يمكن أن يصعد من وتيرة الاستفزازات تجاه الفلسطينيين وعلى نحو خاص توسيع المستوطنات وتهجير سكان والتمادي في انتهاكات حقوق الانسان والذهاب إلى الضم بحكم القانون وهذه السياسات يمكن أيضاً أن تؤدي إلى توتر مفتوح مع إدارة الرئيس جو بادين. إذا تشكل ائتلاف بدون نتنياهو فسيضم أحزاب تتحالف مع المواقف المتشددة السائدة الآن حيال الفلسطينيين وبالتحديد أحزاب بينيت وساعر وليبرمان. تضمين المواقف الواضحة للابيد والعمل وحتى ميرتس سيؤثر على أكثر الاستفزازات وضوحاً وهي الضم بحكم القانون ولكن لن يمنع البناء الاستيطاني الجامح ولن يشكل فاتحة دبلوماسية حقيقية تجاه الفلسطينيين. اتخذ لابيد مواقف تتنافى مع فكرة إنشاء دولة فلسطينية حيوية ذات سيادة إلى جانب دولة إسرائيل ولم يبد أي آراء مخالفة للسياسات الإسرائيلية في المناطق المحتلة والتي تنتهك القانون الدولي.

بالنسبة لجبهة الشمال سيستمر أي زعيم إسرائيلي بما يطلق عليه الخبراء لفظ "حرب بين حروب" (تنفيذ حملات عسكرية لاستباق أي تهديدات محتملة) مع حزب الله وإيران في سوريا ولبنان. لذلك ستظل التوترات في الشمال على حالها. أما بالنسبة للقضية الأوسع وهي قضية إيران سيستمر نتنياهو في العمل ضمن الحلبة السياسية الأمريكية لجعل إدارة الرئيس بايدن بعيدة عن العودة

للاتفاق النووي مع إيران وتثبيط سياسة خذ وأعطي في التعامل مع ملفات إقليمية أخرى.

أي خليفة لنتنياهو سيكون أقل صلابة في تجاوز إدارة الرئيس بايدن. لابيد سيعتبر هو وبعض الآخرين في المؤسسة الدفاعية أن الصورة للاتفاق النووي أهون الشرّين، وعوضاً عن ذلك قد يكون هناك أشبه ما يكون بالاستمرار الكامل لمواقف نتنياهو أو مراكز القوى المتنافسة داخل الائتلاف الحكومي وهذا يعني أن الولايات المتحدة ستواجه جبهة إسرائيلية أقل اتحاداً ومعارضة للاتفاق النووي. بمعنى أدق أي حكومة بدون نتنياهو ستشهد قدراً كبيراً من التدافع الداخلي، يعني أن هناك مجالاً أكثر اتساعاً لسوء التقدير والعمل الطائش إما مع الحدود الشمالية أو في غزة. أيضاً قد يكون هناك حرائق محلية أو إقليمية غير متوقعة أثناء الفترة الفاصلة في وقت تنشغل فيه الأحزاب في التفاوض على تشكيل ائتلاف ناجح، وفيما ظل مصير نتنياهو معلقاً في كفة الميزان وإذا قرر الاندفاع للضرب في الأراضي المحتلة أو خارج حدود إسرائيل.

منصور عباس ولبننة إسرائيل

أ.زهير عكاشة

المصدر: مركز بيغين- السادات للدراسات الاستراتيجية

الكاتب: مردخاي كيدار- عقيد متقاعد بالجيش الإسرائيلي

التاريخ: 2021/4/5

ملخص تنفيذي

الحركة الإسلامية في إسرائيل هي فرع لجماعة الإخوان المسلمين وهي فراخة أيدلوجية فرخت منظمات كحماس والقاعدة وداعش وغيرها من الجماعات السنية الجهادية التي لا تعترف بحق إسرائيل في الوجود. منح الحركة الإسلامية طابع الكوشير يضع إسرائيل على نفس النهج التدميري الذي لا زالت تعاني منه لبنان منذ أن أصبح حزب الله جزء من هذه البلاد. حالة الصراع السياسي في إسرائيل وصلت إلى طريق مسدود لأن لاعبيها لا يركزون على قضايا أو أيدلوجيات بل اعتبارات شخصية، طائفية، فصائلية حزبية بالدرجة الأساس. أهملت المصالح القومية حتى وصلت هامش الحديث السياسي بدلاً من أن تتبوأ مكانتها في الاهتمامات الحزبية. أحد الإشارات على ذلك تتمثل في الغياب الكامل للقضية الفلسطينية من الحديث السياسي والجماهيري الذي وافق الانتخابات كما لو أن القضية حلت منذ أمد بعيد.

الوضع السائد الآن شبيه جداً بالعملية التي عايشها لبنان منذ استقلاله عام 1943 لغاية الآن. الذي دمر سويسرا الشرق الأوسط وسبب في انزلاقها في أحضان حزب الله وإيران هو اختيار ساستها المسيحيون والدروز والمسلمون السنة استبدال المصالح الوطنية بالمصالح الشخصية والطائفية. ضحوا بالبلاد على مذبح أهوائهم الشخصية عن طريق نزع الشرعية عن خصومهم والبحث عن أقاربهم والمقربين منهم. أسوأ من ذلك كله أنهم قضوا 40 سنة يؤقلموا أنفسهم مع وجود حزب الله كمنظمة عسكرية ليقبلوا في نهاية المطاف بدخول هذا الحزب إلى الساحة السياسية حتى أنهم ذهبوا إلى تشكيل تحالفات سياسية مع مجموعة إسلامية إرهابية. هذا كله رغم ما يدركه الجميع إدراكاً تاماً بأن هدف حزب الله الأول والأخير هو تسهيل استيلاء إيران على لبنان.

أي إنسان يتابع السياسة الإسرائيلية خلال السنوات الأخيرة وعلى نحو خاص في الأشهر القليلة الماضية لا يفوته الانطباع الراسخ بأن التجربة اللبنانية تتكرر في إسرائيل. تتشكل الأحزاب وتخوض الانتخابات على أسس شخصية وساسة ينزعون الشرعية عن ساسة آخرون بدوافع شخصية بدون حتى أدنى حد من الاهتمام بمصالح ورفاهية البلاد. والأسوأ أن كل شخص من اليمين إلى اليسار شغوف بتلقي المساعدة من الحركة الإسلامية ذات الأيدلوجية التي تركز على إبادة دولة إسرائيل كدولة ديمقراطية يهودية حتى أن هذه المنظمة لا تخفي تطلعاتها لتحقيق ذلك، وهي تعتبر إسرائيل دولة غير شرعية لابد من إزالتها عن الخارطة. حتى الفرع الجنوبي الغير ممثل في الكنيست منذ عام 1996 أصبح من الجهاز التشريعي الإسرائيلي لذلك يستطيع أن يؤثر على السياسات والسكان بالطريقة التي يرتئيها. الذي يجري الآن هو تحقيق حلم الحركة الإسلامية وانتصار أيدلوجيتها واكتساح النظام السياسي الإسرائيلي مستغلة ضعفه الناجم عن الصراعات السياسية الطائفية الفصائلية بين القادة اللاعبين. اليمين واليسار كلهم ملامون بنفس القدر لأنهم جروا إسرائيل إلى نفس الطريق الذي أودى بلبنان وأنهاها كدولة ملاذ للأقلية

المسيحية وسط الأغلبية المسلمة في الشرق الأوسط. الحاجة لمثل هذا الملاذ هو خلاصة ما توصل إليه المسيحيون بعد الإبادة الأرمنية إبان الحرب العالمية الأولى. التشابه بين الحالتين اللبنانية والإسرائيلية تشابه مثير. تأسست دولة إسرائيل من أجل تجديد سيادة الشعب اليهودي في أرض الآباء والأجداد. حروب إسرائيل التي خاضتها في سبيل البقاء ضد العالم الإسلامي متأصلة في حقيقة أن الإسلام لا يقر بشرعية هذه الدولة والإسلام يعتبر اليهودية مثل المسيحية دين مزيف واليهود ليسوا شعباً بل قوماً من التجمعات الدينية تنتمي لكثير من شعوب العالم عاشوا بين ظهرانيها طيلة 1900 عام من المنفى كما أن الإسلام يعتبر أرض إسرائيل جزء لا يتجزأ من البيت الإسلامي منذ الفتوحات الإسلامية. في اليوم الذي نسمع فيه عضو الكنيست منصور عباس يتفوه بهذه المعتقدات الدينية ويقول أمام الكاميرات بجانب جميع أعضاء الكنيست من حزبه أن اليهودية دين حقيقي وأن جميع أعضاء الكنيست من حزبه أن اليهودية دين حقيقي وأن الشعب اليهودي موجود ويحق له دولة على وطن الآباء والأجداد والقدس العاصمة الأبدية والتاريخية للشعب اليهودي وسنكون قادرين على اعتبار الحركة الإسلامية جماعة شرعية تستطيع أن تشكل تحالف معها في الدولة اليهودية. بيد أن احتمال أن تصرح الحركة الإسلامية بهذه الكلمات هو احتمال صفر وأقل من صفر. كل الشعارات المغلفة بالشيكولاتة الحلوة التي غذت وسائل الإعلام طيلة الشهور القليلة الماضية مثل شعار "تغيير داخلي جذري حصل في الوسط العربي" و"الشباب العربي أصبح يفكر على نحو مختلف" و"إسرائيليون بالكامل في طريقه حياتهم" و"يريدون الاندماج في المجتمع والدولة" و"لا يريدون أن يظلوا متفرجين وسيدخلون الحلبة السياسية"، لا شك أن آخر واحد فيهم معنى بستر عورة السياسة وعدم الاكتراث بتخليص النظام السياسي من الأزمة التي زجوا به فيها. ولو أرادوا ذلك فسيستطيعون حل المشكلة بأسرع ما يمكن بنبذ الاعتبارات الطائفية والشخصية التي توجههم والعمل من أجل المصلحة

الوطنية. هم يفضلون بالمقابل تعليق آمالهم على حركة لا هم لها سوى تدمير دولة إسرائيل كدولة يهودية ديمقراطية وعليه كلهم جميعاً يسار ووسط ويمين مذنبون بوضع إسرائيل على الطريق الذي مهدها اللبنانيون الذين تجاهلوا خطر حزب الله وادعوا كما يقول بعض المعلقين الإسرائيليين إنه أي الحزب ترك دوامة الإرهاب وتبوء مكانة على الساحة السياسية. علينا أن لا ننخدع بمظاهر البدلات وربطات العنق التي يرتديها أعضاء الكنيست من الحركة الإسلامية وطلاقتهم في تحدث العبرية ودرجاتهم العلمية والشعارات التي ينادوا بها. لم تتخلى الحركة الإسلامية عن غايتها وهي تدمير دولة إسرائيل وكل شيء فعلته منذ دخولها الكنيست منصب وموجه نحو لحظة اعتبارها حلالاً من قبل اليهود الصهاينة الذين شلت أطماعهم الشخصية وخلافاتهم السياسية قدرتهم على وضع مصلحة البلاد أولاً.